السّلسلة الفلسفيّة
ا

أبو الوليد بن رشد

شرح السّماء والعالم

للحكيم أرسطوطاليس

الزء الثاي ن

دار كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
2020

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة – عمارة عدد 3 – شقّة عدد 2 – المنار 2 – أريانة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الثّانية
ت د م ك : 978-9938-02-008-3
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع

أبو الوليد بن رشد

شرح السّماء والعالم

للحكيم أرسطوطاليس

الجزء الثّاني

شرح المقالة الأولى من

كتاب السّماء والعالم

للحكيم أرسطوطاليس

[ما الذى نعنى بقولنا إنّ العالم واقع تحت الفساد وغير واقع تحت الفساد، وممكن ومحال]

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

فنرْجع الآن إلى ما كنّا فيه، فنقول إنّ الشّيء الذي هو دائمًا[1] أيس هو غير مُكوَّن ولا واقع تحت الفساد.

فإذا كان هذا على هذا، فبيّنٌ ظاهرٌ أنّ الشّيء المُكوَّن الواقع تحت الفساد هو ليس دائمًا أزليًّا. فإنّه إن كان دائمًا أزليًّا، كانت له قوّة أن يكون دائمًا أيسًا[2]، وأن يكون دائمًا ليسًا[3]. وهذا ما[4] لا يمكن البتّة، كما قلنا آنفًا فيما بيّنّا[5].

التّفسير

لما بيّن أنّ الذي يوصَف بالعدم وقتًا ما يجب أن يوصَف بالوجود وقتًا ما، لأنّ الذي يوصَف [137 ظ] بالعدم وقتًا [ما] ليْس يمكن فيه أن يوصَف بالعدم الدّائم، ولا يمكن فيه أن يوصَف بالوجود الدّائم، فهو إذًا يوصَف بالوجود وقتًا والعدم وقتًا؛ وكان لقائل أن يقول: هذا إنّما هو من قبَل الأقاويل المقنِعة، فإنّه يمكن أن يكون هاهنا شيء مُكوَّن ثمّ لا يفسد البتّة.

---

[1] في الأصل: دائم.

[2] في الأصل: أيس.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: ممّا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 21 إلى س 25.

والذي يتبيّن من هذا القول إنّما هو: الموجود دائمًا في الماضي والمستقبل لا يمكن أن يعدم وقتًا[1] ما؛ وأمّا المعدوم الدّائم العدَم في الماضي، فليس يمتنع أن يوجد في المسْتقبل؛ كما أنّ الموجود الدّائم في الماضي ليس يمتنع أن يعدم في المستقبل.

فلمّا[2] كان الاختلال الذي يدخل من هذه الشّبهة على البيان الذي أتى[3] به هاهنا، أردفه بالبيان الأوّل، إذ كان ذلك البيان هو الأوْثق الذي يعتمد عليه في هذا المطْلوب؛ فقوله: فنقول إنّ الشّيء الذي هو دائمًا[4] [أيس هو غير مُكوَّن ولا واقع تحت الفساد[5]؛ يريد: فنقول: إنّ الشّيء الذي هو دائمًا] مؤجود[6]، لزم أن يكون دائمًا في جميع الزّمان، وأنّ الشّيء الذي في طبيعته قبول الدّوام ليس يقْبله في الماضي دون المسْتقبل، ولا في المسْتقبل دون الماضي.

ثمّ[7] ذكّر بالبرْهان المتقدّم، فقال: فإنّه لو[8] كان دائمًا أزليًّا، كانت له قوّة أن يكون دائمًا أيسًا[9]، وأن يكون دائمًا ليسًا[10]. وهذا ما لا يمْكن البتّة، كما قلنا آنفًا[11]؛

---

[1] في الأصل: وقت.

[2] في الأصل: فلم.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 21 – س 22.

[6] في الأصل: موجودا.

[7] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: فإذا كان هذا على هذا، فبيّنٌ ظاهرٌ أنّ الشّيء المُكوَّن الواقع تحت الفساد هو ليس دائمًا أزليًّا. وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س22– س23.

[8] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: إن عوضًا عن كلمة: لو التي أوردها هنا.

[9] في الأصل: أيس.

[10] في الأصل: ليس.

يريد: من قبَل أنّه إن كان الأمر هكذا، كان إنزاله فاسدًا كذبًا ممكنًا[1]، لكنّه كذب مستحيل؛ فإذن[2] ما وُضع من ذلك ممكنًا ليس يمكن[3].

وينْبغي أن يُعلم أنّه ليس يمكن أن يُتصوَّر موجود له قوّة على العدم والوجود غير متناهية في الزّمان الماضي دون[4] المستقبل، ولا في المستقبل دون الماضي، إلاّ لو فضل[5] ما لا نهاية له ما لا نهاية له، وذلك مستحيل. فلذلك ما يلزم إذا وُجد شيء له قوّة لا نهاية لها أن يكون[6] فعل تلك القوّة في جميع الزّمان. فإن كانت[7] قوّة العدم لا نهاية لها، لزم أن يكون معْدومًا[8] في جميع الزّمان؛ وإن كانت فيه قوّة الوجود [138 و] لا نهاية لها، لزم أن يكون موجودًا في جميع الزّمان.

---

[11] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: كما قلنا آنفًا فيما بيّنّا عوضا عن عبارة: كما قلنا آنفًا التي أوردها هنا.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 23 إلى س 25.

[1] في الأصل: كذب ممكن.

[2] في الأصل: فإذا.

[3] لم يورد أبو الوليد هذا البرهان في جامع كتاب السّماء والعالم (المرجع المذكور، ص 35). وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 16 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في *الشّرح*: "فقد تبيّن من هذا القول أنّ الوسط بين الموجود دائمًا والمعدوم دائمًا كائن فاسد، وأنّ طبيعة هذا الوسط مباينة لطبيعتي الطّرفيْن جميعًا. وكذلك يظهر أيضًا هاهنا أنّ الكائن والفاسد غير الدّائم الوجود، كما ظهر قبل أنّ الدّائم الوجود غير كائن ولا فاسد بذلك البيان بعينه. وذلك أنّه إن أنزلنا الكائن والفاسد دائم الوجود، لزم أن يكون شيء له قوّة الوجود دائمًا والعدم دائمًا. وذلك مستحيل على ما تبيّن قبل".

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: تكون.

[7] في الأصل: كان.

[8] في المتن: موجودا، وكذا في الهامش.

وإن فرَض فارض أنّه يوجد شيء موجود في جميع الزّمان، ولكنّ فيه قوّة على الفساد من غير أن يفسد، لزم أن توجد قوّتان معًا لا نهاية لهما: قوّة على العدم، وقوّة على الوجود؛ فتكون[1] إحداهما عبثًا[2] ضرورة، أعني: أنّه لا يؤخذ عنها فعلاً أصلاً.

وهذا إنّما[3] يغْلط فيه مَن توَهّم أنّ هذا غير ممتنع من قبَل أنّ الشّيء إنّما يخرج من القوّة إلى الفعل من قبَل الفاعل. فإذا لم يفعل الفاعل، لم يبعد أن يبقى[4] من غير أن يخرج إلى الفعل.

وهذا التّصوّر هو الذي أوْقع أفلاطون في هذا القول.

ولهذا لا يبعد أن يُقال في جواب[5] هذا القول، أعني: قوْل أرسطو، إنّه لو كان الأمر كذلك، لوَجب أن يكون ممكن ما، إذا أُنزِل بالفعل موجودًا، كذبًا ممتنعًا[6] لا كذبًا ممكنًا[7]؛ لأنّ الامْتناع هاهنا لم يلزم من طبيعة الممكن، وإنّما لزم من عدم فعل الفاعل. وذلك أنّ فساد العالم، كما يقولون، هو ممكن من جهة الهيولى، ممتنع من جهة الفاعل: إمّا لأنّ الفاعل للشّيء ليس من شأنه أن يفسده؛ وإمّا من قبَل أنّ الفاعل الحكيم[8] ليس من شأنه أن يفْسد مصْنوعه؛ وإمّا لأنّ المفسد هو ضدّ المكوّن، فإن كان الشّيء المكوّن ليس له ضدّ، لم يفسد أصلاً.

وهذه التّشْكيكات كلّها، إذا تؤمّل الأمر فيها، ظهر بطلانه من برهان أرسطو هاهنا الذي استفتح به (بيان)[9] هذا[10] المطلوب. وذلك أنّ المُمْكن إمّا أن يكون ممكنًا

---

[1] في الأصل: فيكون.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: واجب.

[6] في الأصل: كذب ممتنع.

[7] في الأصل: كذب ممكن.

[8] في الأصل: الحكم.

[9] الإضافة معلّلة بما أورده النّاسخ في الهامش.

من ذاته أو[1] من الأشياء التي من خارج، على ما هو المعلوم من الممكن المطلق.

وأمّا أن يدّعي مدّعٍ[2] أنّ هاهنا شيئًا ممكنًا[3] من ذاته ممتنعًا[4] من خارج، على مذهب مَن يرى هذا الرّأي، أعني: أنّ العالم ممكن الفساد من ذاته ممتنع من خارج؛ فبيَّن <...>[5] أرسطو أنّ وَضْع شيء ما ممكن من ذاته ممتنع من خارج، هو وَضْع يناقض حدّ الممكن.

وذلك أنّه قد قيل إنّ كلّ مُكوَّن فهو، إذا أُنزل موجودًا لم يزل عن وجوده، أمرٌ ممتنعٌ؛ [138 ظ] أعني: أنّه يكون كذبًا ممكنًا لا كذبًا ممتنعًا.

فإذا سلّم أنّ حدّ كلّ ممكن هو بهذه الصّفة، فمتى فرَض فارض شيئًا ما ممكنًا من ذاته ممتنعًا من خارج، لزم أن يكون إنزاله بالفعل كذبًا مستحيلاً لا كذبًا ممكنًا.

وإنّما قصد أرسطو إلى بيان هذا المعنى[6] من قبَل هذا المُمْكن، لأنّه من المعروف بنفسه أنّ ما هو ممكن عمَّا من خارج، فهو ممكن من ذاته.

وإنّما الذي يخفَى: عكس هذا، وهو أنّ ما[7] هو ممكن من ذاته فهو ممكنٌ من خارج؛ لأنّه قد يُظَنّ أنّه لا يمتنع أن يكون هاهنا شيئًا[8] ممكنًا[9] من ذاته ممتنعًا[10] من خارج.

---

[10] غير مقروءة في الأصل.

[1] في الأصل: و.

[2] في الأصل: مدّعي.

[3] في الأصل: شيء ممكن.

[4] في الأصل: ممتنع.

[5] في الأصل إضافة لكلمة: أنّ، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها

[6] في الأصل: المعنيّ.

[7] في الأصل: إنّما.

[8] في الأصل: شيء.

[9] في الأصل: ممكن.

[10] في الأصل: ممتنع.

والأمْر في الإمْكان في هذا يعكس الأمر في الممْتنع. وذلك أنّه يعترف أنّ كلّ ما هو ممتنع من ذاته، فهو ممتنع من خارج؛ وليس يعْترف بأنّ ما هو من خارج ممتنع، فهو ممتنع من ذاته. فلهذا قصد أرسطو لهذا البيان الذي قلنا.

وأيضًا فإنّ الممْكن إنّما هو ممكن بالإضافة إلى الفاعل والمفْعول؛ وليس يمكن أن يُتصوَّر شيء يُقال فيه إنّه ممكن بالإضافة إلى المفعول؛ وليس يمكننَا [القول:] بالإضافة إلى الفاعل، لأنّه كان يلزم أن يكون هاهنا مفعولٌ ممتنعٌ، أي: ممكنٌ[1] ممتنعٌ.

وقد يمْكن أن يسْتعمل في هذا بيان مأخوذ من موضع التّضادّ، وهو أنّه إن كان الممتنع من ذاته ضدّ الممْكن من ذاته؛ وكان الممتنع من ذاته ممتنعًا[2] من خارج؛ فالممكن من ذاته ممكن من خارج، أعني: من الأسْباب المخْرجة له.

لكنّ برهان أرسطو أوثق، لأنّه مأخوذ من موضع الحدود، وهذا مأخوذ من موضع الأضداد.

وإن كان هذا الموضع قد يدخل في العلوم بجهة ما، وهي[3]: إذا كان المحْمول خاصًّا[4] بالضّدّ، وكان له ضدّ ما، أعني: أنّه يجب أن يكون ضدّ المحمول ضدًّا[5] للموضوع[6].

قال أرسطوطاليس

---

[1] في الأصل: يمكن.

[2] في الأصل: ممتنع.

[3] في الأصل: وهو.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: لضدّ.

[6] في الأصل: الموضوع.

ونقول أيضًا إنّ الشّيء الذي ليس واقعًا[1] تحت الكوْن، أعني: الذي ليس بمكوَّن، هو[2] الدّائم الذي [لا][3] بدء له ولا فناء [له] اضطرارًا. [**139** و] وكذلك الشّيء الذي لا يقع تحت الفساد هو الدّائم الذي لا فناء له.

وإنّما أقول: غير مُكوَّن، وغير واقع تحت الفساد بالمعنى[4] الصّحيح من قولي[5] إنّ الشّيء [الذي][6] هو حقًّا[7] أيس هو غير مُكوَّن، والشّيء الذي هو حقًّا[8] ليس هو واقع تحت الفساد.

فنريد الآن أن نحدّدهما[9]، فنقول: إنّ الشّيء الذي ليس بمُكوَّن هو الآن أيس، ولا يُقال إنّه لم يكن أوّلاً ليسًا[10]، ولا يُقال إنّه يكون آخرًا ليسًا[11].

فإن كان هذا على هذا، كان هذان الشّيْئان يتبع أحدهما الآخر.

وذلك أنّ الشّيء الذي ليس بمُكوَّن، فهو ليس بواقع[12] تحت الفَساد؛ وكلّ شيء[13] ليس واقعًا تحت الفساد، فهو ليس بمُكوَّن أيضًا؛ وكلّ واحد منهما دائم أزليّ اضطرارًا.

---

[1] في الأصل: واقفا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: هذا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: بالمغني.

[5] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: حقّ.

[9] في الأصل: نجدهما، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[10] في الأصل: ليس.

[11] في الأصل: ليس.

[12] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[13] في الأصل: مسمّى، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

وذلك أنّه إن كان الشّيء ليس مُكوَّنًا، فهو دائم لم يزل؛ وإن كان الشّيء لا يقع تحت الفساد، فهو دائم لا يزال. وهذا بيّنٌ ظاهرٌ موجود. وهما اللّذان ذكرنَا آنفًا[1].

التّـف ـس ـي ـر

لما بيّن أنّه ليس يمكن أن يوجد شيء أزليّ يفْسد، تبيّن له أنّ ما ليس بمُكوَّن، فهو أزليّ دائم البقاء لم يزل ولا يزال؛ ولما تبيّن له أنّ غير الفاسد هو أيضًا أزليّ لم يزل ولا يزال؛ ولما تبيّن له أنّ غير الفاسد أزليّ وأنّ غير الكائن أزليّ؛ بيّن بذلك أنّ غير الفاسد غير مُكوَّن، وأنّ هذا ينعكس؛ وهو أنّ غير المكوَّن غير فاسد.

وهذا هو الذي قصده في هذا الفصْل.

فقوله: ونقول أيضًا إنّ الشّيء الذي ليس واقعًا تحْت الكوْن، أعني: الذي ليس بمُكوَّن، هو الدّائم الذي لا بدْء له[2]؛ يعني[3]: أنّه ليس يمكن أن يفْسد في المسْتقبل.

وهذا هو الذي تبيَّن قبل، وهي إحدى[4] المقدّمتيْن اللّتيْن قصد هنا وضْعها لبَيان الانْعكاس.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 25 إلى الورقة 282 ب / س 1.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: لا بدء له ولا فناء له اضطرارًا عوضًا عن عبارة: لا بدء له التي أوردها هنا.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 25 – س 26.

[3] في الأصل: أعني.

[4] في الأصل: أحد.

ثمّ أتى بالمقدّمة الثّانية، فقال: وكذلك الشّيء الذي لا يقع تحت الفساد هو الدّائم الذي لا فناء له[1]. يريد: وكذلك قد تبيَّن أيضًا من قولنا: إنّ قولنا إنّ الشّيء الذي [139 ظ] ليس بفاسد هو الشّيء الذي [لم][2] يزل ولا يزال، إذ قد تبرهن أنّه لا يمكن أن يكون شيء مُكوَّن غير فاسد[3].

ولما تقرّرت له هاتان المقدّمتان، أعني: القائلة[4] إنّ غير المكوَّن أزليّ، وأنّ غير الفاسد أزليّ أيضًا؛ وكان غير الكائن وغير الفاسد قد أخبر أنّهما يُقالان على معان كثيرة؛ ذكَّر هاهنا بذلك، وأخبر أنّه إنّما يريد هاهنا بهذيْن اللّفظيْن: المعنى[5] الحقيقيّ الذي أوْضحه قبل دون سائر المعاني التي أخبر أنّه يُقال عليها هذان اللّفظان؛ فقال: وإنّما أقول غير مُكوَّن وغير واقع تحت الفساد بالمعنى[6] الصّحيح من قولي[7]. يريد: وينْبغي أن يُفهم هاهنا من قولنا في هاتيْن[8] القضيّتيْن[9]: غير مُكوَّن وغير فاسد: المعنى[10] الحقيقيّ الذي

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 26.

[2] الإضافة معلّلة بما سيأتي في المستأنف من تفسيره.

[3] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 36 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وإذ قد تقرّر هذا فنقول إنّه يظهر أيضا أنّ كلّ ما هو غير كائن أنّه غير فاسد، وأنّ هذا أيضًا ينعكس، أعني أنّ كلّ ما هو غير فاسد فإنّه غير كائن". وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 16 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "ولما تبيّن له أنّ الأزليّ غير كائن ولا فاسد، وأنّ الكائن والفاسد غير أزليّ، وأنّ الطّبيعتيْن متباينتيْن غاية التّباين، أخذ أيضًا يبيّن هاهنا أنّ كلّ ما هو غير كائن فهو أزليّ، وكذلك ما كان غير فاسد فهو أزليّ. وهو عكس ما كان تبيّن أوّلاً من أنّ الأزليّ غير كائن ولا فاسد".

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: المعنيّ.

[6] في الأصل: بالمعنيّ.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 27.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] مطموسة في الأصل.

حدّدناه قبل. ثمّ فسّر ما هو ذلك المعنى[1]، فقال: إنّ الشّيء الذي هو حقًّا[2] أيس هو غير مُكوَّن[3]. يريد: وهو ما قلناه قبل من أنّ الشّيء الذي هو بالحقيقة أيس، أي: موجود لا بعد العدم، هو الذي يُقال عليه غير مُكوَّن بالدّلالة الحقيقيّة.

وإنّما حفظ من ذلك لأنّ غير المكوَّن قد[4] يُقال على ما هو مُكوَّن، إلاّ أنّه بغير أسباب الكوْن أو عسير الكوْن؛ وكذلك قد يُقال: غير مُكوَّن للشّيء الذي فرغ كوْنه في الوقت الذي فرغ؛ فهو إنّما يريد أن يُفهم هاهنا من قوله: **غير مُكوَّن**: الشّيء الذي لم يتقدّم وجوده عدم، لا الشّيء الممتنع؛ فإنّه قد يُقال أيضًا عليه غير مُكوَّن.

ولما فهم المعنى[5] الذي قصده بغير مُكوَّن، فهم أيضًا المعنى[6] الذي قصده بغير فاسد، فقال: والشّيء الذي هو حقًّا[7] ليس هو واقع تحت الفساد[8]. يريد: وينْبغي أن يُفهم هاهنا من قولنا: غير فاسد: المعنى[9] الذي هو مقابل للشّيء الذي هو بالحقيقة فاسد، وهو الذي يعدم بعد الوجود؛ فكأنّه قال: وأعني هاهنا بغير الكائن: الشّيء الذي

---

[10] في الأصل: المعنيّ.

[1] في الأصل: المعنيّ.

[2] في الأصل: حقّ.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى- الورقة 282 أ / س 25 - س 27 - س 28.

[4] في الأصل: فقد.

[5] في الأصل: المعنيّ.

[6] في الأصل: المعنيّ.

[7] في الأصل: حقّ.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى-الورقة 282 أ / س 29 - س 30.

[9] في الأصل: المعنيّ.

هو مقابل [140 و] الكائن بالحقيقة، وهو الموجود بعد العدم، وبغير الفاسد: [الشّيء] الذي يقابل الفاسِد بالحقيقة، وهو المعْدوم بعد الوجود[1].

ولما تقرّرت له هاتان المقدّمَتان، قال: فنريد الآن أن نحدّدهما، فنقول: إنّ الشّيء الذي ليس مُكوَّنًا[2] هو الآن أيس، ولا[3] يُقال إنّه لم يكن أوّلاً ليسًا[4]، ولا يُقال إنّه يكون[5] آخرًا[6] ليسًا[7]. يريد: وإذا تقرّر ما قلناه، فقد ظهر من قولنا إنّ حدّ غير المكوَّن[8] هو الذي هو الآن موجود، ولم يكن قبل ذلك معدومًا، ولا يعدم فيما يسْتقْبل أصلاً.

وإنّما سمّي هذا حدًّا للغير مُكوَّن، لأنّه منْعكسٌ عليه[9].

---

[1] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 36 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وإذ قد تقرّر هذا فنقول إنّه يظهر أيضًا أنّ كلّ ما هو غير كائن أنّه غير فاسد، وأنّ هذا أيضًا ينعكس، أعني أنّ كلّ ما هو غير فاسد فإنّه غير كائن" وفي تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 16 و، فسيورده وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع: "ولما تبيّن له أنّ الأزليّ غير كائن ولا فاسد، وأنّ الكائن والفاسد غير أزليّ، وأنّ الطّبيعتين متباينتين غاية التّباين، أخذ أيضًا يبيّن هاهنا أنّ كلّ ما هو غير كائن فهو أزليّ، وكذلك ما كان غير فاسد فهو أزليّ. وهو عكس ما كان تبيّن أوّلاً من أنّ الأزليّ غير كائن ولا فاسد".

[2] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: بمكوّن عوضًا عن كلمة: مكوّنًا التي أوردها هنا.

[3] في الأصل: ألاّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: مكوّن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] في الأصل: أخيرا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 29 – س 30.

[8] في الأصل: الغير مكوّن.

[9] لم يورد أبو الوليد هذه المقدّمة في جامع كتاب السّماء والعالم (المرجع المذكور، ص 36). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 16 و، فسيوردها في المرتبة الثّانية ووفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الشّرح: "والأصل الثّاني: حدّ كلّ واحد منها، أعني غير الكائن وغير الفاسد. فنقول: إنّ غير الكائن بالحقيقة هو الشّيء الذي هو بالفعل موجود، ولم يكن فيما سلف غير موجود. وذلك أنّ

ثمّ قال: فإن كان هذا على هذا، كان هذان الشّيْئان يتبع[1] أحدهما الآخر[2]. يعني: أنّ غير المكوَّن وغير الفاسد ينْعكس كلّ واحد منهما على صاحبه[3].

وهو الذي أراد بقوله: وذلك أنّ الشّيء الذي ليس بمُكوَّن، فهو ليْس واقعًا[4] تحت الفساد؛ وكلّ شيء ليْس واقعًا تحت الفساد، فهو ليْس بمُكوَّن[5]. يريد: وإنّما أعني أنّه يصْدق قولنا إنّ كلّ غير مُكوَّن غير فاسد؛ وعكس هذا، وهو أنّ كلّ غير فاسد فغير مُكوَّن[6].

سائر المعاني التي قيل عليها فيما قبل غير كائن هي بنوع من الاستعارة. وحدّ غير الفاسد أنّه الموجود بالفعل، وليس يمكن فيه أن يكون فيما يستقبل غير موجود".

[1] في الأصل: تتبع، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] في الأصل: الأخرى، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 أ / س 30.

[3] لم يورد أبو الوليد هذه المقدّمة في جامع كتاب السّماء والعالم (المرجع المذكور، ص 36). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 16 و، فسيوردها في المرتبة الأولى ووفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في *الشّرح*: "أحدهما يتسلّمه أوّلاً ثمّ يبيّنه بعد، وهو أنّ غير الفاسد وغير الكائن ينعكس كلّ واحد منهما راجعًا على صاحبه، أعني: أنّ كلّ ما هو غير كائن فهو غير فاسد، وكلّ ما هو غير فاسد فهو غير كائن".

[4] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: بواقع عوضًا عن كلمة: واقعًا التي أوردها هنا.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 أ / س 30 – س 31.

[6] لم يورد أبو الوليد هذه المقدّمة في جامع كتاب السّماء والعالم (المرجع المذكور، ص 36). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 16 و، فسيوردها وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الشّرح: "وإذ كنّا قد وضعنا أنّ غير الكائن وغير الفاسد ينْعكس كلّ واحد منهما راجعًا على صاحبه، فحدّاهما ينْعكس أيضًا كلّ واحد منهما راجعًا على صاحبه. أعني: أنّ كلّ ما كان موجودًا بالفعل وليس غير موجود في الماضي، فهو ليس غير موجود في المستقبل".

ثمّ أخذ يبيّن أنّ هذا العكس يظهر من المقدّمتيْن اللّتيْن ذكرهما قبل، وهما[1]: أنّ غير الكائن[2] أزليّ، وأنّ غير الفاسد[3] أيضًا أزليّ؛ فقال: وكلّ واحد منهما أزَليّ اضْطرارًا[4]. يريد: والدّليل على انعكاسهما: أنّ الأزليّ يُحمل على كلّ واحد منْهما حمل انعكاس؛ وإذا حُمل شيء واحد على شيأيْن[5] حمْل انعكاس، انْعكس ذيْنك[6] الشّيْئان كلّ واحد منهما على صاحبه.

وهذا هو الذي أراده بقوله: وذلك أنّه إن كان الشّيء الذي ليس بمُكوَّن[7]، فهو دائمٌ لم يزَل؛ وإن كان الشّيء لا يقَع تحْت الفساد، فهو دائمٌ لا يزال. وهذا بيّنٌ ظاهِرٌ موْجودٌ[8]. يعني[9]: أنّه إذا كان غير المكوَّن[10] يُحمل عليه الأزليّ حمل انعكاس؛ وكان أيضًا كذلك يُحمل حمل انعكاس على غير الفاسد[11]؛ فهو بيّنٌ أنّه يصدق أنّ كلّ غير مُكوَّن [140 ظ] غير فاسِد، وأنّ كلّ غير فاسِد غير مُكوَّن.

---

[1] في الأصل: وهي.

[2] في الأصل: **الغير كائن**.

[3] في الأصل: الغير فاسدا.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 31 – س 32.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: ذلك.

[7] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: إن كان الشّيء ليس مكوّنًا عوضًا عن عبارة: إن كان الشّيء الذي ليس بمكوّن التي أوردها هنا.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 أ / س 32 إلى الورقة 282 ب / س 1.

[9] في الأصل: يعنى.

[10] في الأصل: الغير مكوَّن.

[11] في الأصل: **الغير فاسد**.

ولما كان هذا قد تبيّن في كتاب القياس[1]، قال إنّه بيّنٌ ظاهرٌ. والبيان يكون هكذا: كلّ غير مُكوَّن [أزليّ]؛ وكلّ أزليّ غير فاسد؛ فينتج[2] أنّ كلّ غير مُكوَّن غير فاسد.

---

[1] انظر: كتاب التّحليلات الأولى (القياس) لأرسطو، 15-8 a 68.

وانظر أيضًا ما يقوله أرسطو في *كتاب* التّحليلات الأولى بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل من كتاب منطق أرسطو لعبد الرّحمان بدوي، ص 304: "...مثل أنّه إن كان غير المكوَّن غير فاسد، وغير الفاسد غير مُكوَّن، فإنّه يلزم ضرورة أن يكون المكوَّن فاسدًا والفاسد مُكوَّنًا، هذان قياسان مركّبان".

وقارن ما يقوله ابن رشد هاهنا بما أورده في الفقرة 365 من المقالة الثّانية = الفصل الثّامن= "في الانعكاس الذي يوجد بين حدّين متقابلين ينعكس كلّ واحد منهما على صاحبه" من تلخيص كتاب القياس (الورقة 62 و من نسخة فيرنتسه والورقة 71 ظ – الورقة 72 و من نسخة ليدن): "...ومثال ذلك من الموادّ إذا أخذنا بدل أ مُكوَّنًا، وبدل ب فاسدًا، وبدل ج غير مُكوَّن، وبدل د غير فاسد؛ وكان كلّ مُكوَّن فاسدًا، وكلّ فاسد مُكوَّنًا؛ وكذلك كلّ غير مُكوَّن غير فاسد، وكلّ غير فاسد غير مُكوَّن؛ فأقول إنّه إن كان كلّ شيء إمّا مُكوَّنا، وإمّا غير مُكوَّن، فواجب أن يكون كلّ شيء إمّا فاسدًا وإمّا غير فاسد؛ لأنّه إن كان كلّ ما هو مُكوَّن فاسدًا، وما هو غير مُكوَّن غير فاسد، وكان كلّ شيء لا يخلو من أن يكون إمّا كائنًا وإمّا غير كائن؛ فبيّنٌ أنّ كلّ شيء لا يخلو أن يكون إمّا فاسدًا وإمّا غير فاسد. وأقول أيضًا إنّه إذا وضعنا أنّ الموضوع الواحد بعينه لا يخلو من أن يوجد فيه أحد الزّوجين المتقابلين، وفرضنا أنّ أحد جزئيْ المتقابليْن ينعكس على الجزء الآخر من المقابل الآخر؛ فأقول إنّ الجزء الباقي من أحد الزّوجين المتقابليْن ينْعكس على الجزء الآخر من المقابل الآخر. مثال ذلك: أنّه إذا كان كلّ شيء إمّا مُكوَّنًا وإمّا غير مُكوَّن، وإمّا فاسدًا وإمّا غير فاسد؛ وكان كلّ مُكوَّن فاسدًا، وكلّ فاسد مُكوَّنًا؛ فأقول إنّ كلّ غير مُكوَّن غير فاسد، وكلّ غير فاسد غير مُكوَّن. برهان ذلك: إن لم يكن غير المكوَّن غير فاسد، فليكن فاسدًا؛ ولأنّ كلّ شيء قد وضع أنّ الفاسد ينعكس على المكوَّن –أي أنّ كلّ فاسد مُكوَّن–، فإنّه يلزم عن ذلك أن يكون غير المكوَّن مُكوَّنًا. وذلك خُلف لا يمكن، لأنّه يأتلف القياس هكذا: غير المكوَّن فاسد، وكلّ فاسد مُكوَّن، النّتيجة: فكلّ غير مُكوّن مكوَّن. وبمثل هذا يبيّن أنّ غير الفاسد ينعكس على غير المكوَّن".

[2] في الأصل: فينتج.

ثمّ يقول أيضًا إنّ كلّ غير فاسد أزليّ؛ وأنّ كلّ أزليّ غير مُكوَّن؛ فينتج[1] لنا عكْس الأوّل، وهو أنّ غير الفاسد غيْر مُكوَّن. وهذا كلّه في الشّكْل الأوّل.

وهذا شيء قد تبيّن في كتاب القياس[2]؛ أعْني أنّ الحدود الثّلاثة، إذا كانت منْعكسة بعْضها على بعْض، أنّ النّتيجة تكون منْعكسة[3].

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

---

[1] في الأصل: فينتتج.

[2] راجع المعطيات المذكورة في الهامش عدد 8 من ص 113.

[3] أورد أبو الوليد هذا الاستدلال في ص 36 – ص 37 من جامع كتاب السّماء والعالم: "فأمّا من أين يظهر هذا، فلأنّ الموجود دائمًا يقابله المعدوم دائمًا مقابلة تضادّ، وبينهما متوسّط، وهو الموجود في بعض الأوقات المعدوم في بعضها. وهذا يصدق عليه كلّ واحد من هذيْن المحموليْن صدق انعكاس؛ أعني: أنّ كلّ كائن موجود في بعض الأوقات معدوم في بعضها، وكلّ محموليْن ينعكسان على شيء واحد بعينه؛ فكلّ واحد منهما ينعكس على صاحبه، على ما تبّن. وإذا كان ذلك كذلك، فكلّ كائن فاسد وكلّ فاسد كائن. وإذا تقرّر انْعكاس هذيْن المحموليْن ظهر من ذلك أنّ غير الكائن وغير الفاسد ينعكس كلّ واحد منهما على صاحبه. وذلك أنّه إذا كان محمولان يقتسمان الصّدق والكذب أيضًا على شيء واحد بعينه، أيّ شيء كان، ومحمولان آخران يقتسمان الصّدق والكذب أيضًا على شيء واحد بعينه، أيّ شيء كان؛ واتّفق في أحد المحمولين انعكاس كلّ واحد منهما على صاحبه؛ فإنّه يلزم في المحمولين الآخرين مثل ذلك الانعكاس". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 16 و، فسيورده في المرتبة الثّانية ووفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع وفي الشّرح: "وإذا كان هذا هكذا فأقول: إنّ غير الكائن أزليّ ضرورة. وذلك أنّ ما هو غير كائن فهو الموجود الآن، وليس غير موجود في الماضي؛ وما كان موجودًا في الآن، وهو ليس موجود في الماضي، فهو ليس غير موجود في المستقبل، على ما فرضنا قبل من أنّ هذين الحدّيْن ينْعكسان. وإذا كان ذلك كذلك، فواجبٌ أن يكون غير الكائن موجودًا الآن وبالفعل، وليس غير موجود في الماضي ولا غير موجود في المستقبل؛ وما هو ليس بغير موجود في الماضي ولا غير موجود في المستقبل، فهو أزليّ؛ لأنّ الأزليّ مركّب من هذيْن الحدّيْن؛ فغير الكائن أزليّ ضرورة. وكذلك يبيّن بمثل هذا أنّ غير الفاسد أزليّ ضرورة".

فنقول إنّه إن كان الشّيء واقعًا تحْت الفسَاد، فهو مُكوَّن اضطرارًا؛ وأنّه إن كان غير مُكوَّن، فليس بواقع تحت الفسَاد. وإن كان الشّيء مُكوَّنًا، فهو واقعٌ تحْت الفساد اضْطرارًا؛ فإن لم يكن واقعًا تحْت الفسَاد، فهو إذًا غير مُكوَّن، كما قلْنا آنفًا[1].

التّـفـسـيـر

إنّ غرضه[2] في هذا الفصل أن يبيّن أنّ[3] المكوَّن والفاسد ينْعكس كلّ واحد منهما على صاحبه، إذ[4] تبيّن أنّ غير الفاسد وغير المكوَّن ينعكس كلّ واحد منهما على صاحبه. فقوله: فنقول إنّه إن كان الشّيء واقعا تحت الفساد، فهو مُكوَّن [اضطرارًا][5]؛ يريد: وإذ قد تبيّن أنّ غير المكوَّن[6] وغير الفاسد[7] ينعكسان، فندّعي أنّ الأمر كذلك في المكوَّن[8] والفاسد، فنقول: إنّ كلّ مُكوَّن فهو فاسد[9].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 ب / س 1 إلى س 5.

[2] في الأصل: عرضه.

[3] في الأصل إضافة لكلمة: غير.

[4] في الأصل: إذا.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 1 – س 2.

[6] في الأصل: الغير مكوّن.

[7] في الأصل: الغير فاسد.

[8] في الأصل: الكون.

[9] أورد أبو الوليد هذا الوضع معكوسًا في ص 37 من جامع كتاب السّماء والعالم: "مثال ذلك أنّه لما تقرّر هاهنا أنّ كلّ كائن فاسد، وكلّ فاسد كائن، فنقول إنّه يلزم ضرورة أن يكون غير الفاسد غير كائن". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 16 و، فسيورده في الورقة 16 ظ وفق صيغة مغايرة عمّا أقرّه في الجامع وفي الشّرح: "ولما تبيّن له هذا أخذ يبيّن ما كان وضعه في هذا البيان وضعًا،

برهان ذلك: أنّه إن لم يكن فاسدًا فهو غير فاسد، لأنّ كلّ شيء إمّا أن يكون فاسدًا، وإمّا غير فاسد؛ فإن كان غير فاسد، كان غير مُكوَّن، على ما تبيّن قبْل؛ وقد وضعْنا أنّه مُكوَّن[1]، هذا خُلف لا يمكن.

يريد: والبرْهان على أنّ كلّ فاسد فهو كائن: أنّه [ما] لم يكن كائنًا فهو غير كائن، لأنّ كلّ [141 و] شيء إمّا كائن[2]، وإمّا غير كائن؛ وإن كان غير كائن، فهو غير فاسد، على ما تبيّن قبْل؛ وقد كنّا فرضْناه فاسدًا، هذا خُلفٌ لا يمكن.

ثمّ قال: فإن[3] كان الشّيء مُكوَّنًا، فهو واقع تحت الفساد اضْطرارًا[4]. يريد: ونزْعم أيضًا أنّ كلّ شيء مُكوَّن، فهو واقعٌ تحت الفساد، عكْس الأوّل.

ثمّ أتى بالبرهان، فقال: فإن لم يكن واقعًا تحت الفساد، فهو إذًا غير مُكوَّن، كما قلنا [آنفًا][5]. يريد: برهان ذلك أنّه إن لم يكن فاسدًا، فلْيكن غير فاسد؛ وإن كان غير فاسد، فهو غير مُكوَّن، على ما تبيّن قبل، وقد كنّا فرضْناه مُكوَّنًا. هذا خُلفٌ لا يمكن[6].

وهو: أنّ غير الفاسد وغير الكائن ينعكس كلّ واحد منهما راجعًا على صاحبه. وهو يأخذ في بيان ذلك أنّ الكائن والفاسد ينعكس كلّ واحد منهما راجعًا على صاحبه".

[1] في الأصل: يكون.

[2] في الأصل: كائن.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: وإن عوضًا عن كلمة: فإن التي أوردها هنا.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى- الورقة 282 ب / س 2 – س 3.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 4 – س 5.

[6] أورد أبو الوليد هذا البرهان بطريق الخلف في ص 37 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وذلك أنّه إن لم يكن غير كائن، فهو كائن؛ وإن كان كائنًا، فهو فاسد، على ما تقدّم؛ وقد كنّا وضعناه غير فاسد. هذا خُلف لا يمكن". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، الورقة 16 و، فسيورده في الورقة 16 ظ بعد إيراده للبيان الكلّي –حيث تمثّل بالحروف–، وهو البيان الوارد هاهنا بداية من الورقة

وهذا شيء قد تبيّن في كتاب القياس[1] على أنّه موْضعٌ عامٌّ، أعني أنّه متى[2] كان

---

142 و: "إنّ كلّ غير كائن غير فاسد وكلّ غير فاسد غير كائن، على ما تبيّن في كتاب *القياس*. وبيان ذلك يظهر على هذه الجهة: وذلك إن لم يكن غير الكائن غير فاسد فهو فاسد ضرورة؛ فإنّ كلّ شيء إمّا أن يكون فاسدًا، وإمّا غير فاسد؛ فإن كان غير الكائن فاسدًا، وقد تبيّن أنّ كلّ فاسد كائن، كان غير الكائن كائنًا. هذا خُلف لا يمكن، فغير الكائن هو غير فاسد ضرورة. وبمثل هذا يستبين أنّ غير الفاسد غير كائن".

[1] انظر: كتاب التّحليلات الأولى (القياس) لأرسطو، 8–1 a 68.

وانظر أيضًا ما يقوله المعلّم الأوّل في *كتاب* التّحليلات الأولى بنقل تذاري، وهو القول الوارد في الجزء الأوّل من كتاب منطق أرسطو لعبد الرّحمان بدوي، ص 304: "فإذا رجعتْ الأطراف بعضها على بعض، فإنّ الواسطة بالضّرورة ترجع على الطّرفين، لأنّه إن كانت اَ مقولة على حَ بتوسّط بَ، ثمّ رجعت حَ على اَ، وكانت في كلّ اَ، فإنّ بَ ترجع على اَ وتكون موجودة في كلّها بتوسّط حَ، وحَ أيضًا ترجع على ب بتوسّط اَ. فكذلك يعرض بالقياس السّالب، مثل أنّه إن كانت بَ في حَ، واَ غير موجودة في بَ، فإنّ اَ غير موجودة في حَ؛ فإن رجعت بَ على اَ، فإنّ حَ ترجع على اَ. وبيان ذلك: أن تكون بَ غير موجودة في اَ، فإذن ولا حَ تكون موجودة في اَ، لأنّ بَ كانت موجودة في كلّ بَ، فحَ تُقال عليه؛ وإن كانت حَ ترجع على اَ، فإنّ بَ أيضًا ترجع على اَ. وهذا فقط يتبدّى من النّتيجة. وأمّا الأخرى، فليست كما هي في القياس الموجب. وأيضًا إن كانت اَ وبَ يرجع كلّ واحد منهما على صاحبه، وكذلك حَ وءَ، وكان كلّ الموضوع إمّا أن يوجد فيه اَ وإمّا حَ، فإنّ بَ وءَ كذلك تكون نسبتهما من الموضوع إمّا أن توجد فيه بَ وإمّا ءَ، لأنّه إذا كان كلّ ما يوجد فيه فيه اَ فبَ موجودة فيه، وكلّ ما توجد فيه حَ فـ ءَ موجودة فيه؛ وكان كلّ الموضوع إمّا أن توجد فيه اَ وإمّا حَ، لا معا؛ فإنّه تبيّن أنّ كلّ الموضوع إمّا أن تكون فيه بَ وإمّا حَ، لا معًا".

وقارن ما يقوله ابن رشد هاهنا بما أورده في الفقرة 365 من المقالة الثّانية = الفصل الثّامن= "في الانعكاس الذي يوجد بين حدّيْن متقابليْن ينعكس كلّ واحد منهما على صاحبه" من تلخيص كتاب القياس (الورقة 62 و من نسخة فيرنتسه والورقة 71 ظ من نسخة ليدن): "قال: وإذا كان حدّان ينعكس كلّ واحد منهما على صاحبه –مثل أن يكون كلّ أ هو ب، وكلّ ب هو أ–، وكان أيضًا حدّان آخران ينْعكس كلّ واحد منهما على صاحبه –مثل أن يكون كلّ جـ هو دـ، وكلّ دـ هو جـ–، وكان أ وجـ متقابليْن، وب ودـ أيضًا متقابليْن، فإنّه إن كان الزّوجان المتقابلان لا يخلو من أحدهما موضوع ما، فإنّ الزّوج الثّاني من المتقابليْن الآخريْن لا يخلو ذلك الموضوع منهما. مثال ذلك: أنّه إن كان أ وجـ لا يخلو من أحدهما كـ، فإنّ ب ودـ لا يخلو من أحدهما كـ، لأنّه إن كان كلّ ما

حدَّان متقَابلان يقْتسمان[1] الصّدْق والكذِب؛ وكان أيضًا حدّان آخران يقْتسمان[2] أيضًا الصّدْق والكذِب دائمًا؛ وكان أحد الحدّيْن من أحَد المتقابليْن ينعكس على أحد الحدّيْن من المتقابليْن الآخريْن؛ فإنّ كلّ واحد من الحدّيْن الباقييْن من زوجي التّقابل ينْعكس كلّ واحد منْهما على صاحبه. أعني أنّه متى[3] كان واحدٌ من الزّوج المتقابل يحْمل على واحد من الزّوْج الثّاني المتقابِل حمْل انْعكاس، فإنّ الثّاني من الزّوْج الواحد يحْمل على الثّاني من[4] الزّوْج الآخر حمْل[5] انْعكاس[6].

توجد فيه أ فـ ب توجد فيه، وكلّ ما توجد فيه جـ فتوجد فيه دـ، وكان كـ إمّا أن توجد فيه أ وإمّا جـ، فظاهرٌ أنّ كـ إمّا أن توجد فيه بـ وإمّا دـ؛ لأنّه يأتلف القياس المرَكَّب: كـ إمّا أن توجد فيه أ وإمّا جـ، وكلّ ما يوجد فيه أ ففيه بـ، وكلّ ما يوجد فيه جـ ففيه دـ؛ فـ كـ إمّا أن توجد فيه بـ ضرورة وإمّا دـ. وكذلك يبيّن عكس هذا –أعني إن فرضنا أنّ كـ لا تخلو من دـ أو بـ، فإنّه يلزم أن لا تخلو إمّا من أ وإمّا من جـ".

[2] غير مقروءة في الأصل.

[1] في الأصل: يقسمان.

[2] في الأصل: يقسمان.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: يبيّن.

[5] في الأصل: على.

[6] أورد أبو الوليد هذا البيان قبل البرهان بطريق الخلف المذكور أعلاه، وذلك في ص 37 من جامع كتاب السّماء والعالم: "وذلك أنّه إذا كان محمولان يقتسمان الصّدق والكذب أيضًا على شيء واحد بعينه، أيّ شيء كان، ومحمولان آخران يقتسمان الصّدق والكذب أيضًا على شيء واحد بعينه، أيّ شيء كان؛ واتّفق في أحد المحمولين انعكاس كلّ واحد منهما على صاحبه؛ فإنّه يلزم في المحمولَيْن الآخرين مثل ذلك الانعكاس". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 16 ظ بعد إيراده للبيان الكلّي –حيث تمثّل بالحروف–، وهو البيان الوارد هاهنا بداية من الورقة 142 و: "وذلك أنّه قد تبيّن في كتاب القياس أنّه متى كان حدّان متقابلان يقتسمان الصّدق والكذب على جميع الموجودات، وحدّان آخران بهذه الصّفة، أعني متقابليْن؛ وكان أحد الحدّيْن من أحد المتقابليْن يصدق منعكسًا على أحد الحدّيْن من المتقابليْن الثّاني؛ فإنّه واجب أن يلزم مثل ذلك في الحدّيْن الآخريْن من كلّ واحد من المتقابليْن".

قـال أرسـطـوطـالـيـس

فإن كان الشّيء الذي ليْس مُكوَّنا والشّيء الذي ليْس واقعًا تحت الفساد لا يتبع أحدهما الآخر، فليس إذا هما دائميْن أزليّيْن.

وتحْقيق ذلك: أنّ أحدهما يتبع الآخر كما أنا[1] قائله الآن: إنّ المُكوَّن هو[2] الشّيء الواقِع تحت الفساد أيضًا، وكلّ واقع تحْت الفسَاد هو مُكوَّن لا محالة.

وتحقيق [**141** ظ] ذلك ما قلْناه آنفًا: إنّه قد يُكوَّن من الشّيء الذي هو دائمًا[3] أيْس ومن الشّيء الذي هو دائمًا[4] ليْس شيء آخر مُتوسّطٌ ليس بواحد منهما، وهو الشّيء المُكوَّن الواقع تحت الفساد، لأنّه له قوّة أن يكون أيسًا[5] وأن يكون ليسًا[6]، لكن في زمان وزمان؛ أعني أنّه يكون في زمان أيسًا[7] ثمّ يكون في زمان ليسًا[8].

التّـفـسـيـر

---

[1] في الأصل: أنّ.

[2] في الأصل: و.

[3] في الأصل: دائم.

[4] في الأصل: دائم.

[5] في الأصل: أيسا.

[6] في الأصل: ليسا.

[7] في الأصل: أيسا.

[8] في الأصل: ليسا.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى- الورقة 282 ب / س 5 إلى س 14.

لما كان قد تبيّن أنّه إنّما ينعكس غير الفاسد وغير المكوَّن كلّ واحد منْهما على صاحبه، من قِبَل أنّه قد تبيّن أنّ كلّ واحد منهما أزليّ، ذكّر بذلك هاهنا، فقال: فإن كان الشّيء الذي ليس مُكوَّنًا... إلى قوله: فليس إذا هما دائميْن أزليّيْن[1].

ولما كان قد تبيّن أيضًا متى وضعنا أنّ كلّ مُكوَّن فاسد، وأنّ هذا منعكس، أعني أنّ كلّ غير مُكوَّن غير فاسد، وأنّ هذا ينعكس، وهو عكس البيان الأوّل؛ أحبّ أن يعْكس الثّاني، أعني: [أن] يبيّن أوّلاً أنّ كلّ كائن فاسد، وعكس هذا؛ فقال: وتحْقيق ذلك: أنّ أحدهما يتبع[2] الآخر كما أنا[3] قائله الآن[4]. يريد: فقد تبيّن أنّ غير الفاسد غير مُكوَّن، وأنّ هذا منْعكس، من [قِبَل] أنّ الكائن والفاسد ينْعكس كلّ واحد منهما على صاحبه، وهو عكس البيان الأوّل؛ وليس هو بمصادرة[5]. فإنّ ما استعمل في أحدهما من المقدّمات غير ما اسْتعمل في الثّاني.

ولما كان في هذا البيان قد رام أن يجعل انعكاس الكائن على الفاسد[6] أصلاً لانعكاس غير الكائن على غير الفاسد، شرَع في [تبيين] أنّ الكائن والفاسد ينْعكس كلّ واحد منهما على صاحبه، فقال: وتحقيق ذلك ما قلناه آنفًا إنّه قد يكوَّن من الشّيء الذي هو دائمًا[7] أيس ومن الشّيء [142 و] الذي هو دائمًا[8] ليس شيء آخر متوسّط

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى- الورقة 282 ب / س 5 إلى س 7.

[2] في الأصل: يمنع، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] في الأصل:أنّ.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى-الورقة 282 ب / س 7 إلى س 8.

[5] في الأصل: مصادرة.

[6] في الأصل: الفساد.

[7] في الأصل: دائم.

[8] في الأصل: دائم.

ليس بواحد منهما، وهو الشّيء المُكوَّن الواقع تحت الفساد[1]. يريد: وتحْقيق[2] أنّ الكائن والفاسد ينْعكسان بما قلناه آنفًا: أنّه ليس يمكن أن يكون كائن[3] غير فاسد ولا فاسد غير كائن، لأنّ هذيْن هما وسَطٌ بين الذي هو دائمًا[4] موجود وبين الذي هو معدوم دائمًا، وليس هو بواحد منهما، بل له قوّة أن يكون موْجودًا في وقْت ومعدومًا في وقت.

ولما قال إنّ هذيْن هما وسَطٌ بين المعْدوم دائمًا والموْجود دائمًا، أعني: المعْدوم في وقت والموجود في وقت آخر[5]، فبيَّن ذلك بالحروف، كما فعَل فيما سلف، فقال[6].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 ب / س 9 إلى س 12.

[2] في الأصل: بتحقيق.

[3] في الأصل: كائنا.

[4] في الأصل: دائم.

[5] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: لأنّه له قوّة أن يكون أيسًا وأن يكون ليسًا، لكن في زمان وزمان؛ أعني أنّه يكون في زمان أيسًا ثمّ يكون في زمان ليسًا. وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 12 إلى س 14.

[6] أورد أبو الوليد هذا البيان قبل البرهان بطريق الخلف المذكور أعلاه، وذلك في ص 37 من جامع كتاب السّماء والعالم: "فأمّا من أين يظهر هذا، فلأنّ الموجود دائمًا يقابله المعدوم دائمًا مقابلة تضادّ، وبينهما متوسّط، وهو الموجود في بعض الأوقات المعدوم في بعضها. وهذا يصدق عليه كلّ واحد من هذين المحمولَيْن صدق انعكاس؛ أعني: أنّ كلّ كائن موجود في بعض الأوقات معدوم في بعضها، وكلّ محمولَيْن ينْعكسان على شيء واحد بعينه؛ فكلّ واحد منهما ينعكس على صاحبه، على ما تبيّن. وإذا كان ذلك كذلك، فكلّ كائن فاسد وكلّ فاسد كائن. وإذا تقرّر انعكاس هذيْن المحمولَيْن ظهر من ذلك أنّ غير الكائن وغير الفاسد ينعكس كلّ واحد منهما على صاحبه. وذلك أنّه إذا كان محمولان يقتسمان الصّدق والكذب أيضًا على شيء واحد بعينه، أيّ شيء كان، ومحمولان آخران يقتسمان الصّدق والكذب أيضًا على شيء واحد بعينه، أيّ شيء كان؛ واتّفق في أحد المحمولين انعكاس كلّ واحد منهما على صاحبه؛ فإنّه يلزم في المحمولَيْن الآخريْن مثل ذلك الانعكاس". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 16 ظ بعد إيراده للبيان الكلّي –حيث تمثّل بالحروف–، وهو البيان الوارد هاهنا بداية من الورقة 142 و: "وذلك أنّ زمان

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

فنقول الآن أيضًا إنّ كلّ شيء من الأشْياء يكون واقعًا تحت الفساد، فهو لا محالة وسط بين اثنيْن، كما قلنا آنفًا.

فلْيكن حرف الألف للشّيء الذي هو دائمًا[1] أيس؛ وليكن حرف الباء للشّيء الذي هو دائمًا ليس؛ وليكن حرف الجيم للشّيء المُكوَّن؛ وليكن حرف الدّال للشّيء الواقع تحت الفساد؛ فبيّن إذًا أنّ حرف الجيم بين حرف الألف وحرف الباء.

وذلك أنّه ليس لحرَف الألف[2] و[لا][3] لحرف[4] الباء[5] غاية ولا نهاية في الزّمان؛ فأمّا الشّيء المكوَّن، فله غاية ونهاية في الزّمَان، إمّا بالفعل وإمّا بالقوّة؛ فأمّا حرف

عدم الشّيء المشار إليه في الموضوع الخاصّ به محدود، مثل زمان وجوده. وإذا كان الكائن محدود زمان الوجود وزمان العدم، فهو وسط بين غير المحدود زمان العدم وزمان الوجود. وكذلك يبيَّن أيضًا بمثل هذا أنّ الفاسد وسط بين الموجود دائمًا والمعدوم. ولما كان الوسط هو الذي له قوّة الوجود وقوّة العدم، وكان كلّ واحد من هذيْن ينعكس راجعًا على الوسط، وجب أن يكون كلّ واحد منهما ينعكس راجعًا على صاحبه؛ مثال ذلك أن نقول: الكائن هو ما له قوّة الوجود والعدم، وما له قوّة الوجود والعدم فاسد؛ فيلْزم عن ذلك أن يكون الكائن فاسدًا. ثمّ تنعكس هذا القياس بأسره؛ فيلزم عن ذلك أن كلّ فاسد كائن، وهي عكس نتيجة القياس الأوّل".

[1] في الأصل: دائم.

[2] في الأصل: الباء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 17 – س 18.

[3] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: حرف، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: الألف، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 17 – س 18.

الألف وحرف الباء، فلا غاية لهما في الزّمان، لا بالفعل ولا بالقوّة، لأنّهما ليسَا[1] في بعْض الزّمان أيسًا[2]، وفي بعض الزّمان ليسًا[3]؛ ولكنّ أحدهما هو أيس في زمان لا نهاية له.

وكذلك[4] يكون حرف الدّال، أعني: له غاية ونهاية مثل حرف الجيم، إمّا بالفعل وإمّا بالقوّة.

فيكون إذًا كلّ مُكوَّن واقعًا تحت الفساد، وكلّ واقع تحت الفساد مُكوَّن لا محالة.

فقد استبان الآن وصحّ [142 ظ] أنّ الشّيء المُكوَّن والشّيء الواقع تحْت الفساد يتّبع أحدهما الآخر[5].

التّـف ـس ـي ـر

قوله: فنقول الآن أيضًا إنّ كلّ شيء من الأشياء يكون واقعًا تحت الفَساد، فهو لا محالة وسَطٌ بيْن اثنيْن[6]؛ يريد بالاثنيْن: المَوْجود دائمًا والمعْدوم دائمًا.

ثمّ أخذ يبرهن ذلك بالحروف، فقال: فليكن حرف الألف للشّيء الذي هو دائمًا[7] [أيس][8]؛ أي: الشّيء الموجود دائمًا؛ وحرف الباء للشّيء الذي هو دائمًا[9]

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: أيس.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: ذلك، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 ب / س 14 إلى س 24.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 ب / س 14 – س 15.

[7] في الأصل: دائم.

ليس[1]؛ **أي: دائمًا معْدوم**.

ثمّ قال: فلْيكن[2] حرف الجيم للشّيء المُكوَّن؛ وليكن حرف الدّال للشّيء الواقع تحت الفساد[3]. يريد: ولنجْعل علامة المكوَّن ما عليه حرف الجيم، وعلامة الفاسد ما عليه حرف الدّال.

ثمّ قال: فبيّنٌ[4] إذًا أنّ حرف الجيم بين حرف الألف وحرف الباء[5]. يريد: وإذا وضعنا هذا هكذا، فبيّنٌ أنّ ما عليه حرف الجيم، وهو المكوَّن يقع بين ما عليه حرف الألف، وهو الموجود دائمًا، وبين ما عليه حرف الباء، وهو المعْدوم دائمًا.

ثمّ أتى بالبرهان على وقوعه بين الطّرفيْن، فقال: وذلك أنّه ليس لحرْف الألف ولا لحرف الباء غاية ولا نهاية في الزّمان؛ فأمّا الشّيء المُكوَّن فله غاية ونهاية في الزّمان، إمّا بالفعل وإمّا بالقوّة[6]. يريد: والدّليل على أنّ ما له كون أنّه وسط بين الموجود دائمًا والمعدوم دائمًا، هو أنّ الموجود دائمًا والمعدوم دائمًا [ليس] لوجود الموجود منهما

---

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 15.

[9] في الأصل: دائم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 15 – س 16.

[2] في الأصل: فليكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 16.

[4] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 ب / س 17.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 ب / س 17 إلى س 20.

نهاية في الزّمان، ولا لعدم المعدوم منهما غاية. والذي له كون له نهاية في الزّمان –أي هو موجود في بعض، معْدوم في بعض–.

وهذا القوْل تأليفه في الشّكل الثّاني، وذلك أنّه يلزم عنه أنّ الذي له كوْن ليس هو موجود دائمًا ولا معدوم[1] دائمًا.

وإذا كذب عليه الطّرَفان، فهو [143 و] وسَط بينهما ضرورة. وذلك أنّه يشارك العدم من قِبَل أنّه إنّما وُجد بعد العدم، ويشارك الوجود من قِبَل أنّه خرج من العدَم إلى الوجود.

وإنّما قال: فأمّا الشّيء المُكوَّن، فله غاية [ونهاية في الزّمان][2]، إمّا بالفعْل وإمّا بالقوّة[3]؛ لأنّ الشّيء المكوَّن، وإن وُضِع أزليًّا، لزم أن يكون فاسدًا بالقوّة، وإن لم يفْسد بالفعْل. ويحتمل أن يريد: أنّ النّهاية التي توجد له هي بإحدى[4] الحالتيْن: إمّا بالفعل تارة، وإمّا بالقوّة تارة. و[الأصحّ] هو الأوّل[5]، لأنّه إنّما قصد بهذا القول أن يبيّن أنّ المكوَّن بالفعل فاسد بالفعْل.

ولما وضع أنّ المكوَّن له غاية في الزَّمان، إمّا بالفعل وإمّا بالقوّة، أتى[6] بالمقدّمة الثّانية على وجه البيان لها، وهي التي وَضَع أوّلاً، فقال: فأمّا حرف الألف وحرف الباء، فلا غاية لهما[7] في الزّمان لا بالفعل[8] ولا بالقوّة[9]. يعني: الموجود الدّائم والمعدوم الدّائم.

---

[1] في الأصل: معدوما.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 ب / س 19 – س 20.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل إضافة لحرف النّفي: لا، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[6] في الأصل: أتا.

[7] في الأصل: لها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] في الأصل: بالقوّة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] في الأصل: بالفعل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

ثمّ أتى ببيان ذلك، فقال: لأنّهما[1] ليسَا في بعض الزّمان أيسًا[2] وفي بعض الزّمان ليسًا[3]. يريد[4]: وإنّما صار هذا الموجود دائمًا والمعدوم دائمًا ليس لهما[5] نهاية في الزّمان لأنّهما ليسَا في بعض الزّمان موْجوديْن[6] وفي بعضه ليسَا[7] بموْجوديْن[8].

ولما تبيّن له أنّه يجب أن يكون الكوْن متوسِّطًا[9] بين الموجود والمعْدوم دائمًا، بَيَّن أيضًا أنّ الفاسد يجب أن يكون متوسِّطًا بذلك البيان بعيْنه، فقال: وكذلك يكون حرف الدّال، أعني: له غاية ونهاية مثل حرف الجيم، إمّا بالقوّة وإمّا بالفعْل[10]. يريد: وكذلك يكون أيضًا الفاسد الذي أخذ بدله حرف الدّال له غاية ونهاية في الزّمان، إمّا بالقوّة وإمّا بالفعل، بخلاف الموْجود دائمًا والمعدوم دائمًا.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 20.

[1] في الأصل: لأنّها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] في الأصل: أيس.

[3] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 20 – س 21.

[4] في الأصل: يقول.

[5] في الأصل: له.

[6] في الأصل: موجودا.

[7] في الأصل: ليس.

[8] في الأصل: بموجود.

[9] في الأصل: متوسّط.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 21 – س 22.

ولما صحّ له أنّ المكوَّن متوسّط [143 ظ] بين المَوْجود دائمًا والمعدوم دائمًا، وصَحَّ له أيضًا أنّ الفاسد متوسّط بين الموجود دائمًا والمعْدوم دائمًا، نتج[1] له من ذلك: أنّ الفاسد بعينه هو المكوَّن، أعني أنّ كلّ مُكوَّن فاسد وكلّ فاسد مُكوَّن.

وهذا إنّما يصحّ إذا سلّم له أنّه ليس بين الموجود دائمًا والمعدوم دائمًا إلاّ متوسّط واحد. وأمّا مَن يرى أنّ هاهنا موجودًا لم يزل في الماضي ويفسد بأَخَرة[2]، ومُكوَّنًا[3] لا يزال مَوْجودًا في المسْتقبل، فهو يضع المتوسّطات بين الموجود دائمًا والمعدوم دائمًا ثلاثة أصْناف: الكائن الفاسد، والكائن[4] غير الفاسد[5]، والفاسد غير الكائن[6].

لكن يشبه أن يكون أرسطو إنّما يأتي بأمثال هذه البيانات هاهنا على جهة الاستظهار وقوّتها، وقوّة الاسْتقراء الذي تُستوْفَ[7] فيه جميع الجزئيّات، وهو أوّل مراتب اليقين. ولذلك نجده يردفها بالبيان المتقدّم الذي يعتمد عليه في هذا الباب.

ويشْبه أن يقوّى[8] هذا بأن يُقال: إنّ الذي فيه قوّة على الوجود أو العدم غير متناهية، فليس يمكن أن يكون ذلك في الماضي دون المستقبل ولا في المسْتقبل دون الماضي، لأنّ ما لا[9] نهاية له يسْتغرق الزّمانيْن ضرورة، وإلاّ كان ذا النّهاية[10] أعظم ممّا لا نهاية له.

---

[1] في الأصل: إنتتج.

[2] في الأصل: بآخره.

[3] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] في الأصل: كائن.

[5] في الأصل: الغير فاسد.

[6] في الأصل: الغير كائن.

[7] في الأصل: يستوفى.

[8] في الأصل: يقوّي.

[9] في الأصل: له.

[10] في الأصل: نهاية.

والذي يضع أزليًّا يفْسد أو كائنًا يبقى دائمًا، فهو يضَع قوّة غير متناهية لا تشمل[1] الزّمانيْن، وذلك مسْتحيلٌ.

وإذا كان ذلك كذلك، فالمكوَّن موجود في زمان متناه ومعدوم في زمان متناه. وإذا كان المؤجود في زمان متناه والمعدوم في زمان متناه ينعكس على كلّ واحد منهما، فكلّ واحد منهما ينعكس على صاحبه[2].

---

[1] في الأصل: يشتمل.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: فيكون إذًا كلّ مكوّن واقعا تحت الفساد، وكلّ واقع تحت الفساد مكوّن لا محالة. فقد استبان الآن وصحّ أنّ الشّيء المكوّن والشّيء الواقع تحت الفساد يتّبع أحدهما الآخر. وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 23 – س 24.

وأورد أبو الوليد مفاد هذا البيان الكلّي دون التّمثّل بالحروف، وذلك في ص 37 من جامع كتاب السّماء والعالم: "فأمّا من أين يظهر هذا، فلأنّ الموجود دائمًا يقابله المعدوم دائمًا مقابلة تضادّ، وبينهما متوسّط، وهو الموجود في بعض الأوقات المعدوم في بعضها. وهذا يصدق عليه كلّ واحد من هذيْن المحموليْن صدق انعكاس؛ أعني: أنّ كلّ كائن موجود في بعض الأوقات معدوم في بعضها، وكلّ محموليْن ينعكسان على شيء واحد بعينه؛ فكلّ واحد منهما ينعكس على صاحبه، على ما تبيّن". وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 16 ظ بعد إيراده للبيان الكلّي –حيث تمثّل بالحروف–، وهو البيان الوارد هاهنا بداية من الورقة 142 و: "فإذا كان هذا هكذا، فأقول: إنّ كلّ كائن وفاسد فهو وسط بين الموجود دائمًا والمعدوم دائمًا. فليكن حرف الألف الشّيء الذي هو دائمًا معدوم؛ وليكن حرف الجيم الشّيء الكائن؛ فأقول: إنّه وسط بين أ وب. وليكن أيضًا حرف ء الشّيء الفاسد، فأقول: إنّه وسط أيضًا بين حرف أ وحرف ب؛ وذلك أنّه ليس لحرف أ غاية ولا نهاية في الزّمان، لأنّه معدومًا دائمًا. وذلك أنّ زمان عدم الشّيء المشار إليه في الموضوع الخاصّ به محدود، مثل زمان وجوده. وإذا كان الكائن محدود زمان الوجود وزمان العدم، فهو وسط بين غير المحدود زمان العدم وزمان الوجود. وكذلك يبيّن أيضًا بمثل هذا أنّ الفاسد وسط بين الموجود دائمًا والمعدوم. ولما كان الوسط هو الذي له قوّة الوجود وقوّة العدم، وكان كلّ واحد من هذيْن ينعكس راجعًا على الوسط، وَجَب أن يكون كلّ واحد منهما ينعكس راجعًا على صاحبه؛ مثال ذلك أن نقول: الكائن هو ما له قوّة الوجود والعدم، وما له قوّة الوجود والعدم فاسد؛ فيلزم عن ذلك أن يكون

ق-ال] 144 و [أرس-ط-وط-ال-ي-س

فليكن الآن أيضًا الشّيء الذي ليْس مُكوَّنًا عند حرف الألف؛ وليكن الشّيء المُكوَّن عند حرف الزّاي؛ وليكن الشّيء الذي لا يقع تحت الفساد عند حرف الباء؛ وليكن الشّيء الفاسد عند حرف الهاء؛ فنقول: إنّ حرف الزّاي وحرف الهاء يتبع أحدهما الآخر، إذا كانَا[1] على ما أنا واصف من هذه الحروف التي أنا ذاكرها الآن: أنّ حرف الزّاي وحرْف الهاء يتبع أحدهما الآخر؛ وأمّا حرْف الألف وحرف الزّاي، فلا يقعان[2] على شيء واحد، ولكنّ ذا على شيء وذا على شيء؛ وكذلك حرف الهاء وحرف الباء. فإن كان هذا على هذه الصّفة، كان حرف {الهاء}[3] وحرف {الزّاي}[4] يتبع أحدهما[5] الآخر.

الكائن فاسدًا. ثمّ ينعكس هذا القياس بأسره؛ فيلزم عن ذلك أن كلّ فاسد كائن، وهي عكس نتيجة القياس الأوّل".

[1] في الأصل: كان، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: يفعلان، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 29 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الألف.

[4] أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 29 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الباء.

[5] في الأصل إضافة لكلمة: على، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

فليكن الآن حرف {الهاء}[1] لا يتبع حرف {الزّاي}[2]؛ فيكون إذًا حرف {الزّاي}[3] يتبع حرف {ألف}[4].

وذلك أنّ حرف {الهاء}[5] وحرف الزّاي لا يقعان معًا على شيء واحد، فأمّا [حرف][6] {الباء}[7] وحرف الزّاي[8] فيَقعان على شيء واحد معًا؛ فيتبع إذًا حرف الهاء

---

[1] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد حرف: الزّاي عوضًا عن حرف: الهاء الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 30 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الألف. إلاّ أنّ أبا الوليد سيتفطّن في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[2] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد حرف: الهاء عوضًا عن حرف: الزّاي الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 30 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الباء. إلاّ أنّ أبا الوليد سيتفطّن في التّفسير إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[3] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد حرف: ألف عوضًا عن حرف: الزّاي الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 30 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الباء. ولن يتفطّن أبو الوليد في التّفسير إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[4] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث أورد حرف: الباء عوضًا عن حرف: ألف الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 30 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الزّاي. ولن يتفطّن أبو الوليد في التّفسير إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[5] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد حرف: ألف عوضًا عن حرف: الهاء الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 31 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الألف. وسيتفطّن أبو الوليد في التّفسير إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[6] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[7] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد حرف: ألف عوضًا عن حرف: الباء الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب /

حرْف الباء، وهذا محال لا يمكن أن يكون لما ذكرْنَا آنفًا؛ وكذلك يكون الفعْل في حرف الألف وحرف الباء، فإنّ حرف الألف يتبع حرف الباء[1].

التّـفـسـيـر

إنّ غرَضه في هذا الفصل أن يبيّن كيف يلزم إذا وُضِع حدّان متقابلان يقْتسمان[2] الصّدق والكذب على جميع الموجودات، وحدّان آخران أيضًا يقْتسمان الصّدق والكذب على جميع الموجودات؛ وأحد الحدّيْن من المتقابلة الواحدة منعكسًا على أحد الحدّيْن من[3] المتقابلة الثّانية؛ فإنّه يجب أن يكون الحدّ الباقي من أحد المتقابليْن منعكسًا على الحدّ الباقي أيضًا من المتقابلة الثّانية.

وقصْده في هذا القول: أن يبيّن هذا المعنى[4] [144 ظ] بيانًا عامًّا، كما فعله في كتاب القياس[5].

س 32 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الهاء. ولن يتفطّن أبو الوليد في التّفسير إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[8] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد حرف: الباء عوضًا عن حرف: الزّاي الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 31 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الزّاي. ولن يتفطّن أبو الوليد في التّفسير إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 ب / س 23 إلى الورقة 282 ب / س 1. والملاحظ أنّ أبا الوليد لئن سعى إلى التّمثّل هاهنا بنفس الحروف التي تمثّل بها المعلّم الأوّل، فإنّه قد أخلّ بصرامة البرهنة الأرسطيّة لفرط سقم التّرجمة التي اعتمدها.

[2] في الأصل: يقسمان، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في المستأنف من تفسيره.

[3] في الأصل: في، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سبق من تفسيره.

[4] في الأصل: المعنيّ.

[5] راجع المعطيات المذكورة في الهامش عدد 2 من ص 118.

ولذلك أخذ هاهنا بدل المتقابلات الحروف، فإذا صحّ له هذا البيان العامّ[1]، وضَع أنّ الكائن وغير الكائن[2]، والفاسد وغير الفاسد[3]، من المتقابلات التي بهذه الصّفة؛ فأنْتج[4] به عن ذلك أنّ الكائن والفاسد، وغير الكائن[5] وغير الفاسد[6]، إذا كان أحد الحدّيْن من المتقابلة[7] الواحدة منهما ينعكس على الحدّ الآخر من المتقابلة[8] الثّانية، فإنّ الحدّ الباقي ينعكس على الحدّ الباقي.

فابْتدأ أوّلاً بوضع المطلوب الذي يقصد بيانه، فقال: فليكن الآن [أيضًا][9] الشّيء الذي ليس مُكوَّنًا عند حرف الألف؛ وليكن الشّيء المُكوَّن عند حرف الزّاي[10]. يريد: وقد يسْتبين الآن حرف الألف ليس مُكوَّنًا وحرف الباء غير فاسد، فإنّ[11] المكوَّن والفاسد، وغير المكوَّن وغير الفاسد، إذا اتّبع أحدهما زاي مُكوَّنًا والثّاني هاء فاسدًا[12]، أنّه يتبع الباقي للباقي بما أقوله.

فلْنأْخذ بدل الذي ليس بمُكوَّن[13]: حرف الألف؛ ولنأخذ بدل مقابله، وهو المكوَّن، حرف الزّاي.

---

[1] في الأصل: عامّا.

[2] في الأصل: الغير كائن.

[3] في الأصل: الغير فاسد.

[4] في الأصل: فأنتتج.

[5] في الأصل: الغير كائن.

[6] في الأصل: الغير فاسد.

[7] في الأصل: المقابلة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سبق من التّفسير.

[8] في الأصل: المقابلة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سبق من التّفسير.

[9] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 23 – س 24.

[11] في الأصل: أنّ.

[12] في الأصل: فاسد.

[13] في الأصل: يمكن.

ثمّ قال: وليكن الشّيء الذي لا[1] يقع تحت الفساد عند حرف الباء[2]. يريد: ولنأخذ مكان غير الفاسد[3] حرف الباء.

ثمّ قال: وليكن الفاسد عند حرف الهاء[4]. يريد: ولنأخذ حرف الهاء بدل الفاسد.

ثمّ قال: فنقول: إنّ حرف الزّاي وحرف الهاء يتبع أحدهما الآخر، إذا كانَا على ما أنا واصفٌ[5] من هذه الحروف التي أنا ذاكرها الآن[6]. يريد: فنقول، أي قد عنى[7]: إنّ الكائن، وهو الذي يدلّ عليه حرف الزّاي، والفاسد، وهو الذي يدلّ عليه حرف الهاء، يجب أن ينْعكس كلّ واحد منهما على صاحبه؛ إذا فرضْنا أنّ ما يدلّ [145 و] عليه حرف ألف، وهو غير الكائن، وما يدلّ عليه حرف باء، وهو غير الفاسد[8]، منْعكس كلّ واحد منهُما على صاحبه[9].

وبيان ذلك يكون على ما أصفه: إذا أخذْنا بدل هذه الحروف مُتقابلات بهذه الصّفة، وبيّنَّا فيها هذا اللّزوم.

---

[1] في الأصل: لم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 ب / س 24 – س 25.

[3] في الأصل: الغير فاسد.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 ب / س 25.

[5] في الأصل: واصفه.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 ب / س 25 إلى س 27.

[7] في الأصل: عني.

[8] في الأصل: الغير فاسد.

[9] لم يورد أبو الوليد هذا البيان الكلّي –حيث تمثّل بالحروف– لا في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 36 – ص 37)، ولا في تلخيص كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، الورقة 16 ظ).

وإنّما نقَل البيان إلى المتقابلات، بما هي متقابلات، لأنّه إذا صحّ هذا الذي قصدَه من الانْعكاس في المتقابلات، نتَج[1] من[2] وجوده ما[3] يجب [عن] المتقابلات، وهي: الكائن والفاسد، وغير الكائن[4] وغير الفاسد[5].

وإنّما ترَك أن يتكلّم في الكائن وغير الكائن[6]، والفاسد وغير الفاسد[7]، أنفسها، ونقَل البيان إلى المتقابلات[8]، لأنّ بذلك يكون البيان ذاتيًّا أوّلاً، على ما تبيّن في كتاب البرهان[9].

---

[1] في الأصل: إنتتج.

[2] في الأصل: منه.

[3] في الأصل: لما.

[4] في الأصل: الغير كائن.

[5] في الأصل: الغير فاسد.

[6] في الأصل: الغير كائن.

[7] في الأصل: الغير فاسد.

[8] في الأصل: المقابلات، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سبق من تفسيره.

[9] الإشارة هاهنا إلى كتاب أنولوطيقا الأواخر لأرسطو وتحديدًا إلى الفصل الرّابع والعشرين = "فضل البرهان الكلّي" الواقع في الجزء الثّاني من منطق أرسطو (نقل إسحاق بن حنين، تحقيق عبد الرّحمان بدوي، ص 404 إلى ص 410). وممّا جاء في هذا الفصل قوله: "وأمّا ما منه يعلم خاصّة أنّ الكلّي أكثر وأحقّ، ففي المقدّمات. وذلك أنّه إذا ما كانت لنا الأولى فقد نعلم –بنحو ما– أيضًا، ونحن مقتنون لها بالقوّة. مثال ذلك إن كان الإنسان يعلم أنّ كلّ مثلّث زواياه مساوية لقائمتيْن، فهو يعلم بنحو ما أنّ زوايا المتساوي السّاقيْن أيضًا مساوية لقائمتيْن. فهو يعلم بالقوّة –وإن لم تكن له خبرة– بأنّ المتساوي السّاقيْن هو مثلّث. وأمّا الذي له هذه المقدّمة، فليس عنده علم بالكلّية بتة، لا بالقوّة ولا بالفعل أيضًا. والكلّي هو معقول. وأمّا الجزئيّ، فيؤول أمره إلى الحسّ" (المصدر المذكور، ص 410).

راجع في نفس المعنى تلخيص البرهان لابن رشد، المقالة الأولى، الورقة 77 ظ إلى الورقة 78 ظ من مخطوط فيرنتسه.

ولو أنّ البيان الذي اسْتعْمله في المتقابلات استعمله في الكائن وغير الكائن[1]، والفاسد وغير الفاسد[2] –كما قد يمكن أن يظنّ[3] ظانّ أنّ ذلك هو أخصّ وأقْرب–، لكان بيانه بيانًا عرضيًّا، وكان بمنزلة مَن بيَّن أنّ المثلّث المتساوي[4] السّاقيْن زواياه مساوية لقائمتيْن، وعدَل عن بيان ذلك للمثلّث أوّلاً بما هو مثلّث.

فلمّا[5] كان هذا كما قلنا، لما أراد أن يبيّن هذا المعنى[6] في الكائن وغير الكائن، والفاسد وغير الفاسد، نقَل البيان[7] إلى المتقابلات؛ وأنّ تلك الحروف بأعْيانها التي أخذ بدل الكائن وغير الكائن، والفاسد وغير الفاسد، [أخذها] بدَل المتقابلات التي بهذه الصّفة بما هي متقابلة بهذه الصّفة.

فهذا هو الذي أراده بقوله: إذا كانَا على ما أنا واصفٌ من هذه الحروف التي أنا ذاكرها الآن[8]. يريد: إذا أخذنَا هذه [145 ظ] الحروف بدَل المتقابلات على الإطلاق، وهو الشّيء الذي وصَفه.

ثمّ قال: إنّ حرف الزّاي[9] وحرف الهاء يتبع أحدهما الآخر[10]. يريد: فنقول إنّه إذا أخذنَا هذه الحروف التي أخذناها بدل الكائن وغير الكائن، والفاسد وغير الفاسد، بدَل المتقابلات بإطلاق؛ وشرطنَا أنّ ما يدلّ عليه حرف ألف فيها وحرف الباء ينْعكس

---

[1] في الأصل: الغير الكائن.

[2] في الأصل: غير الفاسد.

[3] في الأصل: نظنّ.

[4] في الأصل: المساوي.

[5] في الأصل: فلم.

[6] في الأصل: المعنيّ.

[7] في الأصل: الحسان.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 ب / س 26 – س 27.

[9] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 ب / س 27.

كلّ واحد منهما راجعًا على صاحبه؛ فأقول إنّ ما يدلّ عليه حرف الزّاي وحرف الهاء ينْعكس كلّ واحد منهما على صاحبه.

والشّروط في هذيْن الزّوجيْن المتقابليْن هما شرْطان:

– أحدهما: أن يكون كلّ زوْج منْهما يقتسمان[1] الصّدق والكذب على جميع المؤجودات.

– والشّرط الثّاني: أن يكون الواحد من أحد الزّوجيْن محمولاً على الواحد من الزّوج الثّاني حمْل انْعكاس.

ولما وضع أنّه متى كان حرف الألف وحرف باء منْعكسيْن[2]، أنّه يجب أن يكون حرف زاي وحرف هاء منْعكسيْن[3]؛ وإن كان لم يصرّح بالشّيء الذي يتنزّل منزلة المتقدّم، وإنّما صرّح بالذي يتنزّل منزلة التّالي؛ أتى[4] بالبرهان على ذلك، فقال: وأمّا حرف الألف وحرف الزّاي، فلا يقَعان على شيء واحد، ولكن ذَا على شيء وذَا على شيء آخر[5]؛ أي[6]: برْهانه أنّا نقدّم لذلك ما يجب تقْديمه ممّا وضعْنَا، وهو أنّ حرف ألف الذي هو أحد المتقابليْن، وحرف الزّاي الذي هو المقابل الآخر له لا يصْدقان[7] معًا على شيْء واحد.

---

[1] في الأصل: يقسمان.

[2] في الأصل: منعكسان.

[3] في الأصل: منعكسان.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 ب / س 27 – س 28.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

ثمّ قال: وكذلك حرف الهاء وحرف الباء[1]. يريد: وكذلك المتقابلان الآخران[2] اللّذان[3] هما[4]: [حرف] الباء وحرف الهاء.

ولما وضع هاتيْن المقدّمتيْن، قال: فإن كان هذا على هذا[5]، كان حرف {الهاء}[6] وحرف {الزّاي}[7] يتبع [أحدهما الآخر[8]. يريد:][9] يتبع كلّ واحد منهما صاحبه، إذا فرضْنَا الألف والباء يتبع كلّ واحد منهما صاحبه.

ثمّ أتى[10] ببرهان ذلك على طريق قياس الخُلف، فقال: فليكن الآن حرف {الزّاي}[11] لا يَتبع حرف {الهاء}[12]؛ فيكون إذًا [146 و] حرف {ألف}[13] يتبع

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 ب / س 28 – س 29.

[2] في الأصل: المتقابلين الآخرين.

[3] في الأصل: الذي.

[4] في الأصل: هو.

[5] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: فإن كان هذا على هذه الصّفة عوضًا عن عبارة: فإن كان هذا على هذا التي أوردها هنا.

[6] أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 29 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الألف.

[7] أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 29 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الباء.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 ب / س 29.

[9] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 29.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد حرف: الهاء عوضًا عن حرف: الزّاي الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 30 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الألف. إلاّ أنّ أبا الوليد سيتفطّن في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

حرف {الباء}[1]. وذلك أنّ حرف ألف[2] وحرف الزّاي لا يقعان[3] معًا على شيء واحد[4]. يريد: أنّه إذا لم يُتبَع حرف الزّاي بحرف الهاء، أي إذا لم يصدق حرف الزّاي على حرف الهاء؛ فسيلْزم أن يصدق على حرف الهاء مقابل الزّاي الذي هو حرف الألف، إذ كان حرف الزّاي وحرف الألف لا يصدقان معًا على شيء واحد، ولا يتعدَّى من أحدهما موجود من الموجودات.

---

[12] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد حرف: الزّاي عوضًا عن حرف: الهاء الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 30 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الباء. إلاّ أنّ أبا الوليد سيتفطّن في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[13] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد حرف: الزّاي عوضًا عن حرف: ألف الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 30 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الباء. ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[1] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد حرف: ألف عوضًا عن حرف: الباء الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 30 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الزّاي. ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد حرف: الهاء عوضًا عن حرف: ألف الذي أورده هاهنا. وفي الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 31 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الألف. وسيتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[3] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 282 ب / س 30 – س 31.

ولما وضَع أنّه [إن] لم يصدق حرف الزّاي[1] على حرف الهاء أنّه يجب أن يصدق عليه [حرف] ألف، أضاف إلى ذلك مقدّمة وضعها أوّلاً، وهي[2] أنّ حرف ألف وحرف باء يصْدق كلّ واحد منهما على صاحبه؛ فقال: فأمّا حرف {ألف}[3] وحرف {الباء}[4] فيقعان على شيء واحد معًا[5]. يريد: وكلّ واحد منهما قد وضَع أنّه ينْعكس على صاحبه بكوْنهما يصْدقان على شيء واحد، وهو المؤضوع لهما.

ثمّ قال: فيتبع إذًا حرف الهاء حرف الباء، وهذا محالٌ[6]. يريد: إذا وضعنَا أنّ حرف هاء يتبع حرف ألف، وحرف ألف يتبع حرف باء، وجَب أن يتبع حرف هاء حرف باء؛ أي: متى وجد هاء وجد باء، وقد فرض أنّهما متقابلان لا يجْتمعان في شيء واحد بعيْنه؛ هذا خُلفٌ لا يمكن.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: وهو.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد حرف: الباء عوضًا عن حرف: ألف الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 32 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الهاء. ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[4] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد حرف: الزّاي عوضًا عن حرف: الباء الذي أورده هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 282 ب / س 31 فقد أورد المعلّم الأوّل حرف: الزّاي. ولن يتفطّن أبو الوليد في المستأنف من التّفسير إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 ب / س 31 – س 32.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 282 ب / س 32 إلى الورقة 283 أ / س 1.

ولما بيّن أنّه إذا وُضع ألف وباء من الزّوجيْن المتقابليْن منعكسًا[1]، أنّه يجب أن يكون زاي وهاء منعكسًا[2] أيضًا من الزّوجيْن المتقابليْن الآخريْن، أخذ يبيّن أيضًا عكس هذا: وهو أنّه إذا كان هاء وزاي منْعكسيْن[3]، أنّه يجب أن يكون ألف وباء منْعكسيْن؛ فقال: وكذلك يكون الفعْل في حرف ألف وحرف باء[4]. يريد: وكذلك يكون فعلنَا في البرهان على أنّ ألف وباء ينْعكس كلّ واحد منهما على صاحبه، إذا فرضْنا أنّ هاء وزاي كلّ واحد منهما ينعكس على صاحبه[5].

قـال أرسـطـوطـالـيـس

فنقول الآن إذًا إنّ الشّيء الذي ليس مُكوَّنًا، وهو عند حرف ألف، هو خلاف الشّيء الذي هو مُكوَّن، وهو عند حرف الزّاي؛ [146 ظ] وأنّ الشّيء الذي

---

[1] في الأصل: منعكس.

[2] في الأصل: منعكس.

[3] في الأصل: منعكسان.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 1.

[5] لم يورد أبو الوليد هذا البيان الكلّي –حيث تمثّل بالحروف– لا في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 36 – ص 37)، ولا في تلخيص كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، الورقة 16 ظ). لكنّه أورد في الجامع (ص 37) بيانًا عامّا استدلّ به على انعكاس المتقابلات: "وذلك أنّه إذا كان محمولان يقتسمان الصّدق والكذب أيضًا على شيء واحد بعينه، أيّ شيء كان، ومحمولان آخران يقتسمان الصّدق والكذب أيضًا على شيء واحد بعينه، أيّ شيء كان؛ واتّفق في أحد المحموليْن انعكاس كلّ واحد منها على صاحبه؛ فإنّه يلزم في المحموليْن الآخريْن مثل ذلك الانعكاس". وكذلك فعل في التّلخيص (الورقة 16 ظ): "وذلك أنّه قد تبيّن في كتاب *القياس* أنّه متى كان حدّان متقابلان يقتسمان الصّدق والكذب على جميع الموجودات، وحدّان آخران بهذه الصّفة، أعني متقابليْن، وكان أحد الحدّين من أحد المتقابليْن يصدق منعكسًا على أحد الحدّيْن من المتقابليْن الثّاني، فإنّه واجب أن يلزم مثل ذلك في الحدّيْن الآخريْن من كلّ واحد من المتقابليْن".

لا يقَع تحت الفَساد، وهو عند حرف الباء، [هو][1] خلاف الواقع تحت الفساد، وهو عند حرف هاء[2]؛ ولا يقع حرف ألف وحرف زاي على شيء واحد معًا؛ ولا يقع [أيضًا][3] حرف باء وحرْف هاء على شيء واحد معًا، كما قلنا آنفًا. وذلك أنّه مُحالٌ أن يكون الشّيء الواحد محدَثًا دائمًا أزليًّا،

ومحالٌ أيضًا أن يكون الشّيء الواحد واقعًا تحت الفساد ولا واقعًا تحت الفساد، أعني أن يكون دائمًا لا نهاية له[4].

التّـف ـس ـي ـر

لما بيّن وجود هذا الانعكاس في المتقابلة بما هي متقابلة، يريد أن يعرّف أنّ الكائن وغير الكائن، والفاسد وغير الفاسد، توجد فيهما الشّروط التي تبرهن[5] أنّها إذا وُجِدت في المتقابلات، وُجِد فيها الانعكاس؛ لينتج[6] له من ذلك [أنّ] الانْعكاس موْجود

---

[1] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[2] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 3.

[3] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[4] لم يرد هذا القول مفصّلاً على هذا النّحو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو وإنّما ورد مختزَلاً في شكل استنتاجات عامّة فيما بين السّطر الأوّل والسّطر الثّالث من الورقة 283 أ، شفعها المعلّم الأوّل بجدول بيانيّ، حدّده كالآتي:

ليس مكوّن	مكوّن
ألف	زاي
ليس فاسد	فاسد
باء	هاء

[5] في الأصل: تتبرهن.

[6] في الأصل: لينتتج.

في الكائن وغير الكائن، والفاسد وغير الفاسد؛ فقال: فنقول الآن <...>[1] إنّ الشّيء الذي ليس مُكوَّنًا، وهو عند حرف ألف[2]، هو خلاف الشّيء الذي هو مُكوَّن، وهو عند حرف الزّاي[3]. يريد: فنقول الآن إنّ الكائن وغير الكائن هما متقابلان.

ثمّ قال: وأنّ الشّيء الذي لا يقع تحت الفساد، وهو عند حرف الباء، هو خلاف الواقع تحت الفساد وهو[4] عند حرف هاء[5]. يريد: وكذلك يظهر أيضًا أنّ غير الفاسد[6] والفاسد متقابلان.

ولما ذكر أنّ هذيْن الوجهيْن متقابلان، قال: ولا يقع حرف ألف وحرف زاي على شيء واحد معًا، ولا يقع أيضًا حرف باء[7] و[حرف][8] هاء[9] على شيء واحد

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: فنقول الآن إذًا إنّ الشّيء عوضًا عن عبارة: فنقول الآن إنّ الشّيء التي أوردها هنا.

[2] في الأصل: الهاء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 2.

[3] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 3.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 1 إلى س 3.

[4] في الأصل: الذي هو عند...، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] بشأن منزلة هذه العبارة من الأصل اليونانيّ لكتاب السّماء لأرسطو، انظر ما أسلفنا أعلاه في الهامش عدد 6 من ص 144.

[6] في الأصل: الغير فاسد.

[7] في الأصل: ها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] في الأصل: با، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[معًا][1]. يريد: وإنّما قلنا إنّ غير المكوَّن[2] والمكوَّن متقابلان، لأنّهما لا يجتمعان في شيء واحد، ولا يخلو[3] من أحدهما شيء من الأشياء. وكذلك الأمْر في كوْن الفاسد وغير الفاسد متقابلان، فإنّه بيّنٌ أيضًا من قبَل أنّهما لا يجْتمعان في شيء واحد معًا.

ثمّ أكّد كونهما لا يجتمعان في شيء واحد، فقال: وذلك أنّه محال أن يكون الشّيء الواحد محدَثًا دائمًا أزليًّا، ومحالٌ أيضًا أن يكون الشّيء الواحد واقعًا [147 و] تحت الفساد ولا واقعًا تحت الفساد، [أعني أن يكون دائمًا لا نهاية له][4]. يريد: وإنّما قلنا في الكائن وغير الكائن أنّهما لا يجتمعان [في شيء] واحد من أجل أنّه معروف بنفسه أنّه من المحال أن يكون الشّيء الواحد بعينه محدَثًا لا محدَثًا؛ وكذلك الأمر في الفاسد وغير الفاسد. يريد: وإنّما قلنا فيهما أنّهما[5] لا يجتمعان في شيء واحد من قِبَل أنّه معْروف بنفْسه اسْتحالة كوْن الشّيء الواحد بعينه فاسدًا غير[6] فاسد في وقْت واحد بعينه[7].

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وبشأن منزلة هذه العبارة من الأصل اليونانيّ لكتاب السّماء لأسطو، انظر ما أسلفنا أعلاه في الهامش عدد 6 من ص 144.

[2] في الأصل: الغير مكوّن.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وبشأن منزلة هذه العبارة من الأصل اليونانيّ لكتاب السّماء، انظر ما أسلفنا أعلاه في الهامش عدد 4 من ص 68.

[5] في الأصل: إنّه.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] لم يورد أبو الوليد هذا البيان الكلّي –حيث تمثّل بالحروف– لا في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 36 – ص 37)، ولا في تلخيص كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، الورقة 16 ظ). لكنّه أورد في الجامع (ص 37) بيانًا استدلّ به على انعكاس الكائن وغير الكائن والفاسد وغير الفاسد: "مثال ذلك أنّه لما تقرّر هاهنا أنّ كلّ كائن فاسد، وكلّ فاسد كائن، فنقول إنّه يلزم ضرورة أن يكون غير الفاسد غير كائن. وذلك أنّه إن لم يكن غير كائن فهو كائن؛ وإن كان

فقد اسْتبان الآن أنّ حرف الزّاي وحرف الهاء يتبع أحدهما الآخر ويقعان على شيء واحد، لأنّ الشّيء الواحد قد يكون مُكوَّنًا تحت الفساد؛ فيكون كلّ مُكوَّن واقعًا تحْت الفساد[1]، وكلّ واقع تحت الفساد مُكوَّنًا أيضًا. وكذلك حرف ألف وحرف الباء يقعان على شيء واحد، فيتبع أحدهما الآخر، لأنّه قد يكون الشّيء الواحد غير مُكوَّن وغير واقع تحت الفساد.

فيكون كلّ ما[2] ليس بمُكوَّن هو غير واقع تحت الفساد أيضًا، وكلّ ما[3] ليس بواقع تحت الفساد هو غير مُكوَّن[4].

كائنًا فهو فاسد، على ما تقدّم؛ وقد كنّا وضعناه فاسدًا. هذا خُلف لا يمكن. وبهذا البيان تبيّن عكس هذا، وهو أنّ كلّ غير كائن غير فاسد؛ لأنّه إن لم يكن غير فاسد كان فاسدًا؛ وإذا كان فاسدًا كان مُكوَّنًا. وذلك نقيض ما وضع". وكذلك فعل في التّلخيص (الورقة 16 ظ): "مثال ذلك أنّ الكائن وغير الكائن حدّان متقابلان، والفاسد وغير الفاسد حدّان متقابلان؛ فمتى تبيّن أنّ كلّ كائن فاسد وكلّ فاسد كائن، تبيّن أنّ كلّ غير كائن غير فاسد، وكلّ غير فاسد غير كائن؛ أو عكس هذا، أعني أنّه إن تبيّن أنّ كلّ غير فاسد غير كائن، تبيّن أنّ كلّ كائن فاسد وكلّ فاسد كائن. فلْنَضع أنّ كلّ كائن فاسد وكلّ فاسد كائن، على ما تبيّن؛ فأقول: إنّ كلّ غير كائن غير فاسد، وكلّ غير فاسد غير كائن، على ما تبيّن في كتاب *القياس*. وبيان ذلك يظهر على هذه الجهة: وذلك إن لم يكن غير الكائن غير فاسد، فهو فاسد ضرورة؛ فإنّ كلّ شيء إمّا أن يكون فاسدًا، وإمّا غير فاسد؛ فإن كان غير الكائن فاسدًا –وقد تبيّن أنّ كلّ فاسد كائن– كان غير الكائن كائنًا. هذا خُلفٌ لا يمكن. وبمثل هذا يستبين أنّ غير الفاسد غير كائن".

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: كما.

[3] في الأصل: كما.

[4] لم يرد هذا القول مفصَّلاً على هذا النّحو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو وإنّما ورد مختزَلاً في شكل استنتاجات عامّة فيما بين السّطر الأوّل والسّطر الثّالث من الورقة 283 أ، شفعها المعلّم الأوّل بجدول بيانيّ، حدّده كالآتي:

ليس مكوّن　　مكوّن

التّـف ـس ـي ـر

لما برهن أنّه متى كان شيْئان مُتقابلان يقْتسمان[1] الصّدق والكذب على جميع الموجودات، وكان أيضًا متقابلان آخران يقْتسمان[2] الصّدْق والكذب على جميع الموجودات؛ ووضع الواحد من أحد الزّوجيْن المتقابليْن، إذا وضع أنّه محْمول على الواحد من الزّوج الثّاني [من] المتقابليْن[3] حمل انعكاس؛ أنّه يجب أن يكون الباقي من أحد الزّوجيْن يحمل على الباقي من الثّاني حمْل انْعكاس. وصحّح هذه القضيّة العامّة بالبرْهان، وأضاف إليها المقدّمة الصّغرى التي إذا ثبتت[4] مع هذه المقدّمة، لزم عنها ما قصَد بيانه.

وهذه المقدّمة هي، كما <...>[5] قلنا: إنّ الكائن وغير الكائن، والفاسد وغير الفاسد، هما من المتقابلات التي بتلك الصّفة.

وذلك أنّه إذا وضع أنّ الكائن [147 ظ] وغير الكائن، والفاسد وغير الفاسد، متقابلات يقتسم كلّ واحد منهما الصّدق والكذب على جميع الموجودات؛ ووضع أنّ الواحد من أحد المتقابليْن <...>[6] ينْعكس على الآخر من المقابل الثّاني؛ وأضيف إلى هذا أنّ كلّ المتقابلات[7]، إذا وُجدت بهذه الصّفة؛ أنّه يلزم، متى[8] انعكس واحد من أحد المتقابليْن على الثّاني من المتقابليْن الآخريْن، أنّه يجب عن ذلك أن ينْعكس الباقي من أحد

ألف	زاي
ليس فاسد	فاسد
باء	هاء

[1] في الأصل: يقسمان.

[2] في الأصل: يقسمان.

[3] في الأصل: المتقابلان.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل إضافة لكلمة: هي، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[6] في الأصل إضافة لكلمة: منهما، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] في الأصل: متقابلات.

[8] غير مقروءة في الأصل.

المتاقبليْن على الباقي من المتقابليْن الثّانويّيْن[1]؛ فإنّه ينتج[2] عن ذلك في الشّكل الأوّل أنّ الكائن والفاسد، إذا انعكس كلّ واحد منهما على صاحبه، أنّ غير الكائن وغير الفاسد ينعكس أيضًا كلّ واحد منهما على صاحبه؛ وأنّ هذا البيان ينعكس أيضًا، أعني أنّه إذا وضعنَا أنّ غير الكائن ينْعكس على غير الفاسد، أنّه يلزم أن يكون الفاسد ينعكس على الكائن.

فلمّا كان هذا، لما تقرّرت له المقدّمتان، أتى[3] بالنّتيجة التي قصدها، فقال: فقد اسْتبان الآن أنّ حرف الزّاي وحرف الهاء يتبع أحدهما الآخر[4]. يعني هاهنا بحرف الزّاي وحرف الهاء: الكائن والفاسد، لا أمور مأخوذة من زوْج متقابل بما هو متقابل، كما أخذها[5] قبل. فإنّه إنّما أشكل هذا البيان لما أخذ حروفًا واحدة بعيْنها في المقدّمة الصّغرى والكبرى والنّتيجة.

ويدلّ على أنّه إنّما أخذها هنا لا بدَل المتقابلات على الإطلاق، بل بدَل الكائن الفاسد، قوله: لأنّ الشّيء الواحد قد يكون مُكوَّنًا تحت الفساد[6]. يريد: فقد تبيّن من هذا أنّ كلّ مُكوَّن فاسد، وكلّ فاسد مُكوَّن، إذ كان قد تبرهن أنّ الحدود التي تجتمع من أمثال هذه المتقابلات في شيء واحد، أنّه إذا كان الزّوج الواحد مُنعكسًا[7]، أنّ الثّاني مُنْعكسًا.

---

[1] في الأصل: الثّاني.

[2] في الأصل: ينتتج.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] بشأن منزلة هذه العبارة من الأصل اليونانيّ لكتاب السّماء لأرسطو، انظر أعلاه الهامش عدد 4 من ص 148.

[5] في الأصل: آخرها.

[6] بشأن منزلة هذه العبارة من الأصل اليونانيّ لكتاب السّماء لأرسطو، انظر أعلاه الهامش عدد 5 من ص 148.

[7] في الأصل: منعكسان.

ثمّ قال: وكذلك حرف ألف وحرف باء[1]. يريد: وكذلك يظهر أيضًا من هذا القياس أنّ غير الكائن وغير الفاسد ينْعكس كلّ واحد منهما راجعًا على صاحبه حتّى [148 و] يكون كلّ غير كائن غير فاسد، وكلّ غير فاسد غير كائن[2].

ق-ال أرس-ط-وط-ال-ي-س

فأمّا مَن قال إنّه ليْس يمْتنع أن يكون الشّيء المُكوَّن غير واقع تحت الفساد، وأن يكون الشّيء الدّائم واقعًا تحت الفساد، فقد يبطل بعض المقدّمات التي وضعنَا[3] والمقاييس التي حكمنَا[4]؛ <لأنّه قد صيّر بقوله هذا الشّيء الذي لا يقع تحت الفساد مُكوَّنًا، وصيّر الشّيء الدّائم الذي ليس بمُكوَّن واقعًا تحت الفساد>[5].

الت-ف-س-ي-ر

---

[1] بشأن منزلة هذه العبارة من الأصل اليونانيّ لكتاب السّماء لأرسطو، انظر أعلاه الهامش عدد 5 من ص 148.

[2] أورد أبو الوليد في الجامع (ص 37) بيانًا استدلّ به على انعكاس الكائن وغير الكائن والفاسد وغير الفاسد: "فنقول إنّه يلزم ضرورة أن يكون غير الفاسد غير كائن [...] وبهذا البيان تبيّن عكس هذا، وهو أنّ كلّ غير كائن غير فاسد". وكذلك فَعَل في التّلخيص (الورقة 16 ظ): "فغير الكائن هو غير الفاسد ضرورة. وبمثل هذا يستبين أنّ غير الفاسد غير كائن. وأرسطو يبيّن هذا بيانًا عامًّا بالحروف ليرى صدق ذلك في جميع المتقابلات".

[3] في الأصل: وضعتا.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 4 إلى س 7.

[5] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 7).

هذا القوْل كأنّه حجّة مفردة بذاتها يتحدّى[1] بها [أرسطو] القائلين بأنّه قد يكون مُكوَّنٌ أزليٌّ أو فاسدٌ أزليٌّ؛ فهو يقول إنّ مَن زعَم هذا الزّعْم ويعْتقد هذا الاعْتقاد، فقد يجب عليه أن يبْطل[2] المقدّمات والمقاييس التي أثبتناها في هذا المعنى، لأنّه قد قال بنَقيض ما اقتضته هذه المقدّمات.

ثمّ صرّح بذلك النّقيض، فقال: <لأنّه قد صيَّر بقوله هذا الشّيء الذي لا يقَع تحت الفساد مُكوَّنًا، وصيّر الشّيء الدّائم الذي ليس بمُكوَّن واقعًا تحت الفساد>[3]. يريد: لأنّ المقدّمات والمقاييس[4] التي أتيْنا بها تقْتضي ألاّ يوجد أزليّ مكوّنًا ولا فاسدًا، وهو قد قال بنقيض هذا[5].

ق-ال أرس-ط-وط-ال-ي-س

فنريد الآن أن نفْحص عن ذلك، فنقول إنّ لكلّ شيء قوّة إمّا أن تقبل وإمّا أن تفعل، وإمّا أن تكون ليْسًا[6]، وإمّا أن تكون أيْسًا[7]؛ ويكون ذلك إمّا في زمان <...>[8]

---

[1] في الأصل: يتحرّى.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] لم يرد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 7).

[4] في الأصل: المقايس.

[5] لم يورد أبو الوليد هذا الاستنتاج في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 37). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 17 و: "ثمّ أنّه بعد هذا يختم هذا القول بأن يقول: فإن كان أحد يضع شيئًا مُكوَّنًا غير واقع تحت الفساد، أو شيئًا دائمًا واقعًا تحت الفساد، فقد يجب عليه أن يبطل بعض هذه المقدّمات والمقاييس التي وضعناها. لكن إن كان إبْطالها غير ممكن، فالوضع العائد بإبطالها ممتنع ضرورة".

[6] في الأصل: ليس.

[7] في الأصل: أيس.

لا نهاية له ولا نفاذ[1]، وإمّا في زمان محْدود ذي[2] بدْء[3] ومنْتهى. والزّمان الذي لا نهاية له هو محْدود أيضًا، لأنّه ليس خلْفه زمان، ولا يوجد زمان أكبر منه.

فأمّا الذي لا نهاية له في وقْت من الأوْقات، فليس هو أزليًّا[4] لا نهاية له، وليس هو أيضًا محْدودًا[5] ذَا[6] مبدإ ومُنتهى[7].

التّـفـسـيـر

أنّه يريد أيضًا بعدَمَا أتى بالبراهين المتقدّمة أن يستوفي[8] الحُجج الموْجودة في هذا الباب، أعني: في أنّه ليس يوجد شيء يتكوّن ويبقى أزليًّا، [148 ظ] ولا شيء لم يزَل فيما مضى[9] ويفْسد بأَخَرة. فقوله: فنريد الآن أن نفْحص عن ذلك[10]؛ معناه: أي نريد أن نسْتوفي[11] الحُجج في هذا الباب بعد الحُجج التي ذكرنَا[12].

---

[8] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: ذو.

[3] في الأصل: يريد، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: أزليّ.

[5] في الأصل: محدود.

[6] في الأصل: ذو.

[7] في الأصل: منتهي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 7 إلى س 10.

[8] في الأصل: يستوفى.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 7.

[11] غير مقروءة في الأصل.

وقوله: فنقول إنّ لكلّ شيء قوّة إمّا أن تقبل وإمّا أن تفعل، وإمّا أن تكون ليسًا[1] وإمّا أن تكون أيسًا[2]؛ [يريد:] فنقول إنّ الشّيء إنّما تنْسب إليه القوّة أو الفعل على أحد أربعة أنحاء. أمّا القوّة فعلى نحويْن:

– أحدهما: أن نقول في الشّيء إنّ له قوّة على أن يفعل بها في غيره، وهي القوّة الفاعلة.

– والثّانية: أن نقول في الشّيء إنّ فيه قوّة أن يفعل بها في غيره، وهذه هي القوّة المنْفعلة.

وهذان القسْمان هما اللّذان يُقال عليهما اسم القوّة فقط.

ثمّ قال: وإمّا أن تكون[3] ليسًا[4] وإمّا أن تكون[5] أيسًا[6]. يريد: وأمّا الذي بالفعل، فإمّا أن ينسبه إلى العدم، وهو أن يكون معدومًا بالفعل، وهو الذي دلّ عليه بليس؛ وإمّا [أن] ينسبه أيضًا إلى الوجود، وهو أن يكون الشّيء موجودًا بالفعل.

فكأنّه قال إنّ الشّيء إمّا أن يكون بالفعل، وإمّا أن يكون بالقوّة؛ والذي بالفعل: إمّا عدم، وإمّا وجود؛ والذي بالقوّة: إمّا قوّة على الفعل أو على القبول[7].

---

[12] لم يورد أبو الوليد هذا القول في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 17 و: "ثمّ أنّه بعد ذلك يأتي ببراهين أربعة كلّية على جهة الاستظهار، يبيّن بها أيضًا أنّه لا يمكن أن يكون شيء أزليّ كائنًا ولا فاسدًا ولا فيه قوّة على ذلك؛ ويعتمد في أكثرها على قوّة البيان الأوّل الذي تقدّم".

[1] في الأصل: ليس.

[2] في الأصل: أيس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 7 – س 8.

[3] في الأصل: يكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: يكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] في الأصل: أيس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 8 – س 9.

[7] في الأصل: قبول.

ولما قسّم هذه الأنحاء[1] الأربعة[2]، قال: ويكون ذلك إمّا في زمان لا نهاية له ولا نفاذ[3]، وإمّا في زمان محدود ذي[4] بدء ومنتهى[5]. يريد: وكلّ واحد إمّا أن يوجد في زمان لا نهاية له، وإمّا في زمان متناه. يعني: أنّ هذه القسْمة من المعقول الأوّل، أعني أنّه ليس بين المتناهي وغير المتناهي[6] وسط.

ولما كان القائلون بأنّ هاهنا مُكوَّنًا يبقى[7] أزليًّا، وأزليًّا[8] يفسد بأَخَرة، وموجودًا[9] لم يزل ولا يزال، كان يلزم على رأيهم أن يكون الزّمان الذي لا نهاية له، ثلاثة أقسام؛ أخذ يبطل هذا الاعتقاد فيما لا نهاية له؛ فقال: والزّمان الذي لا نهاية له [هو][10] محْدود أيضًا، لأنّه[11] ليس خلفه زمان[12]، ولا يوجد زمان أكبر[13]. يريد: والزّمان الذي لا نهاية له ليس يمكن أن يوجد زمان أكبر منه، لأنّه لو كان [149 و] ذلك، لَوُجد ما لا نهاية [له] أكبر ممّا لا نهاية [له].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: ذو.

[5] في الأصل: منتهي.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 8 – س 9.

[6] في الأصل: الغير متناهي.

[7] في الأصل: يبقي.

[8] في الأصل: أزليّ.

[9] في الأصل: موجود.

[10] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[11] في الأصل: لا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[12] في الأصل: غيره، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[13] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 9.

وهذا يلزم مَن يقول إنّه يوجد موجود لا نهاية له في الماضي متناه في المستقبل أو بالعكْس.

وليس لقائل أن يقول إنّ هذا المعنى[1] ليس لنا أن ندفعه في الزّمان. وذلك أنّا إذا أشرنا إلى هذا الوقت الحاضر، وجدنا الزّمان الذي قبله لا نهاية له، والذي بعده لا نهاية له، على مذهب مَن يقول إنّ العالم أزليّ. فإنّ هذا إنّما هو للزّمان بالعرَض، إذ كان الزّمان ليس [يمتنع أن] يوجد منه شيء بالفعل. وإنّما الذي يمتنع أن يوجد بالفعل: أن يوجد ما لا نهاية [له] أكبر ممّا لا نهاية له، وهذا إمّا قوّة أو وجود. فإنّ القوّة التي تبْقى[2] مثلاً إلى غير نهاية في الزّمان الماضي دون المسْتقبل، والمسْتقبل دون الماضي، هي قوّة تقدر على فعل ما لا نهاية. فليس يمكن أن يفرض في الماضي دون المستقبل، ولا في المسْتقبل دون الماضي، إلاّ لو كانت القوى[3] التي لا نهاية لها تفضل بعضها بعضًا، وذلك مستحيلٌ.

فلهذا ما[4] قال: إنّ الزّمان الذي لا نهاية له هو محدود[5]؛ أي: ليس يمكن أن يُزاد عليه، يريد: زمان قوّة واحدة لا نهاية لها.

وإذا كان ذلك كذلك، فكلّ قوّة فإمّا أن تفعل في زمان متناه، وإمّا غير متناه. والتي تفعل في زمان غير متناه هي[6] قوّة واحدة فقط. ظاهرٌ أنّ هذا البرهان غير البراهين التي سلفت.

---

[1] في الأصل: المعنيّ.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: القويّ.

[4] في الأصل: أمّا.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 9 – س 10.

[6] في الأصل: عن.

وقوله: فأمّا الشّيء[1] الذي لا نهاية له في وقت من الأوقات، فليس هو أزليًّا[2] لا نهاية له، ولا[3] هو أيضًا محدودًا[4] ذَا[5] مبدإ ومنتهى[6]؛ يريد: فأمّا الشّيء الذي له قوّة لا نهاية لها في زمان مخصوص –كأنّك قلتَ: الماضي فقط أو المستقبل فقط–، فليس هو في زمان أزليّ لا حدّ له، ولا هو في زمان محدود؛ وليس بيْن الأزليّ والمحدود وسط[7].

ق ـال أرس ـط ـو ط ـال ـي ـس

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: الذي عوضًا عن كلمة: الشّيء التي أوردها هنا.

[2] في الأصل: أزليّ.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: ليس عوضًا عن كلمة: لا التي أوردها هنا.

[4] في الأصل: محدود.

[5] في الأصل: ذو.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 10.

[7] لم يورد أبو الوليد هذا الاستدلال في جامع كتاب السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 37). وأمّا في تلخيص كتاب السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 17 و: "فنقول: إنّ كلّ شيء فيه قوّة على أن يفعل أو ينفعل، فإنّ قوّته إنّما تُحدّ بغاية ما يمكن فيها أن تفعل أو تنفعل، وبالشّيء الذي هو في النّهاية من ذلك الفعل أو الانفعال. وما كان بهذه الصّفة، فقوّته محدودة، على ما وضع قبل. وما هو بهذه الحال، وفيه قوّة أن يقبل الكون والفساد، فالزّمان الذي يقبل فيه الكون محدود؛ وكذلك الزّمان الذي يقبل فيه الفساد. ولذلك كانت قوى الأشياء التي تقبل الكون والفساد متناهية. وليس هاهنا في الوجود إلاّ أحد أمرين: إمّا قوّة متناهية، وإمّا قوّة غير متناهية. فأمّا المتناهية فمحدودة، لأنّ لها مبدأ ونهاية. وأمّا غير المتناهية فغير محدودة؛ إلاّ أن يقول قائل إنّها أيضًا محدودة، من جهة أنّه لا يوجد أعظم منها. فإن وُجِد شيء أزليّ كائن كائنًا، فقد وُجِدت قوّة غير متناهية لها مبدأ. وكذلك إن وُجِد شيء أزليّ فاسدًا، فقد وُجِدت قوّة غير متناهية لها نهاية. وما لا نهاية له لا يتبعّض، حتّى تكون لبعض الأشياء قوّة لا نهاية لها في الماضي، ولبعضها قوّة لا نهاية لها في المستقبل، ولبعضها قوّة لا نهاية لها في الأمريْن جميعًا. فإنّه يلزم عن ذلك أمر شنيع، وهو أن يكون ما لا نهاية له أعظم ممّا لا نهاية له؛ لأنّه لما كان مجموع القوّتيْن لا نهاية له؛ وكان كلّ واحد من القوّتيْن أيضًا لا نهاية له؛ كان واجبًا أن يكون ما لا نهاية له جزءًا لما لا نهاية له. وذلك شنيع مستحيل. فلذلك ما يجب أن تكون القوى إمّا محدودة ذوات نهاية ومبدأ، وإمّا غير محدودة بأن تكون غير ذوات مبدإ ولا نهاية".

ونقول أيضًا إنّ الشّيء الذي هو أوّلاً أزليّ أيس ثمّ صار واقعًا تحت الفساد في زمان الشّيء الذي لا نهاية له، أعني: وقت الشّيء الذي لم يكن بدءًا[1] ليسًا[2] ثمّ كان آخرًا [**149** ظ] أيسًا[3] [...][4] في وقْت آخر. فإن كانت الأوْقات لا تختلف، لأنّه لا نهاية لها، فبيّنٌ ممّا ذكرنا أنّ شيئًا كان مُكوَّنًا في زمان لا نهاية له، وأنّ شيئًا كان واقعًا تحت الفساد، وهو أزليٌّ لا نهاية له في زمان؛ وهذا ممّا لا يمكن.

{وذلك أنّ الشّيء المُكوَّن لا يمكن أن يكون دائمًا، ولا الشّيء الواقع تحت الفساد يمكن أن يكون أزليًّا؛ غير أنّ لهما أن يكونَا أيسًا[5]، وأن يكونَا ليسًا[6]}[7]. فإنّ

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: أيس.

[4] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] في الأصل: أيس.

[6] في الأصل: ليس.

[7] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الثّاني عشر، الورقة 283 أ / س 13 – س 14 –، حيث جاء: "**وذلك بأن تكون للشّيء المكوّن والشّيء الواقع تحت الفساد قوّة أن يكونا في نفس الزّمان [أي في الزّمان الذي لا نهاية له] أيسًا، وليسًا**". ونلاحظ عدم اطمئنان ابن رشد إلى المعنى الذي تضمّنته التّرجمة التي اعتمدها، حيث سيقول في التّفسير: "يحتمل أن يريد... ويحتمل أن يريد...".

والملاحظ أنّ النصّ اليونانيّ لم يتضمّن أيّة إشارة إلى أنّ الأمر متعلّق هاهنا بالعالم، بل أنّ السّياق المعنوي الذي ورد في إطاره هذا النصّ يفيد بأنّ الأمر متّصل بإثبات كيفيّة وجود الأشكال الهندسيّة. ولم يتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

للشّيء الواقع تحت الفَساد قوّة ألاّ يكون[1] أيسًا[2] آخرًا، وللمُكوَّن قوّة ألاّ يكون ليسًا[3] أوّلاً[4].

التّـفـسـيـر

قوله: ونقول أيضًا إنّ الشّيء الذي هو أوّلاً أيس ثمّ صار واقعًا تحت الفساد في زمان الشّيء الذي لا نهاية [له][5]. [يريد:] ونقول أيضًا إنّ الشّيء الذي هو أزليٌّ في الماضي ثمّ هو بأَخَرة فاسد، فيه قوّة على الفساد في زمان لا نهاية له، وهو الزّمان الذي وُجْد فيه أزليًّا.

وهذا هو الذي أراد بقوله: أعني وقْت الشّيء الذي لم يكن بدءًا ليسًا[6] ثمّ كان آخرًا ليسًا[7] [في وقت آخر][8]. يريد: أعني وقت الشّيء الذي لم يكن فيه أوّلاً معدومًا، ثمّ كان بعد معدومًا. وإنّما قال ذلك، لأنّ [الشّيء] الذي [كان] أوّل مرّة معدومًا، ثمّ كان بعد موجودًا، هو مُكوَّن.

---

[1] في الأصل: عن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: أيس.

[3] في الأصل: ليس.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 11 إلى س 16.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 11.

[6] في الأصل: ليس.

[7] في الأصل: ليس.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 11 – س 12.

ثمّ قال: فإن كانت الأوقات لا تختلف، لأنّه لا نهاية لها، فبيّنٌ ظاهرٌ[1] ممّا ذكرنَا أنّ شيئًا كان مُكوَّنًا في زمان لا نهاية له، و[أنّ][2] شيئًا كان واقعًا تحْت الفساد، وهو أزليٌّ لا نهاية له[3]. يريد: وإن وُجِد شيء مُكوَّن[4] بأَخَرة بعد أن كان معدومًا زمانًا لا نهاية له، وشيء معْدوم بأَخَرة بعد أن كان موجودًا زمانًا لا نهاية له، فقد وُجِدت في المتكوَّن قوّة التّكوّن زمانًا لا نهاية له. وكذلك قد وُجِدت في الفاسد قوّة الفساد زمانًا لا نهاية له.

والزّمان الذي لا نهاية له ليس يختلف حتّى يُقال[5] إنّ زمان القوّة على الشّيء فيه هو غير زمان الفعْل؛ فيجب ألاّ يكون المعدوم دائمًا كائنًا، ولا الموجود دائمًا فاسدًا، لأنّه يجب أن [150 و] يتحدّد زمان العدَم من زمان الوجود.

وإذا فرضنَا زمان العدم أو الوجود لا نهاية له، لم يوجد زمان هو بالوجود أوْلى[6] منه بالعدم أو بالعكس. فيجب أن يكون المعدوم زمانًا لا نهاية له معدومًا[7] دائمًا –أعني: في جميع الزّمان–، وكذلك الموجود زمانًا لا نهاية له.

وقوله: **{وذلك أنّ الشّيء المُكوَّن لا يمكن أن يكون دائمًا، ولا الشّيء الواقع تحت الفساد يمكن أن يكون أزليًّا}**[8]؛ يحْتمل أن يريد: ولذلك فإنّ الشّيء

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: فبيّن ممّا ذكرنا عوضًا عن عبارة: فبيّن ظاهر ممّا ذكرنا التي أوردها هنا.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 12 إلى س 14.

[4] في الأصل: شيئًا مُكوَّنًا.

[5] في الأصل: يقول.

[6] في الأصل: أوّل.

[7] في الأصل: معدوم.

[8] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء –المقالة الأولى، المطلب الثّاني عشر، الورقة 283 أ / س 13 – س 14 –، حيث جاء: "**وذلك بأن تكون للشّيء المكوَّن والشّيء الواقع تحت**

المكوَّن لا يمكن أن يكون دائمًا معدومًا، لأنّه[1] [كان] يكون غير مُكوَّن؛ ولا يمكن أن يكون الأزليّ فاسدًا، لأنّه كان يكون غير فاسد.

ويحتمل أن يريد: وذلك أنّ الشّيء المكوَّن لا يمكن أن يكون دائمًا موجودًا، لأنّه كان يكون غير مُكوَّن من قِبَل أنّ[2] زمان العدم فيه هو غير متميّز عن[3] زمان الوجود، إذ كان زمان الوجود لا نهاية له.

ولما ذكر أنّ المكوَّن ليس يمكن أن يكون موجودًا دائمًا، ولا الموجود دائمًا يمكن أن يكون فاسدًا، أخبر أنّ المكوَّن يلزمه ضدّ هذا، وهو أن يكون حينًا موجودًا وحينًا معدومًا، وكذلك الفاسد؛ فقال: غير أنّ لهما أن يكونَا أيسًا[4]، وأن يكونَا ليسًا[5]. يريد: غير أنّ لكلّ واحد أن يكون حينًا موجودًا وحينًا معدومًا.

ثمّ أخبر بالفرق الذي بين المكوَّن والمعدوم في هذا المعنى[6]، وهو أنّ المكوَّن تقدّم فيه زمان العدم على زمان[7] الوجود، والفاسد بعكس هذا؛ فقال: فإنّ للشّيء الواقع تحْت

الفساد قوّة أن يكونَا في نفس الزّمان [أي في الزّمان الذي لا نهاية له] أيسًا، وليسًا". ونلاحظ عدم اطمئنان ابن رشد إلى المعنى الذي تضمّنته التّرجمة التي اعتمدها، حيث سيقول في المستأنف من تفسيره: "**يحتمل أن يريد... ويحتمل أن يريد...**".

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 13 – س 14.

[1] في الأصل: أن.

[2] في الأصل إضافة لعبارة: أنّه من قبل، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: من.

[4] في الأصل: أيس.

[5] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 15.

[6] في الأصل: المعنيّ.

[7] في الأصل: لزمان.

الفساد قوّة ألاّ يكون أيسًا[1] آخرًا، وللمُكوَّن قوّة ألاّ يكون ليسًا[2] أوّلاً[3]. يريد: غير أنّ الفرق بيْن الفاسد والكائن: أنّ الفاسد له قوّة يعدم بها آخرًا، والمكوَّن له قوّة <...>[4] يعْدم بها أوّلاً.

وكان هذا البرهان –على هذا الذي شرحناه[5] به– هو أنّ المكوَّن إذا فُرِض موجودًا زمانًا لا نهاية له، لزم ألاّ يكون مُكوَّنًا؛ وإذا فُرِض الموجود زمانًا لا نهاية له فاسد، لزم ألاّ يكون فاسدًا[6]، لأنّ الفاسد والمكوَّن هو الذي يفترق زمان وجوده [150 ظ] عن[7] زمان عدمه.

ومبْنى[8] البرهان الذي تقدّم هذا: أنّه ليست[9] هاهنا قوّة هي وسط بيْن غير المتناهية[10] وبيْن المتناهية، إذ كانت القوّة غير المتناهية[11] قوّة واحدة فقط. فالبرهان[12] في هذا الفصْل –على هذا– هو غير البرهان الذي ذكر قبل هذا[13].

---

[1] في الأصل: أيس.

[2] في الأصل: ليس.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 15 – س 16.

[4] في الأصل إضافة لكلمة: أن، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] كلمة: شرحناه غير منقوطة في الأصل.

[6] في الأصل: فاسد.

[7] في الأصل: من.

[8] في الأصل: مبنيّ.

[9] في الأصل: ليس.

[10] في الأصل: الغير متناهية.

[11] في الأصل: الغير متناهية.

[12] في الأصل: بالبرهان.

[13] لم يورد أبو الوليد حلّ هذا الاستدلال في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 17 و وفق صيغة مغايرة: "لكن إن كان من البيّن بنفسه أنّ الآن الذي فيه يتكوّن المتكوّن هو محدود بالطّبع: وأنّه لا يصدق عليه في ذلك الآن أنّه غير

وأمّا تامسطيوس، فإنّا نجده يفسّر الفصل الذي قبل هذا على معنى[1] آخر غير الذي فسّرناه. وذلك أنّه يقول إنّه بيَّن فيه أوّلاً أنّ كلّ قوّة فهي متناهية، كانت في زمان[2] متناه أو في زمان غير متناه. وكذلك أنّ التي في زمان غير متناه هي أيضًا متناهية.

ثمّ وضع أنّ الكائن الأزليّ والأزليّ الفاسد يلزم أن تكون القوّة فيهما غير متناهية؛ و[إذا] كان وضْع القوّة أن تكون[3] غير متناهية محالاً[4]، كان وضْع هذه القوّة محالاً[5]؛ وإذا لم تكن[6] هنالك قوّة، لم يكن هنالك كوْن ولا فساد، لأنّ وجود القوّة من شرط الكائن والفاسد.

ثمّ أنّه بيّن في الفصل الثّاني، وهو هذا الذي فرغْنا نحن منه، أنّ القوّة التي توجد في المكان الباقي والأزليّ الفاسد يجب أن تكون غير متناهية؛ وهي إحدى المقدّمات التي أخذها في البيان؛ فيكون الفعْلان كلاهما على هذا بيان آخر.

متكوّن، وأنّ الآن الذي يصْدق فيه عليه أنّه فاسد محدود بالطّبع أيضًا، فطبيعة الآنيْن مختلفة ضرورة. والآن الذي هو مبدأ الكون أو فيه الكون هو نهاية قوّة الوجود التي بها تحدّ. ولذلك كانت هذه القوى محدودة بالطّبع ذوات مبدأ ونهاية في أنفسها وفي الأزمنة المساوقة لها. فإن أنزلنا شيئًا لا يفسد، وأزليًّا يفسد، فمن البيّن أنّه ليس يكون هنالك آن يختصّ بالطّبع بوجود الكون له أو الفساد دون سائر الآنات التي لا نهاية لها. وإذا لم يكن هنالك آن يختصّ بكون الكائن وفساد الفاسد، فليس هنالك قوّة محدودة أصلاً. وإذا لم تكن هنالك قوّة محدودة، فلا كون هنالك ولا فساد.

فنرجع ونعمل من هذه المقدّمات قياسًا، فنقول: إنّ كلّ ما يكون ويفسد فله قوّة محدودة؛ ولا شيء ممّا يكون ويبقى أزليًّا، أو شيء أزليّ يفسد، له قوّة محدودة؛ فينتج عن ذلك في الشّكل الثّاني: أنّه ولا شيء ممّا يكون ويفسد يوجد أزليًّا".

[1] مطموسة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: يكون.

[4] في الأصل: محال.

[5] في الأصل: محال.

[6] في الأصل: يكن.

ويكون على هذا تأويل قوله من الفصل الأوّل: والزّمان الذي لا نهاية له هو محدود، لم يقصد به أن يبيّن أنّه ليْست[1] توجد[2] قوّة لا نهاية لها أعظم من قوّة لا نهاية لها، على ما تأوّلناه نحن، بل إنّما قصد به[3] أن يعلم أنّ القوّة التي تكون في زمان غير متناه من الطّرفين هي بوجْه ما متناهية. فكأنّه قال: إنّ كلّ قوّة فهي متناهية.

وذلك أنّها إمّا أن [151 و] تكون في زمان متناه وإمّا غير متناه؛ وفي أيّ الزّمانيْن كانت، فهي محْدودة، لأنّ الزّمان غير المتناهي[4] هو محدود بوجه ما.

وعلى هذا، فيكون معنى قوله أيضًا: فأمّا الشّيء الذي لا نهاية له في وقْت[5] من الأوقات، فليس هو أزليًّا[6] لا نهاية له، وليس هو أيضًا محدودًا[7] ذا[8] بدْء ومنتهى. فأمّا الشّيء الذي هو أزليّ في[9] وقت من الأوقات، فليست قوّته متناهية كقوّة الأزليّ في جميع الأوقات، ولا قوّته أيضًا كقوّة الذي هو في زمان متناه.

ثمّ شرع بعد هذا المعنى[10] في [بيان معنى] الشّيء الذي هو أزليّ في وقت من الأوقات، فقال: فنقول[11] أيضًا إنّ الشّيء الذي هو أوّلاً أزليّ أيس... إلى قوله: ثمّ كان آخرًا ليسًا[12] في وقت آخر؛ يريد: ونقول أيضًا إنّ الشّيء الذي لم يزل فيما مضى[13]

---

[1] في الأصل: ليس.

[2] في الأصل: يوجد.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: **الغير متناه**.

[5] في الأصل: وقته.

[6] في الأصل: أزليّ.

[7] في الأصل: محدود.

[8] في الأصل: ذو.

[9] في الأصل: من.

[10] في الأصل: المعنيّ.

[11] قارن بنقله لقول أرسطو، وبما أسلفه في التّفسير، حيث أورد عبارة: ونقول عوضًا عن كلمة: فنقول التي أوردها هنا.

[12] في الأصل: ليس.

ويفسد بأَخَرة[1]، فقوّته على الفساد هي قوّة غير متناهية. وكذلك الشّيء الكائن بعد أن لم يكن زمانًا بغير نهاية قوّته أيضًا على الكوْن غير متناهية. وذلك لينتج[2] له من هذا أنّه ليس في هذا الصّنف من الموجود قوّة على الكوْن، ولا على الفساد.

وهذا هو قريب ممّا فسّرناه نحن به أوّلاً، لكنّ الفرق بين التّفسيريْن إنّما هو في البيان الأوّل، أعني: في الفصل المتقدّم على هذا[3]. وذلك أنّا نحن جعلناه بيانًا مفرَدًا بنفْسه، وجعله هو متعلّقًا بما بعده. وكلا[4] التّفسيريْن عندي محْتمَل[5]، لكنّ[6] هذا البيان الذي قاله تامسطيوس هو بنفْسه البيان الأوّل الذي استفْتح به هذا المطلوب.

قال أرسطوطاليس

ونقول أيضًا إنّ المُتضادّة لا يمْكن أن تكون معًا في وقت من أوْقات الزّمان الذي لا نهاية له، [151 ظ] فإنّها، إن اجتمعت في شيء من الأوْقات، كانت[7] إذًا للشّيء الواحد قوّة أن يكون وألاّ يكون في زمان لا نهاية له.

وهذا ممّا لا يمْكن أن يكون، كما قلنا آنفًا وبيّنّا[8].

---

[13] في الأصل: مضي.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: لينتتج.

[3] في الأصل: لهذا.

[4] في الأصل: كلّ.

[5] في الأصل: يحتمل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: كان.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 16 إلى س 20.

التّـفـسـيـر

أنّه لما أتى[1] بهذا البيان أردفه بالبيان الذي يعتمد عليه في هذا المطْلوب، وهو أنّ واضع هذا القول يلْزمه أن يكون الممكن مسْتحيلاً. فقوله: ونقول أيضًا إنّ المتضادّة[2] لا يمكن أن تكون معًا في وقت من أوقات الزّمان الذي لا نهاية له[3]؛ يريد: وإذا فُرِض زمان وجود أحد[4] المتضادّيْن والقوّة على وجود الضّدّ الآخر زمانًا غير متناه[5]، لزم أن يكون زمانهما واحدًا. فإن أُنزل القويّ منهما في وقت من الأوقات موجودًا، لزم أن يكون ضدّه في ذلك الوقت موجودًا، من قِبَل أنّ وجوده أيضًا غير متناه في الزّمان.

وإذا كان ذلك كذلك، كان [قوْل القائل إنّ] ضدًّا[6] له موجودًا بالفعل كذب مسْتحيل[7]. وما كان[8] خروجه إلى الفعل مستحيلاً[9]، فليس هنالك قوّة عليه.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 16 – س 17.

[4] في الأصل: أحذ.

[5] لم يورد أبو الوليد هذا الشكّ في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 17 و وفق صيغة مغايرة: "فإن قال قائل: إنّه قد يمكن أن يوجد في الكائن والفاسد قوى غير متناهية...".

[6] في الأصل: آخرا.

[7] في الأصل: كذبًا مستحيلاً.

[8] في الأصل إضافة لكلمة: من، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[9] في الأصل: مستحيل.

وقوله[1]: فإنّها[2]، إذا[3] اجتمعت في شيء من الأوقات، كانت[4] [إذًا][5] لذلك الشّيء الواحد قوّة أن يكون[6] وألاّ يكون[7] في زمان واحد[8]. يريد: وإنّما يلزم عن هذا الوضْع وجود المتضادّيْن بالفعل في وقت واحد، من قِبَل أنّا إذا أنزلنَا موجودًا له قوّة على أن يوجد زمانًا لا نهاية له، وعلى أن يعْدم، كان زمان خروج القويّ[9] إلى الفعل زمانًا واحدًا؛ فيكون شيء واحد له قوّة أن يكون وألاّ يكون في زمان واحد.

مثال ذلك: أنّه إن كانت[10] في زيْد قوّة على القيام والقعود في زمان واحد، فسيوجد في ذلك الزّمان قائمًا قاعدًا معًا؛ وإن فرضنَا ذلك منه واقعًا في غير [152 و] وقت وقوعه، كان كذبًا ممكنًا لا كذبًا[11] مستحيلاً[12]؛ وذلك خُلفٌ لا يمكن[13].

---

[1] في الأصل: قولهما.

[2] في الأصل: فإنّهما.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: إن عوضًا عن كلمة: إذا التي أوردها هنا.

[4] في الأصل: كان.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] في الأصل: تكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] في الأصل: تكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: وألاّ يكون في زمان لا نهاية له عوضًا عن عبارة: وألاّ يكون في زمان واحد التي أوردها هنا. وبالرّجوع إلى الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء وقفنا على أنّ المعنى الأوّل (أي الوارد في نقله للقول الأرسطيّ) هو الذي أراده المعلّم الأوّل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 17 إلى س 19.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] في الأصل: كان.

[11] في الأصل: كذب.

[12] في الأصل: مستحيل.

[13] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: وهذا ممّا لا يمكن أن يكون، كما قلنا آنفًا وبيّنّا. وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 19 – س 20.

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا إنّ القوّة قبْل الفعل، أعني أنّ للشّيء قوّة أن يكون شيئًا قبْل أن يفعله.

فإن كان هذا على هذا، كانت الأشياء، لقولهم: دائمًا، بلا نهاية؛ أعني: الشّيء الذي لم يزل أيسًا[1] والشّيء الذي كان آخرًا[2] أيسًا[3] أن يكونَا دائميْن بلا[4] نهاية، [لأنّهما][5] لم تزل لهما قوّة أن يكونَا، وليْست لهما قوّة أن يكونَا، أيسًا[6] في وقْت وأن يكونَا[7] ليسًا[8] في زمان لا نهاية[9] له معًا[10].

التّـفـسـيـر

ولم يورد أبو الوليد حلّ هذا الشكّ في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 17 و – 17 ظ وفق صيغة مغايرة: "قلنا: إنّه يلزم عن ذلك المحال الذي فرغنا منه، وهو أن يعود الممكن مستحيلاً، أو يوجد الضدّان معًا. وذلك أنّه إذا تشابهت الآنات في نسبتها إلى العدم والوجود، لزم أحد أمرين: إمّا أن ترتفع المتقابلات معًا، وإمّا أن يوجدَا معًا. ولذلك مَن يضع أنّ في كلّ آن يُفرَض فيه الشّيء موجودًا، يمكن أن يُفرَض فيه معدومًا؛ فيلزم عنه أن يكون الشّيء موجودًا معدومًا معًا أو لا موجودًا ولا معدومًا؛ وذلك مستحيلٌ".

[1] في الأصل: أيس.

[2] في الأصل: آخر.

[3] في الأصل: أيس.

[4] في الأصل: لا.

[5] الإضافة مُعلَّلة بما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: أيس.

[7] في الأصل: يكون.

[8] في الأصل: ليس.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 20 إلى س 24.

يشْبه أن يكون لما بيّن أنّه ليس يمكن أن يوجد شيء لم تزل[1] ولا تزال[2] فيه قوّة على الفساد، ولا شيء لم يزل معدومًا ولا تزال[3] فيه قوّة على الوجود؛ لأنّه يجب عن ذلك أن يعود الممْكن مستحيلاً؛ يريد أن يفعل هذا البيان إلى الشّيء الذي يفرض له أنّه لم يزل موجودًا وأنّه يفسد بأَخَرة، وإلى الشّيء الذي يفرض أنّه يكون[4] لا يزال في المستقبل موجودًا؛ فهو يقدّم لهذا مقدّمة [أتى] بها، وهي أنّ القوّة على الشّيء متقدّمة بالزّمان؛ أعني: أنّ الشّيء الذي يتكوّن يلزم أن تكون القوّة على كوْنه متقدّمة بالزّمان على كوْنه، وكذلك الفاسد، يلزم أن تكون[5] القوّة فيه على الفساد متقدّمة بالزّمان على الفساد.

وهذا هو الذي أراد بقوله: ونقول أيضًا إنّ القوّة قبل الفعْل، أعني: أنّ للشّيء قوّة أن يكون شيئًا قبل أن يفْعله[6].

ولما وضع أنّ القوّة تتقدّم [على] الفعل، قال: فإن كان هذا على هذا، كانت الأشياء، لقولهم: دائمًا، بلا نهاية؛ أعني: الشّيء الذي لم يزل أيسًا[7] والشّيء الذي كان آخرًا[8] أيسًا[9]، أن يكونَا دائميْن، لأنّهما[10] لم تزل[11] [152 ظ] لهما قوّة أن يكونَا[12].

---

[1] في الأصل: يزل.

[2] في الأصل: يزال.

[3] في الأصل: يزال.

[4] في الأصل إضافة لكلمة: لم، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] في الأصل: يكون.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 20 – س 21.

[7] في الأصل: أيس.

[8] في الأصل: أخيرا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] في الأصل: أيس.

[10] في الأصل: لأنّه.

[11] في الأصل: يزل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

يريد: فإن كانت قوّة الكوْن مُتقدّمة في الشّيء الكائن على كوْنه، وقوّة الفساد متقدّمة أيضًا بالزّمان على الفساد، لزم أن تكون[1] للأشياء[2] التي لم تزل موْجودة[3] وتفسد بأَخَرة قوّة على الفساد زمانًا لا نهاية له.

وكذلك يجب أن تكون[4] للأشياء التي تكوّنت بعد أن عدمت زمانًا لا نهاية له قوّة على الكوْن زمانًا لا نهاية له.

ولما كان هذا إنّما يلزمهم لوضعهم أنّ مُكوَّنًا[5] يبقى دائمًا في المستقبَل، وإن كان فاسدًا لم يزل فيما مضى، قال: لقولهم: دائمًا، بلا نهاية[6].

ولما قال: كانت الأشياء، بيَّن ما هي[7] الأشياء التي يلزمهم فيها هذا اللاّزم، فقال: أعني: الشّيء... إلى قوله: بلا[8] نهاية[9]؛ يريد: وأعني بالأشياء التي تلزمهم أن تكون[10] فيها قوّة، لم يزل الشّيء أو الأشياء التي لم تزل موجودة وتعدم[11] بأَخَرة، والشّيء

---

[12] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 21 – س 22.

[1] في الأصل: يكون.

[2] في الأصل: للأشياء.

[3] كلمة: موجودة غير منقوطة في الأصل.

[4] في الأصل: يكون.

[5] في الأصل: يكونا.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 22.

[7] في الأصل: أنّ.

[8] في الأصل: لا.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 22 – س 23.

[10] في الأصل: يكون.

[11] في الأصل: تقدّم.

أو الأشياء التي[1] لم تزل معدومة[2] ثمّ كانت[3] بأَخَرة موْجودة[4]، أعني [أنّ] إنزالهم في هذين الشّيئيْن أن يكونَا دائميْن بلا نهاية، يلْزمه أن تكون[5] فيهما قوّة بلا نهاية: إمّا أحدهما فبعد الكوْن، وإمّا الآخر فقبل الفساد. وهو الذي أراد بقوله: أن يكونَا دائميْن بلا نهاية[6].

فقوله: لم تزل[7] لهما قوّة[8]، هو [الذي] جرّ قوله: كانت الأشياء لقوْلهم؛ فكأنّه قال: فإن كان هذا على هذا، كانت الأشياء لقولهم: دائمًا بلا نهاية، لم تزل[9] لها قوّة أن تكون[10]. وأعني بالأشياء: الشّيء الذي لم يزل موجودًا ويفسد بأَخَرة[11]، والشّيء الذي لم يزل معدومًا ويتكوّن بأَخَرة[12]. وأعني بقوْلهم: دائمًا بلا نهاية: أن يكونَا بهذه الصّفة دائميْن بلا نهاية: إمّا أحدهما[13]: فمعدوم في الماضي إلى غير نهاية، [153 و] وموجود في المستقبل إلى غير نهاية؛ وإمّا الآخر: فموجود في الماضي إلى غير نهاية، [و]معدوم في المستقبل إلى غير نهاية.

---

[1] في الأصل: الذي.

[2] في الأصل: معدوما.

[3] في الأصل: كان.

[4] في الأصل: موجودا.

[5] في الأصل: يكون.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 23.

[7] في الأصل: يزل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 23 – س 24.

[9] في الأصل: يزل.

[10] في الأصل: تكونا.

[11] في الأصل: بآخره.

[12] في الأصل: بآخره.

[13] في الأصل: أحدها.

وإنّما أراد أن يبيّن أنّه يلزم [عن] هذا الوضع أن يكون زمان القوّة والفعل [غير] واحد[1] لا واحدًا. إمّا غير واحد، فمن قِبَل أنّ زمان القوّة غير زمان الفعل. وإمّا واحدًا، فمن قِبَل أنّ زمان الفعل غير متناه، وكذلك زمان القوّة.

ويحتمل أن يكون قصَد بهذا إتمام البيان المتقدّم، وهو أن يكون الشّيء الممكن فرضه موجودًا مسْتحيلاً[2]، أعني: فرضه موجودًا في وقت القوّة. ولذلك يشبه –على هذا– أن يكون إمّا قصَد لتمْييز زمان القوّة من زمان الفعل، ليصحّ له أنّ وضْعه موجودًا ممكن، لأنّ[3] مَن يجعل القوّة مع الفعْل ليس يضَع هاهنا إمكانًا للفعل من قبْل وجوده، فلا يتأتّى منه هذا البيان[4].

قال أرسطوطاليس

---

[1] في الأصل: واحدا.

[2] في الأصل: مستحيل.

[3] في الأصل: لأنّه.

[4] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: وليست لهما قوّة أن يكونَا أيسًا في وقت وأن يكونا ليسًا في زمان لا نهاية له معًا. وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 22 إلى س 24.

ولم يورد أبو الوليد هذا الاستدلال في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 17 ظ وفق صيغة مغايرة: "وأقول أيضًا: إن وُجِد شيء أزليّ في الماضي فاسدًا في المستقبل، فلا شكّ أنّ قوّة الفساد تتقدّم فيه الفساد بالزّمان؛ ولأنّه موجود دائمًا في الزّمان الماضي، فهو فاسد بالقوّة في جميع هذا الزّمان غير المتناه. وإذا كانت هذه القوّة موجودة في زمان غير متناه، فليس هنالك آن يختصّ بالطّبع بفساده، بل نسبة فساده إلى جميع الآنات التي لا نهاية لها في المستقبل واحدة. وإذا كان ذلك كذلك، فمتى وضعناه فاسدًا في جميع النّقط التي في الزّمان الماضي، كان ذلك ممكنًا كاذبًا يعرض عنه محال. وذلك مستحيل".

ونقول أيضًا بقول آخر يتبيّن[1] به خطأ[2] مَن قال <إنّ الشّيء قد يمكن أن يكون غير مُكوَّن وأن يكون واقعًا تحت الفساد، وأنّ الشّيء الواقع تحت الفساد يمكن أن يكون مُكوَّنا>[3].

فيكون الشّيء إذًا بقوْلهم الواقع تحت الفساد لا يفْسد في زمان ما. فإنّه إن لم يفسد، كان واقعًا تحت الفساد وغير واقع تحت الفساد بالفعْل. فيكون حينئذ الشّيء الواحد يمكن أن يكون دائمًا أيسًا[4] وألاّ يكون دائمًا أيسًا[5].

<فإن كان هذا مُحالاً[6] أن يكون>[7]، فالشّيء إذًا الواقع تحت الفساد يفسد في زمان [ما][8].

فكذلك الشّيء المُكوَّن كان في زمان ولم يكن البتّة. فقد يمكن إذًا أن يكون الشّيء مُكوَّنًا ولم يكن دائمًا أيسًا[9].

التّـف ـس ـي ـر

---

[1] في الأصل: بيّن.

[2] في الأصل: خطي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 24).

[4] في الأصل: أيس.

[5] في الأصل: أيس.

[6] في الأصل: محال.

[7] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 27).

[8] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخري، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 27 – س 28.

[9] في الأصل: أيس.

وورد مفاد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 24 إلى س 29.

هذا كأنّه بيان عامّ على أنّه [153 ظ] ليس يمكن أن يكون شيء لم تزل[1] ولا تزال[2] فيه قوّة على الفساد من غير أن يفسد.

وذلك أنّ القائل بشيء مُكوَّن يبقى أزليًّا يلزمه هذا الوضْع، وكذلك القائل بشيء لم يزل ويفسد بأَخَرة[3]، بل هو بيّنٌ في هذا. وهو نحو ما فعَل في البيان الأوّل، أعني أنّه قصد إبْطال هذا[4] المعنى[5] العامّ. فقوله: ونقول أيضًا بقول آخر يتبيّن[6] [به][7] خطأ مَن قال[8] <إنّ الشّيء... إلى قوله: مُكوَّنًا>[9]؛ يريد: وأيضًا نقول[10] قولاً آخر يتبيّن به خطأ مَن زعم أنّ الشّيء الذي فيه قوّة على الفساد، على ضربيْن:

– أحدهما: ما لم يتكوّن ولا يفْسد.

– والثّاني: ما يتكوّن ثمّ يفْسد.

---

[1] في الأصل: يزل.

[2] في الأصل: يزال.

[3] في الأصل: بآخره.

[4] في الأصل: هذه.

[5] في الأصل: المعنيّ.

[6] في الأصل: بيّن.

[7] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 24.

[9] لم يرد القول الذي وضعناه بين معقوفين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 24).

[10] في الأصل: يقول.

ثمّ قال: فيكون الشّيء إذًا بقولهم الواقع تحت الفساد لا يفسد في زمان ما[1]. يريد: فيلزمهم من قولهم إنّ هنا شيئًا أزليًّا فيه قوّة على الفساد من غير أن يفسد، أن يكون ما فيه قوّة على الفساد لا يفسد في وقت من الأوْقات.

ثمّ قال: فإنّه إن لم يفسد، كان واقعًا تحت الفساد وغير واقع تحت الفساد بالفعل[2]. يريد: وإنزال شيء فيه قوّة على الفساد من غير أن يفسد محال، لأنّه يلزمه أن يفسد في وقت من الأوقات، إلاّ [ألاّ] تكون[3] فيه قوّة على الفساد؛ لأنّ هذا هو حدّ الذي ليست[4] فيه قوّة على الشّيء، أعني: ألاّ يخرج ذلك الشّيء إلى الفعل أصلاً؛ وقد فرضنا أنّ فيه قوّة على الفساد؛ هذا خُلف لا يمكن، أعني: أن تكون[5] فيه قوّة وألاّ تكون[6].

ثمّ قال: فيكون حينئذ الشّيء الواحد يمكن أن يكون دائمًا أيسًا[7] وألاّ يكون دائمًا أيسًا[8]. يريد: ويلْزم هذا الوضْع، إن سلّمنا أنّ فيه قوّة على الفساد، أن يكون الشّيء الواحد فيه قوّة أن يكون موجودًا[9] دائمًا وألاّ [154 و] يكون موجودًا دائمًا.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 24 – س 25.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 25 – س 26.

[3] في الأصل: يكون.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: يكون.

[6] في الأصل: يكون.

[7] في الأصل: أيس.

[8] في الأصل: أيس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 26 – س 27.

[9] غير مقروءة في الأصل.

وذلك متى[1] فرضنَا [أنّ] فيه قوّة على الفساد، مع أنّ فيه قوّة على الوجود دائمًا. وذلك أنّ قوّة الفساد تقْتضي ألاّ يوجد دائمًا؛ والقوّة على الوجود دائمًا تقْتضي أن يوجد دائمًا؛ فإذن[2] فيه قوّة أن يوجد دائمًا وألاّ يوجد دائمًا؛ وذلك خُلفٌ لا يمكن.

ثمّ قال: <فإن كان هذا محالاً أن يكون>[3]، فالشّيء الواقع تحت الفساد يفسد في زمان ما[4]. يريد: فإن كان يلزم عن وضعنَا أنّ شيئًا فيه قوّة على الفساد من غير أن يفسد، يلزمه هذه[5] المحالات: وهو أن تكون[6] فيه قوّة وألاّ تكون فيه قوّة، أو تكون[7] فيه قوّة على المتقابليْن معًا، أعني: أن يوجد دائمًا وألاّ يوجد؛ فقد يجب أن يكون الشّيء الذي فيه قوّة على الفساد يفسد ولا بدّ بأَخَرة[8].

ثمّ قال: فكذلك الشّيء المُكوَّن كان في زمان ولم يكن البتّة. فقد يمْكن إذًا أن يكون الشّيء مُكوَّنا ولم يكن دائمًا أيسًا[9]. يريد: وإذا صحّ أنّ كلّ ما فيه قوّة على الفساد، فلا بدّ أن يفسد، فليس يصحّ قول مَن قال إنّه يمكن أن يكون هاهنا شيء يكون من غير أن يفْسد، لأنّ الشّيء المكوَّن قد كان في وقت ما معْدومًا بالفعل، وهو قبل أن يتكوّن.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: فإذا.

[3] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 27).

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 27 – س 28.

[5] في الأصل: هذا.

[6] في الأصل: يكون.

[7] في الأصل: يكون.

[8] في الأصل: بآخره.

[9] في الأصل: أيس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 28 – س 29.

وإذا كان ذلك كذلك، فالمتكوّن هو موجود وفيه قوّة على ألاّ يكون دائمًا موجودًا.

وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: فقد يمكن إذًا أن يكون الشّيء مُكوَّنًا ولم يكن دائمًا [أيسًا][1]؛ أي: فقد يمكن في المكوَّن ألاّ يكون دائمًا موجودًا، وإذن[2] كانت[3] فيه قوّة ألاّ يوجد. وقد تبرْهن أنّ ما فيه قوّة ألاّ يوجد، فلا بدّ ألاّ يوجد بالفعل؛ فإذن[4] كان [كلّ] مُكوَّن يفْسد [154 ظ] ضرورة[5].

قال أرسطوطاليس

فنريد أيضًا أن نفْحص عن قولهم بضرب[6] آخر من القول، فنقول: إنّه محال ألاّ يكون الشّيء المُكوَّن في وقت من الأوقات يقع تحت الفساد؛ ومحالٌ أن يكون الشّيء غير مُكوَّن، وهو واقع تحت الفساد.

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 أ / س 28 – س 29.

[2] في الأصل: إذا.

[3] في الأصل: كان.

[4] في الأصل: إذا.

[5] لم يورد أبو الوليد هذا الاستدلال في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 17 ظ وفق صيغة مغايرة: "وأقول أيضًا: إن وُجِد شيء أزليّ فاسدًا أو كائن أزليًّا، فإنّه يلزم أن يكون الفاسد لا فاسدًا والموجود لا موجودًا؛ وذلك أنّه إذا لم نضع زمان الكون متميِّزًا بالطّبع من زمان الفساد؛ لزم أن يكون إمكان فساده وتكوّنه في جميع الزّمان إمكانًا واحدًا. فيلزم أن يكون كائن فاسد معًا أو لا كائن ولا فاسد، وكلّ ذلك مستحيل".

[6] في الأصل: بقول.

وذلك أنّه لا يمكن أن يكون شيء غير مُكوَّن، وأن يكون شيء [غير][1] واقع تحت الفساد من غير صانع بالبحث. فإنّ الأشياء الكائنة من غير صانع قليلة، فإذا كانت بادت سريعًا وفنيت. فأمّا الشّيء الدّائم الثّابت في زمان لا نهاية له، فلا يكون بغير صانع له البتّة.

فإن كان هذا على هذا، كانت الطّبيعة هي الفاعلة للأشياء الدّائمة اضطرارًا، وهي تفعل الشّيء الواحد أن يكون أيسًا[2] وأن يكون ليسًا[3] في وقت [ووقت][4]، وأن تكون[5] بعض الأشياء دائمة أيسًا[6] وبعضها دائمًا ليسًا[7] في زمان لا نهاية له. وعلّة ذلك قوّة هذه الطّبيعة وعنصرها.

<فليس ممكنا إذًا أن يكون الشّيء دائمًا غير مُكوَّن ودائمًا واقعًا تحت الفساد>[8]. فإن كان[9] ذلك ممكنًا، كانت إذًا المتضادّة بالفعل اضطرارًا. وهذا ما لا يمكن أن يكون.

---

[1] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 أ / س 32.

[2] في الأصل: أيس.

[3] في الأصل: ليس.

[4] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: يكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: أيس.

[7] في الأصل: ليس.

[8] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 ب / س 3).

[9] في الأصل: يكن.

وقارن بما سيأتي في التّفسير حيث سيورد عبارة: لم يكن عوضًا عن كلمة: يكن التي أوردها هنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى — الورقة 283 ب / س 3 فقد وردت عبارة: فإن كان ذلك كذلك.

وذلك أنّ مَن قال إنّ الآن هو عام أوّل، وأنّ عام أوّل هو الآن، أبطل وكذب في قوله. وظهر باطله ومحاله في قوله [من] أن يكون الشّيء دائمًا أزليًّا، وهو واقعٌ تحت الفساد في زمان ما؛ لأنّ له قوّة أن يكون في زمان ما أيسًا[1]، غير أنّه ليس هو في الزّمان الماضي ليسًا[2]، ولا في الزّمان الذي هو أيسٌ بالفعْل[3].

التّـف ـس ـي ـر

تلخيص ما يقوله إنّه [إذا] كان هاهنا شيء غير مُكوَّن –سواء فرضناه فاسدًا[4] أو غير فاسد–، أو كان هاهنا شيء غير فاسد –سواء فرضْته مُكوَّنًا أو غير مُكوَّن–؛ فهو[5] من الظّاهر أنّه[6] [لا] يمكن أن يكون شيء بواحدة من هاتيْن الصّفتيْن من قِبَل الاتّفاق والبحث. وذلك <...>[7] أنّ ما يحدث عن الاتّفاق والبحث إنّما يحدث في الأقلّ من الزّمان، لذلك وجوده إنّما يكون في قليل من الزّمان. وهذا[8]، [155 و] كما قال، يبتدئ[9] سريعًا ويبلى[10] في زمان يسير.

وإذا كان ذلك كذلك، فالشّيء الدّائم الثّابت زمانًا لا نهاية له ليس يمكن أن يوجد عن البحْث والاتّفاق.

---

[1] في الأصل: أيس.

[2] في الأصل: ليس.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 أ / س 29 إلى الورقة 283 ب / س 11.

[4] في الأصل: فاسد.

[5] في الأصل: فهو.

[6] في الأصل: أن.

[7] في الأصل إضافة لعبارة: أنّه كما، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[8] في الأصل: هذه.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] في الأصل: تبلى.

وإذا كان ذلك، فإنّما وُجِد دائمًا من قِبَل طبيعته [التي] اقْتضت[1] له ذلك، وهي طبيعته التي هو بها ما هو.

وإذا كان ذلك كذلك، فطبائع الأشياء تقتضي لها إمّا أن توجد دائمًا، وإمّا أن تعدم دائمًا؛ أو توجد حينًا وتعدم حينًا، وذلك أيضًا دائمًا.

فلو وُجد شيء[2] ما كائنًا أزليًّا <...>[3] أو أزليًّا فاسدًا، لجاز أن تنقلب طبيعة الممكن إلى الضّروريّ، وطبيعة الضّروريّ إلى[4] الممْكن في الفاعل والقابل؛ وذلك مستحيلٌ.

فقوله: وذلك أنّه لا يمكن أن يكون شيء غير مُكوَّن وأن يكون شيء غير[5] واقع تحْت الفساد من غير صانع بالبحْث[6]. يريد: وذلك أنّه لا يمكن أن يوجد شيءٌ غير مُكوَّن أو شيء غير فاسد، وكان كوْنه غير مُكوَّن أو غير فاسد شيئًا[7] عرَض له بالبحث، بل يجب أن يكون ذلك فيه عن طبيعة فيه صانعة اقتضت له هذا الفعل الذي هو عدم الكوْن أو عدم الفساد.

ثمّ قال: فإنّ الأشياء الكائنة من غير صانع قليلة، فإذا كانت بادت سريعًا وفنيت[8]. يريد[9]: وإنّما وجب أن يكون ما هو بهاتيْن الصّفتيْن، أعني: عدم الكوْن أو عدم الفساد، من قِبَل طبائع موجودة فيهما من قِبَل أنّ الأشياء الموجودة على الاتّفاق لا تلبث إلاّ زمانًا يسيرًا، كما أنّها إنّما توجد في الأقلّ من الزّمان.

---

[1] في الأصل: اقتصدت.

[2] في الأصل: شيئًا.

[3] في الأصل إضافة لكلمة: فاسدًا، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] أضاف النّاسخ كلمة: غير في المتن.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى- الورقة 283 أ / س 31 – س 32.

[7] في الأصل: شيء.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى- الورقة 283 أ / س 32 – س 33.

[9] في الأصل: يقول.

وقوله: فأمّا الشّيء الدّائم الثّابت في زمان لا نهاية له، فلا يكون بغير صانع له البتّة[1]. يريد: فأمّا الشّيء الدّائم الثّابت، فلا يكون ثباته[2] من غير طبيعة اقتضت له الثّبات، أي: ثباته إنّما يكون من قِبَل أنّ جوهره وذاته اقتضيًا[3] له الثّبات[4].

ثمّ قال: فإن كان هذا على هذا، كانت الطّبيعة [هي][5] الفاعلة للأشياء الدّائمة اضطرارًا، وهي تفعل الشّيء الواحد أن يكون أيسًا[6] [155 ظ] وأن يكون ليسًا[7] في وقت ووقْت، وأن تكون بعض الأشياء دائمًا[8] أيسًا[9] وبعْضها دائمًا ليسًا[10] في زمان لا نهاية له[11]؛ يريد: فإن كانت[12] علّة حال[13] الأشْياء الطّبيعيّة في وجودها أو عدمها عن الطّبيعة، فالطّبيعة إذًا ثلاثة أصناف: إمّا أشياء تقْتضي طبيعتها أن توجد دائمًا؛ أو أشياء تقْتضي طبيعتها أن تُعدَم دائمًا؛ أو أشياء تقتضي طبيعتها أن توجد بالحالتيْن جميعًا. يريد:

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 ب / س 1 – س 2.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: اقتضت.

[4] في الأصل: الباب.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] في الأصل: أيس.

[7] في الأصل: ليس.

[8] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: دائمة عوضًا عن كلمة: دائمًا التي أوردها هنا.

[9] في الأصل: أيس.

[10] في الأصل: ليس.

[11] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 ب / س 3 – س 4.

[12] في الأصل: كان.

[13] في الأصل: محال.

وليست[1] توجد طبيعة تقْتضي أن يوجد الشّيء دائمًا وألاّ يوجد إلاّ لو انْقلب الضّروريّ ممكنًا[2].

ثمّ قال: وعلّة ذلك: قوّة هذه الطّبيعة وعنْصرها[3]؛ يريد: وعلّة اختلاف الموجودات في هذه الأحوال هي[4] علّة اختلاف الطّبيعة في جوهرها وعنصرها.

ثمّ قال: <فليس ممكنًا إذًا أن يكون الشّيء دائمًا غير مُكوَّن ودائمًا [واقعًا][5] تحت الفساد>[6]؛ يريد: وإذا كانت الطّبيعة المْوجودة في الشّيء الدّائم هي التي تقتضي عدمه دائمًا، فليس يمكن أن تكون طبيعة واحدة تقتضي وجود الشّيء التي[7] هي طبيعته[8] دائمًا وعدمه دائمًا.

---

[1] في الأصل: ليس.

[2] لم يورد أبو الوليد هذا الاستدلال في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده في الورقة 17 ظ وفق صيغة مغايرة: "ونقول إنّه من المحال أن يكون شيء كائن لا يفسد، وشيء غير كائن فاسدًا. وذلك أنّ الشّيء غير الكائن وغير الفاسد لا يمكن وجودهما بهذه الحال بالبخت، ولا من تلقاء أنفسها، بل من قبَل طبائعهما؛ فإنّ اختلاف طبائع الموجودات هو السّبب في أن كان بعضها يقبل الكون والفساد؛ وبعضها لا يقبل الكون ولا الفساد، وذلك أنّ من الطّبائع ما شأنه أن يوجد دائمًا؛ ومنها ما شأنه أن يعدم دائمًا؛ ومنها ما شأنه أن يقبل الأمريْن جميعًا. أعني الوجود تارة والعدم تارة في زمانيْن مختلفيْن. فإن كانت هاهنا طبيعة تقبل الدّوام، فليس يمكن فيها أن تفسد. وكذلك إن كان هاهنا طبيعة تقبل الكون والفساد، فليس يمكن أن تبقى أزليّة، إلاّ لو أمكن أن تنقلب طبيعة الضّروريّ إلى طبيعة الممكن".

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 ب / س 4 – س 5.

[4] في الأصل: هو.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 ب / س 3).

[7] في الأصل: الذي.

[8] مطموسة في الأصل.

وهذا يلزم مَن قال إنّ شيئًا مُكوَّنًا يبقى دائمًا أو شيئًا[1] غير مُكوَّن يفسد بأَخَرة، أعني أنّه يلزمه أن يضع هاهنا شيئًا تقتضي[2] طبيعته أن يوجد دائمًا ويعدم دائمًا، أي في وقت ما.

ثمّ أنّه أردف هذا بالبيان المتقدّم، وهو الذي يعتمده في هذه البيانات، فقال: فإن كان[3] ذلك ممكنًا، كانت إذًا المتضادّة بالفعل اضْطرارًا. وهذا ممّا لا يمكن أن يكون[4]؛ يريد: فإن فرَض فارض أنّه يمكن أن يكون شيء أزليّ فيه قوّة على الفساد من غير أن يفسد، لزمه أن تكون[5] فيه قوّتان متضادّتان [156 و] موجودتان دائمًا، أعني: قوّة الوجود وقوّة الفعل. فإن كان فعل القوّة الواحدة بالفعل، كان[6] [وجود] الأخرى بالقوّة؛ إذ ليس يمكن أن يجتمع فعل[7] القوّتيْن معًا، أعني: العدم بالفعل والوجود بالفعْل، وإلاّ كان الشّيء موْجودًا معْدومًا بالفعْل؛ وذلك محالٌ في غاية الاسْتحالة.

وإن كانت إحداهما بالقوّة، كان وضع فعلها موجودًا بالفعل كذبًا[8] غير مسْتحيل، لكنّه كذبٌ مسْتحيلٌ، من قِبَل أنّه يؤدّي إلى وجود فعل قوّتيْن معًا بالفعل. فإذن[9] ما وُضِع من وجود قوّة على الضّدّ في الأزل باطل[10] لا معنى له، لأنّ الممتنع هو

---

[1] في الأصل: شيء.

[2] في الأصل: يقتضي.

[3] في الأصل: لم يكن.

وقارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: يكن عوضًا عن عبارة: لم يكن التي أوردها هاهنا. أمّا في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 ب / س 3 فقد وردت عبارة: فإن كان ذلك كذلك.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 ب / س 6 – س 7.

[5] في الأصل: يكون.

[6] في الأصل: كانت.

[7] في الأصل: فضل.

[8] في الأصل: كذبًا.

[9] في الأصل: فإذا.

ضدّ الممكن؛ وما لزم عنه الامْتناع هو ممتنعٌ.

ولما كان هذا الإبْطال إنّما يتمّ له في الشّيء الذي يضعه خصمه[1] مُكوَّنًا ثمّ يبقى بعده أزليًّا حتّى سلّم أنّ القوّة موجودة فيه في حال وجوده بالإضافة إلى المسْتقبل؛ وكذلك يلزم في الفاسد الذي يفْرَض أنّه لا يعود إذا فرض أنّه في حال عدمه فيه قوّة على الوجود بالإضافة إلى المستقبل؛ والقائل بهذيْن القوليْن إذًا[2] يمنع أنّ القوّة على العدم في مثل هذا الموجود ليست فيه بالإضافة إلى المستقبل، ولا قوّة الكوْن في الفاسد أيضًا في حال فساده بالإضافة إلى المسْتقبل؛ ذكر المحال الذي يلزم قائل هذا القول، فقال: وذلك أنّ مَن قال إنّ الآن هو عام أوّل، وأنّ عام أوّل هو الآن، أبطل وكذب في قوله[3]؛ يريد: ومَن يدّعي أنّه ليس في المكوَّن قوّة على العدم في حال كونه بالإضافة إلى المسْتقبل، فهو في المحال بمنزلة مَن قال إنّ الآن الماضي والآن الحاضر هو واحد بعيْنه.

ثمّ ذكر كيف يلزم هذا المحال عن قوله، فقال: وظهر باطله [ومحاله][4] في قوله أن يكون الشّيء دائمًا أزليًّا، وهو واقع تحت الفساد في زمان ما[5]. يريد: وهذا المحال يلزم مَن قال [156 ظ] إنّ هاهنا شيئًا أزليًّا، وأنّه قد كان عدم فيما مضى، وأنّه ليست[6] فيه الآن، أعني: في وقت وجوده، قوّة على العدم في المسْتقبل.

---

[10] غير مقروءة في الأصل.

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: إن.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 ب / س 6 – س 7.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 ب / س 7 – س 8.

[6] في الأصل: **ليس**.

ثمّ قال كيف يلزم المحال الذي ذكره لقائل هذا القول، فقال: لأنّ له قوّة أن يكون في زمان [ما][1] أيسًا[2]، غير أنّه ليس هو في الزّمان الماضي ليسًا[3]، ولا في الزّمان الذي هو أيس بالفعل[4]. يريد: وذلك أنّ الذي كان معدومًا بالفعل في وقت ما، ثمّ خرج إلى الفعل، كان إمّا في حال عدمه فمعدومًا بالفعل، وإمّا في حال وجوده فمعدومًا بالقوّة.

فإذا كانت هذه القوّة على العدم ليس يمكن أن توجد[5] له في الزّمان الماضي، لأنّ في الزّمان الماضي كان معدومًا بالفعل، ولا يمكن أن توجد[6] له في الزّمان الحاضر بالإضافة إلى المسْتقبل، لأنّه يلزم المحال المتقدّم؛ فقد بقي[7] أن تكون[8] له في الحاضر بالإضافة إلى الزّمان الماضي.

ومَن قال في شيء من الأشياء إنّ فيه قوّة على الزّمان الماضي، فقد صيّر الماضي مسْتقبلاً أو الماضي حاضرًا، لأنّ القوّة إنّما تُفهم بالإضافة إلى الزّمان المسْتقبل.

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] في الأصل: ليس، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] في الأصل: أيس، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى- الورقة 283 ب / س 8 إلى س 11.

[5] في الأصل: يوجد.

[6] في الأصل: يوجد.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: يكون.

فقوله: أن يكون الشّيء دائمًا أزليًّا، وهو واقعٌ تحْت الفساد في زمان [ما][1]؛ يريد: وهو واقع تحت العدم في زمان ما؛ مثل ما يلزم من يقول إنّ هاهنا شيئًا مُكوَّنا وأنّه يبْقى أزليًّا، وذلك أنّه يفرض أزليًّا ما قد[2] عدم في وقت ما.

ولما ذكر هذا الوضع[3]، ذكر كيف يلزم قائله أن يقول إنّ الشّيء الأزليّ له قوّة على العدم، فقال: لأنّ له قوّة أن يكون في زمان [ما]**[4]** ليسًا[5]. يريد: وإنّما وجب أن يقول في مثل هذا الأزليّ إنّ فيه قوّة على العدم، لأنّه قد عدم بالفعل في وقت ما.

ثمّ قال: غير أنّه ليس هو في الزّمان الماضي [ليسًا]**[6]**، ولا في الزّمان الذي هو أيس بالفعْل[7]. يريد: غير أنّ هذه القوّة ليْست هي بالإضافة إلى الزّمان الماضي، ولا [157 و] بالإضافة إلى الزّمان الذي هو فيه موجود بالفعل؛ فكأنّه يريد أنّه يلْزم هذا القوْل ألاّ تكون[8] فيه قوّة، أو يكون الماضي هو المسْتقبل.

---

[1] الإضافة معلّلة، من جهة بما ورد في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 ب/ س 8.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 ب / س 8.

[2] في الأصل: فقد.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 ب / س 8.

[6] الإضافة معلّلة، من جهة بما ورد في نقله لقول أرسطو، و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 ب/ س 10.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 ب / س 10 – س 11.

[8] في الأصل: يكون.

ق-ال أرس-ط-وط-ال-ي-س

فإن قال قائلٌ إنّ الشّيء الذي بالقوّة قد يمكن أن يكون بالفعل أيضًا في ذلك، قلنَا إنّ كلّ ذلك [لا][1] يمكن أن يكون، لأنّه لا تكون[2] القوّة في الزّمان الماضي، لكن في الزّمان الذي يُقال فيه الآن وفي الزّمان المسْتقبل الجاي[3] من بعد الآن.

وهكذا نقول[4] في الشّيء الذي هو أوّلاً دائمًا[5] أيس، ثمّ يكون آخرًا ليسًا[6].

وذلك أنّه تكون[7] له قوّة في الوقْت الذي ليس هو بالفعْل أن يكون أيسًا[8].

فإن قال قائلٌ إنّه يمكن أن يكون ذلك، قلنا إنّه يمكن إذًا أن يقول إنّ الآن هو عامٌ أوّلٌ؛ و[هو][9] مُحالٌ لا يكون البتّة[10].

التّ-ف-س-ي-ر

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 ب / س 12.

[2] في الأصل: يكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] كذا في الأصل.

[4] في الأصل: يقول.

[5] في الأصل: دائم.

[6] في الأصل: ليس.

[7] في الأصل: يكون.

[8] في الأصل: أيس.

[9] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 ب / س 11 إلى س 17.

قوله: فإن قال قائلٌ إنّ الشّيء الذي بالقوّة قد يمكن أن يكون بالفعل[1]؛ كأنّه قول مَن يعْترض على ما تقدّم من أنّ مَن فرض القوّة على العدَم التي في المتكوّن الباقي دائمًا عن قوّة، إن لم توضع بالإضافة إلى الزّمان المستقبل، لزم ألاّ تخرج[2] إلى الفعل؛ وإذا لم تخرج[3] إلى الفعْل، لم تكن[4] هنالك قوّة.

فكأنّ[5] هذا القائل زاد[6] هذا بيانًا[7]، فقال[8]: قد علمنا أنّ كلّ قوّة، فهي ممكنة ألاّ[9] تخرج إلى الفعل، وخروجها في المتكوّن الأزليّ إنّما هو شيء قد اقتُضي[10] لا شيء يسْتأنف وقوعه؛ ولا فرق بيْن أن يكون خروجها بالفعل قبل أن يعدم، لأنّ القوّة إنّما تُقال بالإضافة إلى الفعْل[11].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 ب / س 11.

[2] في الأصل: يخرج.

[3] في الأصل: يخرج.

[4] في الأصل: يكن.

[5] في الأصل: فكان.

[6] في الأصل: ردّ.

[7] في الأصل: بيانا.

[8] في الأصل: قال.

[9] في الأصل: إلى.

[10] في الأصل: اقتضى.

[11] لم يرد هذا الشكّ في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيوره في الورقة 17 ظ وفق صيغة مغايرة: "فإن قال قائل: يمكن أن تكون هاهنا طبيعة أزليّة قابلة للعدم، لزمه المحال المتقدّم. وليس لقائل أن يقول: إنّما كان يلزم ذلك لو أنزلنا قوّة العدم الذي في المكوَّن الباقي دائمة بعد تكوّنه موجودة فيه بالإضافة إلى الزّمان المستقبل، حتّى تكون القوّة مستصحبة مع الوجود الدّائم. وأمّا إذا قلنا إنّ قوّة العدم في الكائن الأزليّ إنّما هي بالإضافة إلى الزّمان الماضي. فليس يلزم شيء من المحال المذكور. وكذلك الأمر في الأزليّ الفاسد".

فقال هو في جواب ذلك: قلنَا إنّ كلّ[1] ذلك [لا][2] يمكن أن يكون، لأنّه لا تكون القوّة في الزّمان الماضي[3]. يريد: قلنَا نحن في جواب هذا: إن كان كلّ ما هو بالقوّة، فهو ممكن أن يخرج إلى الفعل؛ فلا يكون الإمكان والقوّة إلاّ بالإضافة إلى الزّمان المسْتقبل، لأنّه لا يكون شيء قويّ بالإضافة إلى الزّمان الماضي، لأنّ الفعل الذي في الماضي قد انْقرض وليس يمكن أن يعود بعينه بالعدد، فليْست[4] عليه قوّة أصلاً.

وإنّما القوّة على أن يوجد مثله في المسْتقبل مرّة ثانية، وسواء كان الممكن وجوده عدمًا أو وجودًا.

ولما كان هذا [157 ظ] الذي يقوله من أمر القوّة ظاهرًا[5] في الشّيء الذي يفرض[6] أزليًّا ويفسد بأَخَرة[7]، أعني أنّه يظهر أنّ القوّة فيه على العدم هي بالإضافة إلى المسْتقبل بخلاف ما يظنّ من أمر الكائن الباقي دائمًا؛ قال: وهكذا نقول[8] في الشّيء الذي هو أوّلاً دائمًا[9] أيس، ثمّ يكون آخرًا ليسًا[10]. يريد: وهكذا نقول نحن وخصومنا في

---

[1] في الأصل: كان، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى – الورقة 283 ب / س 12.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 ب / س 11 – س 12.

[4] في الأصل: فليس.

[5] في الأصل: ظاهر.

[6] في الأصل: يعرض.

[7] في الأصل: بآخره.

[8] في الأصل: القول.

[9] في الأصل: دائم.

[10] في الأصل: ليس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 ب / س 12 إلى س 14.

الشّيء الذي يفرضونه غير مُكوَّن ويفْسد بأَخَرة[1]، أعني أنّه إنّما تُفهَم[2] القوّة فيه على الفساد بالإضافة إلى الزّمان المستقبل.

وقوله: وذلك أنّه تكون[3] له قوّة في الوقت الذي ليس هو بالفعْل أن يكون أيسًا[4]. يريد: وذلك أنّ القوّة التي فيه على الفساد إنّما تكون بالإضافة إلى الوقت الذي ليس يكون فيه موجودًا بالفعل، وذلك هو في المستقبل من أمره.

ثمّ قال: فإن قال قائلٌ إنّه يمكن أن يكون ذلك[5]. يريد: فإن قال قائل إنّه يمكن أن تكون القوّة على العدم في المتكوّن الباقي دائمًا هي قوّة على العدم المتقدّم عليه.

[ثمّ قال:] قلنَا إنّه يمكن إذًا أن يقول [إنّ][6] الآن هو عام أوّل، وهو مُحالٌ لا يكون البتّة[7]. يريد: أنّه يلزم مَن يقول إنّ القوّة قد تُفهَم[8] بالإضافة إلى الزّمان الماضي، أن يكون الماضي مسْتقبَلاً وحاضرًا[9].

---

[1] في الأصل: بآخره.

[2] في الأصل: يفهم.

[3] في الأصل: يكون.

[4] في الأصل: أيس.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 ب / س 14 – س 15.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 ب / س 15 – س 16.

[6] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى– الورقة 283 ب / س 16 – س 17.

[8] في الأصل: يفهم.

[9] لم يرد حلّ هذا الشكّ في *جامع السّماء والعالم* (انظر: المرجع المذكور، ص 38).

وأمّا في *تلخيص السّماء والعالم*، فسيوره في الورقة 17 ظ وفق صيغة مغايرة: "وأرسطو يردّ هذا القول، ويقول: إنّه من المعلوم بنفسه أنّ قولنا: في الشّيء قوّة، أنّ ذلك إنّما هو بالإضافة إلى الزّمان المستقبل. ولو كان مفهوم قولنا إنّ في الشّيء قوّة بالإضافة إلى الزّمان الماضي لكان الزّمان الماضي

ق-ال أرس-ط-وط-ال-ي-س

وقد نسْتطيع أن نفْحص عن هذا القوْل ونبَيّن خطأ[1] مَن قال بقوْل طبيعيّ لا بقول كُلّيّ، كما فيما سلَف من القول.

فنقول إنّه مُحالٌ أن يكون الشّيء أولاً دائمًا أيسًا[2] أزليًّا، ثمّ يقع تحت الفساد آخرًا؛ ومحال أن يكون الشّيء أوّلاً ليسًا[3]، ثمّ يكون آخرًا أيسًا[4] دائمًا أزليًّا، لأنّ الأشياء المُكوَّنة الواقعة تحت الفساد تسْتحيل وتتغيّر. وإنّما تسْتحيل من أضدادها التي منها رُكّبت وكُوّنت كوْنًا طبيعيًّا، وبها تفْنى وتفْسد أيضًا[5].

التّ-ف-س-ي-ر

إنّما سمّى[6] هذا البيان: طبيعيًّا، لأنّه من مقدّمات خاصّة بالأمور الطّبيعيّة، وسمّى[7] البيان المتقدّم: [كلّيًا، لأنّه اسْتعمل][8] فيه مقدّمات منْطقيّة، مثل قوله: إنّ الكذب

والمستقبل واحدًا، وذلك شنيعٌ ومستحيلٌ. وإذا كانت القوّة إنّما تُقال بالإضافة إلى المستقبل، فما وضع من المحال اللاّزم لا يخلّ بصحّته هذا الشكّ".

[1] كلمة: **خطأ** غير منقوطة في الأصل.

[2] في الأصل: أيس.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: أيس.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني عشر من المقالة الأولى–الورقة 283 ب / س 17 إلى س 22.

[6] في الأصل: سمّي.

[7] في الأصل: سمّي.

المحال لا يلزم عن [158 و] الكاذب الممْكن؛ ومقدّمات أيضًا خاصّة بالوجود بما هو موجود، مثل اسْتعماله في ذلك الممكن، أعني: ما أخذ في البيان المتقدِّم من أنّه إذا أنزل الممْكن بالفعل، لم يلزم من وُجوده محالٌ.

وأمّا هذا البيان الذي رام هاهنا، فهو مبنيٌّ[1] على مقدّمات طبيعيّة.

وهذه المقدّمات هي: أنّ كلّ متكوّن فإنّما يتكوّن عن شبيه؛ وكلّ ما هو فاسد فإنّما يفْسد[2] عن ضدِّه؛ فإذن[3] لكلّ كائن ضدّ ولكلّ فاسد شبيه.

فإذا أُضيف إلى قولنا: إنّ كلّ كائن له ضدّ؛ وما له ضدّ فهو فاسدٌ ضرورة؛ لزم أن يكون كلّ كائن فاسدًا[4]. وكذلك إذا أُضيف إلى قولنا: كلّ فاسد له شبيه؛ لزم أن يكون كلّ فاسد متكوّنًا[5]، فإنّ[6] ما له ضدّ ليس يمكن أن يبقى زمانًا لا نهاية له فيما مضى[7] ولا فيما يسْتقبل.

فإن كان العالم أوّلاً معدومًا ثمّ تكوّن بعد العدم، فهناك[8] ضرورة ضدّ، من قِبَله وجد معدومًا قبل أن يتكوّن. وإذا كان هنالك ضدّ، فيجب ضرورة أن يفسد بعد الكوْن، وأن يكون ذلك منه يجري على نظام وترْتيب.

ويلزم على هذا: أن يكون هذا العالم من عالم آخر، وإلاّ فلماذا يغْلب على الشّيء ضدّه في وقت فيفْسد، وفي وقت فيتكوّن؟

---

[8] ما وضعناه بين معقوفين ساقط من النّسخة الخطّية التي اعتمدناها.

[1] مطموسة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: فإذا.

[4] في الأصل: فاسد.

[5] في الأصل: متكوّن.

[6] في الأصل: فإنّه.

[7] في الأصل: مضي.

[8] في الأصل: فهنا.

فيلزم ضرورة أن يترقّى[1] العالم إلى الأسباب التي تبرهن أنّه يرتقي إليها جميع ما لديْنا من الكائنات الفاسدات، وذلك في كتاب الكون والفساد[2].

فمَن قال إنّ العالم كان كائنًا بعد أن لم يكن، ولا في وقْت من الأوْقات الماضية، وأنّه سيفْسد فسادًا ليس يوجد معه في شيء من المسْتقبل، فلم يقلْ بقول طبيعيّ. وكذلك مَن قال إنّه متكوّن ولا يفْسد، أو أنّه لم يتكوّن وسيفْسد بأَخَرة[3].

وهنا انْقَضت هذه المقالة من شرْح

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] الإشارة هاهنا إلى الفصول الثّامن إلى الحادي عشر = 30 a 334 إلى 19 a 338.
راجع في نفس المعنى تلخيص الكون والفساد لابن رشد، المقالة الثّانية – الجملة الرّابعة = "أنواع الأسباب العامّة للكون والفساد ووجه اتّصال الكون" – ص 119 إلى ص 134.

[3] في الأصل: بآخره.
وقارن بما أورده أبو الوليد في جامع السّماء والعالم، حيث يختتم المقالة الأولى بقوله في ص 38: "وذلك ما قصدنا بيانه. وأيضا فإنّ الاستقراء –كما يقول أرسطو– كاف في ذلك. وإذا ظهر أنّ الأزليّ غير فاسد وغير كائن، وأنّه ليس فيه قوّة على الفساد؛ فبيّنٌ أنّ العالم بهذه الصّفة. وأمّا الجرم السّماويّ، فليس فيه قوّة أصلاً على الفساد، لا في جزْئه ولا في كلّه. وبذلك تباين مادّته مادّة الأجسام المتحرّكة حركة استقامة، أعني: الماء والنّار والهواء والأرض. وأمّا هذه الأجسام البسيطة، فإنّها –وإن كان فيها قوّة على الفساد– فذلك في أجزائها لا في كلّها، لأنّ المادّة الموضوعة لها –على ما تبيّن– ليس يمكن فيها أن تتعرّى عن جميع الصّور؛ فليس فيها إمكان فساد الكلّ". وقارن أيضًا بما أورده في تلخيص السّماء والعالم، حيث يختتم المقالة الأولى بقوله في الورقة 17 ظ: "ثمّ أنّه بعد ذلك يختمها بحجّة خامسة مأخوذة من الاستقراء. وذلك أنّه يقول: إنّه يظهر بتصفّح أشخاص الموجودات الكائنة الفاسدة أنّ كلّ كائن فاسد وكلّ فاسد كائن. وذلك ظاهر في جميع أجناس التّغايير الأربعة. ويعني هذا الاستقراء [أنّ] ما يظهر من الكائنة الفاسدة إنّما هي التي لها أضداد".

كتاب السّماء والعالم لأرسطوطاليس[1].

[1] في الأصل: وهنا انْقضت هذه المقالة من شرح كتاب أرسطوطاليس من كتاب السّماء والعالم.

شرح المقالة الثّانية من

كتاب السّماء والعالم

للحكيم أرسطوطاليس

] 1 و[شرح القالة الثّانية
من كتاب السّماء والعالم
للحكيم أرسطوطاليس
-ر ح ه ا ل ع ا ل -

]ن - - و ط - - ئ - - ة[

[1 ـ ذكر ما تبيّن من أنّ السّماء غير كائنة ولا فاسدة وإيراد الشّهادات المشْهورة والحُجَج المقْنعة فى ذلك]

قال أرسطوطاليس

<إنّا قد بيّنَا وأوْضحنَا بالمقالات المقنعة والبراهين الشّافية وحقّقنَا[1]> أنّ السّماء كلّها {ليْست تكون من أسطقسّ}[2]، وأنّه لا يمْكن أن تقع تحْت الفساد،

---

[1] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 283 ب / س 26).

[2] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّامن من المقالة الثّانية – الورقة 283 ب / س 26، حيث جاء: "لم يكن لها تولّد". ويمكننا تبيّن عدم اطمئنان أبي الوليد للقول الأرسطيّ –لفرط الْتباسه– ممّا سيأتي في التّفسير: "أمّا بيانه: أنّ السّماء ليست مركّبة من أسطقسّ،

كقوْل {ناس}[1]، {لكنّها دفعة واحدة}[2] لا مبدأ[3] لها ولا مُنتهَى في الدّهر كلّه[4]، وهي علّة الزّمان الذي لا نهاية له، محيطة [به][5].

وقد يقْنع الباحث بقولنَا هذا، ويعْلم أنّ السّماء على ما قلنَا من أقاويل المُخالفين، أعني: الذين يقولون إنّ السّماء تحت الكوْن.

وذلك أنّه إن كان يمكن أن تكون السّماء على ما ذكرنَا ولا يمكن أن تكون[6] **على ما قال المخالفون، فذلك أيضًا ممّا يقوّي قولنَا ويصدّقه**[7]**: إنّ السّماء دائمة غير واقعة تحْت الفساد والفناء**[8].

فيفهم منه معنيان..."، وما فاته أنّ وجه الْتباس القول لا يعود إلى النصّ الأصليّ بل إلى التّرجمة التي وقع اعتمادها.

[1] غير مقروءة في الأصل.

والملاحظ أنّ الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 283 ب / س 26) لم يتضمّن كلمة: "ناس" بل عبارة: "بعض الفلاسفة".

[2] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 283 ب / س 27 – س 28، حيث جاء: "لكنّه واحد غير واقع تحت الفساد". وقد تفطّن أبو الوليد إلى سقم التّرجمة، فلم يوردها بأكملها في تفسيره متفاديا مواضع اللّبس فيها.

[3] في الأصل: بدء، وصوابه ما أثبتناه لقوله الوارد في التّفسير.

[4] في الأصل: الوجد، وصوابه ما أثبتناه لقوله الوارد في التّفسير.

[5] الإضافة معلّلة بما سيرد في التّفسير.

[6] في الأصل: يكون.

[7] في الأصل: نصدّقه.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 283 ب / س 26 إلى الورقة 284 أ / س 2.

أمّا بيانه: أنّ السّماء ليست مُرَكَّبة من أسطقسّ، فيُفهَم منه معْنيان:

– أحدهما: أنّها ليست مُرَكَّبة من هيولى[1] وصورة، كالحال في سائر الأجْسام البسائط، أعني: الأسْطقسّات الأربعة.

– والمعنى الثّاني: أنّها ليْست مُرَكَّبة من أسطقسّات بالفعْل، على نحو ما عليه الأمر في الأجسام المتشابهة، أعني أنّها مُرَكَّبة من الأسْطقسّات الأربعة على جهة الامتزاج والخلط.

فأمّا التّركيب الأوّل، فبيّنٌ امتناعه ممّا تبيّن في المقالة الأولى من هذا الكتاب، أنّه ليس للجرم السّماوي ضدّ.

وممّا تبيّن أيضًا في [2 و] آخرها من أنّ الجرم السّماوي ليْست[2] فيه قوّة في الجوهر، لأنّه لو كانت[3] فيه قوّة في الجوهر، لكان متغيّرًا فيه؛ ولو كان متغيّرًا في الجوهر، لكان كائنًا فاسدًا[4].

وأمّا أنّه ليس بمُرَكَّب التّركيب الثّاني، [فبيّنٌ] من[5] أنّه أيضًا بسيط، ومن أنّه أيضًا ليس بكائن ولا فاسد. وذلك أنّ المركَّب من البَسائط هو مُرَكَّب من أضْداد لَمَا وُجِدت له الحركة مسْتديرة بالطّبْع.

وهذا كلّه قد تقدّم بيانه في المقالة التي قبل هذه[6].

---

[1] في الأصل: هيولي.

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: كان.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: فمن.

[6] لم يورد أبو الوليد هذا *التلخيص* لمحتوى المقالة الأولى لا في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38) ولا في تلخيص السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، الورقة 16 و).

ولذلك جعل أكثر مبدأ[1] المقالة إنّما هو الفحْص عن أعراض هذا الجرم.

وذلك أنّه، لما تبيّن ما جوهره وأنّه أزليٌّ، شرع في هذه المقالة يفْحص[2] عن سائر الأعْراض الموجودة فيه وفي سائر الأجسام الأربعة، مثل أنّ له يمينًا و يسارًا، وفوْقاً[3] وأسْفلاً[4]، وأمامًا[5] وخلْفًا[6]؛ ومثل أنّ شكله كريّ، وغير ذلك ممّا يفْحص عنه في هذه المقالة[7].

وقوله: لا مبدأ[8] لها ولا مُنتهَى في الدّهر كلّه[9]، يريد: أنّه[10] لا مبدأ لوجودها زمانيًّا ولا مُنتهى، إذ كانت هي[11] علّة الزّمان والحاصرة له.

---

[1] في الأصل: مبدؤ.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: فوق.

[4] في الأصل: أسفل.

[5] في الأصل: أمام.

[6] في الأصل: خلف.

[7] لم يقدّم أبو الوليد محتوى المقالة الثّانية في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 و على هذا النّحو. وأمّا في جامع السّماء والعالم – ص 38، فإنّ تقديمه جاء شبيهًا بما وقفنا عليه هاهنا: "جلّ ما في هذه المقالة هو الفحص عن الأعراض والخواصّ التي توجد لهذا الجرم ولأجزائه، وإعطاء أسباب كلّ ما يمكن من ذلك إعطاؤه بحسب الطّاقة الإنسانيّة. وهو أوّلاً يشرع في أن يبيّن أنّه توجد للسّماء الجهات الستّ متميّزة بالطّبع، كالحال في الحيوان؛ أعني: الفوق والأسفل واليمين واليسار والأمام والخلف؛ وأنّها، وإن لم تكن في الجسم الكريّ متميّزة بالشّكل، فهي متميّزة بالقوى التي فيها".

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 283 ب / س 27 – س 28.

[10] في الأصل: أمّا.

[11] في الأصل: عن.

ولذلك قال: إنّها محيطة به[1]؛ يعني: أنّ الزّمان ليس يفصل عليها ولا تفصل[2] هي[3] أيضًا على الزّمان، لكن من قبَل أنّها[4] علّة الزّمان ومطيفة[5] به، فكأنّها[6] حاصرة[7] له[8]. ولذلك ما كان خارجًا من الجرم السّماوي، فليس هو في الزّمان، كالحال في الله وملائكته[9].

وقوله: وقد يقْنع الباحث[10]، إلى آخر ما كتبناه، هو كأنّه قول مُفرَدٌ بيَّن به[11] أنّ السّماء غير واقِعة تحت الفساد، ولا هي مُكوَّنة.

وذلك أنّه إذا اعتبَر المرء قوْل أرسطوطاليس وقول خصومه في هذه المسألة، ووجَد قول خصومه، يلزم [2 ظ] عنه[12] أشياء هي مُحالات؛ ووجَد قول أرسْطوطاليس

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 283 ب / س 28.

[2] وردت الكلمة دون تنقيط في الأصل.

[3] الكلمة مطموسة في الأصل.

[4] في الأصل: أنّه.

[5] في الأصل: مطيف.

[6] في الأصل: فكأنّه.

[7] في الأصل: حاصر.

[8] لم يورد أبو الوليد هذه المسألة في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 و، فقد أوردها وفق صيغة مغايرة: "فنقول: إنّه قد تبيّن من الأقاويل السّالفة كلّها أنّ السّماء ليست بكائنة ولا فاسدة، ولا يمكن أن تفسد، كما قال قوم؛ لكنّها دائمة لا مبدأ لها زمانيًّا ولا منتهى، بل هي علّة الزّمان والمحيطة به".

[9] لم يتمثّل أبو الوليد بهذه الموادّ لا في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38) ولا في تلخيص السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، الورقة 16 و).

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 283 ب / س 30 – س 31.

[11] في الأصل: له.

[12] في الأصل: عنها.

ليس يلْزم عنه من المحالات شيء أصلاً؛ بان له تصديق واحد على التّصْديق الحاصل له عن [هذه] الأقاويل.

ولذلك يقول الإسْكندر في بعض كتبه: "إنّا إنّما اعتمدنا رأي هذا الرّجل من بين سائر الآراء، لأنّا وجدناه أقلّها شكوكًا وأبعدها من أن توجد[1] فيه أشياء متناقضة[2]".

ق-ال أرس-ط-وط-ال-ي-س

ونقول أيضًا إنّه ممّا ينبغي لنا أن نقنع[3] به ونصدّقه: أقاويل[4] الأحقاب السّبعة، ولا سيما إذا كانوا أناسًا[5]، فإنّهم قالوا إنّ هاهنا شيئًا من الأشْياء المُتحرِّكة سريعًا دائمًا غير واقع تحت الفساد والفناء، وليست لحركته نهاية بل هي النّهاية لكلّ نهاية، والغاية لكلّ غاية، المحيطة[6] بكلّ محيط، وهي تامّة تحيط بكلّ[7] ناقص ليس بتامّ[8]، وبكلّ ما له غاية و نهاية وتكْوين.

وأمّا هي، فلا بدء لها[9] ولا غاية، ولكنّها دائمة في الزّمان الذي لا نهاية له ولا غاية.

---

[1] في الأصل: يوجد.

[2] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 و، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "وقد يشهد لذلك وقد يقنع فيه ما تبيّن من إبطال آراء المخالفين لنا في ذلك. وذلك أنّه قد تبيّن، مع بيان أنّها غير كائنة ولا فاسدة، إبطال الآراء والحجج التي قيلت في كونها وفسادها. وذلك ما يزيد القول وضوحًا وتمام".

[3] في الأصل: تقنع.

[4] في الأصل: أقاويله.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: المحيط.

[7] في الأصل: فكلّ.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] في الأصل إضافة لكلمة: إليه، والسّياق يقتضي هذه الإضافة.

وأمّا[1] سائر الحركات، فمنها ما [تكون] هذه الحركة، أعني: الحركة الدّائمة، هي بدؤها؛ ومنها ما تكون أيضًا هذه الحركة الدّائمة قابلة لسُكونها.

ونقول: إنّ جميع الأوّلين صيّروا السّماء موْضعًا[2] للباري –جلّ وعزّ– لدَوامها وامْتناعها من الفَساد من بين الأشياء[3].

التّـف ـس ـي ـر

أنّه يسْتشْهد على قوله بالرّموز التي بقيت عندهم من الكلْدانيّين[4]. وذلك[5] أنّه قد كانت الحكمة، فيما يُقال، تمّت في الكلدانيّين[6]، ثمّ أنّها بادت بعد ذلك وغبرت. فهو يسْتشهد على ما اسْتنبط من أمر طبيعة هذا الجرم السّماوي بالأقاويل التي [3 و] بقيت عندهم على قديم الدّهر من الكلدانيّين[7].

وإنّما اضطرّ إلى هذا، لأنّه لم يكن قبله من الحكماء الطّبيعيّين[8] في وقْته مَن قال بقوله في الجرم السّماوي، فأراد أن يؤنس النّاظر في قوله هذا بما يؤثَر في ذلك عن الكلدانيّين بما يوافق رأيه في هذا المعنى.

و[ما] أوثر[9] عن الكلْدانيّين ظاهر منه موافقته لما رآه أرسطو في الجرم السّماويّ، وكلامهم الذي كناه عنهم في ذلك ظاهر.

---

[1] في الأصل: ما.

[2] في الأصل: وضعا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيرد في التّفسير.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 2 إلى س 13.

[4] في الأصل: الكلدانين.

[5] في الأصل: لذلك.

[6] في الأصل: الكلدانين.

[7] في الأصل: الكلدانين.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

وذلك أنّ قوْلهم إنّ هاهنا شيئًا من الأشياء المتحرّكة سريعًا دائمًا غير واقع تحت الفساد والفَناء هو معنى ما يعْتقده أرسطو في الجرم السَّماوي، وهو[1] ما قام عليه البرْهان في الثّامنة من السّماع. وذلك أنّه قد تبيّن ممّا سلف، وتبيّن هنالك أنّ هذه الحركة هي دائمة غير كائنة ولا فاسدة.

وأمّا أنّها أسرع الحركات، فذلك أيضًا[2] قد تبيّن ممّا سلَف، وتبيّن من العلوم التّعاليميّة[3] أيضًا.

وأمّا قولهم فيه إنّه المحيط بكلّ محيط، فظاهر أيضًا ممّا تبيّن في المقالة الأولى من هذا الكتاب أنّه ليس خارج هذا الجرْم لا مكان ولا خلاء[4] ولا جسْم.

وأمّا قوْلهم فيها[5]: وهي تامّة تحيط[6] بكلّ ناقص ليْس بتامّ[7]، فذلك أيضًا بيّنٌ ممّا تبيّن أنّ الحركة المسْتديرة هي تامّة لجرم تامّ، وأنّ المسْتقيمة التي هي للأجْسام التي يحيط[8] بها الجرم السّماويّ هي أيضًا ناقصة لأجْسام ناقصة. ولذلك كان لحركات الأجسام النّاقصة مبدأ ومُنتهَى.

وأمّا قولهم فيها: وأمّا سائر الحركات فمنها ما [تكون] هذه الحركات، أعني: الحركة الدّائمة، بدؤها ومنْتهاها؛ ومنها ما تكون هذه الحركة [3 ظ] الدّائمة قابلة لسكونها. فإنّما أراد أنّ الحركات الدّائمة منها [ما] هي فاعلة لحركات كون المؤْجودات، ومنها ما هي حافظة لوجود ما تمّ تكوينه منها[9]، وهو الذي دلّ عليه بالسُّكون.

---

[1] في الأصل: هي.

[2] في الأصل إضافة لكلمة: ما، والسّياق لا يقتضي هذه الإضافة.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: فيهما.

[6] في الأصل: تحياه.

[7] في الأصل: ينام.

[8] في الأصل: تحيط.

[9] في الأصل: هنا.

وذلك أنّ حركة الكوْن إنّما تسكن إذا كمل وجود الموجود وكماله.

وأراد أنّ الحركات الأزليّة منها ما هو مُكوِّن للموجودات؛ ومنها ما هو حافظ لوجودها، وهو الذي عبّر عنه بالقبول، لأنّ المتحرّك، إذا قبل المتحرّك، كفّ عن تحريكه وصار حافظًا له[1].

وقوله: ونقول: إنّ [جميع][2] الأوّلين صيَّروا السّماء موْضعًا[3] للباري –جلّ وعزّ– لدوامها[4] وامْتناعها عن الفساد من بين الأشياء[5]. يريد: وممّا يشْهد لقولنا ما اتّفقت عليه جميع الشّرائع من أنّ الله في السّماء، وأنّ الله باقٍ[6] أزليّ. وذلك أنّ موْضع الأزليّ يجب أن يكون أزليًّا[7].

---

[1] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 و – 16 ظ، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "قال: وقد يقنع أيضًا في ذلك أقاويل الآراء السّالفة في الأحقاب الدّاثرة؛ أحسب يشير به إلى الكلدانيّين. وذلك أنّهم قالوا إنّ في الوجود شيئًا من الأشياء المتحرّكة فاسد ومنقض، وشيئًا دائم الوجود غير فاسد ولا منقض. وهذه ليست لحركتها بدء ولا نهاية، بل هي النّهاية لكلّ ما له نهاية، والغاية لكلّ ما له غاية، والمحيطة بكلّ محيط؛ وهي تامّة تحيط بكلّ ناقص ليس بتامّ، وبكلّ ما له غاية ومبدأ ونهاية وحركة وسكون. فأمّا هي، فلا مبدأ لها ولا غاية لحركتها، لكنّها دائمة في الزّمان غير المتناهي ولا المنقضي. وأمّا سائر الحركات، فمنها ما تكون هذه الحركة الدّائمة علّة في ابتدائها، ومنها ما تكون علّة في انقضائها".

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] الكلمة مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيرد في المستأنف من التّفسير.

[4] في الأصل: لقوامها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 11 – س 12.

[6] في الأصل: باقي.

[7] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 ظ، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "وممّا يشهد لهذه أيضًا أنّ جميع الأمم المتقدّمة والفرق السّالفة جعلوا السّماء موضعًا لله –عزّ وجلّ–؛ وذلك لاعتقادهم دوام وجودها وامتناع الفساد عليها من بين سائر الموجودات".

[2 ـ فى أنّ السّماء لا يلْحقها فى حركتها النّصب ولا التّعب، وأنّها لا تحتاج إلى شىء يحملها كما زعَم كثير من القُدماء]

ق ـال أرس ـطـو ط ـال ـي ـس

{وأمّا القياس الذي فرغْنا من ذكْره}[1]، فإنّه يشْهد لنا أنّ السّماء غير واقعة تحت الفساد، وأنّها غير مُكوَّنة لا تقْبل الآثار شاسعة من كلّ آفة وكلّ فناء. وأنّها، مع ما ذكرنَا منها أيضًا، غير واقعة تحت التّعب[2] والنّصب.

وذلك أنّه ليست[3] [لها] حرَكة أخرى غير حركتها الطّبيعيّة، فتحْتاج إلى قوّة مضْطرّة تمنعها من تلك الحركة، أعني: الحركة الطّبيعيّة.

وكلّ ما هو على هذه الصّفة متْعب منصب[4] لا محالة. وكلّما كان الشّيء أكثر تعبًا ونصبًا، فهو أيضًا عديم من الحال الفاضِلة على نحْو تعَبه ونصبه[5].

---

[1] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 13، حيث جاء: "هذا العرض". ولن يتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: الفساد، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: ليس.

[4] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 13 – س 18.

أنّه لما فرغ من الشّهادات الموافقة لرأيه في الجرم السّماوي، يريد أن يعرّف أيضًا أنّ ما قاله فيه وبيّنه هو موافق لكثير من الأعراض التي تظهر[1] فيه. وما لم يظْهر فيه، فإنّه يوقف على شبيه ممّا يمكن أن يستوفى معرفة ذلك فيه[2]. وأنّ قوله هذا في السّماء ليس يحتاج فيه في توفية ما يظهر من أمر السّماء [4 و] إلى إعطاء علل فاسدة[3] فيه، كما عرَض ذلك لمن قبله. فقوله: {وأمّا القياس الذي فرغنا من ذكره}[4]، فإنّه يشْهد لنا أنّ السّماء غير واقعة تحت الفساد، إلى قوله: وكلّ فناء[5]. يريد بالقياس الذي أفادَنا هذا المعنى من أمر السّماء: القياس الذي أفادنا أنّ حركتها أزليّة، والقياس الذي أفادنا أنّ جوهرها بسيط غير مُركَّب، وأنّه ليس لها ضدّ.

فهذا كلّه عُرف من أمرها أنّه ليس لها كوْن ولا فساد، ولا تسْتحيل ولا تشيخ، وأنّها في غاية البعْد من كلّ ضرْب من ضروب الفناء والتّغيّر. ثمّ قال: وأنّها، مع ما ذكرنا منها أيضًا، غير واقعة تحت التّعب [والنّصب][6]؛ يريد: ويظْهر أيضًا ممّا تبيّن لنا من طبيعتها أنّه لا يدركها في هذه الحركة التي لا تفتر تعب ولا نصب، ولا في وقْت ما.

---

[1] في الأصل: يظهر.

[2] في الأصل: فيها.

[3] في الأصل: فاسده.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 13، حيث جاء: "هذا العرض".

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 13 – س 14.

[6] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 14 – س 15.

ولما ذكر هذا، أتى[1] بالسّبب الذي من قِبَله ظهر لنا هذا المعنى فيها. وذلك أنّ هذا شيء لم يكن قبْل [قد] بيَّنه من أمر السّماء، أعني أنّه لا يلحقها التّعب والنّصب، فقال: وذلك أنّه ليست[2] لها حركة أخرى غير حركتها الطّبيعيّة، فتحْتاج إلى قوّة مضطرّة تمْنعها من تلك الحركة، أعني: الحركة الطّبيعيّة[3]. يريد: وإنّما لم يلحقها التّعب، لأنّ سبب لحوق التّعب للحيوان معدوم فيها.

وذلك أنّ سبب التّعب للحيوان هو أنّ فيه مبدأ حركة مضادّة لحركة النّفس، أعني: الجزء الثّقيل الذي فيه.

وذلك أنّ هذا يحرّكنا كثيرًا إلى ضدّ الجهة التي نروم نحن أن نتحرّك إليها من قِبَل أنفسنا، فيلحقنا التّعب والنّصب.

فقوله: وذلك أنّه ليْست[4] لها حركة أخرى غير حركتها [الطّبيعيّة][5]؛ يريد: وذلك أنّه ليس للسّماء حركة طبيعيّة[6] مخالفة للحركة الإراديّة. ولا هذه الحركة في نفسها صادرة عن طبيعة، كالحال في حركات الأسْطقسّات.

وذلك أنّه لو كانت، للزم أن تكون [4 ظ] مُركَّبة من هيولى[7] وصورة، فتكون[8] كائنة فاسدة. والحيوان هذه الطّبيعة فيه[9] شبيهة[10] من صور الهيولى[11] وشبيهة[12] من

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: ليس.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 15 – س 16.

[4] في الأصل: ليس.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 15.

[6] في الأصل: طبيعته.

[7] في الأصل: هيولي.

[8] في الأصل: فيكون.

[9] في الأصل: فيها.

الصّورة المفارقة[1]. أمّا شبهها للصّورة الهيولانيّة، فمن قِبَل أنّها التي اقتضت لهذا الجرْم الحركة دورًا، من قِبَل أنّها في الجسم المتحرّك بها. وأمّا شبهها في الصّورة المفارقة، فمن قِبَل أنّها غير منقسمة بأقسام الجسْم الذي فيه؛ ولذلك ليس لها مؤضوع ولا ضدّ، كما تبيَّن قبل.

وإنّما[2] القابِل[3] لهذه الصّورة والمتّحِد بها: الجسْم الجسماني السّماوي الذي تتّبعه الأبعاد الجسميّة وسائر الأعراض التي توجد فيه. ولذلك كانت الصّورة والمصوّر فيها[4] واحدة[5] بالعدد، ولكن بحال أنقص[6] من اِتّحاد بين هذه الصّورة ومرادها: أنّها لم تحلّ في الموادّ بتوسّط الأبعاد، كالحال في الصّورة الكائنة الفاسدة. ولذلك عدمت هذه الموادّ [من] القوّة.

وقد بيّنا ذلك في مقالة أفردناها في ذلك. وتكون هذه الصّور غير منْقسمة بأقسام الجسم، صارت قابلة للفعْل وصارت هذه الأجسام عاملة ومتنفّسة بكليّتها[7]، ولذلك لم تقبل النّصب والتّعب. ولذلك كلّما كان الشّيء[8] في فعْله، كما قال، أقلّ نصبًا، فهو

---

[10] في الأصل: شبيه.

[11] في الأصل: الهيولي.

[12] في الأصل: شبيه.

[1] في الأصل: المقاربة.

[2] في الأصل: أنا.

[3] في الأصل: القابل.

[4] في الأصل: فيهما.

[5] في الأصل: واحد.

[6] في الأصل: أنقض.

[7] في الأصل: بكليها.

[8] في الأصل: فعله، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

أفْضل ممّا هو أكثر نصبًا <...>[1]. وأنّ الفاضل بالإطلاق هو الذي لا يلْحقه في فعله نصب[2] أصلاً[3].

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

فلذلك لا نقوله في هذا الجرم الكريم ولا نراه له، كما رأى[4] ناس من الأوّلين، فقالوا إنّ السّماء تحْتاج إلى شيء يحْملها [**5** و] يُدْعى[5] أطلس ليحْفظها ولا يدعْها[6] تميل[7] فتقع.

---

[1] في الأصل إضافة لعبارة: وأنّ الفاضل بالإطلاق هو كلّ ما كان الشيء في فعله –كما قال– أقلّ نصبًا، فهو أفضل ممّا هو أكثر نصبًا، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: سبب، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "وكلّ ما هو على هذه الصّفة متعب منصب لا محالة. وكلّما كان الشّيء أكثر تعبًا ونصبًا، فهو أيضًا عديم من الحال الفاضلة على نحْو تعبه ونصبه". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 17 – س 18.

ولم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 ظ، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "ويبيّن، ممّا ذكرنا من المقاييس والبراهين على أنّها غير كائنة ولا فاسدة ولا قابلة للانفعال والاستحالة، أنّه لا يلحقها في هذه الحركة المحسوسة لها نصب ولا تعب، من أجل أنّه ليس فيها مبدأ حركة مخالفة للحركة الطّبيعيّة التي فيها، بمنزلة الحال في الحيوان؛ فإنّه ليس سبب النّصب فيه شيء إلاّ أنّ حركة النّفس فيه مخالفة لحركة جسمه الطّبيعيّة".

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: **يدعي**.

[6] في الأصل: **يرعها**.

[7] في الأصل: **أن تميل**.

وهؤلاء [الذين] قالوا هذا القول يشْبهون في قولهم هؤلاء الذين في زماننا. فإنّ هؤلاء ظنّوا أنّ الأجرام العالِية كلّها أرْضيّة ذات ثقل، فقالوا لذلك إنّها محْتاجة اضطرارًا إلى {نفْسٍ تحرّكها}[1]. ولم يكن قوْلهم هذا بقياس صحيح مقنع، لكنّه[2] قوْلٌ[3] جزافيٌّ[4].

التّـف-س-ي-ر

يقول: ومن الدّليل على صحّة رأينا في جوهر السّماء أنّه ليس يضطرّ[5] في إعطاء ما يظْهر من أمرها إلى المحالات التي اضطرّ إليها كثير من الأوّلين ممّن رأى في جوهر السّماء غير رأينا، مثل ما[6] اضطرّ إليه مَن قال إنّها جرم ثقيل: أنّ هاهنا شيئًا[7] يحمل السّماء لئلاّ تقع، وأنّ ذلك الشّيء يُسمَّى: أطلس.

ثمّ قال: إنّ قول هؤلاء شبيه بقول مَن اضطرّ أن يقول إنّها[8] ذات نفس من قِبَل أنّها تتحرّك هذه الحركة[9]، والجرم الثّقيل ليس من شأنه أن يتحرّك هذه الحركة.

---

[1] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 13، حيث جاء: "<ضرورة> نفسيّة". وسيتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: لكن.

[3] في الأصل: بقول.

[4] في الأصل: جزافى.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 18 إلى س 24.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] في الأصل: شيء.

[8] مطموسة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

وإنّما أراد أنّ قول هؤلاء، وإن كان صحيحًا في أنّ السّماء متنفِّسة، إلاّ أنّ برهانهم على ذلك لم يكن صحيحًا، من قِبَل أنّهم إنّما برهنوا على ذلك من قِبَل أنّها ذات ثقل.

وإنّما قال فيه إنّه ليس هو بقياس صحيح، لأنّ مقدّماتهم كانت فاسدة، ليس يمكن فيها إقناع. وذلك أنّ[1] القول بأنّ السّماء جرم لا ثقيل، هو أظْهر من أمْرها أن يُقال إنّها ثقيلة[2]. وذلك أنّ الثّقيل ليس من شأنه أن يعلو، وكان يجب أن تسْقط أجزاؤها أو كلّها.

والقول إنّها خفيفة بالجملة أقنع من القول بأنّها ثقيلة. وقد بيَّن أنّها ليْست ثقيلة ولا خفيفة. ومعنى ذلك أنّ لها[3] طبيعة ثالثة.

[5 ظ] وإنّما أراد أنّ مَن اعتقد في السّماء أنّها أرْضيّة، احتاج أن يضع لها حاملاً. وذلك إمّا بنفْسها[4] وإمّا بشيء[5] من خارج.

لكن، وإن وُضِعت ذات نفس، فليس ذلك بكاف في أن تكون مستقلّة، لأنّ ذا النّفس ثقيل[6]. وإن كانت النّفس ثقيلة[7] وتحْمله، فهو يحتاج إلى شيء يحْمله من خارج[8].

---

[1] في الأصل: فإنّ.

[2] في الأصل: ثقيله.

[3] في الأصل: أنّها.

[4] في الأصل: نفس.

[5] في الأصل: شيء.

[6] في الأصل: الثّقيل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 ظ، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "ولذلك ما يظهر أنّ هذا الجسم ليس هو محمولاً ولا له حامل، إذ كان غير ثقيل، كما زعم قوم من القدماء أنّ هاهنا شيء يحمل السّماء، وسمّوه باسم خاصّ؛ ولولا ذلك لسقطت. وإنّما ساقهم إلى ذلك اعتقادهم في السّماء أنّها ثقيلة".

[3 - نفْي أن يكون السّبب في دوام حركة السّماء
سرْعة الحرَكة وثباتها ودَوامها
من أجل أنّها ذوات نفْس
كما يَرى ذلك كثير من القُدماء]

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

{وليْس أيضًا ثبات السّماء ودوامها كما قال أنبذقليس[1]، فإنّه قال إنّ السّماء ثابتة دائمة لحال سرعة حركتها. فإنّ سرْعة حركة الشّيء تمْسكه ولا تدَعه يزول[2] عن موْضعه ولا يميل فيَقع}[3].

{فنقول [نحن][4] إنّ السّماء، لو كانت كذلك، لم تكن دائمة تامّة في زمان لا نهاية له}[5]. <أقول: لسرعة حركتها. فإنّ هذه الحركة هي قسرًا[6] غير طبيعيّة والحركة

---

[1] في الأصل: ابن دمليس.

[2] في الأصل: أن يزول.

[3] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 24 إلى س 26، حيث جاء: "وأيضًا ليس ينبغي أن يُعتقَد أنّ السّبب في أنّ السّماء لا تسقط أنّما هي سرعة حركتها الدّوريّة". وسيتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] الإضافة معلّلة بما سيرد في التّفسير.

[5] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 24 إلى س 26، حيث جاء: "وليس ذلك الأمر هو الذي مكّن السّماء من أن تظلّ على

الكائنة قسرًا لا تكون تامّة لا نهاية لها، كما[1] بيّنا مرارًا>[2].

التّفسير

يقول: وممّا يدلّ على صحّة رأينا أيضًا: [أنّنا] لسنا نضطرّ إلى أن نقول في سبب ثبوت السّماء أنّها[3] لا[4] تسقط كما[5] قاله أنبذقليس[6]. فإنّ هذا الرّجل قال إنّ السّبب في أنّ السّماء لا تسقط هي سرعة حركتها. وذلك أنّه يظهر أنّ الأشياء سريعة[7] الحركة تثبت في أماكنها، أعني: المتحرّكة دورًا.

ولما ذكر قول أنبذقليس[8]، أخذ في إبطاله، فقال: **{فنقول نحن إنّ السّماء، لو كانت كذلك، لم تكن دائمة [في زمان][9] لا نهاية له}**[10]. يريد: أنّه لو[11] كان السّبب

تلك الحال ثابتة لا تسقط منذ تلك الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا". ولن يتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] في الأصل: قسر.

[1] إضافة لكلمة: قد في التّفسير.

[2] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 26).

[3] في الأصل: و.

[4] في الأصل: ألاّ.

[5] في الأصل: ما.

[6] في الأصل: ابن دمليس.

[7] في الأصل: السّريعة.

[8] في الأصل: ابن دمليس.

[9] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[10] في الأصل: لها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 24 إلى س 26، حيث جاء: "وليس ذلك الأمر هو الذي مكّن السّماء من أن تظلّ على

في ثبوتها في موضع واحد، مع أنّها ثقيلة، سرعة حركتها، لكان ثبوتها دائمًا إلى غير نهاية، ولكانت[1] حركتها أيضًا غير متناهية، على ما تبيّن فيما سلف.

ثمّ أخذ يبيّن هذا المعنى، فقال: <فإنّ هذه الحرَكة هي قسرًا غير [6 و] طبيعيّة، والحرَكة الكائنة قسرًا لا تكون تامّة لا نهاية لها، كما قد بيّنّا مرارًا[2]>. يريد: وإنّما لم يمكن أن تكون سرعتها هي السّبب في ثبوتها في موضع واحد، لأنّها[3] [حركة] قسْريّة؛ والحركة القسْريّة، قد بيّنَا، فيما سلف، أنّه ليس يمكن أن تكون دائمة ولا تامّة؛ وهذه الحركة قد بيّنَا أنّها دائمة تامّة.

والقياس يأتلف هكذا في الشّكل الثّاني: الحركة السّماويّة دائمة تامّة؛ والحركة التي تكون سببًا لثبوت المتحرّك هي غير دائمة ولا تامّة؛ فينتج[4] عن ذلك: أنّ الحركة التي هي سبب ثبوت[5] المتحرّك ليست هي حركة السّماء.

ثمّ بيّن المقدّمة القائلة إنّ الحركة التي هي سبب لسُكون المتحرّك في موضع واحد ليْست دائمة.

[والقياس يأتلف] في الشّكل الأوّل هكذا: الحركة التي هي سبب لسكون المتحرّك في موضع واحد هي قسريّة؛ والقسريّة لا تكون دائمة؛ فينْتج[6] عن ذلك: أنّ الحركة التي تكون سببًا لسُكون المتحرّك لا تكون دائمة.

تلك الحال ثابتة لا تسقط منذ تلك الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[11] مطموسة في الأصل.

[1] في الأصل: لا كانت.

[2] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 26). وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى ذلك.

[3] في الأصل: هي.

[4] في الأصل: فينتتج.

[5] في الأصل: الثّبوت.

[6] في الأصل: فينتتج.

ثمّ بيّن مقدّمة هذا القياس الكبرى، وهي القائلة: إنّ الحركة القسريّة لا تكون دائمة، بمقدّمتيْن:

– إحداهما[1]: أنّ المتحرّك بالقسر[2] هو ضدّ[3] لمحرّكه؛ وكلّ محرّك له ضدّ، فليس يكون تحريكه دائمًا؛ فينتج[4]: أنّ المتحرّك بالقسْر ليس يكون تحريكه دائمًا.

– فإذا أُضيف إلى هذا: أنّ كلّ ما تحْريكه ليس دائمًا، فليْس المتحرِّك عنه دائمًا.

نتج[5]: أنّ المتحرّك بالقسْر[6] ليس يكون تحْريكه دائمًا[7].

قال أرسطو طاليس

[1] في الأصل: أحدهما.

[2] في الأصل: فالقسر.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] في الأصل: فينتتج.

[5] في الأصل: إنتتج.

[6] في الأصل: فالقسر.

[7] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 ظ، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "وكذلك يبيّن أيضًا ممّا سلف أنّها ليست دائمة الحركة وثابتة في موضعها من أجل سرعة حركتها، كما كان يرى ذلك انبا دقليس؛ ويحتجّ بما يظهر من أنّ سرعة الحركة سبب لوقوف الشّيء وثباته في مكانه؛ فإنّ النّبات والوقوف الذي بهذه الصّفة هو قسر، ومستحيل أن تكون الحركة القسريّة دائمة الوجود، كما تبيّن مرارًا كثيرة".

ونقول إنّ السّماء لا ينْبغي أن تكون دائمة ثابتة من[1] قِبَل النّفس التي فيها. <فمن النّاس مَن قال إنّ السّماء [6 ظ] دائمة ثابتة الذّات، لأنّها ذات نفس[2]>، وأنّ النّفس يضطرّها أن تكون دائمة ثابتة.

فهذا قولٌ محالٌ[3]، {لأنّ هذه الحياة لا يمْكن أن تكون بغير تعَب ولا نصب}[4]، ولا أن تكون فاضلة[5] محمودة[6]، لأنّها تحرّك جرمًا على غير جهة حركته. [...][7].

فإذا كانت كذلك، لا محالة، مشغولة عادمة لكلّ راحة كائنة من ذوي عقل. فإذا كانت كذلك، لم تكن لها راحة البتّة، ولا تشبه الرّاحة الكائنة لأنفس الحيوان البتّة في النّوم[8]. وكانت إذًا تشبه ذلك المثال[9] الذي مثّله الأوّلون وسمّوه: إكسيون[10] دائم

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 27 – س 28). والملاحظ أنّ هذه الإضافة لن تحول دون وقوف ابن رشد على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 24 إلى س 26، حيث جاء: "فبالنّسبة للنّفس لا يمكن أن تكون هذه الحياة بغير تعب ولا نصب". وسيتفطّن أبو الوليد في تفسيره إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] في الأصل: فاضله.

[6] في الأصل: محموده، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[7] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 30 – س 31 إضافة لعبارة: "**وإنّما يكون هذا الأمر إذا ما سلّمنا أنّها تحرّك الجسم الأوّل –الذي يتحرّك بطبيعته إلى غير هذه الجهة–، وأنّها –فضلاً عن ذلك– تحرّكه بدون راحة البتّة**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[8] في الأصل: القوم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

الحركة، حركته[1] قسرًا لا غاية لها ولا سُكون.

{ونقول إنّهم قالوا في هذه الحركة الدّائمة ما قالوه بغير قياس مقنع، لكن بقول قالوه[2]، <كما قالوا[3] بكثرة الآلهة بقول[4] قالوه لا بقوْل مُقْنِع[5]>.

وليس ينْبغي أن يقْضى على الأشياء بقول قائل لكن بقول صادق[6] وقياس مُقنِع.

فنريد[7] الآن أن نرفض هذه الأقاويل كلّها والخرافات، ونرْجع إلى ما كنّا فيه من بقيّة صفة هذا الجرم الشّريف، أعني: السّماء}[8].[9].

---

[9] في الأصل: المثل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[10] في الأصل: أقيسوم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 34).

[1] في الأصل: حركة.

[2] في الأصل حذف النّاسخ عبارة: أنّهم قالوا في هذه الحركة الدّائمة ما قالوه، لكنّه حذف خطأ كلمة **قالوه**.

[3] في الأصل: نالوا.

[4] في الأصل: قولا.

[5] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 1 – س 2). والملاحظ أنّ هذه الإضافة ستحول دون وقوف ابن رشد في تفسيره على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] في الأصل: صدق.

[7] في الأصل: يزيد، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[8] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 35 والورقة 284 ب / س 5، حيث جاء: "**فإنّه، إن كان الأمر على ما قلنا، فإنّ وصفنا للحركة الأولى يبدو جائزًا، لا لأنّه يمكّننا من تصوّر أنْسب لدوام وثبوت [أو: قِدَم] السّماء فقط، بل لأنّه يسمح لنا أيضًا بالافصاح عن أقاويلنا التي قلناها دون خرق الإجماع الحاصل حدسًا بما هو الله. فلنكتف هاهنا بهذا القول**". وما سيرد في المسْتأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

أنّه لما كان قوم يقولون إنّ ثبات السّماء ودوام حركتها هو من قِبَل النّفس، يريد أن يعاند قولهم. ولما كان هذا القول يلحقه المحال من قِبَل أنّ حركة النّفس للجسْم الذي بهذه الصّفة هي حركة قسريّة، وكذلك وجوده حيًّا.

والقول الذي حرّك قائل هذا القول إلى هذا الاعْتقاد هو ما يظْهر من أنّ السّبب في بقاء هذه الأجسام التي هي[1] حيّة مدّة من الزّمان، وهو الذي يُسمَّى بالعمر، ليس شيئًا إلاّ اقتران [7 و] النّفس بالجسَد.

وبالجملة، فهذا أمر عامّ لجميع الموجودات التي لدينَا، أعني: أنّ السّبب في بقائها مدّة ما هي[2] صورها. فهؤلاء، لما اعتقدوا أنّ النّفوس، وبالجملة، أنّ الصّور هي السّبب في بقاء الموجودات ذوات الصّور؛ ورأوا أنّ الموجودات تتفاضل في هذا المعنى[3] من قِبَل صورها، أعني: أنّه كلّما[4] كانت الصّورة أتمّ، كان بقاء الموجود أكثر؛ ألزموا عن ذلك: إذا كانت نفس السّماء أفضل نفوس الأجسام؛ وجسمها أفضل الأجسام[5]؛ أن تكون نفْسها هي السّبب في بقائها دائمًا. فهو، كما قلنا، يريد أن يعاند هذا القول.

ولما كانت المعاندة إنّما تدخل عليه من قِبَل أنّهم يضعون هذا الجرم فيه حركة مضادّة لحركة النّفس، قال: فهذا قول محال، {لأنّ هذه الحياة لا يمكن أن تكون بغير

---

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 27 والورقة 284 ب / س 5.

[1] في الأصل: هنا.

[2] في الأصل: هو.

[3] في الأصل: المعني.

[4] في الأصل: لمّا.

[5] في الأصل: الأجسام.

تعب ولا نصب}[1]، ولا أن تكون فاضلة[2] محمودة، لأنّها[3] تحرّك جرمًا على غير جهة حركته[4]. يريد: على غير جهة حركته الطّبيعيّة. وليس ينبغي أن يُفهَم من هذه الحركة فقط بأنّ استمرار الوجود لذلك الموجود المتنفِّس، أعني: أنّ اسْتمرار الوجود له بالصّفة التي هو بها قابل للنّفس هو من قبَل النّفس.

ثمّ قال: فإن[5] كانت كذلك، [كانت][6]، لا محالة، مشْغولة عادِمة لكلّ راحة كائنة من ذوي عقل[7]. يريد: فإن كانت السّماء إنّما حركتها من قِبَل النّفس، وفيها ميْل مضادّ لحركة النّفس، كانت السّماء من قبَل أنّ حركتها دائمة عادمة لكلّ راحة توجد لكلّ متحرّك عن العقل؛ ويكون أكثر ذوي العقول شغلاً وتعبًا، لأنّه لا توجد[8] لها الرّاحة التي [7 ظ] تكون للحيوان، وهو النّوْم والسّكون.

وذلك أنّ وجود النّوم والسّكون للحيوان هو أمر ضروريّ من قِبَل تعبه، وتعبه إنّما هو من قبَل أنّ فيه مبدأ مضادًّا[9] لحركة النّفس.

---

[1] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 24 إلى س 26، حيث جاء: "فبالنّسبة للنّفس لا يمكن أن تكون هذه الحياة بغير تعب ولا نصب". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ ابن رشد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: فاضله.

[3] في الأصل: لا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 28 – س 29.

[5] في نقله لقول أرسطو: فإذا.

[6] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 31 – س 32.

[8] في الأصل: يوجد.

[9] في الأصل: مضادّ.

ولذلك قال: فإذا كانت كذلك، لم تكن لها راحة البتّة، ولا تشْبه الرّاحة الكائنة لأنفس الحيوان البتّة في النّوم[1]. يريد: وإنّما وجب ألاّ تكون[2] لها راحة، لأنّه ليست[3] توجد[4] لها حالة تشبه الحالة التي توجد للحيوان في حال النّوم[5].

ثمّ قال: وكانت إذًا تشبه المثال الذي مثّله الأوّلون وسمّوه كذا[6] دائم الحركة، [حركته][7] قسرًا لا غاية لها ولا سكون[8]. يريد: ويكون قوْل هؤلاء[9] في السّماء شبيه بما

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 32 – س 33.

[2] في الأصل: يكون.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: يوجد.

[5] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 ظ، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "وكذلك يظهر أيضًا أنّه ليس السّبب في دوام حركتها أنّها ذات نفس، وأنّ النّفس تضطرّها إلى ذلك، لأنّ الحياة التي بهذه الصّفة لا تكون إلاّ بتعب. وذلك أنّها تحرّك الجسم على غير حركته الطّبيعيّة بل بالقسر. والحياة التي بهذه الصّفة ناقصة. وذلك أنّها في غاية الجهل والنّصب، إذ كانت تكون على هذا قد عدمت الرّاحة التي توجد للحيوان الكائن المائت".

[6] قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: "**أقيسوم**". وبالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليوناني من كتاب السّماء (انظر: المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ/ س 34) أثبتنا صوابه، وهو لفظ: "**إكسيون**".

[7] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] في الأصل: يكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 34 – س 35.

[9] مطموسة في الأصل.

قال[1] الأوّلون إنّ هاهنا شيئًا ما يتحرّك حركة قسْريّة لا بدء لها ولا مُنتهَى، وهو الذي اسْمه كذا[2]. وإنّما أشار إلى اسْم مشْهور عندهم كانوا يدلّون به على موجود بهذه الصّفة.

ثمّ قال: {ونقول إنّهم قالوا في هذه الحركة الدّائمة ما قالوه[3] بغير قياس مقْنع}[4]. يريد: أنّ ما قالوه من[5] أنّ هاهنا موجودًا بهذه الصّفة هو قول قالوه بغير قياس، كما قالوا إنّ الآلهة هي كثيرة بغير قياس[6].

ولما كانت هذه الأشياء هي رموز يصفها أصحاب[7] الشّرائع يطلبون بها صلاح المذْنبين، وكانت بَعيدة[8] جدًّا من الحقّ ومن العقول[9] الإنْسانيّة، قال: {فنريد الآن أن نرْفض هذه الأقاويل[10] والخرافات، ونرِجع إلى ما كنَّا فيه من بقيّة صِفة هذا الجرم الكريم}[11]. يريد: أنّه يجب عليه أن يرجع إلى إقامة البرهان على ما بقي عليه ومن أحوال

---

[1] في الأصل: قالوا.

[2] في الأصل: هكذا.

[3] في الأصل: قالوا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 35 والورقة 284 ب / س 1 (انظر: الهامش عدد 5 من ص 42). وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] في الأصل: في.

[6] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 ظ، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "وما قاله القدماء في أنّه يوجد شيء يتحرّك قسرًا حركة لا نهاية لها، فقول خارج عن الإقناع وعن القبول. وذلك شبيه بقولهم إنّ الآلهة كثيرة".

[7] في الأصل: أصحابها.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[11] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة

هذا الجرم الكريم[1].

284 ب / س 5 (انظر: الهامش عدد 5 من ص 42). وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[1] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 38). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 ظ، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "وينبغي أن نرفض هذه الحركات ونرجع إلى تمام القول في هذا الجسم الشّريف".

]ف الرسم السّدير[

[1 ـ فى أنّ للسّماء يمينًا ويسارًا وأمامًا وخلفًا وفوقًا وأسفلاً]

قال أرسطوطاليس

فنقول: إنّ ناسًا من القدماء قالوا إنّ للسّماء يمينًا ويسارًا، وهم الذين يسمّون شيعَة فيثاغورس[1]. فإنّ منهم مَن قال هذا القول. فنريد أن نفْحص عن قولهم ذلك، وننظر [8 و] هل للسّماء يمين ويسار، كما قالوا، أم هي على خلاف قولهم؟

فنقول: إنّه إن كان ينبغي أن يلْزم جرم الكلّ[2] هذه الأوائل، أعني: يمينًا وشمالاً، ألزمناه أيضًا الأوائل الأوَل التي قبل هذه الأوائل، لا محالة، <أعني[3]: العلو والسّفل والأمام والخلف[4]>.

---

[1] في الأصل: فيشاغورش.

[2] في الأصل: الكيل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 13). ويمكننا تبيّن عدم اطمئنان ابن رشد للقول الأرسطيّ لفرط الْتباسه ممّا سيأتي في التّفسير: "وأوّل ما يظهر من هذا الفحص: أنّه إن كان واجبًا أن يكون هذان المبدآن للسّماء، أعني: اليمين واليسار، أن يكون لها سائر الأوائل الباقية التي هي متقدّمة على هذه الطّبائع. وذلك أنّه يظهر أنّ كلّ ما كان له يمينًا ويسارًا، فله أمام وخلف، وفوق وأسفل. وليس كلّ ما له فوق وأسفل، له يمين ويسار. فإنّ النّبات له فوق وأسفل، وليس له يمين ويسار. وأمّا كلّ ما له أمام وخلف، فيشبه أن يكون له يمين ويسار، ما عدى الحيوان الغير متحرّك،

وقد ميّزنا هذه الأوائل في كتابنا الذى كتبْناه في حركات الحيوان. فإنّ هذه الأشياء والنُّعوت ملائمة لطبائع الحيوان، وهي فيه بيِّنة ظاهِرة. غير أنّ من الحيوان ما له هذه الأجرام كلّها، أعني: اليمين واليسار، <والعلْو والسّفْل، والأمام[1] والخلْف[2]>. فأمّا النّبات، فليْس له إلاّ العلْو والسّفْل فقط[3].

التّـفـسـيـر

إنّ ما تقدّم كان كالصّورة لهذه المقالة. فمن هنا يشرع في شيء شيء ممّا هو مزمَع أن يفحَص عنه من أمر الجرم السّماويّ.

وابتدأ يفْحص عنه: هل له يمين ويسار، كما قال آل فيثاغورس[4]، وكما هو موجود في الحيوان السّاعي.

ثمّ قال: إنّه إن كان ينبغي أن يلزم جرم الكلّ هذه[5] الأوائل، أعني: يمينًا وشمالاً، ألْزمناه أيضًا الأوائل [الأوَل][6] التي قبْل هذه الأوائل[7]. يريد: وأوّل ما يظهر من

فإنّ ليس له يمين ولا يسار. وهل له أمام وخلف؟ الأظهر أنّ له ذلك فيما كان له حواسّ"، وما فاته أنّ وجه الْتباس القول لا يعود إلى النصّ الأصليّ بل إلى التّرجمة التي وقع اعتمادها.

[1] في الأصل: القوام.

[2] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 16 – س 17).

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 9 إلى س 13.

[4] في الأصل: فيشاغورش.

[5] في الأصل: هي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 10 إلى س 18.

هذا الفحص: أنّه إن كان واجبًا أن يكون هذان المبدآن للسّماء، أعني: اليمين واليسار، أن يكون لها[1] سائر الأوائل الباقية التي هي متقدّمة على هذه الطّبائع[2].

وذلك أنّه يظهر أنّ كلّ ما كان له يمين ويسار، فله أمام وخلف، وفوق وأسفل. وليس كلّ ما له فوْق وأسْفل، له يمين ويسار. فإنّ النّبات له فوق وأسفل، وليس له يمين ويسار.

وأمّا كلّ ما له أمام وخلف، فيشبه أن يكون له يمين ويسار، ما عدى الحيوان غير المتحرّك[3]، فإنّ ليس له يمين ولا يسار. وهل له أمام وخلف؟ الأظهر أنّ له ذلك فيما كان له حواسّ[4].

ولما كانت هذه المبادئ ليست [8 ظ] ظاهرة جدًّا في النّبات[5]، وكان موضع الفحص عن حركات الحيوان المكانيّة، قال: وقد ميّزنا هذه الأوائل في كتابنا الذي كتبناه في *حركات الحيوان*، وأنّ هذه الأشياء والنّعوت ملائمة لطبائع الحيوان، وهي فيه بيّنة ظاهرة[6]. يعني: أنّ النّظر فيها إنّما هو عند النّظر في الحيوان، لأنّها أمور ظاهر[7] وجودها في الحيوان وحدودها[8].

---

[1] في الأصل: لهما.

[2] في الأصل: الطّبع.

[3] في الأصل: الغير متحرّك.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: الحيوان.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 13 إلى س 16.

[7] في الأصل: ظاهرة.

[8] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 38 – ص 39 من جامع السّماء والعالم: "فنقول: أمّا أنّ الجسم، بما هو جسم وتامّ، توجد له جهات ستّ؛ فذلك بيّن بنفسه، لأنّ الجسم –كما قيل– هو المنقسم إلى ثلاثة أبعاد، ولكلّ بعد من هذه جهتان: جهتَا الطّول، وجهتَا العرض، وجهتَا العمق. لكنّ هذه الجهات الستّ توجد متميّزة بالطّبع، إلاّ في النّبات والحيوان. أمّا في النّبات، فيوجد له الفوق والأسفل فقط. وأمّا الحيوان، فيوجد له، مع الفوق والأسفل، اليمين واليسار والخلف والأمام. وهي أتمّ ما توجد

قال أرسطوطاليس

فنرْجع فنقول: إنّا إذا ألْزمنا للسّماء {يمينًا ويسارًا، فلا محالة أنّه[1] يلْزمها قبْلها الأوائل الأخر}[2]، <كما ذكرْنا في كتابنا *في حركات الحيوان*[3]>.

ونقول أيضًا إنّه إن كانت هذه الصّفات ثلاثًا، فإنّ لكلّ واحدة منها بدْء وأوّلاً[4].

وإنّما أعني بالصّفات: العلو والسّفل، والأمام والخلْف، واليمين واليسار. وقد ينْبغي أن تكون هذه الأقْدار كلّها للأجرام التّامّة.

محصّلة في الإنسان". وفي تلخيص السّماء والعالم – الورقة 16 ظ – الورقة 17 و، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "ولأنّ قومًا من القدماء قالوا إنّ للسّماء يمينًا ويسارًا، وهم شيعة فيثاغورش، فينبغي أن نفحص عن ذلك. وإن كان يمين ويسار، فقد كان تكون لها الجهات الأخر، أعني: الفوق والأسفل والأمام والخلف، على ما تبيّن في كتاب *حركة الحيوان*، وما سنبيّن في هذا القول؛ فنقول: "إنّ هذه الجهات الستّ، أعني اليمين واليسار والأمام والخلف والفوق والأسفل، متميّزة بالطّبع في الحيوان والنّبات، وأعني بتميّزها بالطّبع في الحيوان اختلافها في القوّة وفي الشّكل وفي كليهما. فأمّا النّبات، فليس له إلاّ العلو والأسفل فقط. وأمّا الحيوان، فله الستّ جهات".

[1] في الأصل: أن.

[2] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 35 والورقة 284 ب / س 5، حيث جاء: "**فإنّه إن كان لزامًا علينا حمل إحدى هذه الجهات على السّماء، فإنّ المنطق يفرض أنّ ما يوجد من هذه الجهات للحيوان بمنزلة الأوائل، يوجد –من باب أوْلى وأحْرى– للسّماء**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 21).

[4] في الأصل: أوّل.

فنقول: إنّ العلو هو بدْء الطّول، واليمين هو بدء العرض، والأمام هو بدء [العمق][1].

وإنّما سمّي البدء من حيث ابتداء[2] الحركة أوّلاً في الجرم الذي فيه حركة. فإنّ أوّل حركة الشّيء: العلو، وأوّل الحركة المؤضعيّة هو اليمين، وأوّل الحركة {الجسْميّة}[3] هو[4] الأمام، وإنّما أعني بالأمام[5]: حيث الحواسّ[6].

التّفسير

يقول: وقد بيّنا[7] أنّه إذا أنزلْنا[8] أنّ للسّماء {يمينًا ويسارًا، أنّه يلزم أن يكون لها سائر الجهات الأخرى[9]، <أعني: الفوق والسّفل والأمام والخلف[10]>}[11].

---

[1] في الأصل: الغمق، والكلمة مضافة في الهامش.

[2] في الأصل: بتدأ، وفي التّفسير: مبدأ.

[3] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 35 والورقة 284 ب / س 5، حيث جاء: "وأوّل الحركة الحسّيّة هو الأمام". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] في الأصل: هي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: الأمام.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 18 إلى س 30.

[7] في الأصل: بيّن.

[8] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: ألزمنا عوضًا عن كلمة: أنزلنا.

[9] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: فلا محالة أنّه يلزمها قبلها الأوائل الأخر عوضًا عن عبارة: أنّه يلزم أن يكون لها سائر الجهات الأخرى.

وهذا الذي ذكره يصحّ بالاسْتقراء[1]، ويصحّ أيضًا من قبَل حُدود هذه الجهات.

ثمّ قال: ونقول أيضًا إنّه إن كانت هذه الصّفات ثلاثًا، فإنّ لكلّ واحدة منها بدء وأوّل[2]. يريد: ونقول أيضًا إنّه من المعْلوم بنفسه أنّه إن كانت هذه الصّفات الثّلاث[3] هي أمور موجودة، أنّ كلّ واحد منها يتميّز عن[4] صاحبه بأنّ[5] مبدأ حركته غير الحركة التي الآخر مبدؤها[6]. ويعني بالصّفات الثّلاث[7]: الأشْرف في كلّ [9 و] واحد من الأزْواج الثّلاثة[8]، وهو اليمين في الزّوج[9] الذي[10] هو اليمين والشّمال، والأمام في الزّوج الذي هو الأمام والخلف، والفوق في الزّوْج الذي هو الفوق والأسفل. ولذلك جعلها صفات ثلاثًا[11]. ولكنّه، لما فسّرها، أتى بكلّ واحدة[12] منها وبمقابلها[13].

---

[10] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظقّرين لا في نقله لقول أرسطو، ولا في الأصل اليوناني من كتاب السّماء (انظر: المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 21).

[11] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 35 والورقة 284 ب / س 5. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[1] في الأصل: بالإستقرار.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 21.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: من.

[5] في الأصل: بأنّه.

[6] في الأصل: مبدأها.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: الثّلث.

[9] في الأصل: المقالة، وصوابه ما أثبتناه بالرّجوع إلى ما سيأتي لاحقا.

[10] في الأصل: التي.

[11] في الأصل: ثلاثة.

[12] غير منقوطة في الأصل.

ولما أخْبر أنّ هذه الصّفات، إن كانت موجودة، أنّه ينبغي أن تتميّز بالحركات الصّادرة عنها، أخبر أنّ هذه الجهات إنّما توجد بالطّبع للأجسام التّامّة، وهي المتنفِّسة. فقال: وقد ينْبغي أن تكون هذه الأقدار كلّها للأجرام التّامّة[1]، وعنى[2] بالأقدار: السّطوح السّتّة التي توجد للأجسام، إذا كانت ذات قوى متميّزة بالطّبع، كالحال فيها في الحيوان.

ثمّ أخذ يراسمها من قبَل الحركات المختصّة بجهة[3] جهة منها، فقال: فنقول إنّ العلو هو مبدأ[4] الطّول، واليمين هو مبدأ[5] العرض، والأمام هو مبدأ[6] العمق[7]. يريد بقوله: **مبدأ**[8] **الطّول**، أي: مبدأ[9] الحركة التي تكون في الطّول، وهي حركة الشّيء. ويريد **بمبدإ العرض**: مبدأ الحركة التي تكون من أحد طرفيْ العرض.

وذلك أنّ مبدأ[10] حركة الحيوان في المكان إنّما تنبعث أوّلاً من الجهة اليمنى[11]، ثمّ تتبعها اليسرى.

---

[13] في الأصل: بمقابله.

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 23 – س 24.

[2] في الأصل: عني.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] أورد في نقله لقول أرسطو: بدء.

[5] أورد في نقله لقول أرسطو: بدء.

[6] أورد في نقله لقول أرسطو: بدء.

[7] غير مقروءة في الأصل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 24 – س 25.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] في الأصل: اليمني.

وذلك أنّ الحيوان إنّما يقدِّم أوّلاً رجله اليمنى[1]، ثمّ يْنقل اليسرى ليعْتمد عليها عند نقل اليمنى[2]. فالمنقوليّة عنده بالذّات وأوّلاً هي لليُمنى[3]، واليُسرى إنّما ينقلها ليعتمد عليها عند نقل اليمنى[4] مرّة ثانية، فنقلتها هي ضرب من العرض.

ولا شكّ أنّ مبدأ حركتيْ الرّجليْن هي من طرفيْ عرض البدن. وأمّا الأمام، فهي الجهة التي فيها الحواسّ، وإليها تكون الحركة في المكان.والخلف هو مقابل هذا.

وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: وإنّما سُمِّي البدء من حيث مبدأ[5] الحركة أوّلاً في الجرم الذي فيه الحركة[6]. يعني[7] [9 ظ] في قوله بدء الطّول وبدْء العُرض ومبدأ الأمام.

ولما أخبر أنّ المبدأ الذي أخذه في الحدّ إنّما عنى[8] به بدء الحركة، أخذ يذكر أيّة[9] حركة تخصّ أيّ مبدإ، فقال: فإنّ أوّل حركات الشّيء العلْو[10]، يريد: أنّ العلو هو مبدأ حركة من قبَل أنّ العلو[11] هو مبدأ حركة الشّيء في النّبات والحيوان.

---

[1] في الأصل: اليمني.

[2] في الأصل: اليمني.

[3] في الأصل: اليمني.

[4] في الأصل: اليمني.

[5] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد كلمة: إبتداء.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 25 إلى س 27.

[7] غير منقوطة في الأصل.

[8] في الأصل: عني.

[9] في الأصل: أيّ.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 27 – س 28.

[11] في الأصل: يعلو.

ثمّ قال: وأوّل[1] الحركة المؤْضعيّة هو اليمين[2]. يريد: وإنّما قلنا إنّ اليمين هو مبدأ حركة العرض، لأنّ الحركة التي في المكان مبدؤها[3] هو طرف العرْض الذي هو اليمين.

ثمّ قال: وأوّل الحركة[4] {الجسميّة}[5] هو الأمام، وإنّما أعني بالأمام[6]: حيث الحواسّ[7]. يريد: وإنّما قلنا في الأمام إنّه مبدأ حركة، لأنّه مبدأ حركة الحواسّ، أو لأنّه الذي فيه الحواسّ.

وبالجملة، فهي الجهة المقابلة للجهة التي إليها الحركة في المكان، لمكان موضع الحواسّ فيها[8].

---

[1] في الأصل: فأوّل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 28.

[3] في الأصل: مبدأها.

[4] في الأصل: الحركات، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 35 والورقة 284 ب / س 5، حيث جاء: "وأوّل الحركة الحسّيّة هو الأمام". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] في الأصل: الأمام.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 28 إلى س 30.

[8] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 39 من جامع السّماء والعالم: "ويظهر اختلاف هذه الجهات بالطّبع من أفعالها الصّادرة عن قواها، وإن كان قد اتّفق في بعضها –مع أنّها اختلفت بالقوّة– أن اختلفت بالشّكل، كالفوق والأسفل، والخلف والأمام في الحيوان. وأمّا اختلافها من جهة قواها: فالفوق هو الجزء الذي فيه يكون مبدء حركة الطّول، وهو أوّل جزء ينمو، والأسفل مقابل هذا، واليمين هذا هو طرف العرض الذي منه يبتدئ الحيوان السّاعي يتحرّك في المكان. فإنّ الحيوان إنّما ينقل أوّلاً رجله اليمنى، يعتمد على يساره، ليعود حركة اليمنى –كما سيُقال ذلك في كتاب *حركات الحيوان المكانيّة*–. واليسار هو المقابل لهذا". وفي تلخيص السّماء والعالم – الورقة 17 و، فقد أورده

ق-ال أرس-ط-وط-ال-ي-س

فلهذا وشبهه لسْنا نطلب في كلّ جرم العلو والسّفل واليمين واليسار والأمام والخلف، لكنّا نطلب هذه الحركات في كلّ جرم متنفّس له في ذاته بدْء حركة، لأنّا لسْنا نرى في الأجرام البتّة التي لا نفس لها من أين تبدأ حركتها.

{ونقول أيضًا إنّ من الأجرام مَن تتحرّك من جميع النّواحي كلّها بالسَّواء}[1]، شبه النّار، فإنّها تتحرّك إلى فوق فقط؛ وشبه الأرض، فإنّها تتحرّك إلى أسفل[2] فقط[3].

التّ-ف-س-ي-ر

وفق صيغة مغايرة: "وذلك أنّه واجب أن تكون هذه الجهات الستّ للأجرام التّامّة، وهي المتنفّسة. وهذه الجهات توجد متميّزة في الحيوان والنّبات بالطّبع، باختلاف القوى الموجودة فيها في التّحريك. فإنّ جهة الفوق هو طرف الطّول الذي فيه مبدأ حركة النّموّ في النّبات والحيوان؛ وجهة اليمين هو طرف العرض الذي منه ابتدأت الحركات في المكان؛ وجهة الأمام هو طرف العمق الذي فيه الحواسّ؛ والخلف الذي هو الأين المضاف إلى هذه الجهة هو الموضوع الذي إليه حركة الحيوان".

[1] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 34 – س 35، حيث جاء: "**ونقول أيضًا إنّ من الأجرام مَن لا تتحرّك أصلاً، وأخرى تتحرّك، ولكنّها لا تتحرّك كلّها بنفس الطّريقة، ومن أيّ مكان اتّفق**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: الوسط.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 30 إلى والورقة 285 أ / س 1.

لما حدّ هذه الجهات بأنّها مبدأ حركة مخصوصة[1]، صحّ له أنّ كلّ ما لم توجد فيه هذه المبادئ، فليْست[2] له [جهة] من هذه الجهات؛ وما وُجِد له مبدأ من هذه المبادئ، وُجِدت له تلك الجهة ومقابلتها. فإن كانت من المتأخّرة، لزم أن يوجد لها [من] قبلها للمتقدّمة، أعني أنّه إن وُجِدت جهة اليمين واليسار لشيء ما، لزم أن يوجد له الأمام والخلف والفوق والأسفل، على ما تقدّم.

فلمّا[3] كان [10 و] هذا الذي تبيّن له من أنّ الجهات هي التي فيها مبدأ الحركات مخْصوصة، قال: فلهذا وشبهه لسنا نطلب في كلّ جرم العلو والسّفل واليمين واليسار والأمام والخلف، لكنّا نطلب هذه الحركات في كلّ جرم متنفّس[4].

وهذا الذي قاله بيّنٌ.

وذلك أنّه إذا لم يظهر في الأجرام غير المتنفّسة[5] لا مبدأ حركة في الطّول، ولا مبدأ حركة في العرض، ولا جهة إليها تكون الحركة دون جهة.

فبيّنٌ أنّه ليس تُطلَب[6] فيها هذه المبادئ. ولا ينبغي أن يشكّ في شيء منها[7]: هل فيه مبدأ من هذه المبادئ [أو] ليس فيه؟

وأمّا المتنفّسة، فليس يمنع من أن يشكّ فيها. وذلك إمّا في جميع الجهات، وإمّا في بعضها.

وكأنّه أراد أنّه لما كان الجرم السّماويّ متنفّسًا، وجب أن يشكّ فيه وأن يطلب فيه هذا الطّلب.

---

[1] في الأصل: مخصوص.

[2] في الأصل: فليس.

[3] في الأصل: فلم.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 30 إلى س 32.

[5] في الأصل: الغير متنفّسة.

[6] في الأصل: يطلب.

[7] غير مقروءة في الأصل.

وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: إنّا لسنا نرَى في الأجرام البتّة التي لا نفس لها من أين تبدأ[1] حركتها[2]. يريد: وإنّما قلْنا إنّ الأجرام غير المتنفّسة[3] ليست لها جهة من الجهات، لأنّا لسنا نجد في جهة من جهاتها مبدأ حركة مخصوصًا[4] بتلك الجهة.

ولما قال هذا، أخذ يعرّف ذلك فيها، فقال: {ونقول أيضًا إنّ من الأجرام مَن تتحرّك[5] من جميع النّواحي كلّها بالسّواء}[6]، شبه النّار، فإنّها تتحرّك إلى فوق [فقط][7]. يريد: الدّليل على أنّ الأجرام غير المتنفّسة[8] المتحرّكة حركة طبيعيّة ليست لها جهة، أنّا نجدها تتحرّك الحركة التي لها بالطّبع من جميع جهاتها على السّواء، أي من أيّ جانب من جوانبها اتّفق أن يكون حدّ الجهة التي من شأنها أن تتحرّك إليها.

---

[1] في الأصل: مبدأ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 32 إلى س 34.

[3] في الأصل: الغير متنفّسة.

[4] في الأصل: مخصوص.

[5] في الأصل: يتحرّك، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية — الورقة 284 ب / س 34 – س 35. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[7] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ب / س 34 و الورقة 285 أ / س 1.

[8] في الأصل: الغير متنفّسة.

وذلك أنّ النّار، على أيّ وضع وضعت هاهنا، تحرّكت إلى العلو. فمبدأ هذه الحركة ليس هو لها من جهة دون جهة. وكذلك الحال في الأرض، [10 ظ] أعني: أنّها تتحرّك إلى أسْفل من جميع جهاتها[1].

ق-ال أرس-ط-وط-ا-ي-س

{ونقول أيضًا}[2] إنّ الأجرام التي لا نفس لها، لها العلو والسّفل واليمين واليسار، إذا أضفناها[3] إلينا شبه ما فعل أصحاب[4] الزّجر، <فإنّهم يسمّون الطّائر الذي على يميننا[5] يمينًا، والطّائر الذي على يسارنا يسارًا[6]>. وكالأشياء الموضوعة خلاف

---

[1] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 39). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 17 و، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "وهذه الجهات إنّما توجد متميّزة بالطّبع في المتنفّس؛ وأمّا في غير المتنفّس، فهي غير موجودة بالطّبع. فإنّه ليس في النّار ناحية يختصّ بها مبدأ حركتها من النّواحي الستّ، بل أنّها تتحرّك من كلّ جهة من جهاتها إلى فوق؛ وكذلك الأرض إلى أسفل".

[2] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س1، حيث جاء: "ولكنّنا نقول". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني من المقالة الثّانية الورقة 285 أ / س 5). ويمكننا تبيّن عدم اطمئنان ابن رشد للقول الأرسطيّ –لفرط الْتباسه– ممّا سيأتي في التّفسير، حيث استبدل كلمة: الطّائر بعبارة: ما جرى من الحيوان.

نصبتنا[1]، شبه الصّنم: فإنّ يسار الصّنم هو تجاه[2] يمين النّاظر، ويمين الصّنم هو حيال يسار النّاظر.

فنقول[3] بقول جامع إنّ وضْع الصّنم المخالف لوضْعنا هو يمين ويسار الصّنم، وأمام وخلف. وليس في ذات الصّنم شيء من هذه الصّفات.

وذلك أنّ الصّنَم، إذا حُوِّل عن وضْعه الأوّل، سمّيْناه خلاف ما كنّا نسمّيه أوّلاً، لأنّه يصير[4] اليمين يسارًا[5]، واليسار يمينًا[6]، واليمين خلفًا[7]، والخلْف أمامًا، والعلو سفْلاً[8]، والسّفْل علوًا[9].

الـمتّـف ـس ـي ـر

لما كانت هذه الجهات منها ما هي في ذي الجهة موجودة في ذاتها، وهي الجهات الحقيقيّة التي يوصف بها ذو الجهة وصفًا ذاتيًّا، ومنها ما هي جهات مضافة[10]، وهي غير الحقيقيّة[11]؛ وكانت هذه الجهات المضافة[12] فيها وجود الجهات غير المضافة[13]

---

[1] في الأصل: نصبتها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: نجاة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: ونقول، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: يسير، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: يسار، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: يمين، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[7] في الأصل: خلف.

[8] في الأصل: سفل.

[9] في الأصل: علو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 1 إلى س 10.

[10] غير مقروءة في الأصل.

[11] في الأصل: الغير حقيقيّة.

فيها؛ أراد أن يعرّف الفرق بينهما في ذلك، فقال: {ونقول أيضًا}[1] إنّ الأجرام التي لا نفس لها، لها العلو والسّفل واليمين واليسار، إلى قوله: على يسارنَا[2] يسارًا[3]. يريد: ونقول أيضًا إنّ الأجرام غير المتنفّسة[4] قد يوجد لها العلو والسّفل واليمين واليسار بالإضافة إلينا، فنسمّي[5] ما كان منها من ناحية اليمين منّا: يمينًا، وما كان من ناحية الشّمال لنا: شمالاً[6]؛ شبه ما يفْعله أصحاب[7] الزّجر، فإنّهم يسمّون ما جرى من الحيوان على يمين الزّاجر: يمينًا، وما جرى على يساره: يسارًا. وهذا هو الذي تسمّيه العرب: السّانِح[8] والبارح.

ثمّ قال: وكالأشياء الموْضوعة خلاف نصبتنا، شبه الصّنم؛ فإنّ يسار الصّنم هو تجاه يمين النّاظر، ويمين الصّنم هو حيال يسار النّاظر[9]. يريد: وقد يُقال إنّ لها

---

[12] مطموسة في الأصل.

[13] غير مقروءة في الأصل.

[1] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 1. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: عسارنا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو (انظر: ص 66 – س 5).

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 1 إلى س 5.

[4] في الأصل: الغير متنفّسة.

[5] في الأصل: يقسمن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] في الأصل: شماليّا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] في الأصل: السّائح.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 5 إلى س 7.

جهات على جهة التّشبيه منّا، مثل ما نفرض في الأصنام، فإنّه كما أنّ يسار زيد، إذا قابلنا زيدًا، هي الجهة التي تقابل يميننا هي الجهة التي تقابل يساره. كذلك قد يُتخيَّل الأمر في الأصنام.

وهذا إنّما يعرض للأصنام من قبَل أنّهم كانوا يصوّرونها في صور النّاس.

وهذا النّوع ليس هو من المضاف، وإنّما هو من المشبَّه بالحقيقيّ. وأكثر ما يُقال الفوْق والأسْفل المضافان للأجسام غير المتنفّسة[1] بالإضافة إلى الفوْق والأسْفل المؤجوديْن[2] بالطّبع للعالم، أعني: موضع النّار وموضع الأرض.

ولما كانت هذه الجهات في الصّنم ليْست حقيقيّة، عرّف هذا، فقال: فنقول بقول جامع إنّ وضْع الصّنم المخالف لوضعنَا هو يمين ويسار الصّنَم، وأمام وخلْف. وليس في ذات الصّنم شيء من هذه الصّفات[3]. يريد: وإنّما توهّمنا هذه الجهات في الصّنم من جهة توهّمنا له أنّه إنسان.

ولما لم يكن إنسانًا في الحقيقة بل في الشّكل فقط، لم يكن هنالك جهة إلاّ في الشّكل فقط.

واحتجّ[4] لهذا بأن قال: وذلك أنّ الصّنم، إذا ما حُوِّل عن وضْعه[5] الأوّل، سمّيْناه خلاف ما كنّا نسمّيه أوّلاً، لأنّه يصير اليمين يسارًا، واليسار يمينًا، والأمام خلْفًا[6]، والخلْف أمامًا، والعلْو سفلاً[7]، والسّفل علْوًا[8].

---

[1] في الأصل: الغير متنفّسة.

[2] في الأصل: الموجودان.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 7 – س 8.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: موضعه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] في الأصل: خلف.

[7] في الأصل: سفل.

[8] في الأصل: علوّ.

وهذه الجهات التي قال هي جهات مُضافة في الصّنَم وليست هي الجهات المشبَّهة بجهات الإنسان، لأنّ تلك الجهات لا تختلف باختلاف وضع الصّنم، [11 ظ] كما لا تختلف جهات النّاس باختلاف وضْع بعضهم بعض. وكأنّه أراد بهذا أن يدلّ على أنّ ذوات الجهات الحقيقيّة ليس تُنسَب إلى الجهات المضافة. فلو كان الصّنم المشبّه جهالة بالجهات الحقيقيّة له جهات حقيقيّة، لما نُسِب إلى الجهات المضافة[1].

قال أرسطوطاليس

وقد ينبغي لنا أن نعْجب من شيعة فيثاغورس[2]، وذلك أنّهم قالوا إنّ أوائل الحركات اثنتان[3] فقط، أعني: اليمين واليسار. وتركوا ذكر الأربعة[4] الباقية التي ليست بدون هاتيْن الاثنتيْن اللّتيْن[5] ذكرْنا. فإنّ الفضل والخلاف الذي [...][6] بين الأمام والخلْف ليس بدون الفضل الذي بين اليمين واليسار الذي في جميع الحيوان. وذلك

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 9 – س 10.

[1] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 39). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 17 و، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "وإنّما يمكن أن يتخيّل في هذه الأشياء هذه الجهات على طريق التّشبيه بالإضافة إلينا؛ مثل ما يفعله أصحاب الزّجر، فإنّهم يسمّون ما جرى عن أيماننا يمينًا، وما جرى عن اليسار يسارًا؛ ومثل ما نقول إنّ للصّنم يمينًا وشمالاً".

[2] في الأصل: فيثاغورش.

[3] في الأصل: إثنتان.

[4] في الأصل: الأربع.

[5] في الأصل: أمتين.

[6] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 13 إضافة لعبارة: "بين العلو والسّفل و...". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

أنّ اليمين واليسار يختلفان[1] بالقوّة فقط. فأمّا تلك الباقية، فإنّها تختلف أيضًا بالشّكل[2].

التّفسير

هذا الذى يعزّر[3] فيه [شيعة][4] فيثاغورس[5] هو أمر بيّنٌ. وذلك أنّهم وضعوا في المتضادّات التي يرونها مبادئ الكلّ: اليمين واليسار، وتركوا الأمام والخلف، والفوق والأسفل.

والتّضادّ الموجود بين هذه ليس بدون التّضادّ الموجود بين اليمين واليسار. وهو الذي أراده بقوله: **فإنّ الفضْل والخلاف الذي [...][6] بين الأمام والخلْف ليس بدون الفضْل بين اليمين واليسار**[7]. يريد: فإنّ التّضادّ الموجود بين الأمام[8] والخلف ليْس بدون التّضادّ الموجود بين اليمين واليسار.

---

[1] في الأصل: مختلفان، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: بالأشكال، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 12 إلى س 16.

[3] في الأصل: يعدل.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] في الأصل: فيثاغورش.

[6] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 13 إضافة لعبارة: "بين العلو والسّفل و...". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 10 إلى س 15.

[8] في الأصل: الأنام.

فإذا كان التّضادّ الموجود بين اليمين واليسار اقتضى من قبَله لليمين واليسار أن يكون مبدءًا[1]، فقد كان يجب عليهم أن يجعلوا أيضًا التّضادّ الموجود [12 و] بين الأمام والخلف سببًا لأن[2] يكون الأمام والخلف مبدءًا[3].

ثمّ ذكر أيضًا معنى[4] آخر يجب أن يكون [من] قبَله التّضادّ الذي بين الأمام والخلف أكثر من التّضادّ الذي بين اليمين واليسار. فقال: وذلك أنّ اليمين واليسار يختلفان بالقوّة فقط. فأمّا تلك الباقية، فإنّها تختلف أيضًا بالشّكل[5]. يريد[6]: وممّا يوضّح أنّ التّضادّ الذي بين الأمام والخلف أكثر من التّضادّ الذي بين اليمين واليسار، أنّ اليمين واليسار إنّما يختلفان بالقوّة؛ أعني: أنّ اليمين يخالف اليسار بأنّ[7] القوّة التي في اليمين مخالفة للقوّة التي في اليسار، لا في الشّكل، فإنّ شكلهما[8] واحد.

وأمّا الأمام والخلف، فهما يختلفان في القوّة والشّكل؛ أعني: أنّ شكل الأمام غير شكل الخلف في كلّ ما له أمام وخلف، وقوّتهما مختلفة أيضًا.

قال أرسطوطاليس

ونقول أيضًا إنّ العلْو والسّفْل في جميع المتنفّس من[9] الحيوان والنّبات. فأمّا اليمين واليسار، فليْس في شيء من النّبات.

---

[1] في الأصل: الأنام.

[2] في الأصل: مبدأ.

[3] في الأصل: لأنّ.

[4] في الأصل: معني.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 15 – س 16.

[6] في الأصل إضافة لكلمة: أيضا، والسّياق لا يقتضي هذه الإضافة.

[7] في الأصل: فإنّ.

[8] في الأصل: شكلها.

[9] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

ونقول أيضًا إنّ الطّول قبل العرض وأوّل له. وأنّ العلو هو بدء الطّول، واليمين هو بدْء العرض.

فنرْجع فنقول إنّه {إن كان الطّول قبل بدء العرض}[1]، كان لا محالة العلو قبل اليمين في كوْنه. وإنّما قلتُ: في كوْنه، لأنّ الأوّل قد يُقال على وجوه شتّى.

ونقول أيضًا: إنّ[2] العلو هو حيث مبدأ الحركة، وأنّ اليمين هو موْضع مخرج الحركة، وأنّ الأمام هو [موْضع][3] نهاية الحركة.

فإن كان هذا على ما قلنا، فلا محالة أنّ العلو قوّة ابتداء خاصّة من بين سائر الحركات التي ذكرنا.

فقد يحقّ [12 ظ] علينا أن نعزّر[4] شيعة فيثاغورس[5] حين تركوا ذكر الأوائل الأوَل، ثمّ ذكروا اليمين واليسار فقط، وحيث ظنّوا أنّ هذيْن في جميع الأشياء التي لها بدْء وحركة [بالسّواء][6].

---

[1] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 20 – س 21، حيث جاء: "إذا كان بدء الشّيء الأوّل أوّلاً بذاته". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: هو، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير، وبما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 23.

[4] في الأصل: نعدل.

[5] في الأصل: فيثاغورش.

[6] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير، وبما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 27.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 16 إلى س 27.

التّـفـسـيـر

أنّ آل فيثاغورس[1] أخطأوا[2] في هذه المسألة في موضعيْن:

– أحدهما: أنّهم جعلوا لجميع الأشياء يمينًا ويسارًا.

– والموضع الثّاني: أنّهم لم يجعلوا لها فوقًا[3] وأسفلاً[4].

فأمّا أنّهم أخطأوا[5] في جعلهم لجميع الأشياء يمينًا ويسارًا، فذلك بيّنٌ ممّا حدّ به اليمين واليسار.

وأمّا خطؤهم[6] في أنّهم[7] لم يجعلوا لها [إلاّ] يمينًا[8] ويسارًا[9]، [ولم يجعلوا لها] أمامًا[10] وخلفًا[11]، فهو يريد أن يوضّح ذلك في هذا القول. ولذلك اسْتفْتح به تخطئتهم، فقال: ونقول أيضًا إنّ العلو والسّفل في جميع المتنفّس من الحيوان [والنّبات][12]. فأمّا اليمين واليسار، فليس في شيء من النّبات[13]. يريد: ونقول أيضًا إنّ العلْو والسّفل

---

[1] في الأصل: فيثاغورش.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: فوق.

[4] في الأصل: أسفل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: خطأهم.

[7] في الأصل: أن.

[8] في الأصل: يمين.

[9] في الأصل: يسار.

[10] في الأصل: أمام.

[11] في الأصل: خلف.

[12] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو (انظر: ص 75 – س 3)، وبما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 18.

[13] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 16 إلى س 19.

واجب أن يكون في كلّ ما له يمين ويسار. وذلك أنّا نجد كلّ ما له يمين ويسار له فوق وأسفل، ولسنا نجد كلّ ما له فوق وأسفل له يمين ويسار.

وذلك أنّ الحيوان وحده هو الذي له يمين ويسار، ونجده له فوق وأسفل. والنّبات[1] له فوق وأسفل، وليس له يمين ولا يسار.

وإنّما أراد أن يبيّن ذلك: أنّ الفوق والأسْفل يظهر من أمره أنّه متقدّم بالطّبع على اليمين واليسار، وأنّ المتأخّر، إذا وجد، لزم أن يوجد المتقدّم.

ولما ذكر هذه الحجّة أخذ يقوّيها بأن يأتي بالسّبب الذي من أجله كان الفوْق والأسْفل متقدّمًا بالطّبع على اليمين واليسار. فإنّ[2] اليقين بالشّيء إنّما يتمّ [13 و] إذا وُقِف على سببه، إذا كان العلم بالشّيء بسببه[3] هو العلم التّامّ على ما تبيّن في كتاب البرهان[4]. فقال: فنرجع فنقول إنّه {إن كان الطّول قبل بدء[5] العرض}[6]، كان لا محالة

---

[1] في الأصل: البنات.

[2] في الأصل: فإنّما.

[3] في الأصل: بشبيه.

[4] الإشارة هاهنا إلى كتاب أنولوطيقا الأواخر لأرسطو وتحديدًا إلى الفصل الثّاني = "العلم والبرهان" الواقع في الجزء الثّاني من منطق أرسطو (نقل إسحق بن حنين، تحقيق عبد الرّحمان بدوي، ص 332 إلى ص 337). وممّا جاء في هذا الفصل قوله: "وقد يظنّ بنا أنّا نعرف كلّ واحد من الأمور على الإطلاق، لا على طريق السّفسطائيّين، الذي هو بطريق العَرَض، متى ظُنّ بنا أنّا قد تعرّفنا العلّة التي من أجلها الأمر، وأنّها هي العلّة، وأنّه لا يمكن أن يكون الأمر على جهة أخرى. ومن البيِّن أنّ هذا هو معنى: "أن يعلم". وذلك أنّ الذين لا يعلمون والذين يعلمون: أمّا أولئك، فقد يتوهّمون من أمر الشّيء أنّ هذه حاله؛ وأمّا العلماء، فقد يوجد لهم هذا المعنى. فإذن ما لنا العلم به وجودًا لا يمكن أن يكون على جهة أخرى" (المصدر المذكور، ص 332).

راجع في نفس المعنى شرح البرهان لابن رشد، المقالة الأولى، الورقة 8 ظ إلى الورقة 16 و من مخطوط برلين رقم 3176، وتلخيص البرهان لابن رشد، المقالة الأولى، الورقة 66 و إلى الورقة 67 و من مخطوط فيرنتسه رقم 54.

[5] في الأصل: بدءُ.

العلو قبل اليمين [في كوْنه][1]. يريد: وأيضا فممّا[2] يظهر منه أنّ[3] الفوق قبل اليمين أنّه إن كان الطّول قبل العرض، أي متقدّمًا عليه بالطّبع، فقد يجب أن تكون[4] الحركة في الطّول متقدّمة على الحركة في العرض، لأنّ الحركة التي على العظم المتقدّم يجب أن تكون متقدّمة.

وإذا كانت[5] نسبة مبدإ الحركة المتقدّمة إلى الحركة المتقدّمة هي نسبة مبدإ الحركة المتأخّرة إلى الحركة المتأخّرة نفسها، وكانت[6] إحدى[7] الحركتيْن متقدّمة على الأخرى، فقد يجب أن يكون[8] مبدأ الحركة المتقدّمة متقدّمًا[9] على مبدإ الحركة المتأخّرة، ومبدأ الحركة

---

[6] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 20 – س 21، حيث جاء: "إذا كان بدء الشّيء الأوّل أوّلاً بذاته". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو، وبما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 21.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 20 – س 21.

[2] في الأصل: فمن.

[3] في المتن: إلى، وفي الهامش كما أثبتناه.

[4] في الأصل: أن يكون.

[5] في الأصل: كان.

[6] في الأصل: كان.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: تكون.

[9] في الأصل: مقدّما.

المتقدّمة هو[1] الفوق، ومبدأ المتأخّرة هو[2] اليمين؛ فواجبٌ أن يكون الفوق متقدّمًا[3] على اليمين.

وقوله: وإنّما قلتُ: في كونه، لأنّ الأوّل قد يُقال على وجوه شتّى[4]، إشارة إلى[5] أنّه لا ينبغي أن يُفهَم من[6] هذا المتقدّم إلاّ التّقدّم الذي بالطّبْع، لا غير ذلك من أنْحاء المتقدّم.

ولما أتى بهذا السّبب أتى أيضًا بحجّة أخرى، فقال: ونقول أيضًا إنّ العلو هو حيث مبدأ الحركة، وأنّ اليمين هو موضع مخرج الحركة، وأنّ الأمام هو موضع نهاية الحركة[7]. يريد: ونقول إنّه بيّنٌ، ممّا وضع قبل، أنّ العلو هو مبدأ الحركة وأنّ اليمين هو موضع مخرج الحركة من الجسد لا مبدؤها[8].

وإنّما أراد بهذا ما تبيّن في كتاب حركات الحيوان: أنّ مبدأ الحركة للحيوان من القلب.

وقوله: وأنّ الأمام هو مَوْضع نهاية الحركة[9]، يحتمل أن يريد به: نهاية تحريك المبصرات[10] للبصر[11].

---

[1] في الأصل: هي.

[2] في الأصل: هي.

[3] في الأصل: متقدّم.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 21 – س 22.

[5] في الأصل: إلاّ.

[6] في الأصل: في.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 22 إلى س 24.

[8] في الأصل: مبداؤها.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 24.

[10] مطموسة في الأصل، والسّياق يقتضي ما أثبتناه.

وذلك أنّ المبْصرات تحرّك المتوسّطات حتّى تنتهي[1] حركتها إلى القوّة الجسْمانيّة. ويحْتمل [أن يريد] أنّ [13 ظ] الأمام هي الجهة التي، على اسْتقامتها وعلى محاذاتها، تكون نهاية الحركة في المكان.

وذلك أنّ الحيوان إذا تحرّك إلى شيء ما، فإنّما يقبل عليه بأمامه ثمّ يتحرّك نحوه. ويحتمل أن يريد: أنّ الأمام هي نهاية الحركة المنْبعثة من القلب، وهو الأظْهر.

ولما وضع هذه المقدّمات، قال: فإن كان هذا على ما قلنا، فلا محالة[2] أنّ العلو[3] قوّة ابتداء خاصّة من بين سائر الحركات التي ذكرنا[4].

وهذا إن كان أراد به أنّ مبدأ حركة[5] الفوق غير مبدإ حركة اليمين وغير مبدإ حركة الأمام، فهو أمْرٌ ظاهرٌ بنفسه؛ وقد كان وضعَه في القوْل المتقدّم.

وإن كان أراد أن يبيّن به أنّ مبدأ حركة الفوق متقدِّم على مبدإ حركة اليمين ومبدأ حركة الأمام، ففيه عسْر ما.

وذلك أنّه لو كانت الحركة واحدة، للزم ضرورة أن يكون موضع مبدأها[6] متقدَّمًا على موضع مخرجها وعلى موضع نهايتها، اللّهمّ إلاّ أن يضع أنّ مبدأ حركة شيء من القصر، الذي فيه مبدأ حركة الحيوان في المكان، هو فيه قبل[7] مبدأ حركة المكان؛ أعني [أنّ] مبدأ الشّيء هو، في القلب، متقدّم على مبدإ حركة الحيوان، أعنى : الحركة التي له في المكان.

---

[11] في الأصل: البصر.

[1] في الأصل: تنتهى.

[2] في الأصل: محاله.

[3] في الأصل: للعلوّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 24 – س 25.

[5] في الأصل: الحركة.

[6] في الأصل: مبدأ.

[7] في الأصل إضافة كلمة: هذا.

ولما تبيّن له من هذه الوجوه كلّها أنّ مبدأ الفوق يجب أن يكون مقدَّمًا على اليمين، قال: فقد يحقّ علينا أن نعزّر[1] شيعة فيثاغورس[2] حيث تركوا ذكر الأوائل الأوَل، ثمّ ذكروا اليمين واليسار فقط، وحيث ظنّوا أنّ هذيْن في جميع الأشياء بالسَّواء[3]. يريد بالأوائل الأول: الفوق والأسْفل، فعزّرهم[4]، كما قال، في أمريْن:

– أحدهما: أنّهم[5] جعلوا اليمين واليسار متضادّة، وتركوا الأعلى والأسفل، وهما أقدم.

– والثّاني: أنّهم جعلوا اليمين واليسار [...][6].

وقوله:<...>[7] فأمّا نحن، فقد[8] ميّزنَا هذه القوى آنفًا، وقلنَا إنّها تكون في الأشياء التي لها [14 و] بدْء الحركة[9]. يريد: فأمّا نحن فلم نقل بقولهم، بل قلنا إنّ هذه الجهات وهذه الأوائل، إنّما هي موجودة في الأشياء التي لها مبادئ حركات من جهات منها مخصوصة.

---

[1] سقطت بقيّة التّفسير من النّسخة الخطّية الفريدة التي نعتمدها في تحقيقنا. بقي أنّنا نرجّح ألاّ يتجاوز التّفسير الرّشديّ السّاقط من هذه النّسخة بضع الأسطر، ذلك أنّ القول الأرسطيّ اللاّحق يقع في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء مباشرة إثر القول الوارد في السّطر 27 من الورقة 285 أ من المطلب الثّاني من المقالة الثّانية.

[2] في الأصل: فيثاغورش.

[3] قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو، حيث قال: "... في جميع الأشياء التي لها بدؤ وحركة".
وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 25 إلى س 27.

[4] في الأصل: فعزلهم.

[5] في الأصل: أن.

[6] نهاية تفسيره للقول الأرسطيّ ساقطة من النّسخة الخطّية التي اعتمدناها في تحقيقنا.

[7] في الأصل إضافة لعبارة: وبدء له، وإضافة هذه العبارة في هذا الموضع لا وجه لها.

[8] في الأصل: بعد.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 27 إلى س 29.

ونقول أيضًا: إن كانت السّماء ذات نفس، وفيها ابتداء حركة، فلا محالة إذا أنّ لها العلو والسّفل واليمين واليسار.

وما ينبغي لأحد أن ينْكر ذلك لحال[1] تدوير شكل الكلّ، وكيف يكون بعضه يمينًا وبعضه يسارًا وجميع أجزائه مُتشابهة متحرّكة حرَكة دائمة في الزّمان كلّه. لكن مثل أن نتوهّم[2] إنسانًا ذَا يمين[3] ويسار مختلفيْن في الشّكل، ثمّ يحيط على نفسه فلكًا، فتكون[4] لذلك الفلك قوّة مختلفة لا محالة، أعني: يمينًا ويسارًا، {لأنّ له مواضع ابتداء ومُنتهَى من عمل فاعله}[5]. و

كذلك ينْبغي أن يتوهّم أيضًا في بدء حركة الفلك، فإن[6] لم تكن حركته في زمان، لكن لحركته بدء اضطرارًا، <أعني: لحركته ابتداء منه[7]>، فإنّه إن كان بدءً

---

[1] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: يتوهّم.

[3] في الأصل: يمينا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: فيكون.

[5] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 35 والورقة 285 ب / س 4 – س 5، حيث جاء: "**لكن لن يظهر من ذلك الأمر شيء، اعتبارًا إلى تشابه الأجزاء**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد أنّ أبا الوليد لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] في الأصل: فإنّه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[7] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 7).

يتحرّك، فلا محالة أنّ لحركته موضعا ابتداءً[1] منه، {فيكون إذا لحركة الفلك مبدأ[2]}[3].[4].

التّـفـسـيـر

لما كانت هذه الجهات السِتّ إنّما تتميّز في الأشياء المَوْجودة فيها من قبل تميّز مبادئ الحركات الموجودة فيها.

وذلك أنّ اختلاف الحركات في الأشياء المتنفّسة هي التي أوقفتنا على اختلاف تلك المبادئ؛ واختلاف تلك المبادئ دلّنا على اختلاف تلك الجهات؛ وجب لذلك، إن وُجِدت[5] للسّماء[6] مبادئ حركات مختلفة في جهات مختلفة عنها[7]، أن تكون[8] لنا هذه الجهات، وبخاصّة متى وضع أنّ السّماء متنفّسة.

---

[1] في الأصل: ابتداء.

[2] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 35 والورقة 285 ب / س 7 – س 8، حيث جاء: "**وكان من ذلك الموضع يتحرّك مجدَّدًا إن توقّف عن الحركة**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] في الأصل: مبدءًا.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ظ / س 29 والورقة 285 أ / س 8.

[5] في الأصل: وجد.

[6] في الأصل: السّماء.

[7] في الأصل: منها.

[8] في الأصل: يكون.

وهذا هو الذي أراد بقوله: ونقول أيضًا إنّ السّماء، إن كانت[1] ذات نفس وفيها ابتداء حركة، فلا محالة [إذًا][2] أنّ لها العلو والسّفل واليمين [14 ظ] واليسار[3]. يعني: أنّه إن كانت السّماء ذات[4] نفس، وكان يظهر فيها ابتداء الحركة من جهة دون جهة، فقد يجب ضرورة أن يكون لها اليمين واليسار.

وإذا كان لها اليمين واليسار، فلها[5] الفوْق والأسْفل، على ما تبيّن [أنّ] لها[6] أيضًا الأمام والخلْف.

وهذا الاتّصال من بيْن المقدّم والتّالي في هذا القياس هو بيّنٌ ممّا تقدّم.

وذلك أنّه قد وضع أنّ ما يتحرّك من جهة دون جهة، وهو متنفّس، أنّ له يمينًا ويسارًا؛ فبيّن أنّ السّماء، إن كانت متنفّسة، وكانت تتحرّك من جهة دون جهة وإلى جهة دون جهة، أنّها ذات يمين ويسار وذات أمام وخلف.

فأمّا ما وضع في المقدّم من أنّها تتحرّك من جهة دون جهة، فهو بيّنٌ بنفسه.

وأمّا ما وضع فيه من أنّها متنفّسة، فهو شيء تبيّن في غير[7] هذا المؤضع.

ويشبه أن يكون كونها متحرّكة من جهة دون جهة كافيًا[8] في أنّها ذات يمين ويسار، وفي أنّها متنفّسة، لكن أراد أرسطو أن يعلم[9] هاهنا وجود السّبب في كونها ذات يمين ويسار، وهو كونها متنفّسة، لأنّه إذا علم الشّيء بسببه، كان العلم به أوثق وأتمّ.

---

[1] في الأصل: أنّ السّماء إن كانت ذات نفس، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ظ / س 29 إلى س 31.

[4] في الأصل: ذا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] في الأصل: فلهما.

[6] في الأصل: له.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] في الأصل: كافيًا.

[9] في الأصل: يسلم.

وإذا قلنا إنّه يجب أن يكون لها يمين ويسار، فيجب ضرورة أن يكون لها أمام وخلْف وفوق وأسفل. والجهة التي بها اختصّت السّماء بالحركة هي الجهة الشّرقيّة[1].

ولما كان لقائل أن يقول: إنّ السّماء هي كريّة؛ والكرة، بما هي كرة، هي متشابهة؛ فكيف يتصوّر فيها اختلاف هذه الجهات؟ فهو يقول في جواب هذا: إنّ هذه الجهات إنّما تختلف فيها باختلاف[2] قوّتها ليس باختلاف شكلها.

وهذا هو الذي أراد بقوله: وما[3] ينبغي لأحد [15 و] أن ينْكر ذلك لحال تدوير شكل الكلّ، وكيف يكون بعضه يمينًا وبعضه يسارًا، وجميع أجزائه متشابهة متحرّكة حركة دائمة في الزّمان كلّه؟[4]. يريد: وليس ينبغي لأحد أن ينكر ما قلناه من أنّ للسّماء يمينًا ويسارًا بأن يقول: شكل السّماء كريّ، وما هو كريّ، فكيف يمكن أن يُقال إنّ بعض أجزائه يمين[5] وبعضها يسار[6] وأمام[7] وخلْف[8] وفوق وأسْفل، وكلّها متشابهة، وهذه القوى مختلفة في الشّكل؟

---

[1] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 39 من جامع السّماء والعالم: "فنقول: إنّ أرسطو يوجب أن يكون هذا الجسم له هذه الجهات الستّ لكونه متنفّسًا. ويرى أنّ جهة اليمين هي المشرق". وفي تلخيص السّماء والعالم – الورقة 17 و، فقد أورده وفق صيغة مغايرة: "ولما تقرّر له أنّ كلّ متنفّس فله الجهات الستّ المتميّزة بالطّبع؛ وكانت السّماء متنفّسة ومتحرّكة من بعض الجهات دون بعض؛ أنتج عن ذلك أنّ السّماء لها جهات ستّ هي اليمين واليسار والأمام والخلف والفوق والأسفل".

[2] في الأصل: بخلاف.

[3] في الأصل إضافة لحرف النّفي: لا، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 1.

[5] في الأصل: يمين.

[6] في الأصل: يسار.

[7] في الأصل: أمام.

[8] في الأصل: خلف.

وأيضًا، فإنّ هذه المبادئ إنّما تتميّز فيما يتحرّك[1] بعد سكون.

فأمّا ما لم يزل متحرّكًا الدّهْر[2] كلّه، فكيف تتميّز[3] فيه جهة دون جهة؟ ولهذا المعنى[4] زاد في قوله: **متحرّكة حركة دائمة في الزّمان كلّه**[5].

ولما أتى بهذا الشّكّ، أخذ يصوّر كيف يمكن أن يتوهّم في الجرم الكريّ أنّ جهاته مختلفة القوى، وإن كانت متشابهة في الشّكل، فقال: مثل أن نتوهّم إنسانًا ذا يمين ويسار مخْتلفيْن في الشّكل، ثمّ يحيط على نفْسه فلكًا، فتكون[6] لذلك الفلك قوّة مخْتلفة لا محالة[7]، أعني: يمينًا ويسارًا، {لأنّ له مواضع ابتداء [ومُنتهَى][8] من عمل فاعله}[9]. يريد: وتوهّمنا أنّ للفلك يمينا ويسارًا وأمامًا وخلفًا[10] وفوقًا[11] وأسفلاً[12]،

---

[1] في الأصل: تتحرّك.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: يتميّز.

[4] في الأصل: المعني.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ظ / س 31 والورقة 285 أ / س 1.

ولم يورد أبو الوليد هذا الشّكّ في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 39 – ص 40). وفي تلخيص السّماء والعالم – الورقة 17 و، فقد أورده وفق صيغة مغايرة عمّا أورده في الشّرح: "ثمّ أتى بالشّكوك التي [يمكن أن] يتشكّك بها على هذا الرّأي، وهي ثلاثة: أحدها: أنّ أكثر هذه الجهات متميّزة بالشّكل في الحيوان، مثل الأمام والفوق؛ والجرم السّماوي شكل جميع جهاته واحدة، إذ هو كريّ. وهذا هو الذي صيّر أفلاطون أن يعتقد أنّ السّماء بهذه الجهات".

[6] في الأصل: فيكون.

[7] في الأصل: محاله، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 35 والورقة 285 ب / س 4 – س 5. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

هو مثل لو توهّمنا إنسانًا قد أدار على نفسه فلكًا، وابتدأ يحرّكه من المشرق إلى المغرب؛ إمّا بأن[1] يستدير هو مع تحريكه إيّاه، وإمّا بأن يثبت هو ويحرّكه يمينه وشماله. فإنّ هذا الإنسان يجب ضرورة أن يكون رأسه عند القطْب الجنوبيّ وقدَماه عند القطْب الشّماليّ، وأن يكون وجهه إلى فوق الأرض، أعني: المسْكون منها، وأن يكون يمينه في المشرق وشماله في المغرب.

وذلك أنّه متى وُضع هذا [15 ظ] الإنسان غير هذا الوضْع، لم يمكن فيه أن يحرّك الفلك من شرق إلى مغرب، وأن تكون حركته متوجّهة نحو فوق الأرض أوّلاً، أعني: فوق المسْكون، وأنّ حركته تحت الأرض من أجل حركته فوق الأرض. فإنّه متى اشترط في الإنسان هذان الشّرْطان، وجَب[2] أن يتحرّك الفلك من مشرق إلى مغرب، وأن تكون حركته أوّلاً إلى فوق الأرض، أعني: متقدّمة بالطّبع على حركته تحت الأرض.

وإذا وُضع أنّ الفلك بهاتيْن الصّفتيْن، أعني أنّ حركته من المشْرق دون أن تكون إلى[3] المغْرب، كما يظهر من أمرْه؛ ووُضع أنّ حركته تحت الأرض من أجل حركته فوق الأرض، إذا كان الكوْن الأشرف فوق إنّما هو فوق الأرض؛ فقد يجب ضرورة أن يكون الفلك موجودة[4] فيه هذه القوى الستّ، وإلاّ كانت هاتان الصّفتان فيه موجودتيْن[5] بالعرض، أعني: من جهة دون جهة وإلى جهة أوّلاً قبل[6] جهة.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 ظ/ س 31 والورقة 285 أ / س 1 إلى س 5.

[10] في الأصل: خلف.

[11] في الأصل: فوق.

[12] في الأصل: أسفل.

[1] في الأصل: أن.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] في الأصل: موجودا.

[5] في الأصل: موجودة.

[6] في الأصل: بل.

وكما أنّ الإنسان، إذا اسْتدار ثابتًا في مكان واحد، إنّما تبتدئ حركته من قبَل يمينه إلى جهة دون جهة؛ كذلك الأمْر في الفلك. هذا أمرٌ بيّنٌ كما ترى[1].

---

[1] أورد أبو الوليد –على جهة التّمثّل– بيانا يقترب من حيث المعنى بحلّه لهذا الشّكّ الوارد هاهنا في ص 39 – ص 40 من جامع السّماء والعالم: "إنّ أرسطو يوجب أن يكون هذا الجسم له هذه الجهات الستّ لكونه متنفّسًا، ويرى أنّ جهة اليمين هي المشرق للموضع المسكون، وجهة اليسار: المغرب للموضع المسكون بأسره، وجهة الفوق: القطب الجنوبيّ، وجهة الأسفل: القطب الشّماليّ. ويرى أنّ ذلك هو السّبب في أن كانت حركته من المشرق إلى المغرب، ولم تكن بخلاف ذلك. ويقول إنّ المثال في ذلك لو توهّمت رجلاً قد أدار على نفسه فلكًا، ويمينه في المشرق، وشماله في المغرب، ووجهه فوق الأرض، ورأسه في القطب الجنوبيّ، وساقاه في القطب الشّماليّ؛ وابتدأ يحرّك الفلك هو في جهة المشرق إلى ما فوق الأرض". وإذا كان هذا هكذا، فإنّما ذهب إلى أنّ له يمينًا ويسارًا وأمامًا وخلفًا، من جهة أنّ له جهة مخصوصة يتحرّك منها وإليها. وأمّا في تلخيص السّماء والعالم – الورقة 17 و – 17 ظ، فقد أورد حلّ هذا الشّكّ وفق صيغة مغايرة عمّا أورده في الشّرح: "وهو يحلّ هذه الشّكوك بإعطاء جهة التّصوّر التي بها يضع أنّ للسّماء هذه الجهات الستّ؛ وذلك –كما يقول– بأن تخيّل إنسانًا قد أدار على نفسه فلكًا، وهو يحرّكه من المشرق إلى المغرب، ومن تحت الأرض. فإنّه يجب أن يكون رأس هذا الإنسان ممّا يلي القطب الجنوبيّ، وقدماه ممّا يلي الشّماليّ، ويمينه في الأفق الشّرقيّ، وشماله في الجنوبيّ، ووجهه إلى وسط السّماء؛ ويكون مبدأ الحركة من هذه في الأفق الشّرقيّ ضرورة؛ ويكون تحريكه إلى وسط السّماء. وذلك على ما تلفي عليه الحركة اليوميّة؛ فإنّه يظهر من أمْرها أنّ الجزء الذي يصعد فوق الأرض هو المقصود أوّلاً بالطّبع. وأعني بالأرض هاهنا: المسكون منها؛ وأنّ الذي يهبط منها إنّما هو من أجل الذي يصعد، كالحال في حركة الحيوان المكانيّة. فإنّ اليمين هو الذي يحرّكه على القصد الأوّل، واليسار إنّما يحرّكه على جهة الاعتماد عليه، لتعود حركة اليمين. وكذلك يظهر أنّ الأفق الشّرقيّ هو موضع ابتداء حركة السّماء، وهو يمينها؛ وأنّ الأفق الغربيّ إنّما تتحرّك فيه السّماء لتعود الحركة في الأفق الشّرقيّ".

وقوله: وكان[1] ينْبغي أن يتوهّم[2] أيضًا في بدْء حرَكة الفلك[3]؛ يعني: أنّه لما كان يظْهر فيه مبدأ الحركة من جهة دون جهة، وإلى جهة دون جهة؛ وكان لو [أدار إنسانٌ واحدٌ على نفسه فلكًا][4]، للزم أن يحرّكه من جهة دون جهة وإلى جهة دون جهة، لكوْن المحرّك له ذَا يمين ويسار وأمام وخلف؛ كذلك ينبغي أن يعتقد في الفلك أنّه ذو قوى مختلفة في جهات مختلفة، وإن لم [16 و] تكن تلك القوى في أجزاء مخْتلفة الشّكل أو متّصلة بأجزاء غير مختلفة الشّكل[5].

---

[1] قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو (انظر: ص 84 – س 9)، حيث قال: وكذلك ينبغي...

[2] في الأصل: نتوهّم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 5 – س 6.

[4] في الأصل: لو أدرنا فلكًا على إنسان واحد تحريكه، للزم... وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] أورد أبو الوليد في ص 40 من جامع السّماء والعالم بيانًا يقترب من حيث المعنى ببيانه الوارد هاهنا: "وإذا كان هذا هكذا، فإنّما ذهب إلى أنّ له يمينًا ويسارًا وأمامًا وخلفًا، من جهة أنّ له جهة مخصوصة يتحرّك منها وإليها. وإذا كان له جهة مخصوصة، فمبدأ التّحريك في تلك الجهة ضرورة، لا على أنّ مبدأ التّحريك في تلك الجهة منتقل ومتبدّل بتبدّل أجزاء الجرم السّماويّ في تلك الجهة المخصوصة. لأنّه، لو كان ذلك كذلك، لعاد اليمين يسارًا واليسار يمينًا؛ بل أنّ مبدأ التّحريك ثابت، وإن تبدّلت فيه أجزاء الكرة. وذلك واجب من قبَل أنّ المحرّك هناك ليس في موضوع. وهذا هو الفرق بين مبدإ الحركة الذي في الحيوان والذي في هذا الجرم؛ أعني أنّ مبدأ الحركة في الحيوان هو في موضوع مخصوص، وهو جزؤه اليمين، فأمّا هذا الجرم، فإنّ له من اليمين موضع مبدإ التّحريك وظهوره؛ لأنّ ذلك المبدأ في جزء منه مخصوص، كالحال في الحيوان. ولما اعتقد قوم أنّه يريد باليمين واليسار مواضع مخصوصة من هذا الجسم، لا مواضع في الجهات، أشكل عليهم هذا، وقالوا: كيف نفهم هذا، واليمين يعود منه يسارا؟ وأرسطو لم يرد هذا، وإنّما أراد أنّ له جهة فيما يظهر مبدأ التّحريك. كما قال في المحيط فإنّ المحرّك هنالك، يريد: في الموضع الذي يظهر فيه سرعة الحركة؛ كذلك أراد هاهنا باليمين: الموضع الذي يظهر ابتداء الحركة. ولذلك مثّل ذلك الإنسان الذي ابتدأ يدير فلكًا من المشرق إلى المغرب". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فقد مهّد لقوله بإيراد شكّ في الورقة 17 و: "و[الشّكّ] الثّالث: أنّ أجزاء الكرة لا تحفظ موضعًا واحدًا، بل الجزء الذي يكون منها في الأيْن الذي هو يمين يعود في الأيْن

وإنّما قلْنا: أو متّصلة، لأنّ هذه القوى تشبه ألاّ تكون هيولانيّة، على ما سنفْحص عن ذلك بعد.

وقوله: فإن لم تكن[1] حركته في زَمان، لكن لحرَكته مبْدء[2] اضطرارًا[3]. يريد: والفلك، وإن لم يكن[4] لحركته مبدأ زمانيّ، فليس يلزم عن ذلك ألاّ يكون له مبدأ في العظم. وذلك أنّ المبدأ الذي في العظم غير المبدإ الذي في الزّمان .

وإنّما قال ذلك لئلاّ يتوهّم متوهّم أنّه حيث لا مبدأ [في] الزّمان[5] أنّه لا مبدأ في العظم، وهو الذي أراد بقوله: <إنّ لحركته موضعًا ابتداءً[6] منه[7]>، يعني: أنّه لا يمنع كونه ليس له مبدأ في زمان[8] ألاّ يكون له مبدأ في جهة دون جهة، وفي مؤضع دون مؤضع[9].

الذي هو يسار. وكذلك الحال في الأمام والخلف". ثمّ أردف قوله في الورقة 17 ظ بحلّه لهذا الشكّ: "وليس هذا المبدأ منه في أجزاء محدودة. فإنّ الجزء من الفلك الذي نتوهّمه يمينًا بكونه في الأفق الشّرقيّ يعود يسارًا بكونه في الأفق الغربيّ، وكذلك الأمام والخلف؛ وإنّما يظهر فعله في مواضع منه محدودة. وبحقّ كان ذلك كذلك، لأنّ القوّة المحرّكة له ليست منقسمة بانقسام الجسم، فيكون في جزء دون جزء منه".

[1] في الأصل: يكن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو، حيث قال: لكن لحركته بدء اضطرارًا...

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 6 – س 7.

[4] في الأصل: تكن.

[5] في الأصل: زمانا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] في الأصل: ابتداء.

[7] لم يرد القول الذي وضعناه بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 7).

[8] في الأصل: زمانيّ.

[9] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 41). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فقد مهّد لقوله بإيراد شكّ في الورقة 17 و: "و[الشّكّ] الثّاني: أنّ حركة الجرم السّماويّ ليس لها مبدأ زمانيّ. وإذا لم يكن لها مبدأ زمانيّ، فليس لها مبدأ في الموضع". ثمّ أردف

وسنفْحص فيما بعد عن الفرق بين الجهة والموضع، وهل هما مترادفان أو مختلفان في قوله.

وقوله: {فيكون[1] إذًا لحركته[2] مبدأ[3]}[4]؛ يعني: مبدأ في العظم ومبدأ في الموضع، أي [أن] يكون له موضع طبيعيّ وجهة طبيعيّة.

قال أرسطوطاليس

قوله في الورقة 17 و – 17 ظ بحلّه لهذا الشكّ: "وإذا كان ذلك كذلك، فمبدأ التّحريك هو ضرورة على القصد الأوّل في الأفق الشّرقيّ. ولذلك يجب أن يكون هذا الموضع يمين السّماء؛ وغاية هذه الحركة هو وسط السّماء، الذي هو الأمام. فعلى هذا يمكن أن يتوهّم لهذه الحركة مبدأ ونهاية من قبل المحرّك لها؛ وإن كان يتحرّك دورًا وفي غير زمان، وكانت جهات الفلك متشابهة؛ فمعنى اليمين الموجود للفلك أنّه يلفى له موضع محدود منه ابتداء حركة المشرق على القصد الأوّل؛ ومعنى الأمام أنّه يلفي له موضع انتهاء الحركة للمحرّك له على القصد الأوّل".

[1] في الأصل: فتكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو، حيث قال: فيكون إذا لحركة الفلك...

[3] في الأصل: بدء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 35 والورقة 285 ب / س 7 – س 8. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لم يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

وأقول أيضًا إنّ طول {الفلك}[1] هو البُعد الذي فيه {الأفلاك}[2]، وأنّ من {الأفلاك}[3] ما هو فوق ومنها ما هو أسفل[4].

وهذا الموْضع[5]، أعني: بُعد {الأفلاك}[6] من جميع أنْصاف الأفْلاك هو مخْتلفٌ فقط. وذلك أنّ {الأفلاك}[7] التي[8] في نصْف هذا الفلك لا تتحرّك البتّة. وقد

---

[1] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 8 – س 9، حيث جاء: "الفلك الأوّل". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 9، حيث جاء: "**القطبين**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 9، حيث جاء: "**القطبين**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لم يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] في الأصل: تحت، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: وضع، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 9، حيث جاء: "**الأقطاب**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ ابن رشد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[7] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 11، حيث جاء: "**الأقطاب**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ ابن رشد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[8] في الأصل: الذي.

اعتدْنا أن نسمّي جوانب العالم ممّا يلي هذه الأفلاك، وليس ممّا يلي علوّ العالم وسفله، لأنّ هذا[1] المؤْضع[2] هو الطّول فقط [...][3].

ونقول أيضًا إنّ {الأفلاك}[4] ما منها يُرى فوقنا، فهو الجزء[5] السّفْلي من الفلك الأوّل؛ وما كان منها لا يُرى، فهو الجزء الفوقيّ من الفلك الأوّل[6].

التّـف-س-ي-ر

لما بيّن أنّ للفلك يمينًا وشمالاً؛ وكان [16 ظ] يلزم [عن] ذلك أن يكون له فوْق وأسفل وأمام وخلف، وكان يلزم [عن] ذلك أن يكون له طول وعرض وعمق[7]؛ أخذ يعرّف أيّهما[8] هو طول الفلك وأيّهما هو الطّرف الذي هو الفوْق من الطّول والذي هو

---

[1] في الأصل: هذه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: المواضع، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الأوّل من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 14 إضافة لعبارة: "**لأنّ ما يوجد على جانب [العالم] هو ما يلي علوّ [العالم] وسفله**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية — الورقة 285 ب / س 14، حيث جاء: "**الأقطاب**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ ابن رشد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] في الأصل: الجزئيّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 أ / س 8 إلى س 14.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل إضافة لعبارة: أيّهما الطّول، ثمّ وقع شطبها من قبل النّاسخ؛ لكنّ المعنى لا يستقيم إلاّ إذا ما أثبتنا كلمة **أيّهما**.

الأسْفل، فقال: وأقول أيضًا إنّ طول {الفلك}[1] هو البعد الذي فيه {الأفلاك}[2]؛ يريد: وأقول أيضًا إنّ طول الفلك هو البُعد الذي من أحد القطبيْن إلى القطب الثّاني. وذلك أنّه، لما كان مبدأ حركته من طرف دون طرف، وجب أن يكون الطّول له من جنوب إلى شمال.

ولما كان الواجب عن كونه له يمين وشمال ألاّ يكون له طول فقط، بل فوق وأسفل، اللّذان هما مبادئ الطّول، أردف ذكرهما[3] بالطّول، فقال: وإنّ[4] من {الأفلاك}[5] ما هو فوق، ومنها ما هو أسْفل[6].

---

[1] وضعنا هذا القول بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 8 – س 9، حيث جاء: "**الفلك الأوّل**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 9، حيث جاء: "**القطبين**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ ابن رشد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب/ س 8 – س 9.

[3] في الأصل: أردف ذكر ذكرهما بالطّول...، والمعنى لا يستقيم إلاّ بحذف كلمة: ذكر.

[4] في الأصل: فإنّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 9، حيث جاء: "**القطبين**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 9 – س 10.

وهذا يُبْنى[1] برهانه على أنّه قد تبيّن أنّ له يمينًا وشمالاَ، وعنى[2] بالبُعد الذي فيه الأفلاك: محور[3] الأفلاك المتوهَّم. وذلك أنّ هذا البُعد [هو] الذي فيه الأفلاك وعليه تدور.

وقوله: وهذا الموضع، أعني: بعد {الأفلاك}[4] من جميع أنصاف[5] الأفلاك هو مختلف فقط[6]. يريد: وهذا الموضع من الفلك، الذي بُعده من نصف الفلك متساو[7]، هو مختلف في قوّته؛ يعني به: الأقطاب.

وذلك أنّ القطْب بُعده من نصف الفلك واحد، أعني بنصْف الفلك: الدّائرة التي تقطّع المحور بنصفيْن على زوايا قائمة.

وإنّما أراد أنّ موْضع القطب الواحد هو فوق الفلك، وموْضع القطب الآخر هو الأسفل.

---

[1] في الأصل: يبني.

[2] في الأصل: عني.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 10، حيث جاء: "**الأقطاب**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] في الأصل: إنّصاف، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 10 – س 11.

[7] في الأصل: متساو، وهو.

وقوله: وذلك أنّ {الأفلاك}[1] التي[2] في نصف هذا الفلك لا تتحرّك[3]، يريد: وذلك أنّ الجزء من الفلك الذي هو من نصف الفلك بهذه الحالة، أعني: أنّ بعده منه من جميع [17 و] الجهات هو متساو لا يتحرّك البتّة، بل هو ساكن؛ يعني به: القطب.

وذلك أنّ القطب قد يُقال فيه إنّه ساكن، لأنّه يُتوهَّم كالقطب الذي في الأكر الهندسيّة المتحرّكة، وعلى الحقيقة ليس في الفلك جوهر بالفعل غير متحرّك. لكنّ النّقطة التي تُتوهَّم في موضع القطبيْن، لما كانت غير منقسمة وغير مؤجودة في متحرّك يبدّل المكان بالهيولى[4]، لم يقل فيها إنّها تتحرّك لا بالذّات ولا بالعرض.

وذلك أنّ النّقطة قد يُقال فيها إنّها تتحرّك بالعرض لا بالذّات، أعني: من قبَل أنّها في متحرّك. وكذلك قد يُقال فيها إنّها ساكنة من قبَل أنّها في ساكن.

ولما كان حدّ المتحرّك المشهور أنّه الذي يبدّل مكانه، وكان الجزء من الفلك الذي فيه هذه النّقطة لا يبدّل[5] مكانه بالهيولى[6] إلاّ تبديلاً غير محسوس، ولو كان تبدّله بالصّورة، قيل فيه إنّه ساكنٌ.

---

[1] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 11، حيث جاء: "**الأقطاب**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: الذي.

[3] في الأصل: يتحرّك.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 11.

[4] في الأصل: الهيولي.

[5] في الأصل: تبدّل.

[6] في الأصل: بالهيولي.

وذلك أنّ أجزاء الفلك، ما عدى الجزء الذي فيه القطب، يظهر من أمرها[1] أنّها[2] تبدّل[3] المكان في الصّورة والمادّة.

وأمّا الجزء الذي فيه القطب، فلمّا كان الأظهر فيه تبديله المكان بالصّورة لا بالهيولى[4]، وكان ما يبدّل المكان بالصّورة، على ما تبيّن من أمر جميع الفلك في السّماع؛ أعني أنّه أنّ ما[5] يبدّل المكان بأسره بالصّورة، يُقال فيه إنّه ساكنٌ بكلّه؛ قيل في الجزء من الفلك الذي لا يحسّ إنّه يبدّل المكان بالهيولى[6]، أي: يتحرّك على قوس، إنّه ساكن.

وهذا هو الجزء الذي فيه النّقطة التي تُسمَّى القطب. وبيّنٌ أنّ هذا الجزء هو منْقسمٌ، وإن كان في الحسّ غير منْقسم.

فعلى هذا ينبغي أن يُفهَم الأمر في سكون الأقطاب، لا أنّ هنالك جزء ساكن في الحقيقة، ولا شيء هو ساكن بالعرَض. فإنّ [17 ظ] السّاكن بالعرَض إنّما هو من قبَل ساكن بالذّات.

وقوله: وقد اعتدنا[7] أن نسمّي جوانب العالم ممّا يلي هذه الأفلاك، وليس ممّا يلي علو العالم وسفله، لأنّ هذا الموضع هو الطّول فقط[8]. يريد بالجوانب: جهات العالم التي هي اليمين واليسار والأمام والخلف. يريد: وقد اعْتدنا أن نسمّي المواضع من الفلك التي تتحرّك، أي: تبدّل المكان بالهيولى[9] والصّورة وجهات العالم الأربع، أعني:

---

[1] في الأصل: أمره.

[2] في الأصل: أنّه.

[3] في الأصل: يبدّل.

[4] في الأصل: بالهيولي.

[5] في الأصل: إنّما.

[6] في الأصل: بالهيولي.

[7] في الأصل: إعندنا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 11 إلى س 14.

[9] في الأصل: بالهيولي.

اليمين واليسار والأمام والخلف، لا الجهات التي هي الفوق والأسفل، لأنّ هذه المواضع هي في الطّول فقط.

ثمّ قال: فنقول[1] أيضًا إنّ {الأفلاك}[2]، ما كان منها يُرى [فوْقنا][3]، فهو الجزء السّفليّ من الفلك الأوّل؛ وما كان منها لا يُرى، فهو الجزْء الفوقيّ من الفلك الأوّل[4]. يعني بقوله: ما لا يرى: القطب الجنوبيّ.

وذلك أنّ هذا القطب لا يُرى من الرّبع المسكون. ويعني بـ**الفلك الأوّل**: الفلك المكوكب الذي يتحرّك الحركة العظْمى التي هي الحركة اليوميّة. ويعني بالذي يُرى: القطب الشّماليّ.

وإنّما جعَل الشّماليّ أسْفل العالم والجنوبيّ أعلاه، [من] قبَل أنّه إذا توهّمنا إنسانا يده[5] اليمنى[6] في المشرق ويده اليُسْرى في المغرب، ووجهه إلى ما يلي الجزء من السّماء الذي فوق الأرض، وجب ضرورة أن يكون رأس هذا الإنسان في القطب الجنوبيّ ورجلاه في القطب الشّماليّ.

وإذا فرضْنا أنّ هذا التّوهّم ضروريّ، نتصوّره[7] في الفلك من قبَل [أنّ] حركته من المشرق إلى المغرب دون حركته من المغرب إلى المشرق، ومن قبَل أنّ حركته إلى ما فوْق

---

[1] قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو، حيث قال: ونقول أيضًا...

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 14، حيث جاء: "**الأقطاب**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 14 إلى س 16.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: اليمني.

[7] في الأصل: نصوّره.

الأرض [هي] أوّلاً وحركته إلى ما تحت الأرض هي ثانيًا[1]، وجَب ضرورة أن تكون القوّة التي في القطب الجنوبيّ شبيهة[2] بالقوّة [18 و] التي في الفوْق من الإنسان، والتي في القطب الشّماليّ شبيهة[3] بالقوّة التي في الأسفل من الإنسان.

ولمّا كنّا إنّما نسْكن في النّصف من الفلك الذي فيه القطْب الشّماليّ، وجَب أن يكون إنّما سكَننا[4] في الجهة السّفْلى من الفلك.

فهذا هو معْنى ما قصَد بيانه في هذا الفصْل.

ق-ال أرس-ط-وط-ال-ي-س

ونقول أيضًا: إنّا نسمّي يمينًا كلّ شيء له يمين من حيث تبدأ[5] حركته المؤْضعيّة.

فإن كان هذا على هذا، وكان ابتداء حركة السّماء من حيث تطلع الكواكب، فلا محالة أنّ هذا الموضع هو يمين السّماء، وحيث تغْرب الكواكب هو يسار السّماء. فإن كانت السّماء تبدأ[6] بحركتها من اليمين وتسْلك وتدور إلى اليمين، كان {الفلك}[7] الأعْلى لا محالة هو الذي يخفى[8] عنّا، فلا نراه.

---

[1] في الأصل: ثانيا.

[2] في الأصل: شبيه.

[3] في الأصل: شبيه.

[4] في الأصل: سكنا.

[5] في الأصل: تبدؤ.

[6] في الأصل: تبدو.

[7] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 20 ، حيث جاء: "**القطب**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[8] في الأصل: يخفا.

فإن كان {الموْضع}[1] الأعلى [الذي][2] حُسّ[3] خفِيّ واقعًا تحت أبصارنا، كانت لا محالة حركة السّماء من اليسار إلى اليسار، ولسنا نحن نقول ذلك البتّة[4].

التّـف ـس ـي ـر

لما بيّن بالقول العامّ أنّ للسّماء يمينًا ويسارًا من قبَل أنّها تتحرّك من جهة دون جهة وإلى جهة دون جهة، يريد هاهنا أن يعرّف أيّة[5] جهة هي جهة اليمين للفلَك وأيّة[6] جهة هي جهة اليسار، ليتبيّن[7] له من ذلك أيضًا ما قاله من أنّ الفوْق من العالم هي[8] جهة القطب الخفيّة[9] عنّا، وأنّ الأسفل هي[10] جهة القطب الظّاهرة[11] لنا. فقوله: ونقول أيضًا: إنّا نسمّي يمينًا كلّ شيء له يمين من حيث تبتدئ[12] حركته الموْضعيّة[13]. يريد:

---

[1] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 21، حيث جاء: "**القطب**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] الإضافة معلّلة، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 22.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 16 إلى س 22.

[5] في الأصل: أيّ.

[6] في الأصل: أيّ.

[7] في الأصل: لتبيّن.

[8] في الأصل: هو.

[9] في الأصل: الخفيّ.

[10] في الأصل: هو.

[11] في الأصل: الظّاهر.

[12] في الأصل: تبتدي، قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو.

ونقول أيضًا إنّه من المعروف أنّا إنّما نسمّي يمينًا من كلّ شيء له يمينٌ: الجهة التي منها يبتدئ يتحرّك في المكان. وهذا[1] الذي قاله أمر معروف بنفسه في الحيوان.

ثمّ قال: فإن كان هذا على [18 ظ] هذا، وكان ابتداء حركة السّماء من حيث تطلع الكواكب، فلا محالة أنّ هذا المؤضع هو يمين السّماء[2]. يريد: وإذا صحّ أنّ يمين ذي اليمين هي الجهة التي منها تبتدئ تتحرّك في المكان، وكانت الجهة التي منها تبتدئ السّماء تتحرّك[3] هي الجهة التي تطلع منها الكواكب الثّابتة، فتلك الجهة هي يمين السّماء، والجهة المقابلة لها هي يسار السّماء.

وإن[4] سأل سائل في هذا، فقال[5]: إن كان يعني بقوله: إنّ هذا المؤضع هو يمين السّماء[6]: جهة الفلك، أيّ موضع من الفلك فيه ابْتداء قوّة هذه الحركة التي اقتضت أن تكون من جهة المشرق إلى جهة المغرب، واليسار جزءٌ من الفلك أيضًا فيه قوّة مقابلة لهذه القوّة، والأمام أيضًا جزء فيه [قوّة] مقابلة للجزْء الذي فيه قوّة الخلف، كالحال فيما قاله في الفوق والأسفل؛ فإنّ هذا الجزء متبدّل، فتارة يكون في المشرق، وتارة يكون في المغرب، وتارة وسط السّماء فوق الأرض، وتارة وسط السّماء تحت الأرض؛ فكيف يُقال إنّ المشْرق هو موضع يمين السّماء، وأنّ المغرب هو مؤضع يسار السّماء؟ فيشْبه أن يُقال في هذا إنّه إنّما نُسِب إلى المشرق أنّه[7] يمين السّماء، لأنّه المؤضع الذي إذا كانت فيه يمين

---

[13] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 16.

[1] في الأصل: هو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 16 إلى س 18.

[3] في الأصل: تتحرّكا.

[4] في الأصل: قد.

[5] في الأصل: يقول.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 18.

[7] في الأصل إضافة لكلمة: إلاّ، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

السّماء، أعنى: الموضع الذي فيه قوّة مبدأ الحركة، كان الجزء من اليسار الذي فيه قوّة الأمام فوق الأرض.

وأمّا إذا كان يمين السّماء في المغرب، فإنّه يكون الجزء الذي فوق الأرض هو خلف السّماء.

فهذا آخر ما يمكن أن يُفهَم منه أنّ المشرق يمين السّماء، أعني هنا بالمشْرق: أوّل ما يطلع على أوّل أفق هذا المعمور من المغرب، وبالمغرب: آخر[1] مغرب[2] من آفاق المعْمور.

وهذا كلّه إذا فرضْنا أنّ الموضع المسكون من الأرض هو [19 و] المسْكن الطّبيعيّ، وأنّه ليس يمكن أن تنتقل العمارة إلى الجهة المقابلة له من الأرض. ويشْبه أن يكون هذا هو مذْهب أبو نصر[3]، [و]سنفْحص[4] عنه.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: معرب.

[3] أبو نصر الفارابي: جاء في وفيّات الأعيان لابن خلّكان: "هو أبو نصر محمّد بن محمّد بن طرخان بن أوزلغ الفارابي التّركي، الحكيم المشهور، صاحب التّصانيف في المنطق والموسيقى وغيرها من العلوم. وكان رجلاً تركيًّا ولده في بلده و نشأ؛ ثمّ خرج من بلده وتنقّلت به الأسفار إلى أن وصل إلى بغداد، وهو يعرف اللّسان التّركي وعدّة لغات غير العربي، فشرع في اللّسان العربي فتعلّمه وأتقنه غاية الإتقان، ثمّ اشتغل بعلوم الحكمة. ولما دخل بغداد كان بها أبو بشر متّى بن يونس الحكيم المشهور، وكان يقرأ النّاس عليه في المنطق، وهو يقرأ كتاب أرسطوطاليس في المنطق ويملي على تلامذته شرحه، فكتب عنه في شرحه سبعون سفرًا. فأقام أبو نصر كذلك برهة، ثمّ ارتحل إلى مدينة حرّان وفيها يوحنّا بن حيلان الحكيم النّصرانيّ، فأخذ عنه طرفًا من المنطق أيضًا؛ ثمّ إنّه قفل راجعًا إلى بغداد وقرأ بها علوم الفلسفة، وتناول جميع كتب أرسطوطاليس وتمهّر في استخراج معانيها والوقوف على أغراضه فيها. ويُقال إنّه وجد كتاب النّفس لأرسطوطاليس وعليه مكتوب بخطّ أبي نصر الفارابي: "إنّي قرأتُ هذا الكتاب مائتيْ مرّة". ونقل عنه أنّه كان يقول: "قرأتُ *السّماع الطّبيعي* لأرسطوطاليس الحكيم أربعين مرّة، وأرى أنّي محتاج إلى معاودة قراءته". ويروى عنه أنّه سئل: "مَن أعلم النّاس بهذا الشّأن أنت أم أرسطوطاليس؟"، فقال: "لو أدركته لكنتُ أكبر تلاميذه". ولم يزل أبو نصر ببغداد منكبًّا على الاشتغال بهذا العلم والتّحصيل له إلى أن برز فيه، وألّف بها معظم كتبه؛ ثمّ سافر منها إلى دمشق، ولم

لكن يلزم على هذا أن تكون[1] في الفلك قُوى غير متناهية، وأن تكون هيولانيّة. وإن كانت[2] هناك قوى[3] هيولانيّة، فهي ممْكنة أن تفْسد. لكن إن فرضْناها غير فاسدة، عاد الممكن مستحيلاً. وقد تبيّن أنّ الأزليّ ليست[4] فيه قوّة على الفساد، لذلك يجب[5] أن يُعتقَد أنّ هذه القُوى ليست هيولانيّة، وأنّها إنّما سُمِّيت يمينًا ويسارًا على التّشبيه باليمين واليسار.

ووجْه شبهها باليمين: أنّها ظهرت في آفاق محدودة. فيكون موضع مشرق الشّمس الأوّل للمعمور هو الموضع الذي ظهرت[6] فيه ابتداءً[7] قوّة التّحْريك؛ كما لو توهّمتَ أنّ إنسانًا يحرّك[8] في ذلك الموضع من خارج، وإن كان الذي هنالك ليس يتّصف بالخارج ولا بالدّاخل.

يقم بها؛ ثمّ توجّه إلى مصر، وقد ذكر أبو نصر في كتابه الموسوم بالسّياسة المدنيّة" أنّه ابتدأ بتأليفه في بغداد وأكمله بمصر؛ ثمّ عاد إلى دمشق وأقام بها، وسلطانها يومئذ سيف الدّولة بن حمدان، فأحسن إليه. وأجرى عليه سيف الدّولة كلّ يوم من بيت المال أربعة دراهم، وهو الذي اقتصر عليها لقناعته. ولم يزل على ذلك إلى أن توفّي في سنة تسع و ثلاثين وثلاثمائة بدمشق، وصلّى عليه سيف الدّولة في أربعة من خواصّه، وقد ناهز ثمانين سنة، ودُفن بظاهر دمشق خارج باب الصّغير".

حول ترجمته راجع: ابن خلّكان، وفيّات الأعيان، ج 5 / ص 153 إلى ص 157؛ الفهرست لابن النّديم، ص 263؛ تاريخ الحكماء، ص 277؛ طبقات صاعد، ص 53؛ عبر الذّهبي، ج 2 / ص 251؛ تاريخ ابن العبري، ص 170؛ الوافي، ج 1 / ص 106؛ عيون الأنباء، ج 2 / ص 136.

[4] في الأصل: نفحص.

[1] في الأصل: يكون.

[2] في الأصل: كان.

[3] في الأصل: قوي.

[4] في الأصل: ليس.

[5] في الأصل: ما يجب، وإضافة حرف النّفي هنا لا وجه له، باعتبار النّفي اللاّحق.

[6] في الأصل: ظهر.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: يحرّكه.

وهذا هو شبيه ما قاله أرسطو في آخر الثّامنة من السّماع: إنّ المحرّك للفلك إنّما هو في أعظم دائرة فيه، لأنّها أسرع الدّوائر التي في الفلك. وكذلك يقول: إنّ المحرّك هو الفلك [الذي] هو في جهة المشرق.

وعلى هذا، فليس يكون اليمين متبدّلاً، وإن كانت أجزاء الفلك متبدّلة، كما لو كان المحرّك هنالك من خارج، وهو لا شكّ في وسَط المشارق.

فيكون في السّماع حدّد الدّائرة التي فيها المحرّك، أي الدّائرة التي تظهر قوّته فيها. ويكون هاهنا حدّد المؤضع[1] من الدّائرة[2] الذي[3] تظْهر فيه قوّة التّحريك.

وبالإضافة إلى هذا المؤضع يسمّي[4] الموضع الذي يقابله: يسارًا، ويسمّي الموضع الذي يستقبل[5] هذه الحركة المبتدئة من [19 ظ] المشرق: أمام السّماء، ويسمّي[6] مقابله: خلف السّماء. وكذلك يسمّي أحد القطبيْن: أسفل السّماء، والآخر: فوق السّماء؛ لتوهّم هذا المعنى.

وبهذا ترْتفع[7] عن أرسطو جميع الاعتراضات التي يمكن أن يُعترَض بها على هذا الرّأي، ويُفهَم معنى هذه الجهات في السّماء على الحقيقة[8].

---

[1] في الأصل: الوضع.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: التي.

[4] في الأصل: يسمّى.

[5] في الأصل: يستقبله.

[6] في الأصل: يسمّى.

[7] في الأصل: يرتفع.

[8] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "**وحيث تغرب الكواكب هو يسار السّماء**". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 19.

وقوله: فإن كانت السّماء تبدأ[1] بحركتها من اليمين وتسْلك وتدور إلى اليمين، كان {الفلك}[2] الأعلى لا محالة هو الذي يخفى عنّا، فلا نراه[3]. هو نصٌّ في أنّه أراد هاهنا باليمين: الأفق الشّرقيّ الأوّل الآخر[4] من الفلك مخصوص.

ولذلك قال: تبْتدئ من اليمين وتعود[5] إلى اليمين[6]، أي: تبتدئ من الموضع الذي تظْهر فيه قوّة التّحريك واختصاص المحرّك بجهة دون جهة حتّى تعود إليه.

وهذا لا يمكن أن يُتصوَّر، كما قلناه، إلاّ أن تكون القوّة التي في ذلك[7] المؤضع مفارقة للجرم الفلك.

وتبيّن من هذا، كما قال، إنّه يلزم عن وضْعنا [أنّ] هذا المؤضع هو جهة اليمين، أن يكون المؤضع الذي يقابله هو جهة اليسار؛ وأن يكون القطب الخفيّ عنّا هو من الجهة الفوق من الفلك، والظّاهر لنا، وهو الشّماليّ، هو من جهة الأسْفل؛ ويكون معنى الفوق هنالك والأسفل: أنّ جهة أشْرف من جهة.

وليس يلْزم من وضْعنا أنّ في الفلك جزءًا أشرف من جزء، أن يكون الفلك مُرَكَّبًا من قوى[8] مختلفة، فإنّ الكواكب أشْرف أجزائه، وقد تبيّن أنّه ليس مُرَكَّبًا من أضْداد.

---

[1] في الأصل: تبدوا. قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 20، حيث جاء: "**القطب**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 19 – س 20.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: بعد.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 19.

[7] في الأصل: تلك.

[8] في الأصل: قوي.

وليس يلْزم أن يكون التّفاضل من قبَل مخالطة الضّدّ، على ما صرّح به الإسكندر في غير ما موْضع[1].

ق‌ال أرس‌ط‌وط‌ال‌ي‌س

فقد اسْتبان الآن [أنّ] {الفلك}[2] الخفيّ هو <الفلك[3]> الأعلى، وأنّ عمار مَن هنالك هم الذين في نصْف الفلك العالي بناحية اليمين.

وأمّا[4] نحن، فنسْكن في نصف الفلك السّفلي ناحية اليسار، خلافًا لما قال شيعة فيثاغورس[5]، فإنّهم صيّرونا في نصْف الفلك العالي[6] ناحية[7] اليمين ويصيّرون الذين يسْكنون هنالك في نصْف الفلك السّفْلي من ناحية اليسار.

فقد اسْتبان خلاف ما قالوه بما بيّنّاه[8] أيضًا وأوْضحناه.

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "**فإن كان الموضع الأعلى الذي حُسّ خفيّ واقعًا تحت أبصارنا، كانت لا محالة حركة السّماء من اليسار إلى اليسار، ولسنا نحن نقول ذلك البتّة**". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 21 – س 22.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 20، حيث جاء: "**القطب**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] لم ترد الكلمة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 23).

[4] في الأصل: إنّما. قارن بما سيرد في التّفسير.

[5] في الأصل: فيثاغورش.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] مطموسة في الأصل.

غير أنّ في الحركة والاسْتدارة الثّانية، أعني: اسْتدارة[1] أفلاك الكواكب المتحيّرة، نسْكن[2] في {وسط}[3] الفلك العالي وناحية اليمين، ويسْكن أولئك في نصْف الفلك السّفلي وناحية اليسار، لأنّ حركة هذه الأفْلاك مخالفة لحركة الفلك الأوّل. فإنّ اسْتدارة حركتها خلاف اسْتدارة حركة الفلَك الأوّل.

فيعْرض إذًا بما ذكرنا أن نكون نحن في ناحية ابتداء حركة السّماء، ويكون أولئك في ناحية أفق حركة السّماء.

فقد لخّصنا الآن بما بيّنّا أبعاد[4] أجزاء السّماء ومواضعها المحْمودة[5].[6].

التّـف ـس ـي ـر

هذا الذي يقول ظاهر ممّا تقدّم، وهو أنّ النّصْف من الفلك الذي فيه القطب الخفيّ عنّا، وهو الجنوبيّ، هو فوْق الفلك، وأنّ سكّان مَن هنالك هم الذين في نصْف الفلك الأعلى.

وهذا يدلّ من رأيه على أنّه يرى أنّ هنالك عمارة، كما بيّنّا.

وقوله: ناحية المشرق، يريد: ناحية اليمين.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: تسكن.

[3] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 31، حيث جاء: "**نصف**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: المحدودة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 22 إلى الورقة 286 أ / س 2.

ثمّ قال: وأمّا[1] نحن، فنسْكن في نصف الفلك السّفليّ ناحية [20 ظ] اليسار[2].

وهذا[3] الذي قاله فيه نظرٌ.

وذلك أنّ الموضع المسكون من الأرض ينْقسم إلى نصفيْن[4]. فالنّصف الواحد هو شرقيّ، والآخر غربيّ. فأمّا النّصف الشّرقيّ، فمن سكَنه، فهو في ناحية اليمين. فإن كان في الرّبع الشّماليّ، فهو في الأسفل. وإن كان في الرّبع الجنوبيّ، فهو في الأعلى. وأمّا النّصْف الغربيّ، فمَن سكنه، فهو في ناحية اليسار. وهؤلاء أيضًا منهم مَن هو في النّصف الفوقيّ، ومنهم مَن هو في النّصف السّفليّ.

وأمّا المعْمور الذي في الجهة الجنوبيّة الشّبيهة بهذا الموضع، أعنى: الذي يرتفع عنهم القطب الجنوبيّ، فيوجد فيه الأمر على عكس هذا، أعني أنّ منهم مَن يْسكن في ناحية اليمين والفوق، ومنْهم مَن يسْكن في ناحية اليسار والأسفل.

وإذا كان الأمر كذلك، فكيف أطلق أرسطو القول، فقال إنّ سكّان[5] هذا الموضع، أعني : الشّمال المعمور يسكنون في أسفل السّماء وناحية الشّمال. وقال في سكّان[6] الجنوب إنّ الأمر فيهم بالعكس؟ فلعلّه أراد بقوله: وأمّا نحن فنسْكن في نصْف الفلك السّفليّ وناحية اليسار[7]: اليونانيّين[8]، و[هم] سكّان هذا النّصف من الأرض.

---

[1] في الأصل: ما. قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 25 – س 26.

[3] في الأصل: وهو.

[4] في الأصل: بنصفين.

[5] في الأصل: ساكن.

[6] في الأصل: ساكن.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 25 – س 26.

[8] في الأصل: اليونانين.

لكنّ الذين هم في هذا النّصف من النّاحية التي تحت القطب الجنوبيّ هم أيضًا في شمال السّماء، وإن كانوا فوق.

وأمّا الذين هم مقابل هذا، فهم الذين في ذلك الموضع في النّصف الشّرقيّ من [الموضع] المسْكون هنالك.

فلذلك في هذا القول نظرٌ[1].

إلاّ أن يكون الأمر على ما يقوله تامسطيوس[2].

وذلك أنّ تامسطيوس يقول: إنّما جرى في هذا على عادة [آل] فيثاغورس[3]، [21 و] وذلك أنّهم يسمّون الفوق: جهة اليمين، والأسْفل: جهة الشّمال. ولعلّ النّصْف من الفلك الذي هو الفوق، هو أحقّ بجهة اليمين. والنّصْف من الفلك الذي هو أسفل، هو أحقّ بجهة اليسار. وإلاّ فالأمر على الحقيقة إنّما هو على ما قلناه.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

والإشارة هاهنا إلى القول الوارد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 22 إلى الورقة 286 أ / س 2.

[2] في الأصل: تافسطيوس.

[3] في الأصل: فيثاغورش.

ولما كان ما قاله فيثاغورس[1] في هذه الجهات عكس ما قام عليه البرهان هنا، عرّف أنّ قوله في هذه الجهات هو مخالف لقول فيثاغورس[2].

وذلك أنّ آل فيثاغورس[3] كانوا يعتقدون أنّ الذين تحت القطب الشّماليّ، أعني: سكّان[4] هذا الموضع الذي نحن فيه هم السّاكنون فوق السّماء وفي يمينها. فأخْبر أنّ الأمْر في ذلك بعكس ما ظنّوا.

ويشْبه[5] أن يكون آل فيثاغورس[6] إنّما اعتقدوا أنّ هذا الموضع هو فوق، لأنّهم اعتقدوا أنّه المسْكون بالطّبع من قبَل ما يظْهر في هذا النّصْف من كثرة الكواكب الثّابتة. فإنّه قد بيّن أرسطو في غير هذا المؤْضع أنّ الكواكب[7] أشْرف أجزاء الفلك.

---

[1] في الأصل: فيثاغورش.

بيثاغورس: جاء في الفهرست لابن النّديم: "قال أبو الخير بن الخمّار بحضرة أبي القاسم عيسى بن عليّ، وقد سألته عن أوّل من تكلّم في الفلسفة، فقال: "زعم فرفوريوس الصّوري في كتاب *التّاريخ*، وهو سريانيّ، أنّ أوّل الفلاسفة السّبعة: ثالس بن مالس الإمليسي. وقد نقل من هذا الكتاب مقالتيْن إلى العربي، فقال أبو القاسم: كذا هو وما أنكره. وقال آخرون إنّ أوّل مَن تكلّم في الفلسفة بيثاغورس. وهو بيثاغورس بن ميسارخس من أهل سامنيا. وقال فلوطرخس إنّ بيثاغورس أوّل مَن سمّى الفلسفة بهذا الاسم، وله رسائل تُعرف *بالذّهبيّات*. وإنّما سُمّيت بهذا الاسم، لأنّ جالينوس كان يكتبها بالذّهب إعظامًا لها وإجلالاً. والذي رأينا لبيثاغورس من الكتب: رسالته في *السّياسة العقليّة*، رسالته إلى *متمرّد سقلّية*، رسالته إلى *سيفانس في استخراج المعاني*. وقد تُصاب هذه الرّسائل بتفسير امليخس".

حول ترجمته راجع: الفهرست لابن النّديم، ص 245.

[2] في الأصل: فيثاغورش.

[3] في الأصل: فيثاغورش.

[4] في الأصل: ساكن.

[5] في الأصل: شبه.

[6] في الأصل: فيثاغورش.

[7] مطموسة في الأصل.

وإذا كان ذلك كذلك، فالجهة التي فيها كواكب أكثر، فهي أشرف؛ إلاّ أن يقول قائل: إنّ الجهة الجنوبيّة تفعل الفعل الذي تفعله[1] الجهة الشّماليّة بكواكب أقلّ لمؤضع فضْل قوّتها على الجهة الشّماليّة. فإنّ الأبدان التي هي أتمّ صحّة، يعني: الصّحّة بأفعال أقلّ. فلذلك ليس في هذا ما يعارض قول أرسطو هاهنا.

ولما كانت حركات سائر الكواكب السيَّارة، ما عدى الثّابتة، بخلاف جهة حركة الكواكب الثّابتة، أخبر أنّه يلزم أن تكون بحسب حركات السيّارة من [21 ظ] أفْلاكها في جهة الفوق وجهة اليمين؛ وأن يكون سكّان من تحت القطب الجنوبيّ بالإضافة إلى هذه الأفلاك في جهة الأسفل وجهة اليسار، حتّى تكون الطّبيعة قد عدلت، فلم تجمع على جهة من الجهات أن يكون سكّانها[2] في جهة الأسفل واليسار بحسب جميع الأفلاك. لكن أيّة[3] جهة أفْضل؟ فيه موضع نظر.

وذلك أنّ الذين تحت القطب الجنوبيّ هم بحسب الأفلاك السيّارة في جهة الأسفل واليسار، وبحسب الثّابتة في جهة الفوق واليمين؛ ونحن نعكس حالهم. فإن كانت حركة الثّابتة أفضل من جميع هذه الحركات، فموضعهم أفضل. ولعلّها أن تكون أفْضل لعظمها وسرعة حركتها. والعقول الإنسانيّة تقصر عن إدراك حقيقة هذه المقايسة[4].

---

[1] في الأصل: تفعل.

[2] في الأصل: ساكنها.

[3] في الأصل: أيّ.

[4] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 41). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 19 ظ – الورقة 20 و: "والمعنى الثّاني: تصييرهم [آل فيثاغورس] اليمين واليسار لجميع الموجودات. وكذلك يلوم من يقول إنّ أهل الرّبع الشّماليّ يسكنون في الجهة الفوقيّة من الفلك والجهة اليمنى من العالم؛ والأمر بعكس ذلك، على ما تبيّن. وإنّما يمكن أن يكون سكّانهم في الجهة الفوقيّة، وفي جهة اليمين من سائر الأفلاك التي تتحرّك من المغرب إلى المشرق. فإنّه واجب أن يكون اليمين واليسار والفوق والأسفل والأمام والخلف في هذه بخلافها في الحركة اليوميّة".

وقوله: فقد لخّصْنا الآن بما بيّنّا أبعاد أجزاء السّماء ومواضعها المحمودة[1].
يريد بالأبعاد: جهات السّماء، أي: الأبعاد التي تختلف[2] باختلاف القوى التي تظهر[3] فيها، أعني: اليمين والشّمال وسائر الجهات. ويريد بالمواضع: ما يتّصل بهذه الأجزاء من الآفاق، أعني: المواضع من الأرض التي تحاذي هذه الأبعاد من السّماء.

فأحْسبه[4] إنّما سمّاها أبعادًا[5]، لأنّها واحدة بالصّورة متبدّلة[6] بالأجزاء، على [ما] قلْناه من أمر اليمين واليسار، أعني أنّ القوى التي اسْتحقّت هذه المواضع من السّماء [أن تكون] بهذه[7] التّسمية هي قوى مفارقة[8].

[2 ـ السّبب فى كثرة الحركات المستديرة]

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 2.

[2] في الأصل: يختلف.

[3] في الأصل: يظهر.

[4] في الأصل: ما حسبه.

[5] في الأصل: أبعاد.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: هذه.

[8] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 41). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 19 ظ – الورقة 20 و: "فقد تبيّن من هذا القول المعنى الذي قصد أرسطو من أنّ للسّماء يمينًا ويسارًا وأمامًا وخلفًا وفوقًا وأسفلاً. وهذا هو المعنى الذي لا ينبغي أن يتوهّم على أرسطو غيره. فإنّه محال أن يريد أنّ لها هذه الجهات بالوضع والنّسبة إلينا، كحال تصوّرنا إيّاها في الجمادات. ومحالٌ أن يريد أنّ هذه الجهات متميّزة أيضًا بأجزاء محدودة في السّماء، كالحال في الحيوان. فإنّه يظهر أنّها متبدّلة في السّماء. وأمّا الذي يمكن أن يتوهّم أنّه غير متبدّل منها، فهو الفوق والأسفل فقط".

<ونريد أن نفْحص الآن عمّا بقي ممّا يلزمنا أن نفحص عنه[1]>، فنقول: إنّا قد قلنا[2] مرارًا فيما سلَف إنّ الحركة المسْتديرة لا تضادّ الحركة المسْتديرة. وأنّه إن كان ذلك كذلك، فلنفحص الآن [...][3] عن الحركات لمَ صارت وفيمَ صارت الحركة [22 و] المسْتديرة كثيرة.[...][4].

وقد وعدْنا فيما سلف أن نجدّ [في] طلَب [...][5] هذه الحركات، فنقول: إنّ علّة كثرة الحركات المستديرة هي هذه العلّة: أنّ كلّ شيء له فعل، فإنّه كائن[6] من أجل فعْله ذلك، وأنّ فعل الشّيء الإلهي هو الدّوام والبقاء، وهذه[7] هي[8] الحياة الدّائمة.

---

[1] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 2).

[2] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 5 إضافة لعبارة: "**ولئن كنّا نجري فحصنا هذا عن بُعْدٍ**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّالث – الورقة 286 أ / س 6 – س 7 إضافة لعبارة: "**والإشارة بقولي: "عن بُعْدٍ"، لا إلى البُعْدِ في المكان فحسب، بل خاصّة لكوننا لا ندرك بأفهامنا من الأجسام السّماويّة إلاّ جزءًا يسيرًا جدًّا**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّالث – الورقة 286 أ / س 13 إضافة لعبارة: "علّة كثرة". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] في الأصل: كان، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[7] في الأصل: هذا.

[8] في الأصل: هو.

فإن كان هذا على هذا، كانت للشّيء الإلهيّ حركة دائمة لا محالة، والسّماء على هذه الصّفة، لأنّها جرم {روحانيّ}[1] مستدير يتحرّك بحركة مسْتديرة طبيعيّة دائمة.

ونقول أيضًا فيما لم يكن جرم السّماء كلّه متحرّك حركة واحدة، فنقول إنّه إنّما صارت حركات[2] مخْتلفة ليْست حركة واحدة، لأنّ الجرم المتحرّك بحركة مسْتديرة إنّما يتحرّك على الوسط القائم الثّابت اضطرارًا، وليس جزء[3] من أجزاء الجرْم المسْتدير ثابتًا قائمًا البتّة، ولا يتحرّك شيء منه إلى الوسط. فإنّه لو كان شيء منه يتحرّك إلى الوسط، كانت تكون إذا حركته الطّبيعيّة إلى الوسط.

وقد قلنا إنّه يتحرّك حركة مسْتديرة طبيعيّة، وأنّه لو كان على خلاف ذلك، لم يمكن أن تكون[4] حركته دائمة، لأنّه ليس شيء خارج من الطّبيعة دائمًا[5]، وأنّ الشّيء العرضيّ هو بعد الطّبيعيّ، وهو زوال المُكوَّن الطّبيعيّ إلى العرَض الخارج من الطّبيعة[6].

التّـف-س-ي-ر

---

[1] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 31، حيث جاء: "إلهيّ". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ ابن رشد قد تفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: حركة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: جزمٌ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: لتكون.

[5] في الأصل: دائم.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 2 إلى س 20.

إنّه يريد أن يفْحص هاهنا عن السّبب الغائيّ الذي من أجْله وُجدَت[1] للسّماء حركات كثيرة، ويروم أن يعطي السّبب في ذلك ممّا يظهر هاهنا.

وذلك أنّه يظهر أنّ نسبة ما هنا إلى الأجرام السّماويّة، تشبه [نسبة] المصْنوع عند الصّانع.

ولما كان المصنوع يتنزّل من أفعال الصّانع منزلة الغاية، أخذ يروم أن يعطي السّبب في كثرتها من قبل المصنوعات هاهنا. ولما كانت هيولى[2] المصْنوعات إنّما لزمت[3] من الاضْطرار عن المحرّك له، أخذ يبيّن كيف لزوم هذه الأشياء بعْضها عن بعض حتّى تبيّن [له] من ذلك ما كان وجوده من الاضطرار، وما كان لمكان الأفضل، وهو السّبب العالي، فقال: <ونريد أن نفْحص عمّا بقي ممّا يلْزمنا أن نفْحص عنه[4]>. يريد: من أمر ما يظهر في الجرم السّماويّ. فإنّه لما تكلّم في طبعه وجوهره، كان الواجب عليه بعد ذلك أن يعطي أسباب جميع الأعراض التي تظْهر فيه[5].

فابتدأ يطلب[6] السّبب الغائيّ في كثرة الحركات من قبل ما يظهر هاهنا، لا من قبل الأمر في نفسه. فإنّ الذي يفحص عن ذلك من قبل[7] الأمر في نفسه هو صاحب

---

[1] في الأصل: وجد.

[2] في الأصل: هيولي.

[3] في الأصل: لرمت.

[4] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 2).

[5] أورد أبو الوليد هذا القول في ص 42 من جامع السّماء والعالم: "وبعد هذا يروم أن يعطي السّبب في أن كان لهذا الجرم حركات كثيرة". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 و: "ولما كان قد تبيّن أنّ السّبب في كثرة الحركات المستقيمة إنّما هو التّضادّ الموجود في الحركات المستقيمة؛ وكان قد تبيّن من أمر الحركة المستديرة أنّه ليس يوجد فيها تضادّ؛ أخذ يفحص هاهنا عن السّبب الذي له صارت الحركات المستديرة كثيرة".

[6] في الأصل: لطلب.

[7] في الأصل: قيل.

العلم الإلهي، أعني: ما الشّيء الذي هو، [على] القصْد الأوّل، السّبب في كثرة هذه الحركات.

وذلك أنّه تبيّن[1] هنالك أنّ هذه إنّما هي من أجْل ما هاهنا على القصد الثّاني، لا على القصد الأوّل. وأنّ هنالك غايتيْن: أحدهما على القصد الأوّل، والثّانية على القصد الثّاني.

لكن، لما كان هذا لا يتبيّن في هذا العلم، أخذ يطلب فيه من إعطاء السّبب في ذلك ما يمكن إعطاؤه في هذا العلم، وهو ما يظهر هاهنا من العناية بالأمور الكائنة الفاسدة التي هي غاية على القصد الثّاني. وإن كان لا يظهر ذلك هاهنا، وإنّما يمكن أن يظهر أنّها غاية[2] فقط، وهو الذي قصد بيانه[3].

ولما كان قد تبيّن من أمر طبيعة هذا الجرم السّماوي أنّه ليس يمكن أن يكون السّبب في اختلاف حركته: وجود التّضادّ في صوره، على ما عليه الأمر في اختلاف حركات الأسْطقسّات، ابْتدأ يخبر بهذا المعنى، فقال: فنقول إنّا[4] قد قلنا مرارًا، فيما سلف،

---

[1] في الأصل: يبيّن.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] أورد أبو الوليد هذا القول في ص 42 من جامع السّماء والعالم: "وبالجملة، فينبغي –كما يقول أرسطو– أن نقول في كلّ شيء بحسب الطّاقة، وبحسب ما بأيدينا في ذلك الشّيء من المقدّمات؛ إذ كان تجوهر الإنسان –على ما تبيّن في علم النّفس– إنّما هو بأن تعلم الأشياء بأقصى ما في طباعها أن يعلمها الإنسان والأشياء التي منها تكتسب المقدّمات التي ينظر بها في كثير من أمور هذا الجرم السّماوي ويروم إعطاء أسباب ذلك هي مأخوذة من أقرب الأشياء شبها به، وهي الأجرام المتنفّسة، وبخاصّة الإنسان؛ إذ كان قد تبيّن أيضًا من أمر هذا الجرم أنّه متنفّس. وإن كان يظهر أنّ ذلك يُقال فيها بتشكيك وتقديم وتأخير. ولذلك ضعف هذا النّوع من التّصديق". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 و: "وهو أوّلاً يعرّف اعتياص الفحص عن مثل هذه الأشياء في الأجرام السّماويّة لبعدها عنّا في المكان والطّبيعة. ولذلك كان ما يدركه الحسّ من أمرها ليس فيه كفاية. ولكن –كما قال– واجب أن نشرع في الفحص عن ذلك بحسب الطّاقة الإنسانيّة".

[4] في الأصل: إنّه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

إنّ الحركة المستديرة لا تضادّ الحركة المستديرة[1]. و[2]إن كان ذلك كذلك، فلنفْحص الآن [...][3] عن الحركات لِمَ صارت وفيمَ صارت الحركة المسْتديرة كثيرة[4]. [...][5]. يريد: فنقول إنّه قد تبيّن فيما قبل أنّه ليس بين الحركات المسْتديرة [23 و] المختلفة تضادّ.

وإن كان ذلك كذلك، فليس يمكن أن يكون السّبب في ذلك تضادّ جواهرها. وإذا لم يكن السّبب في ذلك تضادّ جواهرها، فقد بقي أن يكون السّبب في ذلك هو سبب غائيّ لا فاعل ولا مادّي.

وإذا كان الأمر كذلك، فلنفحص لم صارت كذلك، على أنّ المطلوب في ذلك هذا الجنس من الأسباب، لا ما عدى ذلك من أجناس الأسباب. فقوله: لِمَ صارت[6]، يعنى به: السّبب الغائيّ؛ وقوله: وفيمَ صارت[7]، يريد: ويبحث عن الأشياء التي هي محلّ

---

[1] في الأصل: المستدير، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو حيث وردت إضافة لكلمة: أنّه.

[3] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 5 إضافة لعبارة: "**ولئن كنّا نجري فحصنا هذا عن بُعْدٍ**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 3 إلى س 5.

[5] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* لأرسطو في المطلب الثّاني من المقالة الثّالث –الورقة 286 أ / س 6 – س 7 إضافة لعبارة: "**والإشارة بقولي: "عن بُعْدٍ"، لا إلى البُعْدِ في المكان فحسب، بل خاصّة لكوننا لا ندرك بأفهامنا من الأجسام السّماويّة إلاّ جزءًا يسيرًا جدًّا**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 4.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 5.

هذه الغاية. وذلك أنّها في تلك الأشياء صارت بهذا الوصْف، ومن أجل تلك الأشياء صارت كذلك؛ والجهة التي من قبلها صارت فيها هي غير الجهة التي من أجلها صارت، وإن كانت الجهتان واحدة[1] بالموضوع.

وذلك أنّ كلّ ما يفعل فعلاً من أجل شيء، فهو في ذلك الشّيء يفعل ذلك الفعل. وذلك إذا كانت الغاية مفعولاً لا فعلاً. فإنّ الغايات قد تكون أفعالاً فقط، وقد تكون أفعالاً في مفعولات. فلمّا كانت غايات هذه الحركات أفعالاً في مفْعولات، قال: **لِمَ صارت وفيمَ[2] صارت**[3].

ثمّ قال[4]: فنقول: إنّ علّة كثرة الحركات المسْتديرة هي هذه العلّة[5]. يريد: هذه العلّة التي أثبتها في آخر هذا القول.

وذلك أنّه لما كان لهذا المطلوب علل كثيرة بعضها أقدم من بعض، وكانت من أيّ الطّرفين ابتدائها يلزم بعضها بعضا، أعني أنّه إذا ابتدأ بها من الطّرف الأقْدم، لزم عنه الذي يليه، ثمّ الذي يليه، حتّى ينتهي الأمر إلى العلّة المباشرة للأمر المطلوب علّته.

وكذلك إذا ابتدأ بها من الطّرف الآخر، انتهى إلى العلّة الأولى[6]، رأى[7] أرسطو أن يبتدئ في هذا المطلوب بالعلّة الأولى، ثمّ يتحرّر شيئًا شيئًا حتّى يبلغ إلى العلّة المطلوبة. ولو ابتدأ من العلّة المطلوبة حتّى ينْتهي إلى العلّة الأولى، لأمْكن ذلك.

---

[1] في الأصل: واجدة.

[2] في الأصل: فيما.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 4 – س 5.

[4] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "**وقد وعدنا فيما سلف أن نجدّ [في] طلب [...] هذه الحركات**". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّالثة – الورقة 284 أ / س6–س 7.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 7 – س 8.

[6] في الأصل: الأوّل.

[7] في الأصل: رأي.

مثال ذلك أنّه يقول في [23 ظ] هذا المطلوب، إذا ابتدأنا من العلّة الأخيرة إلى العلّة الأولى: لمَ صارت الحركات السّماويّة كثيرة؟ فنقول: لمكان الكوْن؛ فيقال: ولمَ كان الكون؟ فنقول: لمكان تضادّ الأسْطقسّات؛ فيُقال: ولمَ كانت الأسْطقسّات متضادّة؟ فنقول[1]: لمكان حركة السّماء؛ فيُقال: ولمَ كانت حركة السّماء؟ فنقول: لمكان فعل الموجود الإلهي الدّائم الفعل. فينتهي الطّلب بحرف "لمَ"، ويكفّ الشّوْق الإنسانيّ.

وإذا ابْتدأنا من الطّرف الأوّل، فعلنا كما فعل أرسطو، فقلنا: إنّ حركة السّماء كانت من الاضطرار من أجل فعل الشّيء الدّائم الإلاهيّ، إذ كان كلّ موجود له فعل، والأسْطقسّات كانت من أجل حركة السّماء؛ وهكذا حتّى ننْتهي[2] إلى العلّة[3] الأخيرة، وهي الكوْن، كما فعَل أرسطو.

فقوله: إنّ كلّ شيء له فعل، فإنّه كائن من أجل فعله ذلك[4]، هي مقدّمة صادقة؛ إلاّ أنّه إن كان فعل الشّيء في غيره على القصد الأوّل، كان من أجل غيره؛ وإن كان فعله على القصد الأوّل في ذاته، كان من أجل ذاته، وكان فعْله في غيره على القصْد الثّاني. فإنّ كلّ ما[5] له فعل في ذاته، فله فعل في غيره. والذي له فعل في ذاته هو الشّيء الرّوحانيّ الذي ليس بجسْم، على ما تبيّن في غير هذا الموضع. لكنّ لما [لم] يكن هذا التّفصيل بيِّنًا أخذ الأمر مُجْمَلاً.

---

[1] في الأصل: فيقال.

[2] في الأصل: ينتهي.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 8.

[5] في الأصل: كلّ ما.

ولما وضَع أنّ كلّ موجود، فإنّما هو من أجل فعله، قال: وأنّ فعل الشّيء الإلهيّ هو الدّوام والبقاء[1]. يريد: فيجب عن هاتين المقدّمتين أنّ الشّيء الإلهيّ إنّما وجد من أجل الدّوام والبقاء.

وإنّما وجب أن يكون فعل الشّيء الإلهيّ هو البقاء والدّوام، لأنّ فعل الشّيء الإلهيّ هو ذاته وجوده، إذ كان ليس من أجل شيء غيره.

ولما كان إنّما يختصّ من بين سائر الموجودات بدوام الوجود الموجود، صار فعله، الذي هو وجوده، إنّما هو من أجل الدّوام، أعني: دوام وجوده. وفعل سائر الموجودات [24 و] التي ليست بدائمة[2] إنّما هو أوّلاً من أجل وجودها فقط، وإن كان وجودها مقصودًا لغيرها، أي: من أجل غيرها.

مثال ذلك أنّ الإنسان إنّما فعله على القصْد الأوّل من أجل وجوده، وهو إنّما وُجِد من أجل تمام النّقص الذي في هذا الوجود الذي هاهنا.

وعلى هذا، فيكون فعله إمّا على القصْد الأوّل، فمن أجل غيره؛ وإمّا على القصد الثّاني، فمن أجل ذاته. والأمر في المؤجودات الإلهيّة بعكس هذا، أعني [أنّ] فعْلها على القصد الأوّل هو[3] من أجل وجودها؛ وعلى القصد الثّاني، من أجل غيرها.

وهذا ينْبغي أن يوضع هاهنا وضعًا، على أنّه يسْتبين في العلْم الإلهيّ.

ولما وضع أنّ فعل الشّيء الإلهيّ هو من أجل البقاء والدّوام[4]، قال: فإن كان هذا على هذا، صارت[5] للشّيء الإلهيّ حركة دائمة لا محالة[6]. يريد: وإن كان الشّيء

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 9.

[2] في الأصل: بدائمه.

[3] في الأصل: **هي**.

[4] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "**وهذه هي الحياة الدّائمة**". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 9.

[5] في الأصل: صار. قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو.

الإلهيّ إنّما هو من أجل دوام فعله، وأنْزلنا أنّه[1] أن يكون هاهنا من فعل وجود الشّيء الإلهيّ الذي فعله ذاته شيء إلهيّ أيضًا، أي دائمًا فعله غيره؛ فيجب أن يكون هذا الشّيء له حركة دائمة، وأن يكون إنّما وُجِد من أجْل الحركة الدّائمة.

ثمّ قال: والسّماء على هذه الصّفة[2]. يريد: والسّماء قد تبيّن من أمرها أنّها بهذه الصّفة، وهكذا يحسّ. فيجب أن يكون فعلها دائمًا، وأن يكون من أجل الدّوام على القصْد الأوّل، لا من أجل شيء غيرها.

ولما وضع هذه المقدّمات[3]، عاد إلى المطلوب بعينه، فقال: ونقول أيضًا فيما لم يكن جرم السّماء [كلّه][4] متحرّكًا حركة واحدة[5]. يريد: وإذا تقرّر هذا، أعني: أنّ السّماء إنّما وُجِدت من أجل فعلها الدّائم، فقد تقرّر أن يعطي[6] السّبب الذي من قبَله صارت حركة السّماء كثيرة، ولم تكن واحدة.

ولما تقرّر له أنّ السّماء إنّما وُجِدت من أجل فعلها الدّائم، أخذ يطلب الشّيء الذي لزم وجوده بالضّرورة من أجل السّماء، فقال: فنقول إنّه إنّما صارت حركات [24 ظ] مختلفة ليست[7] حركة واحدة، لأنّ الجرم المتحرّك بحركة مسْتديرة إنّما يتحرّك على

---

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 10.

[1] في الأصل إضافة لكلمة: تحت، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 10.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "**لأنّها جرم {روحانيّ} مستدير يتحرّك بحركة مستديرة طبيعيّة دائمة**". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 11 – س 12.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 12 – س 13.

[6] في الأصل: يعطى.

[7] في الأصل: لبست، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

الوسط القائم الثّابت اضطرارًا[1]. يريد: وإنّما لزم أن تكون حركات السّماء مختلفة من هذا الذي أقوله بعد [أن] تقرّر ما تقدّم. وذلك أنّ السّماء، لما كانت متحرّكة حركة مسْتديرة، وجب أن يكون هاهنا جسم ثابت في الوسَط عليه تدور.

وإنّما قال ذلك، لأنّه قد بيّن في كتاب الحيوان أنّ كلّ متحرّك فإنّما يتحرّك على ساكن، وأنّ قوّة السّاكن ينبغي أن تفضّل[2] على قوّة المتحرّك، وإلاّ تحرّك السّاكن على المتحرّك.

ولما بيّن أنّه يجب أن يكون هاهنا جرم ثابت[3] بالطّبع لحركة المستدير، قال: وليس جزء من أجزاء الجرم المسْتدير ثابت قائم البتّة، ولا يتحرّك شيء منه إلى الوسَط[4]. يريد: على ما تبيّن قبل.

وقوله: ولا يتحرّك شيء منه إلى الوسَط[5]، يحتمل أن يريد أنّ هذا الجرم السّاكن الذي ثبت بالقول يجب[6] فيه أيضًا بالقول، متى أُنزِل خارجًا عن الوسط أن يتحرّك إليه، ولا [أن] يسكن فيه. والجرم السّماويّ ليس يمكن فيه أن يتحرّك إلى الوسط. فينتج أيضًا عن هاتيْن المقدّمتيْن في الشّكل الأوّل أنّ الجرم السّاكن [هو] في الوسط.

ويحْتمل أن تكون المقدّمة القائلة إنّ الجرم الذي في الوسَط يتحرّك إليه بالطّبع مأخوذة[7] من الحسّ، لأنّه ليس يظهر في الوسط جسم يوافق ما ثبت بالقول غير الأرض،

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 13 – س 14.

[2] في الأصل إضافة لكلمة: تكون، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: ثبت.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 14 – س 15.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 15.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

أعني أنّ الجسم السّاكن الذي أوْجب القول إنّه يجب أن يكون في الوسط لمكان حركة السّماء، هو ظاهر بالحسّ أنّها[1] الأرض؛ إذ كان ليس يظهر بالحسّ أنّ هاهنا جسمًا[2] على هذه الصّفة [25 و] التي أوْجبها[3] البرهان غير الأرض.

ولما وضَع أنّ الجسم الذي في الوسط يتحرّك إلى الوسَط، وأنّ الجسم السّماويّ ليس يتحرّك إلى الوسط، ينْتج[4] من ذلك أنّ الذي في الوسط ليس سماويًّا، أخذ يبيّن المقدّمة القائلة إنّ الجسْم السّماويّ ليس يتحرّك إلى الوسط، فقال: لو كان شيء منه يتحرّك إلى الوسَط، كانت تكون إذا حركته الطّبيعيّة إلى الوسط. وقد قلنا إنّه يتحرّك حركة مسْتديرة طبيعيّة[5]. يريد: وإنّما وجب ألاّ تكون حركة الجرم السّماويّ إلى الوسط، لأنّه لو تحرّك إلى الوسط، لوجب أن تكون حركته الطّبيعيّة إلى الوسط.

وقد تبيّن أنّ حركته الطّبيعيّة هي المستديرة، فليس يمكن أن يتحرّك إلى الوسط. يريد: إذا كان ليس يمكن أن تكون[6] للشّيء حركتان طبيعيّتان، ثمّ تبيّن أنّ حركته المسْتديرة طبيعيّة، فقال: فإنّه لو كان على خلاف ذلك، لم يمكن [أن] تكون[7] حركته دائمة[8]. يريد: وإنّما وجب أن تكون حركته المستديرة هي الطّبيعيّة، لأنّه قد تبيّن أنّ هذه الحركة له هي دائمًا، وليس يمكن أن تكون القسْريّة دائمًا.

---

[1] في الأصل: أنّها.

[2] في الأصل: جسم.

[3] في الأصل: أوجبه.

[4] في الأصل: ينتتج.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 15 إلى س 17.

[6] في الأصل: يكون.

[7] في الأصل: لتكون.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 18.

ثمّ أتى بالسّبب في هذا، فقال: فإنّه[1] ليس شيء خارج من الطّبيعة بدائم[2]، فإنّ الشّيء العرضيّ هو بعد الطّبيعيّ، وهو زوال المُكوَّن[3] الطّبيعيّ إلى العرَض الخارج من الطّبيعة[4]. يريد: وإنّما لم يمكن في الشّيء الخارج عن الطّبيعة أن يكون دائمًا، لأنّ الخارج عن الطّبيعيّ هو العرض، والعرْض هو بعد الطّبيعيّ، وهو زوال الشّيء الطّبيعيّ إلى الأمر العرضيّ الخارج عن الطّبيعة.

ولو كان يوجَد شيء لشيء دائم، وهو له خارج عن الطّبع، لكان يمكن أن يوجد الشّيء الخارج عن الطّبع لشيء ما من غير أن يوجد الطّبيعيّ، وذلك مستحيلٌ[5].

قال أرسطوطاليس

---

[1] قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: لأنّه.

[2] قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: دائم.

[3] في الأصل: الكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 18 إلى س 20.

[5] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 42 من جامع السّماء والعالم: "فيقول: إنّ يظهر هاهنا أنّ الضّرورة الدّاعية إلى ذلك [أن كان للجرم السّماوي حركات كثيرة]: الكون. فإنّه لولا كثرة الحركات لم يتم هاهنا الكون، كالحال في حركة الشّمس والقمر. وكذلك يشبه أن يكون الأمر في سائر الكواكب. وسنفحص عمّا يمكن الفحص عنه من هذه الأشياء في كتاب *الكون والفساد*، لكن هل ذلك على القصد الأوّل أم على القصد الثّاني؟ ليس ممّا يظهر هاهنا. فأمّا لمَ كان الكوْن؟ فإنّه لازم من الاضطرار. وذلك أنّه لما كان هاهنا محرّك أزليّ كان هاهنا ضرورة متحرّك أزليّ". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 و: "فنقول: إنّه لما كان كلّ شيء موجود، فإنّما هو من أجل فعله؛ وكان الشّيء الإلهي الأزليّ واجبًا أن يكون الدّوام والبقاء هو فعل جوهره وذاته؛ وهذه هي الحياة الأزليّة؛ فإن كان هاهنا حياة أزليّة، فواجبٌ أن يكون هاهنا حيّ أزليّ متحرّك حركة أزليّة؛ وواجبٌ أن يكون هذا المتحرّك جسمًا مستديرًا، على ما تبيّن".

ونرْجع إلى ما كنّا فيه، فنقول: {إنّه[1] إن كان لا بدّ [25 ظ] للحركة المسْتديرة أن تتحرّك على شيء قائم ساكن. فهذا السّاكن هي[2] الأرض لا محالة}[3]، لأنّها السّاكنة في الوسَط.

فلْيكن الآن هذا على ما ذكرنا، وسنلخّص في المسْتأنف القول على الأرض و[على][4] سائر الأسْطقسّات تلخيصًا مسْتقصى[5].

فأمّا الآن فنقول إنّه [...][6] إذا كان أحد الأضداد طبيعيًّا، كان ضدّه أيضًا طبيعيًّا اضطرارًا، أي [أن] تكون له طبيعة [مخصوصة][7]، لأنّ هيولى[8] الأضداد واحدة[9].

---

[1] في الأصل إضافة لكلمة: إنّه، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: هو.

[3] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 285 ب / س 31، حيث جاء: "فالأرض إذا موجودة اضطرارًا". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: مستقصي.

وحول النّظريّة الأرسطيّة في الأرض، انظر: الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو – المطلب الرّابع عشر من المقالة الثّانية – الورقة 296 أ / س 24 إلى الورقة 298 أ / س 20.

[6] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 22 إضافة لعبارة: "**ولكن إن كان من الاضطرار أن توجد الأرض، فكذلك النّار أيضًا ولا بدّ**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[7] نقترح هذه الإضافة بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 25. وتحسن الإشارة إلى أنّ أبا الوليد سيحجم عن تفسير هذه العبارة لفرط إبهام العبارة الواردة في التّرجمة التي اعتمدها.

[8] في الأصل: الهيولي.

[9] في الأصل: الواحدة.

وأنّ العطاء بيّنٌ[1] قبْل العدم، شبه الحارّ والبارد. فإنّ السّكون والثّقل إنّما يقابلان بعدم الحركة والخفّة[2].

التّفسير

لما بيّن أنّ [ما] وضع أنّه واجبًا، أعني[3]: لأن[4] تكون هاهنا سماء متحرّكة، أنّه يجب أن يكون[5] هاهنا جسم ثابت عليه تكون الحركة هو في الوسَط، فهو يقول إنّه يجب أيضًا عن هذا الوضع أن يكون هذا الجسم هو الأرض. وذلك أنّه ليس يظهر أنّ هاهنا جسْم بهذه الصّفة إلاّ الأرض، أعنى: جسمًا كائنًا[6] في الوسط، وهو الذي أوجبه القول. وهذا هو الذي أراده بقوله: {فهذا السّاكن هي[7] الأرض لا محالة}[8]، **لأنّها السّاكنة في الوسَط**. يريد: على ما ألزمه القول المتقدّم الذي وضع فيه وضعًا إلى أن يتبيّن[9] في غير[10]

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: بعدم الخفّة والحركة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى قول أرسطو السّابق: فإنّ السّكون والثّقل، ومن جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 25 – س 26.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 20 إلى س 28.

[3] في الأصل: وجب.

[4] في الأصل: أن.

[5] في الأصل: تكون.

[6] في الأصل: ماكنا.

[7] في الأصل: هو.

[8] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية — الورقة 285 ب / س 31، حيث جاء: **"فالأرض إذًا موجودة اضطرارًا"**. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ ابن رشد سيتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[9] في الأصل: تبيّن.

هذا المؤضع.

ولما كان يحتاج في هذا البيان أن يبيّن أنّ الأرض يجب أن يكون لها ضدّ؛ وكان هذا إنّما يحتاج إلى أن يعود بقول؛ وكذلك أيضًا ما تقدّم من أنّ السّماء تحتاج في حركتها إلى وجود الأرض؛ قال: فلْيكن الآن هذا على ما ذكرنا، وسنلخّص في المسْتأنف القول على الأرض وعلى سائر الأسْطقسّات[1]. يريد: فليكن الآن مؤضوعًا [26 و] لنا أنّ الأرض لها ضدّ، وأنّ الأسطقسّات يجب أن تكون أكثر من واحد إلى أن نلخّص أمر عدد الأسْطقسّات وطبيعة واحد[2] واحد منها فيما يستأنف.

فقوله: فليكن الآن هذا على ما ذكرنا[3]، الظّاهر منه أنّه إشارة[4] إلى ما قال من أنّ السّماء تحتاج إلى شيء ثابت، وأنّه هو الأرض. وذلك أنّ القول في هذا على التّمام يسْتدعي تفصيلاً أشدّ من هذا.

ولما كان أيضًا آخر ما يضع في هذا القول إنّ الأرض لها ضدّ، وكان هذا إنّما يتبيّن على التّمام إذا نظر في الأسطقسّات، قال: وسنلخّص في المسْتأنف القول على الأرْض وعلى سائر الأسْطقسّات[5]. يريد: لكنّ الذي نحتاج من ذلك إليه في هذا المؤضع أن نضَع أنّ لها[6] ضدّ.

---

[10] مطموسة في الأصل.

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 21 – س 22.

[2] في الأصل: واحدة.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 21.

[4] في الأصل: أشاره.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 21 – س 22.

[6] في الأصل: أنّها.

ثمّ قال: فأمّا[1] الآن فنقول إنّه [...][2] إذا كان أحد الأضداد طبيعيًّا، كان ضدّه [أيضًا][3] طبيعيًّا اضطرارًا[4]. يريد: وإذا كان مسلّمًا لنا أنّ الأرض لها ضدّ، فالذي نقوله الآن إنّه إذا كانت الصّورة التي لها ضدّ طبيعيّة لذي الصّورة، فإنّ الصّورة التي هي ضدّ لهذه هي أيضًا طبيعيّة للشّيء الذي هو له صورة.

ومثال ذلك: أنّه إذا كانت صورة الأرض هي الثّقل[5]، وكانت طبيعيّة[6] للأرض، فإنّ هاهنا جسْمًا خفيفًا توجد[7] له الخفّة بالطّبع[8].

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية –الورقة 286 أ / س 22 إضافة لعبارة: "**ولكن إن كان من الاضطرار أن توجد الأرض، فكذلك النّار أيضًا ولا بدّ**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 22 – س 23.

[5] في الأصل: النّقل.

[6] في الأصل: طبيعة.

[7] في الأصل: يوجد.

[8] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "**أي [أن] تكون له طبيعة**". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 25. والأرجح أنّ أبا الوليد قد أحجم عن تفسير هذه العبارة لفرط إبهام العبارة الواردة في التّرجمة التي اعتمدها.

وقوله: لأنّ هيولى[1] الأضْداد واحدة[2]، هو سببٌ فى كوْن كلّ الصّور بين طبيعته للشّيء لهما. فإنّه إذا كان القابل[3] للضّدّيْن واحد، كانت نسْبتهما إليه نسبة واحدة. فيلزم، متى كان أحدهما طبيعيًّا للمؤْضوع، أن يكون الآخر أيضًا له طبيعيًّا.

وقوله: وإنّ العطاء بيّنٌ قبل العدم[4] شبه الحارّ والبارد[5]. يريد: وإنّما وجب، [26 ظ] إذا وُجِد أحد الضّدّيْن، أن يوجد الضّدّ الآخر، لأنّ أحد الضّدّيْن ملكه وصورته، والآخر عدم تلك الصّورة، والصّورة قبل العدم شبه الحارّ والبارد، فإنّ البارد عدم الحارّ؛ وكذلك الثّقيل هو عدم الخفّة، والسّكون عدم الحركة.

وإنّما أراد أنّه إذا وُجِد الضّدّ الذي هو العدم، كان أحرى أن يوجد الضّدّ الآخر الذي هو أقدم. وهذه هي حال الأرْض مع النّار، لأنّ الأرض ثقيلة والنّار خفيفة؛ وإذا وُجِد الثّقيل، فأحْرى أن توجد الخفّة. كما أنّه إذا وُجِد السُّكون، فالحركة أحقّ أن تكون مؤْجودة. وكذلك إذا وُجِد البارد، فالحارّ أحقّ بالوجود[6].

---

[1] في الأصل: هيولي.

[2] في الأصل: واحد، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 24 – س 25.

[3] في الأصل: القائل.

[4] في الأصل: القدم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 25 – س 26.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: **"فإنّ السّكون والثّقل إنّما يقابلان بعدم الحركة والخفّة"**. وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 28.

وأورد أبو الوليد هذا البيان في ص 42 – ص 43 من جامع السّماء والعالم: "ولما كان هاهنا محرّك أزليّ لزم ضرورة أن يكون جسم ساكن عليه يدور، وذلك هو الأرض. ولما وجدت الأرض، لزم ضرورة وجود النّار وسائر الأجسام البسيطة، على ما تقدّم؛ بل النّار هي العلّة في وجود الأرض؛ إذ كانت النّار تجري مجرى الملكة، من جهة ما هي ضدّ للأرض. فالأرض تجري مجرى العدم، كالحال في

قال أرسطوطاليس

فنرْجع الآن فنقول: إنّه إذا كان لا بدّ[1] من أرض ونار[2]، فلا بدّ أيضًا أن تكون الأجرام التي بينهما. وذلك أنّ كلّ واحد من الأسْطقسّات ضدّ لأسطقسّ آخر.

فلْيكن الآن هذا على ما قلْناه، وسنسْتقْصي ونفْحص عن ذلك في المسْتأنف اسْتقصاءًا شافيًا.

الأبيض والأسود وسائر المتضادّات. فإنّ النّار جوهر خفيف، والأرض ثقيلة، والثّقل عدم الخفّة؛ بوجه ما كان أنّ السّواد عدم البياض". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 و: "وإذا كان هاهنا جسم مستدير متحرّك حركة دائمة، فباضطرار أن يكون هاهنا شيء ثابت عليه يتحرّك؛ لأنّه لا بدّ لكلّ متحرّك من شيء ساكن عليه يتحرّك، والشّيء الذي بهذه الصّفة هو الأرض. فواجب إذا كان هاهنا جسم متحرّك دورًا أن يكون هاهنا جسم خفيف بإطلاق، وهو النّار؛ لأنّه إذا وُجِد أحد الضدّين وُجِد الضدّ الآخر ضرورة. والسّبب في ذلك أنّ الضدّيْن موضوعهما واحد، ونسبة الهيولى إليهما نسبة واحدة؛ بل النّار هي المتقدّمة –بوجه ما– على وجود الأرض، على جهة ما تتقدّم الملكة العدم. فإنّ الثّقل عدم الخفّة، كما أنّ البرودة عدم الحرارة، والرّطوبة عدم اليبوسة. وإذا وُجِد العدم وُجِدت الملكة ضرورة؛ فإنّ العدم إنّما يُقال بالإضافة إلى الملكة".

[1] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 26 إلى س 28.

[2] في الأصل: ثأر. قارن أيضًا بما سيرد في التّفسير، حيث سيورد النّاسخ كلمة: قار؛ وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 28.

فأمّا الآن فنقول إنّه إن كانت هذه الأضداد أيس[1]، فظاهر[2] أنّ الكون يكون منها حينئذ اضطرارًا. وذلك أنّه لا يمكن أن يكون شيء من الأسْطقسّات دائمًا ثابتًا، لأنّ الأضداد تفْعل بعضها [في بعض][3]، وتنْفعل بعضها عن بعض، ويفْسد بعضها من بعض[4].

التّـف ـس ـي ـر

لما بيّن أنّه إن كان واجبًا أن يكون هاهنا جرم يتحرّك على الاستدارة دائمًا، أنّه يجب أن يكون جسمًا ثقيلاً يسكن دائمًا، وهي[5] الأرض؛ وأنّه إذا وجب أن تكون[6] هاهنا أرْض، فيجب أن تكون[7] هاهنا نار. وكان يجب، إذا كان هذان[8] في غاية التّضادّ، أن يكونَا متباعديْن في المكان؛ وإذا كانَا [27 و] متباعديْن في المكان، وجب أن يكون بينهما سائر الأسْطقسّات الأخر.

---

[1] في الأصل: أسنّ. قارن أيضًا بما سيرد في التّفسير، حيث سيورد النّاسخ كلمة: أينس؛ وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 31.

[2] في الأصل: ظاهر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 31.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 27 – س 28.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 28 إلى س 34.

[5] في الأصل: هو.

[6] في الأصل: يكون.

[7] في الأصل: يكون.

[8] في الأصل: هذا.

قال: فنرْجع الآن فنقول: إنّه إذا كان لا بدّ من أرض ونار[1]، فلا بدّ [أيضًا][2] أن تكون الأجرام التي بينهما[3]. يريد: أنّه إذا وجب أن يكون هاهنا نار وأرض، وأن يكونَا متباعديْن في المكان، وجب أن تكون[4] بينهما أجْسام أخر، إمّا واحدًا، وإمّا أكثر من واحد.

وقوله بعد هذا: وذلك أنّ كلّ واحد من الأسطقسّات ضدّ لأسطقسّ[5] آخر[6]؛ يريد: ويجب أن تكون هذه الأجسام كلّها متضادّة، لأنّ كلّ واحد من الأسْطقسّات يجب أن يكون[7] ضدّ لأسطقسّ آخر.

---

[1] في الأصل: قار. قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: ثأر؛ وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 28.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 28.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 28 – س 29.

[4] في الأصل: يكون.

[5] في الأصل: الأسطقسّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] في الأصل: الآخر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 28 – س 29.

[7] في الأصل: تكون.

ولما كان هذا غير بيّنٌ في هذا الموضع، قال: فليكن هذا الآن[1] على ما قلناه[2]، وسنسْتقصي ونفْحص عن ذلك في المسْتأنف[3]. يريد: فليوجد هذا هاهنا مسلَّمًا إلى أن نبيّنه غاية البيان فيما يسْتأنف.

وإنّما قال ذلك دون أن يقوله إلى أن يبيّنه فيما بعد، لأنّه قد ظهر منه هاهنا ضربًا[4]، وهو كوْن النّار والأرض متضادّتيْن[5]، والشّكّ إنّما هو في التي بينهما[6].

ولما تقرّرت له هذه المقدّمات أن وضعها على أنّها متصوّرة[7]، قال: فأمّا الآن، فنقول إنّه إن كانت هذه الأضداد أيس[8]، فظاهرٌ أنّ الكوْن منها حينئذ اضطرارًا. وذلك أنّه لا يمكن أن يكون شيئًا من الأسطقسّات دائمًا ثابتًا، إلى قوله: بعضها من بعض[9].

---

[1] قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو، حيث قال: فليكن الآن هذا....

[2] في الأصل: قلنا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 30 – س 31.

[4] في الأصل: طربا.

[5] في الأصل: متضادّين.

[6] لم يفصّل أبو الوليد هذا القول في جامع السّماء والعالم، وإنّما أورده مجملاً في ص 43: "وكذلك الحار والبارد وسائر الأعراض التي تتقابل". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 و: "وإذا كان هاهنا أرض ونار، فباضطرار أن يكون بينهما ماء وهواء. وذلك أنّ الماء يضادّ النّار بجميع كيفيّاته، والهواء يضادّ الأرض بجميع كيفيّاتها؛ إذ كانت الأرض باردة يابسة، والهواء حارّ رطب، والنّار حارّة يابسة، والماء بارد رطب. فيجب من جهة التّضادّ الذي بيْن الماء والنّار أن يوجد الهواء المتوسّط إذا وُجدت النّار؛ ومن جهة التّضادّ الذي بين الأرض والهواء أن يوجد الماء إذا وُجدت الأرض. وسنبيّن هذا اللّزوم –فيما بعد– بيانًا أكثر".

[7] في الأصل: متعوّرة.

[8] في الأصل: أينس. قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: **أسنّ**؛ وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 31.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 31 إلى س 34.

وإنّما قال هذا، لأنّه لم يظهر هاهنا أنّ الأضداد أكثر من واحد ظهورًا أمامًا، فكأنّه قال: وإن لم يسلم لنا أنّ الأضْداد فقط، فظاهر أنّه يجب باضْطرار أن يكون هاهنا كوْن.

[27 ظ] وذلك أنّ الأجْسام المتضادّة لا يمكن ألاّ تفعل بعضها في بعض، ولا أن تنْفعل بعضها من بعض، فستنْقلب بعضها إلى بعض، وستتولّد[1] بينهما موجودات متوسّطة ضرورة.

قال أرسطوطاليس

ونقول إنّه إن لم يمكن أن يكون متحرّكًا[2] دائمًا، إذا لم تكن[3] له حركة دائمة طبيعيّة كانت لا محالة غير ثابتة [ولا دائمة][4].[...][5].

فقد اسْتبان الآن وصحّ بقولنا هذا أنّه لا بدّ من الكوْن.

---

[1] في الأصل: سيتولّد.

[2] في الأصل: متحرّك.

[3] في الأصل: يكن.

[4] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 34 – س 35.

[5] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 35 إلى الورقة 286 ب / س 1 إضافة لعبارة: "والأجسام التي ننظر فيها هاهنا إنّما هي ذات حركة". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

فإن كان الكوْن اضطرارًا، كان {كالحركة المستديرة}[1] واحدة[2] أو كثيرة اضطرارًا.

وذلك أنّه على نحو حال الكلّ يكون حال الأسْطقسّات بعضها إلى بعْض اضطرارًا.

وسنبيّن ذلك في المسْتأنف بيانًا أوْضح[3] وأظْهر[4].

التّـفـسـيـر

قوله: ونقول إنّه إن لم يمكن أن يكون متحرِّكًا[5] دائمًا، إلى قوله: غير ثابِتة ولا دائمة[6]، هو كأنّه تذكير لترتيب هذا اللّزوم الذي أخْبر به هاهنا، فكأنّه قال: وهو بيّنٌ ممّا قلنا إنّه إذا كانت[7] هاهنا حركة دائمة أنّه يجب أن يكون هاهنا متحرّك دائم، وإلاّ وُجدت الحركة الدّائمة غير دائمة. وإذا وُجِد متحرّك دائمًا، فواجبٌ أن يوجد ساكن دائمًا. وإذا

---

[1] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية — الورقة 286 ب / س 2 – س 3، حيث جاء: "**ذَا تنقّل**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: واحده، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 34 إلى الورقة 286 ب / س 5.

[5] في الأصل: يتحرّك، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث لم ترد عبارة: ولا دائمة.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 34 – س 35.

[7] في الأصل: كان.

وُجِد ساكن دائمًا، فواجبٌ أن يوجد ضدّه. وإذا وُجِد ضدّان، فواجبٌ أن يوجد الكوْن والفساد.

ولذلك أردف هذا القول، **فقال: فقد استبان الآن وصحّ بقولنا هذا أنّه لا بدّ من الكوْن**[1]. ثمّ قال: فإن كان الكون اضطرارًا، كان {كالحركة المسْتديرة}[2] واحدة أو كثيرة اضطرارًا[3]. يريد: فإن كان الكوْن قد وَجَب عن الحركة المستديرة اضطرارًا، فيجب أن يكون دائمًا، [28 و] كالحركة المستديرة اضطرارًا.

فإن كانت الحركة الدّائمة المسْتديرة واحدة، كان الكوْن نوعًا واحدًا. وإن كانت كثيرة، كان الكوْن أنواعًا كثيرة.

ولذلك قال: وذلك أنّه على نحو حال الكلّ يكون حال الأسْطقسّات بعضها من بعض[4]. يريد: أنّ اختلاف الحركات السّماويّة يوجب[5] اخْتلاف ضروب الكوْن وضروب الفساد.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 1 – س 2.

[2] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 2 س 3، حيث جاء: "**ذَا تنقّل**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 2 – س 3.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 3 – س 4.

[5] في الأصل: توجب.

ولما كان هذا شيء قد بيّنه[1] في كتاب الكون والفساد على التّمام، وذلك في المقالة الثّانية منه، قال: وسنُبيّن ذلك في المسْتأنف بيانًا أوْضح[2].

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

فأمّا الآن، {فإنّا نريد}[3] أن نقول لأيّة[4] علّة صارت الأجرام {المسْتديرة}[5] كثيرة، فنقول: إنّه إنّما صارت كثيرة للكوْن، لأنّه لم يكن بدّ من الكوْن، ولم يكن يمْكن أن يكون الكوْن إلاّ بالنّار وسائر الأسْطقسّات. وأنّ الأرض إنّما كانت، لأنّه لم

---

[1] في الأصل: بيّنته.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 5.

ولم يفصّل أبو الوليد هذا القول في جامع السّماء والعالم، وإنّما أورده مجمَلاً في ص 43: "فإذا كان هذا هكذا، ووُجِدت هذه الأجسام المتضادّة، فمن الاضطرار لزم ضرورة –إذ كانت أضدادًا– أن تكون وتفسد". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 و: "وإذا كان هذا هكذا، فباضطرار كان وجود الأضداد عن حركة الجرم المستدير. وإذا وُجِدت الأضداد، فباضطرار أن يوجد كوْن وفساد".

[3] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 2 – س 3، حيث جاء: **"فإنّه يمكننا"**. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] في الأصل: لأنّه.

[5] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 2 – س 3، حيث جاء: **"المتحرِّكة دورًا"**. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

يكن بدّ، إذ كان شيء متحرّك دائم اضطرارًا، من أن يكون شيئًا آخر ثابتًا قائمًا ساكنًا اضطرارًا[1].

التّـفـسـيـر

لما ابتدأ فبيّن أنّه[2] عن وجود المبدإ[3] [الأوّل] يجب أن يكون جرم يتحرّك على اسْتدارة دائمًا، وأنّه يجب عن هذا الجرم وجود الأسْطقسّات، يجب كوْن وفساد، أمْكنه أن يعطي التّسبّب هاهنا في الأمر الذي طلبه أوّلاً، وهو: لِمَ كانت حركات السّماء كثيرة. وهو يسْتعمل في ذلك عكْس اللّزوم المتقدّم.

فيبتدئ من كثرة حركات الأجرام السّماويّة وينتهي إلى المبدإ الأوّل. فقوله: فأمّا الآن، {فإنّا نريد}[4] أن نقول لأيّة[5] علّة صارت الأجرام {المسْتديرة}[6] كثيرة[7]، يريد: وإذْ

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 6 إلى س 9.

[2] في الأصل: أنّه.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 2 – س 3، حيث جاء: **"فإنّه يمكننا"**. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] في الأصل: لأنّه.

[6] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الثّاني من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 2 – س 3، حيث جاء: **"المتحرِّكة دورًا"**. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 6 – س 7.

قد تبيّن [28 ظ] هذا كلّه، فإنّا نقْدر الآن أن نأتي بالعلّة في الأمْر الذي طلبناه أوّلاً[1]، وهو: لِمَ صارت الحركات السّماويّة كثيرة.

ثمّ قال: فنقول: إنّما صارت كثيرة للكوْن، لأنّه لم يكن بدّ[2] من الكوْن[3]، يريد: أنّه لما لزم وجود الكون باضْطرار، وكان الأمر الإلاهيّ يوجب أن يوجَد بنظام وترْتيب، وكان ذلك لا يحصل إلاّ عن كثرة[4] الحركات السّماويّة، إذ كانت هي التي تفيد نظام الكوْن واتّصاله، وجَب لمكان هذه العناية بالكائنات الفاسدة[5]، أن تكون الأجرام السّماويّة كثيرة. وذلك أنّه من الظّاهر أنّه لا يتمّ كوْن نوْع نوْع ممّا هنا إلاّ باجْتماع حركات الأجرام السّماويّة، وإلاّ كانت حركات كثيرة منها عبثًا وباطلاً، وذلك مستحيلٌ.

وينْبغي أن يُعلَم أنّ وجود الحركات [السّماويّة] كثيرة لمكان النّظام[6] في الكوْن ليس هو شيء موجود على القصد الأوّل، وإنّما هو على القصْد الثّاني. فإنّ الأجرام السّماويّة أفضل من التي هاهنا، وما وُجِد من[7] أجل شيء على القصد الأوّل، فالذي وُجِد من أجله أفضل منه.

وقد تبيّن في العلم الإلهى أنّ هذه إنّما وُجِدت من أجل ذواتها على القصْد الأوّل؛ إلاّ أنّ ما[8] وُجِد من أجْل ذاته على القصْد الأوّل يلزمه أن يوجد من أجْل غيره على القصد الثّاني، وإلاّ لم تكن[9] هنالك طبيعة تُقتضى[10] بالوجود.

---

[1] في الأصل: أو لا.

[2] في الأصل: بدءٌ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 7.

[4] مطموسة في الأصل.

[5] في الأصل: الفاسدات.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: عن.

[8] مطموسة في الأصل.

[9] في الأصل: يكن.

[10] في الأصل: تقتضي.

ثمّ قال: ولم يكن يمكن أن يكون الكوْن إلاّ بالنّار وسائر الأسْطقسّات[1]. يريد: وإن سؤلنا[2]: لِمَ كان وجود الكوْن؟ قلنا بالضّرورة: لمكان وجود النّار وسائر الأجسام المتضادّة، لا على ما يعطيه ظاهر كلامه: أنّ الكوْن لا يمكن أن يكون إلاّ بالنّار، فإنّ هذا أمر واجب. إلاّ أنّه لم يقْصد هاهنا أن يأتي بالشّيء اللاّزم عن الكوْن، وإنّما قصَد أن يأتي بالشّيء اللاّزم عنه؛ [أعني][3] أنّه أخذ [29 و] [لا] اللاّزم عن الكوْن بل[4] الذي يلْزم عنه الكون. فكأنّه قال: وإنّما لزم وجود الكوْن لمكان وجود النّار وسائر الأسْطقسّات. فإنّ اللّزوم في هذا أمرٌ منْعكسٌ.

وذلك أنّه إذا وُجِد الكوْن وُجِدت النّار وسائر الأسْطقسّات؛ إذ كان لا يمكن أن يكون الكوْن دون النّار وسائر الأسطقسّات. وإذا وُجِدت الأسطقسّات أيضًا، وجب أن يكون الكوْن، لأنّ المتضادّات لا يمكن ألاّ تتكوّن بعضها من بعض.

وإنّما أراد بهذا، والله أعلم، أن يبيّن أنّ المتقدِّم في هذه يلزم عنه المتأخّر، وأنّ المتأخّر يلزم عن وجوده المتقدِّم[5]. وإنّما قال هذا[6] لأنّه إذا وُجِد المتأخّر في الأشياء الكائنة، وُجِد المتقدِّم. وإذا وُجِد المتقدِّم، لم يلزم أن يوجد المتأخّر. مثال ذلك: أنّ البيْت إذا وُجِد، [لزم أن يوجد] لبن وحِجارة؛ وإذا وُجِد لبن وحجارة لم يلزم أن يوجد بيت.

فلمّا كان لقائل أن يقول: "إنّ ما قلتَه هاهنا هو بعكس ما عليه الأمر في الكائنات[7]؛ وذلك أنّه إذا وُجِد[8] كوْن، وُجِدت الأسْطقسّات؛ وليس يلزم إذا وُجِدت

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 7 – س 8.

[2] في الأصل: سئلنا.

[3] في الأصل: إلاّ.

[4] في الأصل: دلّ.

[5] في الأصل: التّقدّم.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] مطموسة في الأصل.

الأسطقسّات أن يوجد الكوْن؛ وأنت قد وضعتَ عكس هذا، وهو أنّه إذا وُجِد المتقدِّم وُجِد المتأخّر، أي متى وُضِعت الأسْطقسّات، لزم أن يوجد الكوْن"؛ أراد أن يعرّف أنّ العكس في هذه هو من الطّرفيْن، وأنّه لم يضع اللّزوم فيه من الطّرف الواحد فقط المُمْتنع وضع اللّزوم منه، وهو لزوم المتأخّر عن المتقدِّم، بل يوجد في هذه الأزمان[1] معًا من الطّرفيْن.

وذلك أنّ للخصْم أن يشنّع عليه، فيقول: "إنّ المعْروف من اللّزوم هو لزوم المتقدِّم عن المتأخّر، لا لزوم المتأخّر عن المتقدِّم؛ وأنت قد وضعتَ أنّ المتأخّر في الكوْن يلزم عن المتقدِّم، ولم تضَع أنّ المتقدِّم يلزم عن المتأخّر". فأجابه [29 ظ] بأنّ اللّزوم هاهنا يوجد من الجهتيْن.

ثمّ رجع إلى ما كنّا بسبيله من بيان اللّزوم بعكس اللّزوم الذي ابتدأ به، فقال: وإنّ الأرْض إنّما كانت، لأنّه لم يكن بدّ[2]، إذ كان شيء متحرّك دائم اضطرارًا، من أن يكون شيء آخر أيضًا ثابتًا قائمًا ساكنًا اضطرارًا[3]. يريد: فالحركات السّماويّة كانت كثيرة لمكان الكوْن، وكان الكوْن باضطرار لمكان وجود النّار، وكان وجود النّار باضْطرار تابعًا لوجود الأرض، وكان وجود الأرض تابعًا لوجود الجسم المتحرّك دورًا، إذ لم يمكن أن يكون هاهنا جسم متحرّك دورًا، إن لم يكن هاهنا جسم ساكن ثابت في الوسط.

وسكت عن باقي اللّزوم، لأنّه معروف بنفسه. وهو أن يقول: وكان وجود الجسم المتحرّك دورًا واجبًا لمكان وجود المتحرّك له، إذ لم يمكن فيما جوْهره أن يتحرّك

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: بدءٌ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الثّالث من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 8 – س 9.

دائمًا ألاّ يتحرّك[1]، وإلاّ كان وجوده عبثًا. فإنّه لما كان في جوْهر النّار أن تحرق[2]، وجَب أن يكون هاهنا شيء يقبل الاحْتراق، وإلاّ كان وجود هذه القوّة[3] باطلاً[4].

---

[1] في الأصل: يحرّك.

[2] في الأصل: يحرق.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] لم يفصّل أبو الوليد هذا القول في جامع السّماء والعالم، وإنّما أورده مجمَلاً في ص 43: "وإذا كان هاهنا كوْن وفساد حافظ لنظام، لزم أن تكون حركة أكثر من واحدة. فقد تبيّن من هذا القول لِمَ سارت هذه الحركات كثيرة بحسب ما أمكن هاهنا". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 و – 18 ظ: "وإذا كان الكوْن والفساد فيها واجبًا أن يجري على تعادل ونظام لتبقى هذه الأجسام المتضادّة محفوظة بكلّيتها؛ إذ كان وجودها دائمًا من ضرورة وجود المتحرّك المستدير دائم الحركة؛ فواجب أن تكون الحركات المستديرة أكثر من حركة واحدة ليكون التّعادل والتّساوي الموجود لها –أعني الأسطقسّات– في الكوْن والفساد ليس إنّما وُجد لها من قبَل أنفسها فقط؛ بل ومن قبَل الحركات المختلفة المجانسة بتحريكها لطبيعة طبيعة من هذه الطّبائع الأربع؛ مثل مجنسة فعل القمر لتوليد الماء، ومجانسة فعل الأجرام لتوليد النّار. فإنّ التّعادل الذي يوجد لها في الكوْن والفساد إنّما يلفى لها من هاتيْن الجهتيْن، أعني: من قبَل طبائعها المتضادّة المتقاومة، ومن قبل اختلاف مقاومة الأسباب المجانسة لمضادّة مضادّة منها بعضها بعضًا. فإنّه واجب، إن كان مزمعًا أن يكون هاهنا كوْن وفساد دائمًا، أن يكون يجري ذلك على تكافؤ وتعادل بين الأسباب الفاعلة والمنفعلة. فقد تبيّن من هذا القول لِمَ كانت الحركات السّماويّة باضطرار. وذلك من قبَل ضرورة الهيولى، لا من قبَل السّبب الغائيّ. ولذلك ما اعتذر عن إعطاء هذا السّبب في هذا الموضع، إذ لم يمكن أن يظهر له في هذا الموضع غير هذا السّبب".

[3ـ في أنّ شكل السّماء مسْتديرٌ]

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا إنّ شكل السّماء مدوّر اضطرارًا، لأنّ هذا الشّكل موافق يليق بجوهر السّماء وطبيعتها؛ فنريد الآن أن نلخّص الأشكال وأيّها أوّل[1] في الأشياء السّطْحيّة وفي الأجْرام.

فنقول: إنّ كلّ {شيء}[2] مُسطَّح[3]، إمّا أن يكون خطًّا مستويًا، وإمّا أن يكون خطًّا مستديرًا. [...][4]. فأمّا المُسطَّح[5] المستدير، فهو الذي يحيط به خطّ واحد.

---

[1] في الأصل إضافة لعبارة: أنّها أول، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 13، حيث جاء: "**الشّكل**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] في الأصل: سطحا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 13 –س 14 إضافة لعبارة: "**أمّا المسطّح المستقيم، فهو الذي تحيط به خطوط كثيرة**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] في الأصل: الخطّ. قارن بما سيرد في التّفسير، حيث جاء: **السّطح**. وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 15.

فإن كان هذا على هذا، وكان الواحد في كلّ جنْس قبل الكثير، وأوّلها أوّليّة[1] طبيعيّة، وكان البَسيط قبل المُركَّب، كانت الدّائرة قبل، لا محالة، وأوّل الأشكال السّطحيّة[2].

التّـفـسـيـر

أنّه، وإن كان قد تبيّن ممّا قيل، إنّ شكل السّماء مستديرًا من قبَل أنّ الحركة المستديرة لا تكون بالطّبع إلاّ [30 و] للشّكل المسْتدير، فإنّه في هذا المؤْضع، يريد أن يجعل هذا مطلوبًا بنفسه، ويسْتقصي الفحص عنه في جميع الوجوه التي يمكن أن يوقَف منها على هذا المعنى[3]. فإنّ بيانه فيما سلف لم يكن مقصودًا بذاته، وإنّما هو شيءٌ لزم عمَّا[4] قصد بيانه.

وذلك أنّه إنّما قصد، فيما سلف، أن يبيّن أنّه جرم خامس، فتبيّن مع ذلك أنّ شكله مسْتديرٌ.

فلمّا كان هذا، عاد[5] هاهنا يفحص من رأس ومن ذي قبْل عن هذا المعنى[6]. فقوله: ونقول أيضًا إنّ شكل السّماء، إلى قوله: بجوْهر السّماء وطبيعتها[7]، يريد: فنريد الآن أن نبيّن أنّ شكل السّماء مسْتديرًا، وهذا الشّكل هو الشّكل المناسب لطبيعتها

---

[1] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 10 إلى س 18.

[3] في الأصل: المعني.

[4] في الأصل: عن ما.

[5] في الأصل: أعاد.

[6] في الأصل: المعني.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 10 – س 11.

وجوهرها. يريد: من قبَل ما يشبه من أنّ نسبة هذا الشّكل إلى سائر الأشكال هي[1] نسْبة جوهر السّماء أو جسْم السّماء إلى جميع الأجسام[2].

ولما كان هذا مقْصوده، قال: فنريد[3] الآن أن نلخّص الأشكال و[4]أيّها أوّل في الأشياء السّطْحيّة وفي الأجرام[5]. يريد: أنّ هذا بيّنٌ من مقدّمتيْن:

– إحداهما: أنّ الجرم الأوّل، أعْني: المتقدّم في الوجود، له الشّكْل الأوّل، أعني: المتقدّم بالوجود على الأشْكال.

– والثّانية: أنّ الشّكل المسْتدير هو أوّل الأشكال في الأشكال المجسَّمة.

فلمّا كانت المقدّمة الأولى ظاهرة[6] حذَفها[7]. ولما كانت الثّانية حقيقة، أخذ [في] بيانها؛ فقال[8]: فنريد أن نفحص أيّ الأشْكال هو الشّكل الأوّل المتقدّم في الأشكال المسطّحة وفي الأشكال المجسّمة.

وإنّما قال ذلك لأنّهما متجانسان، أعني: أنّ نسبة الدّائرة إلى الأشكال المسطَّحة هي نسْبة الشّكل الكريّ إلى الأشكال المجسَّمة.

---

[1] في الأصل: هو.

[2] أورد أبو الوليد هذا القول في ص 43 من جامع السّماء والعالم: "فأمّا أيّ شكل هو شكل هذا الجرم، فقد تبيّن –فيما تقدّم– أنّه مستدير. وذلك أنّا قد قلنا –فيما سلف– أنّ الحركة المستديرة إنّما تكون لجسم مستدير ضرورة". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 و: "ونقول أيضًا: إنّ شكل السّماء –كما سلف من قولنا– واجب أن يكون مستديرًا، لأنّه الشّكل الذي يليق بجوهرها وطباعها".

[3] في الأصل: يريد، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] في الأصل إضافة لعبارة: أنّها أول، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 11 إلى س 13.

[6] في الأصل: ظاهره.

[7] في الأصل: حدّ فيها.

[8] القول الذي نسبه أبو الوليد هنا لأرسطو لم يورده وفق هذه الصّيغة في نقله لقول المعلّم الأوّل.

ولما كان الأمْر في هذا، في المسطَّحة، أعرف منه في المجسَّمة[1]، وأيضًا فإنّه يشبه أن يكون وجود هذا المعنى[2] [30 ظ] في المسَطَّحة للدّائرة هو السّبب في وجوده للشّكل الكريّ، لأنّ السّطح أقدم من الجسم، والخطّ أقدم من السّطح، جعل البيان في المسَطّحات، فقال: فنقول إنّ كلّ {شيء}[3] مسطَّح، إمّا أن يكون خطًّا مستويًا، وإمّا أن يكون خطًّا مسْتديرًا. يريد: أنّ كلّ سطح، فإمّا أن يحيط به خطّ مستقيم، وإمّا أن يحيط به خطٌّ مسْتديرٌ.

ثمّ قال[4]: فأمّا المسطَّح[5] المسْتدير، فهو الذي يحيط به خطّ واحد[6]. يريد: وأمّا السّطح الذي يحيط به خطّ مسْتقيم، فإنّه يحيط به أكثر من خطّيْن، أقلّه ثلاثة، لأنّه لا يحيط[7] خطّان مسْتقيمان بسطح، على ما يضَعه المهنْدسون في أوائل كتبهم.

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: المعني.

[3] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية — الورقة 286 ب / س 13، حيث جاء: "الشّكل". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 35 إلى الورقة 286 ب / س 2 – س 3 إضافة لعبارة: "أمّا المسطّح المستقيم، فهو الذي تحيط به خطوط كثيرة". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] في الأصل: السّطح، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية الورقة – الورقة 286 ب / س 15.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 15 – س 16.

[7] في الأصل: تحيط.

ثمّ قال: فإن كان هذا على هذا، وكان الواحد في كلّ جنس قبل [الكثير][1] وأوّلها أوّليّة طبيعيّة، وكان البسيط قبل المُركَّب، كانت الدّائرة [قبل][2]، لا مُحالة[3]، [و][4]أوّل الأشكال السّطْحيّة[5]. يريد أنّه إذا وضعنَا أنّ الشّكل الذي يحيط به خطّ واحد هو في هذا الجنس، أعني: جنس الأشكال، هو نظير الواحد في العدد وفي جنْس جنْس من الأجناس التي[6] يوجد فيها شيء هو واحد بالطّبع، وذلك هو البسيط في ذلك الجنس؛ وأنّ الأشكال التي تحيط[7] بها خطوط كثيرة هي نظير الكثرة في العدَد، ونظير المركَّبات في سائر الأجناس؛ ووضعْنَا أنّ الواحد في كلّ جنس أقوم من الكثرة، لأنّ البسيط أقدم من المركَّب؛ وجب من ذلك أن يكون الشّكل المسطَّح المستدير متقدِّمًا على الشّكل المسطَّح الكثير الأضلاع.

وإذا وجَب ذلك في السّطوح، وجَب ذلك في الأجْسام، فالشّكل الكريّ هو المتقدّم.

وإنّما يعني أنّه يظهر من هذا القول أنّ الشّكْل المسْتدير أقدم من المثلّث من قبَل أنّ الشّكل المسْتدير هو من خطّ واحد، والمثلّث من [31 و] ثلاثة خطوط.

ولما كان المثلّث متقدّمًا على سائر الأشكال التي خطوطها مسْتقيمة، وجَب أن يكون المتقدّم عليه متقدّمًا على سائر ما هو متقدّم عليه.

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية الورقة – الورقة 286 ب / س 16.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية الورقة – الورقة 286 ب / س 18.

[3] في الأصل: محاله، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 16 إلى س 18.

[6] في الأصل: الذي.

[7] في الأصل: يحيط.

ويشْبه ألاّ يكون قولنَا: إنّ البسيط المسْتدير متقدّم على غير المسْتدير، على جهة ما نقول: إنّ البسيط متقدّم على المركَّب، من جهة أنّ البسيط المسْتقيم الأضلاع لم يتركّب من المسْتدير، ولا ينحل إليه كما تنْحل[1] سائر الأشكال إلى المثلّث؛ وإنّما يوجد فيه شبه الانحلال والتّركيب من جهة أنّ المثلّث مُركَّب من ثلاثة خطوط، والدّائرة [مُركَّبة] من واحد.

فلو كان الخطّ الذي منه تتْركيب الدّائرة من نوع الذي منه تركيب المثلّث، لكانت[2] تُقدَّم[3] الدّائرة على المثلّث، مثل ما يُقدَّم البسيط على المركَّب منه. لكنّ تقدّم الدّائرة في الحقيقة على المثلّث[4]، إنّما[5] هو من جهة تقدّم الخطّ المستدير على الخطّ المستقيم، لأنّ المسْتدير تامّ والمستقيم ناقص؛ ومن جهة هذا النّقْصان، عرَض له ألاّ يحيط بشكل واحد.

إلاّ أنّ أرسطو لم يأخذ المتقدّم في هذا البرهان من هذه[6] الجهة، وإنّما أخذه من جهة تقدّم البسيط على المركَّب، لكن هو شبيه به لا أنّه هو هو في الحقيقة.

وذلك أنّ تقدّم[7] الدّائرة على المثلّث، وعلى سائر الأشكال التي المثلّث متقدّم عليها[8]، يشبه تقدّم البسيط[9] على المركَّب من جهة أنّ الدّائرة من خطّ واحد والمثلّث من

---

[1] في الأصل: ينحل.

[2] في الأصل: لكان.

[3] في الأصل: يقدّم.

[4] في الأصل: للمثلّث.

[5] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[6] في الأصل إضافة لكلمة: الصّفة، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] في الأصل: يقدّم.

[8] في الأصل: عليهما.

[9] مطموسة في الأصل.

أكثر من خطّ واحد؛ إلاّ أنّه ليس بالحقيقة بهذا النّوع[1] من التّقدّم، لأنّ الخطّ المسْتدير ليس من جنس المستقيم. فعلى هذا فينبغي أن يُفهَم الأمر في هذه المقدّمة هاهنا.

فأمّا المقدّمة القائلة إنّ الشّكل [1 3 ظ] الأقدم يجب أن يكون للجسْم الأقدم، فهي ظاهرة إذا وضعْنَا أنّ المتقدّم بجوهره يجب أن يتقدّم بأعْراضه الذّاتيّة الخاصّة به على أعراض المتأخّر عنه، كما تقدّم بجوهره عليه؛ ووضعنَا أنّ الشّكل عرض لازم عن جوهر الجسْم.

فإذا كان ذلك كذلك، وجَب ضرورة أن يكون شكل السّماء هو الشّكل المتقدّم على سائر الأشكال. فإنّ الشّكل في السّماء قد تبيّن أنّه شيء تابع لجوهرها، وأنّه ليس هو فيها بالعرَض، كالحال في الأسْطقسّات التي قصد بها أن تقبل[2] أشكالاً كثيرة، إذ كان وجودها أقرب إلى وجود الهيولى[3] منه إلى وجود الصّور. والجرْم السّماوي بعكس هذا، أعني: أنّ وجوده إلى وجود الصّور أقرب[4].

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] في الأصل: يقبل.

[3] في الأصل: الهيولي.

[4] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 43 من جامع السّماء والعالم: "وأيضًا، فإنّ هذا الشّكل [المستدير] هو أبسط الأشكال؛ إذ كان هو الذي يحيط به سطح واحد فقط؛ والأبسط في كلّ جنس هو المتقدّم تقدّم الواحد للكثير. فهذا الشّكل ضرورة للجرم الأبسط الأقدم". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 ظ: "وهذا البرهان مبناه على مقدّمتين: إحداهما: أنّ الشّكل المستدير هو أوّل الأشكال والمتقدّم عليها بالطّبع. والمقدّمة الثّانية: أنّه واجب أن يكون الشّكل الأوّل للجسم الأوّل. فأمّا أنّ الشّكل المستدير أوّل الأشكال، فهو يستعمل في ذلك بيانات: أحدها: أنّ كلّ سطح، فإمّا أن يحيط به خطّ واحد، وإمّا أكثر من خطّ واحد. والذي يحيط به خطّ واحد، فهو مستدير؛ والذي يحيط به أكثر من خطّ واحد، فهي الأشكال الكثيرة الأضلاع. وإذا كانت الدّائرة هي التي يحيط بها خطّ واحد، وسائر السّطوح أكثر من خطّ واحد؛ وكان الواحد في كلّ جنس قبل الكثير ومتقدّم عليه تقدّمًا طبيعيًّا؛ فواجب أن تكون الدّائرة أوّل السّطوح والمتقدّمة عليها تقدّمًا طبيعيًّا، على جهة ما تتقدّم الأسباب المتقدّمة بالطّبع مسبّباته. فهذا أحد البيانات أنّ الدّائرة أوّل الأشكال".

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا إنّ التّامّ[1] هو الذي لا يوجد ولا يمكن أن يوجد شيء خلفه ولا خارجًا عنه، كما حدّدناه فيما سلف.

وقد يمكن أن يُزاد في الخطّ المستقيم زيادة دائمة، ولا يمكن أن يُزاد في الخطّ المسْتدير شيء البتّة.

فإن كان ذلك كذلك، فبيّنٌ ظاهر أنّ الخطّ المدوَّر المُحيط تامّ كامل. فإن كان المستدير تامًّا، وكان التّامّ قبل النّاقص، كان[2]، لا محالة، لهذه المقدّمات التي ذكرناها[3]، قبل هذه الأشكال وأوّلها.

فيكون -لذلك- الجرْم الفلكيّ قبل سائر الأجرام، لأنّه وحده[4] مُحاط[5] بسطح واحد، فأمّا سائر الأجرام المستوية الخطّ فتُحاط من سطوح كثيرة.

ونقول أيضًا إنّه كما أنّ الدّائرة في السّطوح، كذلك [الفلك في الأجرام][6].[7].

---

[1] في الأصل: التّمام.

[2] في الأصل: كانت، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: ذكرنا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: وجده.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية - الورقة 286 ب/ س 26.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية - الورقة 286 ب / س 18 إلى س 26.

التّـف ـس ـي ـر

هذا بيانٌ آخر[1] في أنّ الشّكل المسْتدير متقدّم[2] بالطّبع على غيْر المسْتدير، وهو تامّ وحْده، وأنّ المسْتقيم ليس بتامّ.

أمّا بيان[3] أنّ الشّكل المسْتدير تامّ، فبمُقدّمتيْن:

– إحداهما: [32 و] أنّ الشّكل المستدير لا يمكن فيه الزّيادة والنّقْصان، ويبْقى بعد شكلاً مستديرًا.

– والثّانية: أنّ التّامّ هو الذي لا يمكن فيه الزّيادة.

فإذا عُكِست هذه لأنّها حدّ للتّامّ، أنتج[4] عن ذلك، في الشّكل الثّاني، وإن كان من موجبتيْن لأنّ الكريّ منْعكسة، أنّ الشّكل المسْتدير تامّ. هكذا الشّكْل المسْتدير لا يمكن فيه زيادة ولا نقْصان، وهو يحيط بعد اسْمه وحْده. وما هو بهذه الصّفة، فهو تامّ النّتيجة، فالشّكل المسْتدير تامّ.

وأمّا أنّ غير المسْتدير ناقصٌ، فبيّنٌ بمقدّمتيْن في الشّكل الثّاني:

– إحداهما: أنّ غير المسْتدير يمكن فيه الزّيادة والنّقْصان.

– والثّانية: أنّ التّامّ لا يمكن فيه الزّيادة والنّقْصان.

فينْتج[5] عن ذلك أنّ غير المسْتدير ليس بتامّ.

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "ونقول أيضًا إنّ التّمام هو الذي لا يوجد ولا يمكن أن يوجد شيء خلفه ولا خارجًا عنه، كما حدّدناه فيما سلف". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 18 إلى س 20.

[2] في الأصل إضافة لعبارة: من طبع، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] في الأصل: بيانه.

[4] في الأصل: إنتتج.

[5] في الأصل: فينتتج.

ولهذا أتى[1] بقوله: وقد يمكن أن يزاد في الخطّ المستقيم[2] [...][3]؛ تنْبيهًا منه على أنّه ناقصٌ؛ فتكون[4] سُطوحه أو خُطوطه يمكن فيها الزّيادة والنّقصان، وهي بعد يطابقها حدّ الخطّ واسْمه، أو حدّ السّطْح واسْمه[5].

ولما أوضح المقدّمة الصّغرى من هذا القياس أتى بالكبْرى والنّتيجة[6]، فقال: وإن[7] كان المستدير تامًّا[8]؛ يريد: على ما أوضح[9] من هذا القول.

[ثمّ قال:] **وكان التّامّ قبل النّاقص، كان لا محالة لهذه المقدّمات التي ذكرناها قبل الأشكال وأوّلها**؛ يشير بـ**المقدّمات** إلى البيان الأوّل وهذا الثّاني، إذ كان

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 20.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة : "**زيادة دائمة**".

[4] في الأصل: يكون.

[5] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "زيادة دائمة". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 20.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "ولا يمكن أن يُزاد في الخطّ المستدير شيء البتّة. فإن كان ذلك كذلك، فبيّنٌ ظاهر أنّ الخطّ المدوَّر المحيط تامّ كامل". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 20 إلى س 22.

[7] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: فإن.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 22 – س 23.

[9] في الأصل: وضح.

كليْهما إنّما بيّن فيه أنّ الشّكل المسْتدير قبل المستقيم؛ إمّا في البيان الأوّل، فمن قبَل[1] أنّه بسيطٌ؛ وإمّا في هذا الثّاني، فمن قبَل أنّه تامٌّ[2].

وقوله: فيكون –لذلك– الجرم الفلكيّ قبل سائر الأجرام، لأنّه وحده يُحاط به من سطح[3] واحد[4]؛ إنّما أتى به[5] لأنّ القول المتقدّم [32 ظ] إنّما بيّن[6] فيه أنّ الدّائرة الأشْكال المسطَّحة من قبَل أنّها من خطّ واحد؛ فنقل البيان هاهنا إلى الجسْم المسْتدير، إذ كان هو الذي قصَده من أوّل الأمر.

ولذلك قال: فأمّا سائر الأجرام المسْتوية الخطّ، فإنّها تُحاط[7] من سطوح كثيرة[8]. يريد: والبيان الذي ظهر منه أنّ شكل الدّائرة أقدم[9] أشْكال جميع السّطوح، يظهر أنّ شكل الكرة أقدم من سائر أشكال الأجسام.

وذلك أنّه كما ظهر أنّ الدّائرة أقدم من سائر الأشكال، لأنّها بسيطة [مُكوَّنة] من خطّ واحد، وسائر الأشكال السّطحيّة مُرَكَّبة؛ كذلك يظهر أنّ شكل الكرة أقدم أشْكال الأجسام، لأنّ الكرة يحيط بها سطح واحد، كما يحيط بالدّائرة خطّ واحد؛

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "وكان التّامّ قبل النّاقص، كان، لا محالة، لهذه المقدّمات التي ذكرناها، قبل هذه الأشكال وأوّلها". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 22 – س 23.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: بسطح.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 23 إلى س 25.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: يبيّن.

[7] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: فتحاط.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 25.

[9] في الأصل إضافة لكلمة غير مقروءة.

وسائر الأجْسام تحيط[1] بها سطوح كثيرة، كما تحيط[2] بسائر السّطوح، ما عدى الدّائرة، خطوط كثيرة.

ولما كان هذا المعنى بعينه قد بيّنه في الدّائرة والسّطوح، ونقل ذلك إلى الأجسام، أخذ أيضًا يبيّن أنّ ما لزم من ذلك في أشكال السّطوح يلزم في أشْكال[3] الأجْسام من جهة المناسبة.

وهذا[4] هو نحو من البيان في الأجسام غير البيان الذي اسْتعمَل فيه النّقل، فقال: ونقول أيضًا إنّه كما أنّ الدّائرة في السّطوح، كذلك الفلك في الأجرام[5]. يريد: و[هذا] بيان ثان[6] أيضًا، وهو أنّه إذا كان من المعروف بنفسه أنّ نسبة الدّائرة من سائر السّطوح هي نسْبة الكرة من سائر الأجسام، وكان قد تبيّن أنّ الدّائرة أقدم من سائر السّطوح، فواجبٌ أن يكون الشّكل الكريّ أقدم من سائر أشكال الأجسام[7].

---

[1] في الأصل: يحيط.

[2] في الأصل: يحيط.

[3] في الأصل: الأشكال.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 25 – س 26.

[6] في الأصل: ثاني.

[7] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 43 – ص 44 من جامع السّماء والعالم: "وأيضًا فإنّ هذا الشّكل هو أعظم إحاطة من كلّ جسم مستقيم السّطوح يكون بسيطه مساويًا لبسيطه". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 ظ: "وبيان ثان أيضًا: وهو أنّ التّامّ قبل النّاقص ضرورة. والتّامّ هو الذي لا يمكن أن يُزاد فيه ولا يُنقَص منه. والنّاقص هو الذي تمكِن فيه الزّيادة والنّقصان. والخطّ المستدير تامّ ضرورة، لأنّه لا تمكِن فيه الزّيادة والنّقصان، ويبقى بعد خطًّا مستديرًا. والخطّ المستقيم ناقص، لأنّه تمكِن فيه الزّيادة والنّقصان، وهو بعد خطّ مستقيم. وإذا كان الخطّ المستدير تامًّا والمستقيم ناقصًا، والتّامّ قبل النّاقص، فالخطّ المستدير ضرورة قبل الخطّ المستقيم ومتقدّم عليه. وإذا كان ذلك كذلك، فالسّطح المستدير قبل السّطح الكثير الخطوط، لأنّ ما يتقوّم بالمتقدّم –وهو جزء جوهره– هو ضرورة متقدّم على ما يتقوّم بالمتأخّر. وهذه هي حال السّطح

[33 و] ونقول أيضًا: إنّ الذين يكوّنون الأجْرام من السّطوح وينْقصونها إليها يشهدون[1] لنَا بما قلنَا. وذلك أنّهم لا ينقصون الجرْم الفلكيّ وحْده[2] من سائر الأجرام، لأنّه ليْست[3] له سطوح كثيرة أكثر من واحد. وليس نقْص[4] الأجرام إلى السّطوح كنقْص[5] الكلّ إلى الأجزاء. وذلك أنّ نقْص[6] الأجرام إلى السّطوح يكون[7] في صوَر مخْتلفة [...][8].

فقد اسْتبان الآن وصحّ أنّ شكل الجرْم الفلكيّ قبل شكْل سائر الأجرام وأوّلها[9].

المستدير مع الكثير الأضلاع. وإذ تبيّن أنّ الدّائرة متقدّمة على سائر الأشكال المستقيمة الخطوط؛ وكانت نسبة الدّائرة إلى الأشكال المسطّحة هي نسبة الكرة إلى المجسّمات؛ فبيّنٌ أنّ الكرة متقدّمة على سائر المجسّمات. وأيضًا، فإنّه –كما قلنا– إنّ الدّائرة هي التي يحيط بها خطّ واحد، فأوجبنَا من ذلك أن تكون متقدّمة على سائر السّطوح التي تحيط بها خطوط أكثر من واحد، كذلك الكرة يجب أن تكون متقدّمة على سائر المجسّمات، إذ كانت الكرة يحيط بها سطح واحد وسائر المجسَّمات يحيط بها سطوح أكثر من واحد".

[1] في الأصل: يشهرون.

[2] في الأصل: وجده.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: بعض.

[5] في الأصل: بعض، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: بعض.

[7] في الأصل: تكون.

[8] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 أ / س 35 إلى الورقة 286 ب / س 32 إضافة لعبارة: "عن الكلّ". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 27 إلى س 32.

هذا القوْل أتى به كالشّهادة لِمَا قال من أنّ الشّكل الكريّ بسيط. وذلك أنّ الذين يقولون إنّ الأجسام إنّما تركّبت من السّطوح، وأنّها أسْطقسّات الأجْسام، أعني: أنّها[1] منها تتركّب وإليها تنحلّ، لا[2] يعدون أن يحلّوا الجسم الكريّ[3] إلى أكثر من سطح واحد، كما نجدهم يحلّون سائر الأجرام إلى أكثر من سطح واحد.

ولم يرد بهذا[4] تصحيح هذا القول، لأنّه يردّ عليه في المقالة الثّالثة من هذا الكتاب، وإنّما أراد أن يعرّف أنّ طبيعة الأمر في نفسه اضْطرّ القائلين[5] بتركّيب الأجسام من السُّطوح ألاّ يركّبوا الجسم الكريّ؛ ولم يعرض لهم ذلك من شيء إلاّ من قِبَل أنّ شكله بسيط[6].

وقوله: وليس نقص[7] الأجرام إلى السّطوح كنقص الكلّ إلى الأجزاء، وذلك أنّ نقص[8] الأجرام [إلى السّطوح][9] يكون[10] في صور مختلفة[11] [...][12]؛ يحْتمل أن يريد

---

[1] في الأصل: أنّ.

[2] في الأصل: ليس.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: القائلون.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "ونقول أيضًا: إنّ الذين يكوّنون الأجرام من السّطوح وينقصونها إليها يشهدون لنا بما قلنا. وذلك أنّهم لا ينقصون الجرم الفلكيّ وحده من سائر الأجرام، لأنّه ليست له سطوح كثيرة أكثر من واحد". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 27 إلى س 29.

[7] في الأصل: بعض.

[8] في الأصل: بعض.

[9] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[10] في الأصل الكلمة غير منقوطة.

بذلك أن يعرّف الفرق[1] بين مَن يقول بتركيب الأجسام[2] من الأجزاء التي لا تتجزّأ[3]، وبين مَن[4] يقول[5] بتركيبها من السّطوح.

وذلك أنّ الذين يركّبون الأجسام من الأجزاء ليس يكون عندهم جسم بسيط. وأمّا الذين يركّبونها من[6] السّطوح، فيمكن، على مذْهبهم، [33 ظ] أن يُقال بجسم[7] بسيط.

وذلك أنّ تركيب[8] الأجسام من السّطوح عند القائلين به يكون[9] على أنواع كثيرة، مثل ما يقولون إنّ الشّكل النّاريّ هو مُركَّب من ثلاث مثلّثات، وأنّ ذو الثّمانية قواعد مُركَّب من ثمانية مثلّثات، وأنّ ذو[10] العشْرين قاعدة مُركَّب من عشْرين مثلّثات.

فلمّا كان السّبب عندهم في تركيب الأجْسام كثرة[11] السّطوح، وجب أن يقولوا في الجسم الكريّ إنّه بسيط، إذ هو [مُكوَّن] من سطْح واحد.

---

[11] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 27 إلى س 32.

[12] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية –الورقة 286 أ/ س 35 إلى الورقة 286 ب / س 32 إضافة لعبارة: "عن الكلّ". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[1] مطموسة في الأصل.

[2] وردت هذه الكلمة مبتورة في الأصل.

[3] في الأصل: تتحرّى.

[4] في الأصل: أن.

[5] في الأصل: يقولوا.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] في الأصل: تراكيب.

[9] في الأصل: تكون.

[10] في الأصل: ذو.

[11] في الأصل: كرة.

فلمّا توهّم [أنّ] تركيب الأجْسام من السّطوح يكون[1] على أنواع كثيرة، أمكن أن يوجد جسم يعدم جميع تلك الأنواع.

ولما كان التّركيب من الأجزاء نوعًا واحدًا في جميع الأجْسام، امْتنع بحسب اعْتقاد هذا التّركيب أن يوجد جسم بسيط.

فهذا هو الذي قصَد بقوله فيما أحْسب. وذلك أنّ نقْص[2] الأجْرام إلى السُّطوح يكون[3] من الصّور، أي أنّ انحلال الأجسام إلى السّطوح يُتوهَّم[4] على ضروب مخْتلفة على عدد ضروب التّركيب.

وأمّا انحلال الجسْم إلى الأجزاء، فهو على نحْو واحد في جميع الأجْسام، وهو كأنّه علّة[5].[6].

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

---

[1] في الأصل: تكون.

[2] في الأصل: بعض.

[3] في الأصل: تكون.

[4] في الأصل: تتوهّم.

[5] في الأصل: علّه.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فقد استبان الآن وصحّ أنّ شكل الجرم الفلكيّ قبل شكل سائر الأجرام وأوّلها". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 284 أ / س 31 – س 32.

وتمثّل أبو الوليد –على جهة أخرى– بقول المهندسين في ص 44 من جامع السّماء والعالم: "قد بيّن ذلك المهندسون في كتبهم؛ أعني: في كلّ جسم كثير السّطوح تكون الأعمدة الخارجة من مركزه إلى سطوحه متساوية". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 ظ: "وقد يشهد لهذا الذين يولّدون الأجرام من السّطوح. وذلك أنّهم يحلّون المجسّمات التي يحيط بها أكثر من سطح واحد إلى سطوح كثيرة؛ مثل حلّهم الشّكل النّاريّ إلى مثلّثات، ولا يحلّون الكرة إلى سطوح كثيرة، إذ كانت ذات سطح واحد. فقد تبيّن من هذا أنّ الشّكل المستدير متقدّم على سائر الأشكال وأوّلها أوّليّة طبيعيّة".

{ونقول إنّ شكْل الجرم الفلكيّ هو أيضًا في العدَد والشّرح قبل شكْل سائر الأجرام.

وذلك أنّ للفلك خطًّا واحدًا، وللمُثلّث[1] خطّيْن، فالواحد قبْل الاثنيْن وأوّله في العدد والشّرْح. فيكون أيضًا شكل الجرْم الفلكيّ قبل شكْل الأجرام}[2].

التّـفـسـيـر

يعني بالعدد[3]: العدّ، وبالشّرح: الحدّ؛ فكأنّه قال إنّ الشّكل الفلكيّ هو شبيه بالواحد.

ولما كان الواحد هو أوّل في الحدّ والعدد. وكوْن الواحد أوّلاً في العدد، والحدّ بيّن في العدد. فإنّ حدّ العدد يوجد فيه الواحد، ولا يوجد العدد في حدّ الواحد. فحدّ الواحد متقدّمٌ بالطّبْع على حدّ العدد، وكذلك كونه أوّلاً في العدد.

وأمّا الشّكل الفلكيّ فليس يوجد فيه هذان المعْنيان إلاّ على التّشبيه، كما قلنا؛ كما أنّه ليس يوجد فيه معنى[4] الوحدانيّة والبساطة إلاّ على التّشْبيه.

---

[1] في الأصل: للمثلّثة.

[2] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب *السّماء* في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 32 إلى الورقة 287 أ / س 2، حيث جاء: "**فإذا ما رتّبنا الأشكال بحسب الأعداد التي تستحقّها، لكان ترتيبها مماثلاً لهذا التّرتيب أيضًا. وذلك بأن يسند إلى الشّكل الفلكيّ عدد الواحد إلى المثلّث، لانفكّ الشّكل الفلكيّ عن أن يكون شكلاً**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ ابن رشد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] في الأصل: فالعدد.

[4] في الأصل إضافة لكلمة: الواحد، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

ولما كان التّقدّم بالحدّ وبالعدّ غير التّقدّم بالبساطة[1] وبمعنى[2] الوحدانيّة ، كان هذا البرهان غير البرهان المتقدّم.

وقوله: إنّ للفلك خطًّا واحدًا، إنّما أراد به الدّائرة على ما هو[3] عليه الأمر من نقل البيان منه إلى الفلك بالحقيقة الذي هو الكريّ الشّكل. فكأنّه لما أشبه عنده الشّكل الفلكيّ الواحد، وكان الواحد يوجد فيه التّقدّم بهذه الثّلاثة أنْحاء[4]، أعني: [من قبَل] أنّه[5] واحد بسيط، وأنّه متقدّم بالحدّ، وأنّه[6] متقدّم بالعدّ، أي في التّرتيب العدديّ، وجب أن يكون الشّكل الكريّ متقدّمًا بهذه الأنْحاء الثّلاثة على سائر الأشكال مع النّحو الرّابع من التّقدّم الذي يختصّ به، وهو تقدّم التّامّ على النّاقص.

وهذا التّقدّم هو أخصّ به من قبَل أنّه ليس هو مقولاً فيه على التّشبيه. ولذلك كان أوْثق هذه البيانات، والله أعلم[7].

---

[1] في الأصل الكلمة مبتورة.

[2] في الأصل: بمعني.

[3] في الأصل: هي.

[4] في الأصل: الأنحاء.

[5] في الأصل: بأنّه.

[6] في الأصل: بأنّه.

[7] يمكننا تبيّن عدم اطمئنان ابن رشد للقول الأرسطيّ –لفرط الْتباسه– ممّا ورد في التّفسير: "فكأنّه قال... فكأنّه لمّا أشبه... والله أعلم"، وما فاته أنّ وجه الْتباس هذا القول لا يعود إلى النصّ الأصليّ بل إلى التّرجمة التي وقع اعتمادها.

لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 44). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 ظ – الورقة 19 و: "وقد يظهر أيضًا أنّ الشّكل المستدير هو أوّل في التّرتيب العدديّ، أعني: إذا شبّهنا الأشكال في ترتيبها بالعدد في ترتيبه. وذلك أنّك تجد أشبه شيء بالواحد: الدّائرة، وبالإثنينيّة: المثلّث. فإنّ المثلّث أوّل الأشكال المستقيمة الخطوط؛ إذ كانت جميع الأشكال إليه تنحلّ، وكذلك الإثنينيّة أو الكثرة. وأيضًا، فإنّ المثلّث تتقوّم صورته بالإثنينيّة؛ إذ كانت خاصّته أن تكون زواياه مساوية لزاويتيْن قائمتيْن. وهذه الإثنينيّة الموجودة فيه هي خاصّة لازمة عن صورته؛ فلذلك كان في صورته إثنينيّة ما. وأمّا الدّائرة،

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا إنّه إن كان[1] الشّكل الأوّل للجرم الأوّل، وكان الجرم الأوّل هو الذي في أفق حركة الكلّ، كان لا محالة المتحرّك السّالك سلوكًا مستديرًا مُدوَّرًا، فيكون الجرم الذي {يليه}[2] مُدوَّرًا أيضًا. فإنّ الجرم المتّصل[3] بالجرم المدوّر مُدوَّرًا [34 ظ] أيضًا. فيكون كذلك أيضًا الجرْم الذي في الوسط [...][4] مُدوَّرًا، لأنّ الأجْرام كلّها المُحيطة له[5]، المتّصِلة بالجرم المدوّر، هي مدوّرة أيضًا اضطرارًا.

فصورتها واحدة، وليس فيها إثنينيّة بوجه من الوجوه؛ ولذلك كانت أَلْيَق من المثلّث بهذه النّسبة؛ أعني أن تكون نسبتها من سائر الأشكال نسبة الواحد من العدد. فإنّه إن جعلنا هذه النّسبة للمثلّث، لم يمكن أن نقول في الدّائرة إنّها قبل المثلّث، ولا بعده؛ وذلك ممْتنع؛ أعني أن يُقال في شكل ما إنّه ليس قبل شكل ولا بعده".

[1] في الأصل إضافة لكلمة: كان، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجْه لها.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 5، حيث جاء: "المتّصل به". ويمكننا تبيّن عدم اطمئنان ابن رشد للقول الأرسطيّ –لفرط الْتباسه– ممّا سيرد في التّفسير: "إن فهمنا منه... والأظهر أنّه يعني بـ..."، وما فاته أنّ وجه الْتباس هذا القول لا يعود إلى النصّ الأصليّ بل إلى التّرجمة التي وقع اعتمادها.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية– الورقة 287 أ / س 7 إضافة لعبارة: "الأجرام السّابقة". ولما كان القول الوارد في التّرجمة مُخِلاًّ بغرض المعلّم الأوّل امتنع ابن رشد عن تفسيره.

[5] في الأصل: لها.

فإن كان ذلك كذلك، وكانت الأجرام التي[1] تحت الأفلاك المتحيّرة متّصلة بالحَركة العليَا[2]، كان الكلّ إذًا مسْتدير الشّكل اضطرارًا. فإنّ الأجرام كلّها متّصلة تماسّ[3] الأفلاك المتحيّرة، <والأفلاك المتحيّرة تماسّ الأفلاك الأقْصى[4]>.[5].

التّفسير

أنّه لما بيّن أنّ الشّكل الكريّ أوّل الأشْكال، وكان قصده أن ينتج أنّ السّماء شكلها كريّ[6]، احتاج أن يضيف المقدّمة، التي بيّنها بالطّرق المتقدّمة، مقدّمة معْروفة بنفسها، وهي أنّ الشّكل الأوّل[7] يجب أن يكون للجسْم الأوّل. فإذا أُضيف[8] إلى هذا أنّ السّماء هي الجسْم الأوّل، لزم ضرورة أن يكون شكْل السّماء هو الشّكل الأوّل. فإذا أُضيف إلى هذا أنّ الشّكْل الأقْدم هو الكريّ، لزم أن يكون شكْل السّماء كريّ.

وقد بيّنَّا نحن الجهة التي منها يقَع[9] اليقين بهذه المقدّمة، أعني: أنّ الشّكل الأقْدم يجب أن يكون للجسم الأقدم. وأمّا أنّ السّماء هي الجسم الأقدم، فذلك معروف ممّا سلَف.

---

[1] في الأصل: إلى، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 10 – س 11).

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 27 إلى س 32.

[6] في الأصل: كرى.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] في الأصل: أضاف.

[9] في الأصل: يقنع.

فقوله: وكان الجرم الأوّل هو الذي في أفق [حركة][1] الكلّ[2]؛ يحْتمل أن يريد بذلك: الفلك المكوْكَب، ويحْتمل أن يريد به: الفلك بأسره الذي يحويه سطْح الفلك المكوْكَب ومقعّره الذي فيه النّار، وهو المتحرّك بأسره الحركة اليوميّة[3].

وقوله: فيكون الجرم الذي {يليه}[4] مُدوَّرًا [أيضًا][5]؛ إن فهمْنا منه: [35 و] الفلك المكوْكَب، فيعني بالذي {يليه}[6]: الفلك الذي يلي الكواكب، وهو زُحَل[7]؛ والأظهر أنّه يعني بالذي {يليه}[8]: النّار والهواء، ويعني بالجرم الذي في الوسط: الأرض.

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 286 ب / س 2 – س 3.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "وكان الجرم الأوّل هو الذي في أفق حركة الكلّ، كان لا محالة المتحرّك السّالك سلوكًا مستديرًا مُدوَّرًا". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ/ س4 – س5.

[4] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية — الورقة 286 ب / س 32 إلى الورقة 287 أ / س 5، حيث جاء: "المتّصل به". ويمكننا تبيّن عدم اطمئنان ابن رشد للقول الأرسطيّ –لفرط الْتباسه– ممّا سيرد في التّفسير: "إن فهمنا منه... والأظهر أنّه يعني بـ..."، وما فاته أنّ وجه الْتباس هذا القول لا يعود إلى النصّ الأصليّ بل إلى التّرجمة التي وقع اعتمادها.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية — الورقة 286 ب/س 32 إلى الورقة 287 أ/ س5.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 5.

[6] انظر: أعلاه الهامش عدد 5 من ص 79.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] انظر: أعلاه الهامش عدد 5 من ص 79.

وإنّما قلنَا: إنّ هذا هو الأوّل، لأنّ الشّكل الكريّ هو لجميع الأجرام السّماويّة بالذّات، وهو للأسطقسّات بالعرَض.

وذلك لكوْنها موجودة في مسْتدير ولضرورة امتناع وجود الخلاء. فلو قلنَا في جرم زحل مثلاً إنّه مستدير من قبَل أنّه في مستدير وليس هنالك خلاء، لكان ذلك سببًا له بالعرَض. وأمّا إذا قلنَا في النّار إنّها مستديرة لأنّها في مستدير، فهو لها سبب بالذّات.

وأمّا أنّ الذي يكون تاليًا للمسْتدير يلزم أن يكون مستديرًا، فذلك أمرٌ معروفٌ بنفسه[1].

ولما صحّ له أنّ كلّ واحد من هذه الأجرام مستدير، إمّا بعضها فمن قبَل طبيعتها[2]، وإمّا بعْضها فمن قبَل طبيعة ما هي[3] فيه، أعني: ما يحيط بها[4] من خارج، جزم[5] القول بأنّ[6] الكلّ مستدير؛ فقال: فإن كان ذلك كذلك، وكانت الأجرام التي تحت الأفلاك المتحيّرَة متّصلة بالحركة العليَا، كان الكلّ إذًا مسْتدير الشّكل [اضطرارًا][7]. يعني بالأجرام[8] التي تحت الأفلاك المتحيّرة: الأسْطقسّات الأربعة، ويعني بالمتحيّرة: الكواكب السّبْعة التي أفلاكها تحت فلك الكواكب الثّابتة.

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فإنّ الجرم المُتّصِل بالجرم المدوّر مُدوَّرًا [34 ظ] أيضًا. فيكون كذلك أيضًا الجرم الذي في الوسط [...] مُدوَّرًا، لأنّ الأجرام كلّها المحيطة له، المتّصلة بالجرم المدوَّر، هي مدوّرَة أيضًا اضطرارًا". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ/ س 5 إلى س 7.

[2] في الأصل: طبيعته.

[3] في الأصل: هو.

[4] في الأصل: به.

[5] في الأصل: جرم.

[6] في الأصل: على أنّ.

[7] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية– الورقة 287 أ / س 8 إلى س 10.

[8] مطموسة في الأصل.

وقد يسأل سائلٌ فيقول: إنّ ما كان في مقعر مُكوَّر، فهو مُكوَّر المحدب ضرورة، وأمّا كوْنه يكون المقعر، فليس يلزمه ضرورة.

مثال ذلك: أنّ النّار، لما كانت في مقعر فلك القمر [35 ظ]، لزم ضرورة أن يكون لها سطح محدب.

وأمّا سطح مقعر، فليس يلزم ذلك. وإذا لم يلزم ذلك، لم يتبيّن من هذا القول إنّ الهواء له سطح محدب، ولا الماء، ولا الأرْض.

والجواب في ذلك: أنّ هذه الأجرام يجب عن جواهرها أن تتشكّل بالشّكل الكريّ، إذ كانت في مواضعها الطّبيعيّة لا خارجة عنها، على ما سيتبيّن[1] من القول بعد عندما ننظر في أشكال هذه على الخصوص.

وذلك أنّه إذا وضعنَا أنّ حركتها في المركز وإلى المركز هي حركة سواء من جميع الجهات، أي [أنّها] تؤمّ أبعادًا[2] متساوية وتقف في أبعاد متساوية من جميع الحركة، لزم أن تتشكّل بالشّكل الكريّ ضرورة[3].

---

[1] في الأصل: يستبين.

[2] في الأصل: أبعاد.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فإنّ الأجرام كلّها متّصلة تماسّ الأفلاك المتحيّرة، <والأفلاك المتحيّرة تماسّ الأفلاك الأقصى>". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 10 – س 11. ولم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 44. وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 18 ظ – الورقة 19 و: "وإذ قد تبيّن أنّ الشّكل الكريّ أوّل الأشكال ضرورة؛ وكان من البيّن بنفسه أنّ الشّكل الأوّل للجرْم الأوّل؛ فهذا الشّكل ضرورة هو لأوّل الأجرام. ولما كان قد تبيّن أنّ الجرم السّماويّ هو أوّل الأجْرام، فواجب أن يكون الجرم السّماويّ كريّ الشّكل ضرورة. وإذا كان الجرم السّماويّ مستدير الشّكل، فالأجرام التي تتّصل به وتماسّه مستديرة أيضًا. إذ كان ليس يمكن أن يوجد فيما بينهما خلاء. ولذلك ما يظهر أنّه واجب أن تكون الأفلاك التي للكواكب المتحيّرة مستديرة، من جهة ما تماسّ الفلك الأعظم؛ وأن تكون الأسْطقسّات أيضًا مستديرة، من جهة ما تماسّ مقعر فلك القمر. فهذا أحد ما يبيّن به أنّ شكل جرم السّماء مستدير، وكذلك سائر الأسْطقسّات".

قال أرسطوطاليس

ونقول أيضًا إنّه إذا كان ما قلنا يُرَى ويقع تحْت العيان، فهو ثابتٌ ومعروفٌ بيّنٌ أنّ الشّكل الكلّيّ يسْلك مسْلكًا مستديرًا.

وقد بيّنّا[1] أيضًا بالقياس المقْنع، وقلنا إنّه ليس خارجًا من الفلك الأقصى فراغٌ ولا مكانٌ.

وإن كان[2] ذلك كذلك، فإنّ الشّكل مسْتديرٌ –لهذه النّعوت التي نعتناه بها– اضطرارًا.

وذلك أنّه إن كان الفلك الأقصى خطًّا مستويًا غير مسْتدير[3]، كان، لا محالة، من خارجه فراغ وخلاء ومكان وجرم، لأنّ الخطّ المسْتويّ[4] إذا تحرّك حركة مسْتديرة، <...>[5] لم تكن حركته في موضع واحد، لكن في مواضع مختلفة؛ فيزول عن

---

[1] في الأصل: قديما، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: كلّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: مستديرا.

[4] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث لن يورد عبارة: "كان، لا محالة، من خارجه فراغ وخلاء ومكان وجرم، لأنّ الخطّ المستويّ". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 15.

[5] في الأصل إضافة لحرف العطف: و، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

الموْضع الذي كان [فيه] حينًا ولا يكون فيه حينًا، {والموْضع الذي لم يكن منه[1] حينًا}[2]؛ وهذا لا يكون لاختلاف الزّوايَا.

وكذلك يكون في سائر الأشكال التي ليست بمستديرة وليست خطوطها الخارجة من الوسط مسْتوية، شبه[3] الشّكل[4] [الذي يُدعَى][5] العدسيّ، وشبه الشّكل الذي يُدعَى[6] البيْضي[7]. فإنّ في جميع هذه الأشْكال وأشباهها، إذا كان الفلك على شكْل منها ثمّ تحرّك حركة مستديرة، يعرض أن يكون خارجًا منه فراغ وموضع، لأنّه [36 و] [لا][8] يكون تدْوير الكلّ وسلوكه على موضع واحد دائمًا، لكن على[9] مواضع مختلفة، <كما قلنا آنفًا[10]>.[11]

---

[1] مطموسة في الأصل.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 17، حيث جاء: "والموضع الذي لا يكون فيه الآن ويعود إليه في المستأنف".
قارن أيضًا بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد عبارة: "والموضع الذي لم يكن فيه حينًا ولا يكون فيه حينًا". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] في الأصل: شبيه.

[4] في الأصل: بالشّكل.

[5] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: يدعي.

[7] في الأصل: البيض، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[8] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 22.

[9] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[10] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 22).

[11] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 11 إلى س 12.

التّـف ـس ـي ـر

هذا بيانٌ آخر مأخوذ ممّا يظهر للعيان من أمر السّماء وممّا تقدّم. وذلك أنّه يظْهر بالحسّ أنّ حركة الجرم الكلّيّ المحيط، وهو الذي يُسمَّى[1] منها: حركة مسْتديرة، من قبَل أنَّا نرى[2] كلّ واحد من الكواكب يتحرّك من موْضع إلى ذلك الموضع بعينه من غير أن يرجع، ويتحرّك إلى ضدّ الجهة التي كان يتحرّك إليها؛ وكان ما يتحرّك من شيء وإلى شيء بعينه[3] من غير أن يعطف راجعًا، فحركته مسْتديرة.

فهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: ونقول أيضًا إنّه إذا كان ما قلنَا يُرَى[4] ويقع تحت العيان، فهو ثابت ومعروف بيّنٌ أنّ الشّكل الكلّيّ يسلك مَسلكًا مسْتديرًا[5]. يريد بالشّكل: الجرم المحيط بالكلّ[6]. فهو يقول إنّه إذا كان ما ادّعينَا وجوده هو من قبَل ما يقع تحت الحسّ والعيان[7]، فهو شيء ثابت معروف ليس يحتاج في بيانه إلى قول.

وهذا بيان كوْن الشّكل المحيط بالكلّ يتحرّك حركة مستديرة، أعني أنّه يظهر للحسّ. وإذا كان ذلك، فهو ثابتٌ معروفٌ.

فيأتلف القول هكذا: ما يُدّعَى ثبوته من أنّ حركة الكلّ مسْتديرة هو شيء يظهر للحسّ؛ فيلزم عن ذلك أن تكون حركة السّماء دوريّة، هو شيء معْروف بنفْسه لا يحتاج إلى بيان.

---

[1] في الأصل: يسمّي.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: يعينه.

[4] في الأصل: يري، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 8 إلى س 10.

[6] في الأصل: الكلّيّ.

[7] غير مقروءة في الأصل.

ولما وضَع هذه المقدّمة أتى بمقدّمة ثانية ممّا سلف بيانه، فقال: وقد بيّنَّا أيضًا بالقياس المقْنع، وقلنَا إنّه ليس خارجًا من الفلك الأقْصى فراغ ولا مكان[1]. يريد: وإذا وضعنا أنّ حركة السّماء دورًا، ووضعنا أصلاً ثابتًا قد تبيّن في الأوّل من [36 ظ] هذا الكتاب، وهو أنّه ليس خارج الفلك المحيط بالكلّ لا خَلاءٌ ولا ملأ ولا مكانٌ، ظهر من ذلك أنّه لا يمكن أن يكون شكْل الجسْم المحيط بالكلّ غير كريّ. ويعني بالقياس المقْنع في هذا الموْضع: البرهان لا الخطابيّ[2] ولا الجدليّ[3].

ثمّ قال: وإن كان ذلك كذلك، فإنّ الشّكل مستدير[4] –لهذه المقدّمات[5] التي نعتناه بها[6]– اضطرارًا[7]. يعني بالمقدّمات التي نعته بها: أنّه يتحرّك مستديرًا، وأنّه ليس خارجه لا جسم ولا خلاء[8].

ولما أخبر أنّه يلزم عن هذه المقدّمات أن يكون شكله مستديرًا، أخذ يبيّن جهة اللّزوم في ذلك، فقال: وذلك أنّه إن كان الفلك الأقصى خطًّا مستويًا غير مسْتدير،

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 12 إلى س 13.

[2] في الأصل: الخطّين.

[3] في الأصل: الحولين.

[4] في الأصل: مستديرا.

[5] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: النّعوت.

[6] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 13 إلى س 14.

[8] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 44 من جامع السّماء والعالم: "وأيضًا، فمتى وضعنا للسّماء شكلاً غير مستدير، لزم ضرورة أن يكون خارج السّماء خلاء أو مكان". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 19 و: "وأقول: إنّه إن كان شكل الجرم السّماويّ غير مستدير، فإنّه يلزم ضرورة أن يكون خارج العالم إمّا خلاء وإمّا جسم منفعل. لكن قد تبيّن أنّه ليس خارج العالم لا خلاء ولا جسم؛ فواجبٌ أن يكون شكل الجرم السّماويّ مستديرًا".

[...][1] إذا تحرّك حركة مستديرة، لم تكن حركته في موضع واحد لكن في مواضع مختلفة[2]. يريد: وبيان لزوم ذلك أنّه إذا فرضنَا أنّ شكل الفلك مُركَّب من خطوط مستقيمة وتحيط به سطوح مسْتقيمة، كأنّك قلتَ: واحد من الأشْكال الجسْميّة الذي[3] يحيط به أكثر من سطح واحد، لم تكن حركة أجزائه في موْضع واحد، بل [في مواضع] مختلفة بالأقلّ والأكثر. وذلك أنّ المواضع التي تمرّ فيها زوايَا الشّكل[4] الخارجة تكون ضرورة أكثر من المواضع التي تمرّ بها من أجزائه ما بين الزّوايا.

والسّبب في ذلك: أنّ الخطوط التي تخرج من مرْكزه إلى سطوحه ليست تكون مسْتوية، فيتحرّك الخطّ الأعظم في مكان أعظم من المكان الذي يتحرّك فيه الخطّ الأقْصر؛ فيكون مكان الأقصر ضرورة غير مكان الأطول. فهذا معنى قوله: لم تكن حركته في موْضع واحد بل[5] [في][6] مواضع مختلفة[7].

قال: فيزول عن الموضع الذي لم يكن فيه حينًا ولا يكون فيه، {والموضع الذي لم يكن فيه حينًا ولا يكون فيه حينًا}[8]. يريد: وإذا كان الجرم مستديرًا، لزم في

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "كان، لا محالة، من خارجه فراغ وخلاء ومكان وجرم، لأنّ الخطّ المستويّ". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 15.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 14 إلى س 17.

[3] في الأصل: التي.

[4] في الأصل إضافة لكلمة: إلاّ ، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: لكن.

[6] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 16 – س 17.

[8] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 17، حيث جاء: "والموضع الذي لا يكون فيه الآن ويعود إليه في المستأنف". قارن أيضًا

أجزائه أن يزول كلّ واحد منها عن موضع واحد [37 و] بعيْنه هو موجود بالفعل دائمًا، لم يكن فيه قبل أن يصير إليه، ولا يكون فيه بعد أن صار منه، وهو واحد بعينه بالعدد. وكذلك ما يعْرض له أن يصير إلى موْضع هو موجود بالفعل دائمًا لم يكن فيه قبْل أن يصير إليه، ولا يكون فيه بعد أن صار إليه، وهو واحد بعينه ليس يحدث بانتقال الجسم إليه ولا يفْسد بانتقاله عنه. وهذا إنّما يعرض في الجسْم الكريّ خاصّة، لأنّ المكان الذي ينتقل إليه الجزْء الواحد من أجزائه هو بعينه مكان الجزء الذي انتقل عنه.

فلا يزال المكان الواحد بعيْنه باقٍ[1] بالعدد والأجزاء تتبدّل عليه من غير أن تفسد، بمنزلة النّهر الذي تتبدّل أجزاؤه وصورته واحدة بعيْنها، وبمنزلة الـ[...][2] التي يجري فيها الماء.

وأمّا الأجسام التي ليْست كريّة، فيعرض للجزء منها ألاّ يكون مكانه موجودًا بالفعْل قبل أن ينْتقل إليه، إذ كان المكان لا وجود[3] له بالفعْل إلاّ مع وجود المتمكّن فيه.

فلمّا كان المكان الذي ينتقل عنه الجزء الواحد غير المكان الذي يخلف فيه الجزء الآخر، لم ينتقل الجزء منه إلى مكان موْجود قبْل أن ينتقل إليه، وهو موْجود بعد الانتقال إليه. وهذا هو الذي أراد بقوله: وهذا لا يكون لاختلاف الزّوايا[4].

بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: "والموضع الذي لم يكن منه حينًا". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ ابن رشد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 17 – س 18.

[1] في الأصل: باقي.

[2] كلمة غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل إضافة لكلمة: إليه، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 18 – س 19.

وبالجملة، فالجسْم الذي ليس يحيط به سطْح كريّ يلزم ضرورة، إذا تحرّك، أن تملأ أجزاؤه النّاشزة[1] مكانًا وتفرغ مكانًا، فيكون ضرورة خارجها[2] جسْم أو خلاء. فإن كان ليْس يمكن أن يكون خارج السّماء جسم ولا خلاء، فليس هنالك مكان ضرورة؛ وإذا لم يكن هنالك مكان، لم تكن هنالك أجزاء ناشزة ولا زوايَا من الجسْم خارجة[3].

وقوله: وكذلك يكون في سائر الأشْكال التي ليست [37 ظ] بمستديرة وليست خطوطها الخارجة من الوسَط مستوية، مثل الشّكل الذي يُدعَى[4] العدسيّ، وشبه الشّكل الذي يُدعَى[5] البيضي[6]. يريد: وكذلك يلزم في الأشكال التي لا تكون

---

[1] في الأصل: ناشزة.

[2] في الأصل: خارجة.

[3] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 44 من جامع السّماء والعالم: "أمّا متى وضعنا شكلاً كثير الزّوايَا، فذلك بيّنٌ فيه؛ لأنّه يلزم –عندما يتحرّك مستديرًا– أن يملأ بزواياه مكانًا ويفرغ [آخر]". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 19 و: "فأمّا صحّة لزوم التّالي للمقدّم في هذا القياس، فإنّه يبيّن بما أقوله: وذلك أنّه لما كان الجرم السّماويّ متحرّكًا دورًا، فله مركز ضرورة. فإن فرضنا له شكلاً غير الشّكل المستدير، لزم أن تكون الخطوط المستقيمة الخارجة من مركزه إلى محيطه غير متساوية. والخطّ المستقيم إذا توهّمناه متحرّكًا دورًا، من غير أن يثبت في مكان واحد بمنزلة المغزل، فهو ضرورة يملأ موضعًا ويفرغ آخر. وإذا كانت الخطوط الخارجة من المركز إلى المحيط يلزم فيها أن تملأ موضعًا وتفرغ ثانيًا عند حركة الكلّ؛ وكانت تتعاقب في المكان الواحد بعينه؛ فبيّنٌ أنّه، إذا لم تكن مستوية، أنّ الأصغر منها لا يملأ موضع الأعظم. فيلزم عن ذلك ضرورة إمّا أن يبقى الموضع الذي يفضل به الخطّ الأعظم على الخطّ الأصغر خلاء، وإمّا أن يخلفه هنالك خطّ جسم آخر غير الخطّ الذي في الجسم السّماويّ؛ وكلاَ الأمريْن محالٌ. وهذا اللّزوم هو ظاهرٌ في الأشكال الكثيرة الزّوايا. وذلك أنّ هذه الأشكال يعرض فيها أن تتعاقب الخطوط المختلفة الخارجة من مركزها على الموضع الواحد بعينه عند حركتها دورًا. ولهذا يلزم ضرورة أن تكون الزّوايَا النّاشزة تملأ موضعًا وتفرغه".

[4] في الأصل: يدعي. قارن أيضًا بنقله لقول أرسطو، حيث لم يورد عبارة: الذي يُدعَى.

[5] في الأصل: يدعي.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 19 إلى س 21.

الخطوط[1] الخارجة من مركزها إلى محيطها مسْتوية، وإن كانت[2] ليس تحيط[3] بها سطوح مستقيمة، مثل الشّكْل الشّبيه بشكْل[4] العدس والشّبيه بشكل البيض، أعني أنّه إن كان شكْل السّماء على واحد من هذه الأشكال، لزم أن يكون خارجه مكان؛ إمّا جسم، على رأي مَن يرى أنّ المكان[5] هو المحيط؛ وإمّا خلاء، على رأي مَن يرى أنّ المكان هو الخلاء.

وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: فإنّ [في][6] جميع هذه الأشكال وأشباهها، إذا كان الفلك على شكل منها ثمّ تحرّك حركة[7] مستديرة، يعرض[8] أن يكون خارجًا[9] منه فراغ وموضع[10].

ولما ذكر أنّ في جميع هذه الأشكال يلزم أن يكون خارجها مكان، أعني: فراغًا، إلاّ[11] السّماء، أتى[12] بالسّبب في ذلك، فقال: لأنّه لا يكون تدْوير الكلّ وسلوكه على موْضع واحد [دائمًا][13]، لكن على مواضع مخْتلفة[14].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: كان.

[3] في الأصل: ليس.

[4] في الأصل: فشكل.

[5] في الأصل: لمكان.

[6] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] في الأصل إضافة لكلمة غير مقروءة، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[8] في الأصل: لعرض، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] في الأصل إضافة لكلمة: منها، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 21 – س 22.

[11] في الأصل: من.

[12] في الأصل: أمّا.

[13] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 22.

وهذا الذي قاله ليس بيِّنٌ في هذه الأشْكال التي ذكر، أعني: العدسيّ[1] والبيضيّ[2].

وذلك أنّه، إذا كان محور الجسم البيضيّ في طوله، لم تملأ أجزاؤه الخارجة موضعًا وتفرغ آخر[3]، بل يكون الحال فيها كما الحال في الجسم الكريّ.

وأمّا أن يُخيَّل[4] المحور في عرضه، أعني: في أقصر سهميْه، فإنّه يلزم ضرورة أن تخلي أجزاؤه موضعًا وتفرغ آخر. وكذلك يعْرض في الجسم العدسيّ، أعني أنّه إذا كان محوره من جهة التّفرطح الذي فيه، لم تملأ أجزاؤه موضعًا ولم تفرغ آخر؛ وإذا كان من جهة المحدب ملئت[5] وأفرغت[6].

ولذلك يقول تامسطيوس إنّه ينبغي أن يُفهَم قول الحكيم هذا برأي جميل، وأنّه إنّما يريد أنّ الكرة كيف ما فُرِض المحور فيها لم تملأ [38 و] مكانًا أجزاؤها ولا أفرغته[7]. وسائر الأشْكال بخلاف هذا، منه ما يلزمها إذا تحرّكت أن تملأ وتفرغ على وضْع دارت، ومنها ما يلزمها ذلك في بعض الأوضاع دون بعض.

ويشْبه أن يكون أشار في هذه إلى ما تبيّن في السّماع من [أنّ] الجسم الكريّ المحيط بالكلّ ليس في مكان، إذ ليس خارجه شيء. وذلك أنّ هذا إنّما عرَض للكريّ من جهة أنّه ليس يجب أن يكون خارجه شيء من جهة أنّه تامّ.

---

[14] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 22.

[1] في الأصل: العدس.

[2] في الأصل: البيض.

[3] في الأصل: آخرا.

[4] في الأصل: يحيل.

[5] في الأصل: ملأت.

[6] في الأصل: فرغت.

[7] غير مقروءة في الأصل.

وأمّا سائر الأجسام، فيجب أن تكون[1] في مكان، لأنّه يجب أن يكون خارجها شيء.

وذلك أنّ مكان الكرة بالطّبع هو محدب المركز، ولذلك ليس لها مكان بالحقيقة.

وأمّا سائر الأجسام، فيجب أن يكون لها شيء يحيط بها من خارج، ولذلك يجب أن تكون[2] في مكان بالذّات[3].

---

[1] في الأصل: يكون.

[2] في الأصل: يكون.

[3] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 44 من جامع السّماء والعالم: "وأمّا متى وضعناه شكلاً عدسيًّا أو بيضيًّا، أو ما أشبهه من الأشكال التي ليست لها زوايَا ولا هي تامّة الاستدارة، لم يكن له من الضّرورة أن يتحرّك مستديرًا فقط؛ إذْ كان المستدير يلزم أن يكون له مركز وأقطاب تكون الخطوط التي تخرج من المركز إلى الأقطاب وإلى أيّ نقطة توهّمنا في سطح الكرة متساوية. وليس يوجد للأجزاء المتحرّكة دورًا في الشّكل البيضيّ والعدسيّ أقطاب بهذه الصّفة. وإذا كان ذلك كذلك، كانت حركته على مثل هذه الأقطاب قسرًا، أو أمكن فيه أن يتغيّر وضعه؛ فيلزم أن يكون هنالك أيضًا خلاء. إلى ما يلزم هذا الوضع من المحال، وهو أن تكون الحركة قسريّة أو يمكن فيها التّغيّر". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 19 و – 19 ظ: "وأمّا ما عدا الأشكال الكثيرة الزّوايا، مثل الشّكل البيضيّ والعدسيّ، فليس يعرض في كلّ أوضاعه –عند حركته دورًا– أن تكون الخطوط المختلفة التي فيه تتعاقب على مواضع بأعيانها، حتّى يلزم عن ذلك ما لزم في الأجسام ذوات الأشكال الكثيرة الزّوايَا. وذلك أنّ الشّكل البيضيّ، إذا توهّمنا أنّ أطول خطّ فيه، أنّه المحور، وتحرّك عليه مستديرًا لم يلزم عن ذلك أن تتعاقب الخطوط المختلفة التي فيه في مواضع واحدة بأعيانها؛ إلاّ أن يُتوهَّم أنّ المحور الذي عليه يدور هو خطّ آخر من الخطوط المارّة بمركزه. وكذلك الشّكل العدسيّ يمكن أن يُتوهَّم له وضعان عند حركته مستديرًا، أحدهما: يلزم فيه أن يفرغ موضعا ويملأه؛ والوضع الثّاني: ليس يلزم فيه ذلك. وإذا كان ذلك كذلك، فكيف أطلق القول أرسطو أنّه يلزم متى كان شكل الجرم السّماوي الأقصى غير مستدير أن يكون خارج العالم خلاء أو ملأ. أمّا أنا، فإنّي أقول: إنّه قد تبيّن فيما سلف أنّ الجسم البسيط الطّبيعيّ صنفان: إمّا مستقيم الخطوط؛ وإمّا مستدير. فأمّا الجسم المستقيم الخطوط، فإنّ الواجب ضرورة أن يكون مكانه إمّا خلاء، وإمّا نهاية جسم محيط به من خارج. وأمّا الجسم الكريّ، فإنّ مكانه هو محيط الجسم المحدب الذي هو مركزه الذي عليه يدور. وإذا

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا إنّ عدَد جميع الحركات هو حركة السّماء، لأنّها وحْدها حركة متّصلة مسْتوية [دائمة][1].

ونقول أيضًا إنّ مبدأ[2] عدد كلّ شيء من الأشياء هو من[3] الأقلّ. فإن كان ذلك كذلك، وكانت الحركة الأقلّ هي السّريعة جدًّا[4]، كانت، لا محالة، أسْرع من جميع[5] الحركات: حركة السّماء[6].

التّـفـسـيـر

هذا برهان ثالث غير البرهانيْن[7] المتقدّميْن؛ ومبْناه، على ما تبيّن في الرّابعة من السّماع، وهو أنّ حركة السّماء هي التي تُعَدّ بها جميع الحركات، إذ كانت أسرْع الحركات.

ولما كان الذي به يُعَدّ كلّ شيء هو الأقلّ في ذلك الجنس، وجب أن تكون حركة السّماء هي أقلّ الحركات.

كان ذلك كذلك، فإن لم يكن شكل الجرم الأقصى كريًّا، كان ضرورة مستقيم الخطوط؛ وكلّ مستقيم الخطوط؛ فواجب أن يكون خارجه جسم، أو يكون هنالك خلاء يطيف به".

[1] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 24.

[2] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث لن ترد كلمة: من.

[4] في الأصل: جزءا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث لن ترد عبارة: من جميع.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 23 إلى س 26.

[7] في الأصل: البرهان.

ولما كانت[1] أقلّ الحركات هي أسْرعها[2]، وجب أن تكون حركة السّماء هي أسرع الحركات، لأنّ كلّ حركة إنّما تُقدَّر بما هو أسْرع منها.

فإن كانت هذه مُقدِّرة لجميع الحركات التي نروم[3] تقْديرها، وجَب أن تكون أسرْع من كلّ حركة.

فقوله: ونقول [أيضًا][4] إنّ عدد جميع الحركات [38 ظ] هو حركة السّماء، لأنّها وحدها متّصلة مستوية دائمة[5]؛ يريد: فنقول إنّ التي[6] بها[7] تُعَدّ جميع الحركات هي[8] حركة السّماء، من قبَل أنّها أحقّ الحركات أن تكون واحدة، لكونها متّصلة مستوية دائمة، على ما تبيّن في السّماع: أنّ الحركة الواحِدة يجب أن تكون بهذه الصّفة، وأنّ التي[9] بهذه الصّفة هي واحدة.

ولما تبيّن أنّها أحقّ الحرَكات بأن تكون واحدة[10]، وأنّ منْزلتها منزلة الواحد من العدد، أخَذ يبيّن من ذلك أنّها[11] يجب أن تكون أسرع الحركات، فقال[12]: ونقول

---

[1] في الأصل: كان.

[2] في الأصل: متى شرطها.

[3] في الأصل: تروم.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 23.

[5] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث لم يورد كلمة: دائمة.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 23 – س 24.

[6] في الأصل: الذي.

[7] في الأصل: به.

[8] في الأصل: هو.

[9] في الأصل: الذي.

[10] في الأصل: عادة.

[11] في الأصل: أنّه.

[12] في الأصل: قال.

[أيضًا][1] إنّ مبدأ عدَد كلّ شيء من الأشياء هو[2] الأقلّ[3]. يريد: وإذا تبيّن أنّ هذه الحركات هي مبدأ الحركات التي تُعَدّ[4] بها، وكان كلّ مبدإ هو الأقلّ في ذلك الجنْس، أعني: غير المنْقسم فيه، وجَب أن تكون هذه الحركات هي أقلّ الحركات زمانًا.

وإذا كان ذلك كذلك، وجب أن تكون هذه الحركة، التي[5] يظْهر من أمرها أنّها سريعة جدًّا، هي أسرع الحركات.

وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: فإن كان ذلك كذلك، وكانت الحركة الأقلّ هي السّريعة جدًّا، كانت أسْرع[6] [من جميع][7] الحركات: [حركة السّماء][8].

وإنّما زاد هذا الشّرْط في التّالي، وهو قوله: وكانت الحرَكة الأقلّ هي السّريعة جدًّا[9]، ليعرّف أنّ ما يظهر من ذلك للحسّ مُطابقٌ لما أدّى إليه القول[10].

---

[1] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 24.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أضاف كلمة: من.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 24 – س 25.

[4] في الأصل: بعد.

[5] في الأصل: الذي.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أضاف عبارة: من جميع.

[7] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 26.

[8] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 26.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 25.

[10] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 44 من جامع السّماء والعالم: "وأيضًا، فإنّ حركة السّماء هي أسرع الحركات، إذ كانت هي المقدّرة لجميعها، على ما تقدّم". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 19 ظ: "وهذا البرهان ينبني على ثلاث مقدّمات:
– إحداها: أنّ حركة الجرم السّماويّ هي أسرع الحركات.

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول أيضًا إنّ أقلّ الأشكال وأصْغرها، أعني: الأشكال التي تبدأ[1] من موضع واحد وتنتهي إليه، هو خطّ الدّائرة. فإن كان خطّ الدّائرة أقلّ وأصْغر من جميع خطوط الأشْكال، كانت حركة الدّائرة، لا محالة، أسرع من جميع الحركات.

فإن كان ذلك كذلك، وكانت حركة السّماء مسْتديرة، وكانت أيضًا أسرع من جميع الحركات، فلا محالة إذا أنّ السّماء فلكيّة مستديرة[2].

التّـفـسـيـر

[39 و] لما بيّن أنّ حركة السّماء هي أسْرع الحركات يريد أن يبيّن أنّه يجب أن يكون للجسم الأسرع الشّكل الأصغر، إذ كان الأسرع هو الذي يتمّ دوْرته في زمان أقلّ، والشّكل الأصغر يلزم أن يتمّ دورته في زمان أصغر من الزّمان الذي يتمّ فيه دوْرته المساوي[3] له في الحركة، إذْ[4] كانت دورته أكبر.

– والثّانية: أنّ المتحرّك الأسرع يجب أن يكون له الشّكل الأسرع.

– والثّالثة: أنّ حركة ذي الشّكل المستدير أسرع من حركات جميع الأشكال.

فينتج عن ذلك: أنّ الجرم السّماويّ له الشّكل المستدير ضرورة.

فأمّا أنّ حركة الجرم المستدير المتحرّكة الحركة اليوميّة أسرع الحركات، فبيّنٌ بنفسه".

[1] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: تبتدئ عوضًا عن كلمة: تبدأ.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 27 إلى س 30.

[3] في الأصل: السّماوي.

[4] في الأصل: إذا.

وذلك أنّه من المعْروف بنفسه أنّه إذا كان متحرّكان على اسْتدارة، وحركتهما[1] في السّرعة سواء ودائرة أعظم من الأخرى، أنّه يجب أن يكون الأعْظم دائرة يقْطعها في زمان أكثر، فهو أبْطأ إذًا من الأصْغر دائرة.

فإن تبيّن أنّه متى[2] فرضْنا عظيميْن متساوييْ[3] المحيط، كلّ واحد منهما متحرّك دورًا حركة مسْتوية، أحدهما مسْتدير والآخر غير مسْتدير، وأنْزلنا أنّ المستدير يتحرّك أصْغر مسافة في إتمام دورته من المسافة التي يتحرّكها غير المستدير وحينئذ يتمّ دورته، لزم أن يكون المسْتدير أسْرع.

وإذا كان ذلك كذلك، فواجبٌ أن يكون الجرم الذي قصد به أن يكون أسرْع المتحرّكات، يتحرّك على المسافة التي هي أقْصر مسافة توجد للأجرام والمساوية له في العظم.

فأمّا أنّ المستدير يحيط به سطح أصغر من مجموع السّطوح التي تحيط بالجسم الذي ليس بمستدير الذي هو مساوٍ[4] له في العظم. فلذلك بيّن ما بيّنه المهنْدسون من أنّ الجسْم الكريّ هو أعظم من الجسم المساوي[5] له، في الإحاطة، المسْتقيم الأبعاد.

وإذا كان ذلك كذلك، فالجسم المستقيم الأبعاد المساوي له في العظم يجب أن يكون محيطه أعظم من محيط الجسم المستدير، فيتمّ دورته في زمان أعْظم ضرورة.

فقوله: إنّ أقلّ الأشكال وأصغرها، أعني: الأشكال التي تبْتدئ[6] من موْضع [واحد][7] وتنْتهي إليه، هو خطّ [39 ظ] الدّائرة[8]، يريد: فأقول إنّ أقلّ المحيطات سطوح

---

[1] في الأصل: حركتها.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: متساويين.

[4] في الأصل: مساوي.

[5] في الأصل: السّماوي.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: تبدأ عوضًا عن كلمة: تبتدئ.

[7] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 27.

من الخطوط بالسُّطوح المساوية في العظم هي الدّائرة. فقوله[1]: أعني: الأشْكال التي تبْتدئ من موْضع وتنتهي[2] إليه[3]، [يريد:] إذا كان عظمها متساوٍ، هو في السّطوح خطّ الدّائرة.

وإنّما اقتصر على الدّائرة من ذلك، لأنّه معْلومٌ أنّه إذا صحّ هذا في الدّائرة مع سائر السّطوح، صحّ ذلك في الجسم الكريّ مع سائر الأشكال.

ثمّ قال: فإن كان خطّ الدائرة أقلّ وأصغر من[4] جميع خطوط الأشكال، كانت حركة الدّائرة، لا محالة، أسْرع [من جميع الحركات][5]. يعني: أسْرع من السّطح المساوي للدّائرة في مسافته. إذا تحرّك ذلك السّطح دورًا، فإنّه، وإن فرضنا[6] حركته مساوية لحركة الدّائرة، فمن جهة أنّ محيطه أكثر من محيط الدّائرة التي تساويها في المساحة، لزم ضرورة أن يتمّ دورته في زمان أطْول.

ولما بيّن هذا في أمر الدّائرة نقل البيان إلى الجسم الكريّ، فقال: فإن كان ذلك كذلك، وكانت حركة السّماء مستديرة، وكانت أيضًا أسرع من جميع الحركات، فلا

---

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 27 – س 28.

[1] مطموسة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 27.

[4] في الأصل: مع، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 29.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية — الورقة 287 أ / س 28 – س 29.

[6] في الأصل: فرضا.

محالة إذًا أنّ السّماء فلكيّة مسْتديرة[1]. يريد: وإذا صحّ أنّ الأمر في الأجْسام في هذا شبيه بالأمر في السّطوح؛ أعني[2] أنّه، كما أنّ الدّائرة الخطّ المحيط بها أقْصر من الخطوط المحيطة بالأشْكال المسْتقيمة الخطوط المساوية المساحة للدّائرة؛ كذلك الجسْم الكريّ، السّطح المحيط به، هو[3] أصْغر من جميع السّطوح المحيطة بالأجسام الغير كريّة المساوية للجسم الكريّ، أعني: مساحتها لمساحة الجسم الكريّ؛ وصحّ أنّ السّماء حركتها مستديرة؛ وصحّ أنّها أسرع الحركات؛ وأنّ أسرع المتحرّكات من المتحرّكة دورًا يجب أن يكون محيطها أصْغر المحيطات؛ لزم أن تكون السّماء ضرورة ذات [40 و] شكْل كريّ. وكأنّه ختَم قوله هذا بجميع المقدّمات التي لزمت عنها هذه النّتيجة، وجعلها[4] بمنْزلة المقدّم وجعل النّتيجة بمنْزلة التّالي.

وينْبغي أن يعلم أنّه يبنى[5] هذا البرهان على أنّ العالم ليس يمكن أن يكون أصْغر ممّا هو ولا أعظم. وذلك أنّه لو أمكن فيه أن يكون أصْغر، لأمْكن أن يكون المحيطة[6] به سطوح غير مسْتديرة أن[7] تكون مساوية لسطْحه المسْتدير، أعنى: المحيط بكلّه[8].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 29 – س 30.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: وهو.

[4] في الأصل: جعلتها.

[5] في الأصل: مبني.

[6] في الأصل: المحيط.

[7] في الأصل: و.

[8] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 44 – ص 45 من جامع السّماء والعالم: "والشّيء السّريع جدًّا يجب ضرورة أن يكون له شكل هو أكثر الأشكال مواتاة للسّرعة. وذلك هو المستدير، لأنّ الاستدارة أقرب مسافة عليها تتحرّك الأجسام المتساوية الإحاطة. فإنّ الشّكل المستدير أحد ما تتقوّم به السّرعة. إمّا في المتحرّك قسرًا، فذلك بيّنٌ؛ وإمّا طبعًا، فمن جهة ما يتحرّك فيه إذا كان مستقيمًا، أو من جهة ما يتحرّك حوله إذا كان مستديرًا". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 19 ظ: "وبالواجب كان ذلك؛ وذلك أنّه، لما كان عدد هذه الحركة العارض لها

قـال أرسـطـوطـالـيـس

وقد يسْتطيع المُسْتطيع أن يقنع ويصدّق أنّ السّماء مسْتديرة فلَكيّة[1] من قبَل الأجْرام الكائنة في الوسط.

أقول إنّ الماء هو على الأرض، والهواء على الماء، والنّار على الهواء، والأجْرام العالية على هذه الأجرام التي ذكرنَا، إلاّ أنّ تلك الأجرام العالية ليْست متّصلة بهذه الأجْرام السّفليّة لكنّها مماسَّة لها فقط. فأمّا سطح الماء، فمسْتدير. وذلك أنّ الشّيء الكائن مع الشّيء الملامس له هو مستدير أيضًا اضطرارًا.

فإن كان ذلك كذلك، فبيّنٌ واضحٌ أنّ السّماء مسْتديرة فلَكيّة[2] من أجل هذه الصّفة التي وصفْنَا أيضًا[3].

الـتّـفـسـيـر

هذا بيانٌ ينْبني على مقدّمات:

من قبَل المتقدّم والمتأخّر هو المقدِّر لأعداد سائر الحركات، والمكيال لها؛ أعني أنّ زمان هذه الحركة هو المقدِّر لزمان سائر الحركات؛ وكان المكيال في كلّ شيء واجبًا أن يكون أصغر من الشّيء الذي هو له مكيال، مثل الواحد في العدد والأوقية في الدّراهم؛ وكانت الحركة الأولى هي السّريعة جدًّا؛ كان واجبًا ضرورة أن تكون حركة الجرم السّماويّ اليوميّة هي أسرع من جميع الحركات. وكذلك أيضًا بالواجب كانت حركة الدّائرة أسرع من جميع الحركات التي تبتدئ من نقطة وتنتهي إليها. وذلك أنّ خطّ الدّائرة المحيط بها هو أصغر من جميع خطوط الأشكال المساوية للدّائرة؛ [و]قد بيّن ذلك المهندسون. فمتى فرضنَا متحرّكين على استدارة متساويْن في السّرعة؛ وفرضنَا اللّذيْن يحيطان به متساويْن واحدهما مستدير والآخر غير مستدير؛ كانت حركة الشّكل المستدير أسرع ضرورة".

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 أ / س 31 إلى الورقة 287 ب / س 4.

– أوّلها: أنّ الأرْض مسْتديرة.

– والثّانية[1]: أنّ الماء ملامس لها.

– و[الثّالثة]: أنّ الملامِس إلى المسْتدير يجب أن يكون مستديرًا.

فإذا وضعْنا أنّ الهواء ملامسٌ للماء، والماء مسْتديرٌ، وجَب أن يكون الهواء مستديرًا. وإذا وضعنَا الجرم السّماوي مماسًّا، وجب أن يكون مسْتديرًا.

فإذا سلّمنا بهذه[2] المقدّمات، تبيّن ما أراد بيانه.

لكن لقائل أن يقول إنّ المماسّ للجرم المسْتدير من خارج إنّما يجب فيه أن يكون مسْتدير المقعر لا مسْتدير المحدب، [40 ظ] فمن أين لزم، إذا كان مقعر الماء المحيط بالأرض مسْتديرًا، أن يكون محدبه مسْتديرًا؟ ومن أيْن يلْزم ذلك في الهواء أيضًا والنّار، إن فرضْنا محدب[3] الهواء[4] مسْتديرًا؟ وأكثر من ذلك، من أين يلزم، إذا فرضْنَا مقعر الفلك مسْتديرًا، أن يكون في محدبه مسْتديرًا؟

فنقول: إمّا كوْن الماء مستدير المحدب، فيظهر بالبيان الذي تبيّن له: أنّ الأرض مستديرة المحدب. وكذلك يمكن أن يظهر من قوّة البيان الذي اسْتعمل في الأرض: كوْن الهواء والنّار يجب أن يكون محدبهما مستديرًا.

وذلك أنّه إن كان هبوط جميع أجزاء الأجسام الثّقيلة إلى وسَط الكلّ وتزاحمها عليه يوجب استدارتها على مستقرّ لها[5] هي[6] الأرض، فشبه حركة الأجْسام الخفيفة من المركز إلى المحيط بها على التّساوى، توجب[7] أن يكون المحيط بها مستديرًا.

---

[1] في الأصل: الثّابتة.

[2] في الأصل: بهذه.

[3] في الأصل: محدبا.

[4] في الأصل: لهواء.

[5] في الأصل: سنقوله.

[6] في الأصل: هو.

[7] في الأصل: يوجب.

وذلك أنّه إن كان ما يطْلب المركز يجب أن يكون مستديرًا، كذلك ما يطلب البعْد منه، على التّساوي، يجب أن يكون مستديرًا.

وأمّا الجسْم السّماويّ، فإذا وجَب أن يكون مقعره مستديرًا لِمَكان استدارة محدب النّار، وجب أن يكون محدبه مستديرًا.

وذلك أنّ وجود الشّكل، لما كان له[1] طبيعيًّا، بخلاف الأمر في الأسْطقسّات، وجَب أن يكون المقعر له طبيعيًّا، وجب أن يكون له محدب ضرورة.

وما تدلّ عليه ألفاظه ظاهر[2] المعنى بما قلناه، إذا تؤُوِّل[3] على ما قلْناه[4].

قال أرسطوطاليس

---

[1] إضافة لكلمة غير مقروءة في الأصل، وهذه الإضافة لا وجه لها في هذا الموضع.

[2] في الأصل: ظاهرة.

[3] في الأصل: تأوّل.

[4] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 44 – ص 45 من جامع السّماء والعالم: "وأيضًا، فإذا تبيّن من أمر الأرض والماء وسائر الأجسام المتحرّكة أنّها مستديرة، فباضطرار ما يكون الجرم الكريّ مستدير المقعر. واستدارة المقعر إنّما توجد طبعًا وبالذّات للكريّ. فأمّا إذا كانت الأجسام التي في الوسط مستديرة، فباضطرار ما يكون الجرم المحيط بها مستديرًا". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده – وفق صيغة مغايرة– في الورقة 19 ظ: "وهذا البرهان هو مبنيٌّ على شكل الأسطقسّات التي في الوسط. وذلك أنّه لما تبيّن له في الأرض والماء وفي سائر الأسطقسّات أنّها مستديرة، تبيّن من ذلك أنّ سائر الأجسام المحيطة بها مستديرة. وذلك أنّ بعضها مماسّ لبعض، وليس هنالك خلاء. فإذا كانت الأرض مستديرة، كان الماء عليها مستديرًا ضرورة؛ وإذا كان الماء مستديرًا، كان الهواء أيضًا مستديرًا. وكذلك النّار والأجرام العالية السّماويّة التي فوق هذه الأجرام يلزم فيها أيضًا –إذا كانت الأسطقسّات مستديرة– أن تكون هي أيضًا مستديرة؛ وإلاّ كان هنالك خلاء ضرورة".

وقد يحقّ علينا الآن أن نبيّن ونوضّح {إن كانت الأرض سطحًا للماء}[1]، فنقول إنّ هذا بيّنٌ واضح إذا قرّرنا أنّ {شيئًا}[2] يسيل إلى أسْفل المواضع، [41 و] وأنّ أسفل المواضع هو المؤْضع القريب من المرْكز.

فلْيأت[3] الآن إلى المركز خطّان: أحدهما: من حرف الألف إلى حرف الباء، والخطّ [الآخر][4] من حرف الألف إلى حرْف الجيم، فلنجْمع بيْنهما بخطّ آخر، وهو الخطّ الذي عند حرف الباء وحرف الجيم[5]، فيكون خطّ القاعدة[6].

أقول: الخطّ الذي عنْد حرف الألف وحرف الدّال أقلّ وأصْغر من الخطّيْن الخارجيْن من المركز. وهذه صورة ما نعتْنَا[7].

فإن كان ذلك كذلك، كان إذًا ذلك المؤْضع أسْفل سفلاً وأقلّ عمقًا[8]، وكان الماء سائلاً إليه، لا محالة، <حتّى يسْتوي ذلك الخطّ، أعني: خطّ القاعدة، بالخطّيْن

---

[1] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 4، حيث جاء: "أنّ سطح الماء له هذا الشّكل المستدير". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 5، حيث جاء: "الماء". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] في الأصل: فليأتي، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] الإضافة معلّلة، من جهة، بما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 7 – س 8.

[5] في الأصل: الميم، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] إضافة لكلمة غير مقروءة في الأصل، وهذه الإضافة لا وجه لها في هذا الموضع.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 4 إلى س 10.

[8] غير مقروءة في الأصل.

الخارجيْن من المركز،[1]>؛ فيكون حينئذ الخطّ الذي عند حرف الألف {وحرف الدّال وحرف الباء}[2] مُساوٍ للخطّيْن الخارجيْن من المرْكز إلى الجانبين اضطرارًا.

فإذا بلَغ الماء ذلك المرْضع سكَن وقام ولم يسل، وكان الخطّ المُماسّ للخطّيْن الخارجيْن من المرْكز مسْتديرًا.

فإن كان هذا على هذا[3]، كان إذًا سطْح الماء مسْتديرًا، لا محالة، وهو الخطّ الذي عند {حرف الباء وحرف الجيم}[4].[5].

التّـفـسـيـر

---

[1] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 11).

[2] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 4، حيث جاء: "وحرف الهاء". ولما كان القول الوارد في التّرجمة مخلاً بغرض المعلّم الأوّل امْتنع أبو الوليد عن إيراده في تفسيره. وما فاته أنّ وجه الْتباس القول لا يعود إلى النصّ الأصليّ بل إلى التّرجمة التي وقع اعتمادها.

وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ ابن رشد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] في الأصل: ذا.

[4] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منَّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 4، حيث جاء: "حرف الباء وحرف الهاء وحرف الجيم". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 4 إلى س 14.

لما وضَع أنّه إذا كانت الأرض والماء كرتيْن أو واحدًا[1] أنّه يجب أن يكون جميع المحيط بها من الأجْسام كريًّا[2]، يريد أن يبيّن أنّه واجبٌ في الماء أن يكون كريًّا من قبَل طبيعته.

وإنّما بيَّن ذلك في الماء، [لا في] كوْن[3] الأرض، في هذا المؤْضع، لأنّه أقرب من قبَل أنّ الماء يظهر من أمره أنّه يقبل الشّيء المسْتدير لهبوطه إلى المركز بسهولة أكثر من قبل الأرْض، لكون الماء جسمًا سيّالاً. وهو في آخر هذه المقالة يبيّن الأمر في شكل الأرض عندما[4] [41 ظ] يتكلّم في موضعها. وذلك بعد أن يضع أنّ العالم كريّ[5].

وأمّا هاهنا فإنّه يريد أن يبيّن أنّ العالم كريّ[6] من قبَل أنّ الماء كريّ[7]، فقوله: وقد يحقّ علينا الآن أن نبيّن ونوضّح {إن كانت الأرض سطحًا للماء}[8]، يريد: فقد يجب علينَا ويمكننَا أن نبيّن أنّ الماء كريٌّ المحدب إذا وضعنَا أنّ الماء فوق الأرض، وأنّه يحيط بها من جميع النّواحي أو يغطّيها، وسواء في هذا القوْل وُضِع أنّ الأرض شكْلها كريّ[9] أو لم يوضَع.

---

[1] كذا في الأصل، والكلمة مبتورة.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: لكون.

[4] في الأصل: عند ماء.

[5] في الأصل: كرى.

[6] في الأصل: كرى.

[7] في الأصل: كرى.

[8] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 4، حيث جاء: "أنّ سطح الماء له هذا الشّكل المستدير". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.
وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 4 – س 5.

[9] في الأصل: كرى.

ولما ذكر الذي يريد أن يبيّنه وذكر الشّرط[1] الذي ينبغي أن يُسلَّم به[2]، وحينئذ يمكنه البيان الذي قصده، وهو ألاّ تكون الأرْض سطحًا للماء، ذكر أيضًا المقدّمات التي إذا سُلِّمت ظهر منها ما قصد بيانه، فقال: فنقول إنّ هذا بيّنٌ واضح إذا قرّرنا أنّ {شيئًا}[3] يسيل إلى أسفل المواضع، وأنّ أسفل المواضع هو المؤْضع القريب من المركز[4]. يريد: وهذا بيّنٌ متى سلّمنا أنّ الماء يسيل إلى أسْفل مواضعه، ويطلب في سيَلانه وانْحداره أقرب الأماكن التي[5] له بالطّبْع من المركز الذي هو وسط الكلّ.

فقوله: إلى أسْفل المواضع، يريد: أسفل المواضع التي في طبيعة الماء أن يصل إليها، وهي أقرب المواضع التي له بالطّبع من المركز.

وذلك أنّ الماء ليس له بالطّبع أن يتحرّك إلى مركز الكلّ، لأنّه لو كان ذلك كذلك، لكان لا يوجد أبدًا إلاّ خارجًا عن موضعه، وكان مؤْضع الماء الطّبيعيّ هو بعينه موضع الأرض الطّبيعيّ، وذلك خلاف ما تبيّن بعد.

فلذلك لا ينْبغي أن يُفهَم من قوله: إنّ[6] أسْفل المواضع هو [42 و] المؤْضع القريب من المرْكز[7]، أنّ هذا الكلّ جسم ثقيل، بل هما[8] فقط.

---

[1] في الأصل: الشّروط.

[2] في الأصل: يتسلّمه.

[3] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 5، حيث جاء: "الماء". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 5 إلى س 7.

[5] في الأصل: الذي.

[6] في الأصل: إلى، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 6 – س 7.

[8] في الأصل: **هما**.

وذلك أنّ أسْفل المواضع للأرض هو المركز [لا] أقرب[1] المواضع من المركز. وكذلك ينْبغي أن يُفهَم أيضًا أنّه متى لم يكن هذا البعد محدودًا، لم يلف أقرب موضع من المركز[2].

ولما وضع هذا، أخذ يبيّن ما أراده بالحروف، فقال: فَلْيَأْت[3] الآن [إلى][4] المركز خطّان: أحدهما: من حرْف الألف إلى حرف الباء، والخطّ الآخر من حرف الألف إلى حرف الجيم[5]. يريد: فلنتوهّم الآن الماء على الأرض، ولنضعْ مركز الأرض عليه حرف الألف؛ [و]لنتَوهّم خطّيْن يخرجان من حرف الألف، الذي هو المركز، وينتهيان إلى سطْح الماء الذي يلي الهواء؛ ولتكن النّقطة من السّطْح، التي ينتهي إليها أحد الخطّيْن، عليها حرف الجيم[6]؛ والنّقْطة التي ينْتهي إليها الخطّ من السّطح، نقْطة باء.

---

[1] في الأصل: **لأقرب**.

[2] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم على جهة التّفصيل كما فعل في الجامع وهاهنا، إنّما أورده مجمَلاً كما أشرنا إليه أعلاه في الهامش عدد 7 من ص 109 (انظر: المرجع المذكور، ص 45). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 19 ظ: "فأمّا أنّ الأرض والماء مستديرًا الشّكل، فذلك يبيّن بمقدّمات:

إحداها: أنّ سطح الأرض هو الموضع الطّبيعيّ للماء الذي فيه يسكن، وليس يتحرّك منه إلاّ قسرًا. فإنّه إن لم يكن هذا الموضع هو الذي يسكن فيه الماء بالطّبع، لم يكن له موضع يسكن فيه بالطّبع. وذلك مستحيلٌ.

والثّانية: أنّ الماء من شأنه أن يتحرّك إلى الموضع الأعمق، وهو الأقرب إلى مركز العالم. فإن وقف في الموضع الأعلى، فإنّما يقف قسرًا.

والثّالثة: أنّ موضعه الطّبيعيّ هو الموضع الذي لا يوجد له موضع أقرب منه إلى مركز الأرض".

[3] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: فليأتي عوضًا عن كلمة: فليأت.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 7 – س 8.

[6] في الأصل إضافة لكلمة: الجيم، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

ثمّ قال: فلْنجْمع بينهما بخطّ آخر، وهو الخطّ الذي عند حرف الباء وحرف الجيم[1]. يريد: ولنخرج من إحدى النّقطتين اللّتين على سطح الماء خطّا في السّطح نفسه إلى النّقطة الأخرى، وهو خطّ دب.

ثمّ قال: فيكون خطّ القاعدة، أقول: الذي عند حرف الألف وحرف الدّال، أقلّ وأصغر من الخطّين الخارجين من المرْكز[2]. يريد: فإن فرضنا الخطّ المخرج في سطح الماء خطًّا مسْتقيمًا لا مقوّمًا، حدث عن ذلك مثلّث تكون قاعدته خطّ دب الذي في سطح الماء. فلنُخْرج من المركز عمودًا على خطّ دب الذي على سطْح الماء؛ وليكن ذلك عمودًا، فيكون ضرورة خطّ الألف دال أقصر من خطّ أج وأب، لأنّ زاوية أدج القائمة أعظم من [42 ظ] زاوية أج ب الحادّة[3]، والخطّ الذي يوتر الزّاوية العظمى أعظم، على ما تبيّن في الأوّل من كتاب الأسطقسّات. وكذلك تبيّن أيضًا أنّ خطّ أد أقْصر من خطّ أب.

ثمّ قال: فإن كان ذلك كذلك، كان ذلك [المؤْضع][4] أسْفل سفلاً وأقلّ عمقًا، وكان الماء سائلاً [إليه][5]، لا محالة، <حتّى يستوي[6] ذلك الخطّ، أعني: خطّ القاعدة، بالخطّيْن الخارجيْن من المركز[7]>. يريد: وإذا كان أد أقصر من خطّيْ أج –

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 8.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 8 – س 9.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية– الورقة 287 ب / س 8 – س 10.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية– الورقة 287 ب / س 8 – س 10 – س 11.

[6] في الأصل: يستوى.

[7] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 11).

أب، كان خطّ أد العمود أقرب إلى المركز، فكانت[1] نقطة[2] د أسْفل موضعًا من نقطتيْ د وب وأعْمق[3] عمقًا[4] منها. ولزم ألاّ يسْكن الماء في نقطتيْ ب ج، بل يتحرّك منها ويسيل إلى نقْطة د، إذ هي أخفض موضعًا حتّى يستوي بعد النّقاط[5] كلّها من المركز، يلزم أن يقف الماء وأن يكون خطّ ج د ب الذي على سطْح الماء مستديرًا، وأن تكون هذه الدّائرة مركزها مركز الأرض الذي هو نقطة أ[6].

وهذا هو الذي أراد بقوله: فإذا بلغ الماء ذلك المؤْضع سكن وقام ولم يسل، وكان الخطّ المماسّ للخطّيْن الخارجيْن من المركز[7] مستديرًا[8]. يعني بالخطّ[9] المماسّ: خطّ دب الذي على السّطح، وسمّاه مماسًّا لكوْنه على السّطح.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية –الورقة 287 ب / س 10 – س 11.

[1] في الأصل: فكان.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: النّقط.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فيكون حينئذ الخطّ الذي عند حرف الألف {وحرف الدّال وحرف الباء} مُساوٍ للخطّيْن الخارجيْن من المركز إلى الجانبيْن اضطرارًا". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 11.

[7] في الأصل: مع، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 12 – س 13.

[9] في الأصل: الخطّ.

ثمّ قال: وإن[1] كان هذا على[2] هذا، كان إذًا سطح الماء مسْتديرًا، لا محالة، وهو الخطّ الذي عند {حرف الباء وحرف الجيم}[3]. يريد: ليكون الخطّ الذي هو فيه مسْتديرًا، وهو الخطّ الذي عليه حرف الباء وحرف الجيم[4].

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: فإن عوضًا عن كلمة: وإن.

[2] في الأصل: من، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 4، حيث جاء: "حرف الباء وحرف الهاء وحرف الجيم". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.
وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 13 – س 14.

[4] لم يتمثّل أبو الوليد بالحروف في ص 45 من جامع السّماء والعالم، وإنّما أورد بيانه مجمَلاً في صيغة تقريريّة: "وأيضًا فقد تبيّن أنّا متى لم نضع جرمًا مستديرًا، لم يكن التّناهي في الكلّ؛ لأنّ المستقيم الأبعاد هو ضرورة في محيط مطيف به من جهة ما هو في مكان، فخارجه إذن شيء. وأيضًا، فإنّ الخطّ المستقيم –كما قيل غير ما مرّة– ناقص. وإنّما يوجد له التّمام من أجْل المستدير. فباضطرار ما يكون خارج هذه الأجسام المستقيمة الحركة جسم كريّ". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورد هذا التّمثّل –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 19 ظ – الورقة 20 و: "وإذا تقرّر هذا، فليكن مركز الأرض نقطة، أو لنخرج من نقطة أ خطّيْن متساوييْن إلى سطح الأرض الطّبيعيّ: أحدهما: عليه أ ح، والآخر عليه أب؛ ولنصل نقطة ح بنقطة ب بخطّ ح ب. فإن كان سطح الأرض غير مستدير، كان خطّ ح ب مستقيمًا؛ وكان هو قاعدة المثلّث ح أ ب. فإذا أخرجنَا من نقطة أ عمودًا إلى خطّ ح ب –وهو عمود عمود أ ء–، كان هذا العمود هو أقصر من كلّ واحد من خطّي أ ح وأ ب. وذلك بيّنٌ من أنّ الزّاوية العظمى يوترها الضّلع الأطول. وإذا كان ذلك كذلك، كانت نقطة، من سطح الأرض التي على العمود هي أقرب إلى المركز من نقطتيْ ح وب. فيلزم عن ذلك إذا كان الماء في إحدى نقطتيْ ح أو ب ألاّ يقف هنالك وقوفًا طبيعيًّا، وأن يسيل إلى نقطة يكون بعدها من أ بعدًا مساويًا لبعد ء من أ. وإذا كان ذلك كذلك، وكان الموضع الطّبيعيّ لوقوف الماء هو سطح الأرض، فواجب أن يكون هذا السّطح مستديرًا، وأن تكون الخطوط التي تخرج من المركز إليه متساوية. وكذلك يجب في شكل الماء أن يكون مستديرًا. وكذلك يلزم أن تكون سطوح سائر الأجسام الحاوية بعضها

قـال أرسـطـوطـالـيـس

فقد اسْتبان الآن وصَحّ بما[1] قلنَا إنّ العالم كلّه مستديرا فلكيًّا[2]، وأنّه أُتقِن إتقانًا، وليْس يسْتطيع شيء ممّا يعْمل [43 و] باليَديْن أن يشْبهه بإتْقان تدْويره، ولا شيء ممّا يقَع تحت البصر البتّة. ولا يمكن أن يكون شيء من الأشْياء أمْلس مستويّ كاسْتواء طبيعة الجرْم المحيط وملوسته، لا يشبه سمْك هذا الجرم شيء من السّموك البتّة، وهو بيّنٌ واضحٌ[3].

وذلك أنّه كما بيْن سمْك الماء[4] [من][5] سمك الأرض، وكبُعْد سمْك الأسطقسّات المتباعدة تباعدًا كثيرًا، {كذلك بُعد سمْك جرْم السّماء من سائر الأجرام}[6].[7].

لبعض مستديرة هكذا إلى الجرم الأقصى. فإنّ المقعر إذا كان طبيعيًّا لجسم ما، وكان مستديرًا، كان المحدب له طبيعيًّا ضرورة؛ وكان مستديرًا".

[1] في الأصل: ما، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] في الأصل: فلكيّ. قارن أيضا بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: فليكن عوضًا عن كلمة: فلكيّ.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 14 إلى س 11.

[4] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[6] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 4، حيث جاء: "**وأنّه [أي جرم السّماء] كان دائمًا أكثر ظهورًا كلّما ابتعدنا عن المركز**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 14 إلى س 21.

التّـفـسـيـر

لما بيّن أنّه إن وضَع واضِعٌ أنّ الأرض أو الماء مستديرًا، أنّه يلزم عن ذلك [أنّ] العالم كلّه مستديرًا، أخذ بعد ذلك يبيّن أنّ الماء يجب أن يكون مسْتديرًا.

فلمّا تمّ له هذا، تمّ له برهان ما قصده، فذكّر بذلك، فقال: فقد اسْتبان الآن وصحّ بما قلنا إنّ العالم كلّه مسْتديرًا فلكيًّا[1]. يريد: بما بيّنّا أنّه إن كان واحدًا[2] من الأسْطقسّات مستديرًا، أنّ العالم يجب أن يكون مسْتديرًا، وإلاّ يلزم أن يكون الماء مسْتديرًا.

وإنّما قال إنّ ملوسة محدب العالم لا تشبه[3] ملوسة شيء من الأشياء الطّبيعيّة ولا الإراديّة، لأنّ الاستدارة الحقيقيّة لا توجد في المادّة الكائنة الفاسدة، إذ كان ليس يمكن أن تقبلها[4]، وإنّما تقْبلها[5] على جهة التّشبّه بالأجرام السّماويّة. ولذلك كلّ ما قربت طبيعة الجرم الأسطقسّيّ من طبيعة الجرم السّماويّ، كان قبوله الملوسة[6] والتّحْديب أكثر من غيره، فإنّه يشبه أن تكون طبيعة الأرض هي أبْعد البسائط طبيعة من طبائع [43 ظ] الأجرام السّماويّة، وأن يكون ما كان أقْرب منها مكانًا، كان أقرب طبيعة وأشدّ تشبّها بها. وليس يلفى هذا [في] الأسْطقسّات [فقط]، بل وفي الأجرام السّماويّة [أيضًا][7].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 14 – س 15.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: يشبه.

[4] في الأصل: يقبلها.

[5] في الأصل: يقبلها.

[6] في الأصل: الملاسة.

[7] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "وأنّه أُتقِن إتقانًا، وليس يستطيع شيء ممّا يعمل [43 و] باليديْن أن يشبهه بإتقان تدويره، ولا شيء ممّا يقع تحت البصر البتّة. ولا يمكن أن يكون

ولذلك ما يقول أرسطو في كتاب الحيوان إنّ طبيعة القمر مشاركة لطبيعة الأرض؛ يريد: لعدم النّور الذي فيه من ذاته.

وإذا كان ذلك كذلك، فطبيعة ما كان منها مضيئًا[1] بذاته مشاركًا لطبيعة النّار، وطبيعة ما كان من أجزائها مشعًّا[2] غير[3] منير بذاته، ولا قابلاً[4] للنّور مشاركًا لطبيعة الهواء والماء.

وهذا هو الذي أراد بقوله: وذلك أنّه كما بيْن سمْك الماء من سمْك الأرض، وكبعْد سمك الأسْطقسّات المتباعدة تباعدًا كثيرًا، {كذلك بعد سمْك جرْم السّماء من سائر الأجرام}[5]. يريد: وذلك أنّه كما أنّ بيْن سمك الماء وسمك الأرض في الملوسة وصحّة[6] الاستدارة بَوْن كبير وتباعد كثير، وبالجملة كما بيْن سمك الأسطقسّات المتباعدة بعضها من بعض تباعدًا كثيرًا إلاّ المتجاوزة، كأنّك قلتَ [بيْن] الأرض والنّار، في هذا المعنى، بوْن عظيم.

شيء من الأشياء أملس مستويّ كاستواء طبيعة الجرم المحيط وملوسته، لا يشبه سمك هذا الجرم شيء من السّموك البتّة، وهو بيّنٌ واضح.". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 15 إلى س 18.

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: عير.

[4] في الأصل: قائلا.

[5] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية — الورقة 287 ب / س 4. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 18 إلى س 21.

[6] غير مقروءة في الأصل.

كذلك الأمر في الأجرام السّماويّة من سائر الأسْطقسّات، بل المتباعد هاهنا يجب أن يكون[1] أكثر بأضعاف كثيرة، إذ[2] كانت طبيعة الأجْرام السّماويّة في غاية المباينة في الشّرف لطبيعة ما دونها من الأجسام البسيطة.

وينبغي أن يُفهَم هذا أيضًا في سموك الأجرام السّماويّة بعضها من بعض، وبخاصّة الجرم العالي، فإنّه يجب أن يكون أتمّها[3] اسْتدارة وملوسة، وذلك أنّه ليس خارجه شيء. و

كلّما لم يتمّ استدارته وجب أن يكون خارجه إمّا ملأ وإمّا خلاء.

ومن هذا الذي تبيّن هاهنا يظهر أنّ ما قاله أصحاب [44 و] التّعاليم من أنّ هاهنا أفلاكًا خارجة المراكز محال، لأنّه كان يجب أن توجد في الأجرام السّماويّة أجرام غير صحيحة الاسْتدارة، ولا لها فعْل، بل كانت تكون بمنْزلة الحشْو والدّعاية، كما قد يوجد ذلك في تركيب الحيوان.

وهذا بعيدٌ عن تلك الأجرام، والله أعلم.

وليس في التّعاليم شيء يُظَنّ أنّه يضطرّ إلى وضع ذلك، اللّهمّ إلاّ ما يظْهر في القمر في وقت الكُسوفات.

ولعلّه قد يمْكن أن توجد[4] هاهنا هيئة[5] يمكن أن يطابق بها ما يظْهر من أمْر القمَر في القرْب والبعْد من غير أن يوضَع له فلكٌ خارج المرْكز[6].

---

[1] في الأصل إضافة لعبارة: هاهنا، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] في الأصل: إذا.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] في الأصل: يوجد.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 45). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 20 و: "فقد تبيّن من هذه الأقاويل أنّ العالم كلّه كريّ الشّكل مستدير، وأنّ استدارة الجرم السّماويّ وكريّته –كما يقول أرسطو– فقد أُتقِنت إتقانًا لا يستطيع الصّانعون أن يبلغوا كنه ذلك ولا أن يقاربوه، فضلاً عن أن يبلغوه في الأمور

الصّناعيّة. وكذلك لا يمكن أيضًا أن يوجد في الأشياء الطّبيعيّة التي هاهنا –مثل الأسطقسّات وغيرها من الأشياء المركَّبة منها– شيء يكون في أحكام الاستدارة والاستواء على شبهه، ولا مثاله. ولذلك ينبغي أن يُعتقَد أنّ سمكه لا يشبه في الملوسة والاستواء وصحّة الاستدارة سمك شيء من سائر الأجسام؛ وأنّه كلّ ما كان من الأجسام البسيطة أقرب منه، كان أصحّ استدارة؛ وكلّ ما كان أبعد، كان أقلّ استدارة. ولذلك ما تَرى أنّ الأرض أقلّها استدارة".

[4 ـ لِمَ كانت حركة السّماء من جهة دونَ جهة]

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

<ونريد أن نفْحص أيضًا عن حركة الجرْم الأوّل الكريم،>[1] فنَقول إنّه قد يمكن أن يتحركّ الجرم المدوَّر حركتيْن: إحداهما[2]: من حرف الألف إلى حرف الباء، والأخرى: من حرف الألف[3] إلى حرف الجيم[4]. فقد قلنَا فيما سلَف[5] إنّ هذه[6] الحركات لا تضادّ بعضها بعضًا.

---

[1] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 22).

[2] في الأصل: أحدهما، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: الباء عوضًا عن كلمة: الألف. وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 22. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: الألف عوضًا عن كلمة: الجيم. وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 22. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] انظر أعلاه: الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الأولى – الورقة 271 / س 19 وما بعده.

[6] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

فلْنَرجع إلى ما كنَّا فيه، فنقول: إنّه <إن كان يمْكن[1] أن يكون شيء من الأشياء باطلاً،[2]> فلا يمْكن أن تكون الأشياء الدّائمة مهْملة بلا علّة، وكانت السّماء دائمة والحركة المسْتديرة دائمة، فلأيّة علّة كانت حركة السّماء من بعْض النَّواحي ولم تكن حرَكتها من بعض النّواحي؟ وحرَكتها هذه إمّا أن تكون هي علّة لشيء[3] مَا[4]، وإمّا أن تكون لها علّة[5].

التّـفـسـيـر

إنّه لما فرغ[6] من التّكلّم في شكل السّماء يريد أن يفحص عن مطلوب آخر يُتشوَّق من أمرها، وهو[7] لِمَ صارت تتحرّك لجهة دون جهة؟ كأنّك قلتَ: لم صارت تتحرّك بجملتها[8] من المشرق إلى المغرب وتتحرّك سائر الأفلاك بخلاف ذلك، أعني: من المغرب إلى المشْرق؟

ولما كان هذا المطلوب [44 ظ] إنّما يظْهر عويصَه، إذَا وضعنَا أنّ كلّ جرم كريّ يمكن أن يتحرّك الحركتيْن المختلفتيْن على السّواء، وأنّه ليس لمكان الحركة الواحدة فيه

---

[1] في الأصل: لا يمكن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 26). ولما كان القول الوارد في التّرجمة مخلاً بغرض المعلّم الأوّل امتنع أبو الوليد عن تفسيره. وما فاته أنّ وجه الْتباس هذا القول لا يعود إلى النصّ الأصليّ بل إلى التّرجمة التي وقع اعتمادها.

[3] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث لن ترد كلمة: ما.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 22 إلى س 28.

[6] مطموسة في الأصل.

[7] في الأصل: هي.

[8] مطموسة في الأصل.

بأكثر من إمكان مخالفتهما، من قبَل أنّه قد تبيَّن أنّها ليست بمتضادّة[1]، كالحال في حركات الأسْطقسّات.

وذلك أنّ حركات الأسطقسّات المختلفة، لما كانت متضادّة، لم يخيّر أن نفرض إمكان الحركتيْن للجسم الواحد منهما[2] على السّواء، بل هي لأحدهما[3] طبيعيّة وللثّاني عرَضيّة[4].

وذلك أنّه ليْس يمكن في النّار أن تتحرّك إلى أسفَل، كما يمكن أن تتحرّك إلى فوْق؛ ولا يمكن في الأرض أن تتحرّك إلى فوْق، كما يمكن ذلك في النّار؛ لأنّه، لما كانت هذه الحركات متضادّة، كانت صورها متضادّة. وأمكن أن يقول إنّ العلّة في تضادّ هذه الحركات هي[5] تضادّ صور الأجسام المتحرّكة بها.

فأمّا إذا كانت حركات الأجرام السّماويّة لا توجب تضادًّا[6]، أعني: حركاتها المخْتلفة، وكان إمكانهما لكلّ واحد منهما على السّواء لهذا المعنى[7]، أعني: إمكان الحركتيْن المخْتلفتيْن، فقد يعسر أن يأتي[8] بالسّبب الذي من قبَله كان بعضها يتحرّك من[9] المشرق إلى المغرب، وبعضها بالعكس.

فلهذا ابتدأ يعرّف أنّ إمكان الحركتيْن المختلفتيْن هو[10] في الأجرام الكريّة على السّواء، فقال: فنقول إنّه قد يمكن أن يتحرّك الجرْم المدوَّر حركتيْن: إحْداهما: من

---

[1] في الأصل: بمتضادّه.

[2] في الأصل: منها.

[3] في الأصل: لإحداهما.

[4] في الأصل: عرضيه.

[5] في الأصل: هو.

[6] في الأصل: تضادّ.

[7] في الأصل: المعني.

[8] في الأصل: يؤتي.

[9] في الأصل: إلى.

[10] في الأصل: هي.

حرْف الألف إلى حرف الباء، والأخرى[1]: من حرف الباء[2] إلى حرف الألف[3]. يريد: فنقول إنّ كلّ جسم كريّ، فقد يمكن أن يتحرّك حركتيْن من جهتيْن مختلفتيْن، مثل أن نتوهّم دائرة على محْدب مرْكز الكرة التي عليه تدور، ونتَوهّم على تلك الدّائرة نقطتيْن: إحداهما[4]: نقطة أ، والثّانية: نقطة ب. فإنّه يمكن في تلك الكرة أن تتحرّك [45 و] من نقطة أ إلى نقطة ب، وأن تتحرّك أيضًا من نقطة ب إلى نقطة أ على تلك القوْس بعينها.

ولما قال إنّ هذا يمكن في الأجسام الطّبيعيّة الكريّة، أتى بالبرهان على ذلك، فقال: فقد قلنَا فيما سلف إنّ هذه الحركات لا تضادّ بعضها بعضًا[5]. يريد: وإنّما نظنّ أنّه يجب أن يكون الجسم الواحد من الأجسام الكريّة فيه إمكان الحركتيْن المخْتلفتيْن على السّواء، من قبَل أنّه قد تبيّن أنّه ليست[6] هذه الحركات متضادّة؛ فيجب، لأجل ذلك، أن تختلف طبائع المتحرّكات، كما عرض في الأجسام البَسيطة المتحرِّكة على اسْتقامة.

---

[1] في الأصل: الآخر، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] كذا في الأصل، وصوابه: الألف بالاستناد إلى ما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 22. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] كذا في الأصل، وصوابه: الجيم بالاستناد إلى ما ورد، من جهة، في نقله لقول أرسطو؛ و، من جهة أخرى، في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 22. وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 22 – س 23.

[4] في الأصل: أحدهما.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 23 – س 24.

[6] في الأصل: ليس.

ولما أتى بالقول الذي يوجب أن تجوز[1] الحركتان المخْتلفتان على كلّ جرم سماويّ، أتى[2] بالقول الذي يوجب ألاّ يكون الأمر كذلك، فقال: فنقول: إنّه <إن كان يمكن أن يكون شيء من الأشياء باطلاً،[3]> فلا يمكن أن تكون الأشياء الدّائمة مهملة بلا علّة[4]. يريد: لكن قد تبيّن من هذه الحركات [أنّها] أزليّة وضروريّة، فإذن[5] ليس في واحد من المتحرّكيْن[6] بها إمكان هاتيْن الحركتيْن، لأنّ الضّروريّ ليْس فيه إمكان أصلاً؛ فإذن[7] إحداهما هي الضّروريّة له. وكلّ ما هو موْجودٌ بالضّرورة ودائمًا، فله علّة.

فإن كانت الحرَكة اليوْميّة كوْنها[8] من المشرق إلى المغرب ضروريّ لها، فليس يمكن أن تكون بغير علّة. وكذلك إن كانت حركات سائر الكَواكب بخلاف هذا هو أمرٌ ضروريٌّ لها أيضًا، فليْس يمكن أن يكون ذلك بغير علّة.

فإن كان هذا فعْله، وليْست العِلّة اخْتلاف طبائع المتَحرِّكات، إذ كانت هذه الحركات ليْست مُتضادّة، فقد يعْسر إعْطاء السّبب في ذلك.

فهذا هو الذي قصدَه بهذا القوْل الذي صدّر به هذا الطّلب[9].

---

[1] في الأصل: يجوز.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 26). ولما كان القول الوارد في التّرجمة مخلاً بغرض المعلّم الأوّل امتنع أبو الوليد عن تفسيره. وما فاته أنّ وجه الْتباس هذا القول لا يعود إلى النصّ الأصليّ بل إلى التّرجمة التي وقع اعتمادها.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 24 – س 25.

[5] في الأصل: فإذا.

[6] في الأصل: المتحرّكتين.

[7] في الأصل: فإذا.

[8] مطموسة في الأصل.

[9] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "وكانت السّماء دائمة والحركة المستديرة دائمة، فلأيّة علّة كانت حركة السّماء من بعض النّواحي ولم تكن حركتها من بعض النّواحي؟". وقد وردت هذه

وقوله: وحركَتها هذه إمّا [45 ظ] أن تكون هي علّة لشيء [ما][1]، وإمّا أن تكون لها علّة[2]، يريد: وواجب، إذا قلنا إنّ السّماء علّة لِمَا دونها من المَوْجودات، أعني أنّه ما كان يمكن فيها أن [يكون] علّة لِمَا هاهنا إلاّ بكوْن هذه الحركة، فكأنّه قال: وحركة السّماء لجهة دون جهة، [إمّا] أن تكون[3] لِكونها علّة لشيء ما ممّا هاهنا، وإمّا أن تكون[4] لها علّة في نفسها[5].

قال أرسطوطاليس

العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 26 – س 27.

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 27 – س 28.

[3] في الأصل: يكون.

[4] في الأصل: يكون.

[5] لم يورد أبو الوليد هذا المطلب في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 45). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 20 و: "ولما كان الجرم المستدير يمكن أن يتحرّك بإحدى حركتين مختلفتين، مثل أنّه ممكن أن يتحرّك من المشرق إلى المغرب، ومن المغرب إلى المشرق؛ وكان قد تبيّن من أمر هذه الحركات أنّه ليس فيها تضادّ حتّى يكون ذلك هو السّبب في اختلاف جهات هذه الحركات، واختصاص جرم جرم من الأجرام السّماويّة بجهة دون جهة؛ أخذ يفحص عن السّبب في ذلك؛ أعني: لمَ كانت الحركة اليوميّة العظمَى من لمشرق إلى المغرب، ولمَ تكن من المغرب إلى المشرق، كالحال في حركات سائر الأفلاك. فإنّه لما كان لا يلفى شيء من الأشياء الطّبيعيّة الكائنة الفاسدة عطلا، ولا بغير علّة وسبب؛ وكانت الأشياء الأزليّة أحرى بذلك –ولذلك ما نرى أنّ للسّماء علّة وسببًا في كوْن حركتها من بعض النّواحي دون بعض–؛ فإنّ هذه لما كانت معلولة، وجب أن يكون اختصاصها بناحية دون ناحية معلولاً. وإنّما كان يمكن ألاّ يكون لذلك علّة، لو كانت الحركة بذاتها علّة غير معلولة. وذلك أنّ الأشياء الأزليّة إمّا أن تكون علّة، وإمّا أن تكون ذات علّة. فما كان منها معلولا، فجميع ما يلحقه ويعرض فيه معلول ضرورة".

ونقول إنّ الحرْص على بحْث علّة بعض الأشياء المسْتغلَقة أو البحْث على علّة كلّ شيء، ولا يُترك شيء من الأشياء بلا اسْتقصاء وفحص ممّا يظنّ ظانّ أنّ ذلك يكون إمّا لِصَلَف من قلّة عقله أو لسوء نظَره، وإمّا لسوء نظَر من غلبة جهله، وإمّا من شهْوة كثيرة على وقوع معرفة علَل الأشياء على الحقيقة.

وليس ممّا[1] ينبغي أن يرْفض معْرفة العلل كلّها بالسّواء، لكن يحقّ علينا أن ننظر أوّلاً كيف يقول القائل في علّة الشّيء، وكيف يقْنع السّامع، إمّا بإقناع ناسوتيّ ضعيف، وإمّا بإقناع قويّ لا مردّ له[2] ولا مرجوع فيه؛ فإنّه إذَا وجد أحد الاضْطرارات الخالصة[3] المهذَّبة الشّافية ينبغي حينئذ أن يحمد[4] واجدها[5] ويقرّظه[6].

فأمّا نحن، فإنّا نريد أن نرجع إلى ما كنّا فيه ونذكر العلل البيّنة الواضِحة الواقعة تحت العيان، <أعني: العِلّة التي لها صارت السّماء تتَحرّك من بعض النّواحي إلى بعْض، ولا تتحرّك من بعض النّواحي[7،8]> فنقول: إنّ من شأن الطّبيعة أن تفْعل الأفْضل والأكرم فيما يمْكنها أن تفعل ذلك.

---

[1] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث لن ترد كلمة: ممّا.

[2] في الأصل: فيه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: الخاصّة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: يحسّ، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] في الأصل: واحدها.

[6] غير مقروءة في الأصل. وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 34 إلى الورقة 288 أ / س 1. قارن أيضًا بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: يعرصه.

[7] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: الجهات عوضًا عن كلمة: النّواحي.

[8] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الخامس من المقالة الثّانية الورقة 288 أ / س 2).

فإن كان هذا على هذا، وكان في الأشياء السّالكة سلوكًا مستويًا، فإنّ الموضع العالي هو أكرم من الموضع [46 و] الأسْفل[1]، وكان الأمام أكرم وأفضل من الخلْف لا محالة، {وكان اليمين أكرم من اليسار}[2]، كما قلنَا آنفًا.

والشّاهد على أنّ السّماء[3] الأوّل والآخر، <أعني: الأكرم والأدنى[5]>[4]: المسْألة التي طلبناها آنفًا. فإنّ علّة هذه المسْألة هي مطلقتها ومفسّرتها[6].

وذلك أنّه، إن كانت الطّبيعة فعلَت في السّماء الأكرم والأفضل، فهي[7] علّة المسْألة مع إطلاقها، لأنّ الأفضل والأكرم هو أن تكون السّماء تتحرّك حركة دائمة لا

---

[1] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: السّفليّ.

[2] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قِبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 6، حيث جاء: "**وإذا كان ذلك كذلك، وكان للسّماء يمينًا ويسارً –كما قلنا آنفًا–، فإنّ لها أيضًا الأوّل والآخر**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] في الأصل: ***السّماء***، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 7 – س 8.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 2).

[6] في الأصل: معسّرتها. قارن أيضًا بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: مفسدتها عوضًا عن كلمة: معسّرتها.

[7] في الأصل: فهو.

انقطاع لها، وأن تكون حركتها {من}[1] أفضل المواضع؛ <وأفضل مواضعها هو ناحية يمينها.

فقد اسْتبان الآن واتّضَح فيما صارت السّماء تتحرَّك من المشْرق إلى المغْرب، ولا تتحرّك من المغْرب[2] إلى المشْرق[3]>.[4].

التّـف-س-ي-ر

إنّه، لما كان هذا المطْلب من المطالب العَسيرة الوقوف عليها[5] لِمَكان قلّة ما لدينا من المقدّمات ومن المعارف الأُوَل في السّماء، إذ كنَّا نائِين[6] عنْها ليس بالمكان فقط بل وبالجوهر، وكنَّا نرى أن نطلب الأشياء العويصة أو التي ليس يوقَف منها على يقين حقيقيّ أنّه غير واجب وأنّ فاعله مخطئ، أخذ يعرّف الوجوه التي من قبَلها يعرض الطّلب والاسْتقْصاء في أمثال هذه المطالب، وأنّ من تلك الوُجوه ما هو محمودٌ ومذْمومٌ[7].

---

[1] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 6، حيث جاء: "في". ولما كان أبو الوليد قد امتنع عن إيراد القول المشار إليه في الهامش عدد من الصّفحة بكلّيته، فإنّه لم يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] في الأصل: المعرب.

[3] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 12). ولما كان القول الوارد في التّرجمة مخلاً بغرض المعلّم الأوّل امتنع أبو الوليد عن تفسيره.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 28 إلى الورقة 288 أ / س 12.

[5] في الأصل: عليه.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

وذلك، كما قال، إنّ مسْتقْصى البحْث على أمثال هذه المطالب يكون منه على وجوه:

– أحدها: أن يكون لصلف من النّاظر، مع علمه في السّرّ من نفسه أنّه لا يدْرك لها حقيقة. وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: إنّ ذلك يكون إمّا لصَلف من قلّة عقْله[1].

– والثّاني: يفعل ذلك لمكان غلط عرض له، وهو أن يظنّ أنّ جميع الأشياء يدركها الإنسان ويعرفها حقيقة [46 ظ] ويقينًا، وأنّ البرهان واحد في جميع الأشياء. وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: أو لسُوء نظَره[2].

– والثّالث: أن يكون ذلك لِمَكان جهله بالمطالب، أعني: جهله بالمطالب العويصة حتّى يظنّ فيما هو عويص أنّه ليس بعويص. وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: وإمّا لسُوء نظَر من غلبة جهْله[3].

– والرّابع: أن يكون ذلك لِمَكان شهْوة غلبت في معرفة الأشياء. وهذا الوجه هو محمود[4] إذا كان عارفًا بمقدار ما فيها من الصّعوبة وعارفًا بمقدار ما الجنْس[5] من البرهان الذي يمكن أن يتأتّى[6] في ذلك النّوع من الطّلب. وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: وإمّا من

وقارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "ونقول إنّ الحرص على بحث علّة بعض الأشياء المستغلقة أو البحث على علّة كلّ شيء، ولا يُترك شيء من الأشياء بلا استقصاء وفحص ممّا يظنّ ظانّ". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الرّابع من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 28 – س 29.

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 29 – س 30.

[2] في الأصل: **نظر**، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 30.

[4] في الأصل: محمودا.

[5] في الأصل: لجنس.

[6] غير مقروءة في الأصل.

شهْوة كثيرة على وقوع معْرفة علل الأشياء على الحقيقة[1]. يريد: وإمّا من شهْوة غالبة على الإنسان في[2] الوقوف على علل الأشياء والوقوع عليها.

ولما ذكر أصناف الوُجوه الدّاعية إلى اسْتقصاء الفحص المحمود منها والمذموم، أخذ يعرّف أيّة[3] العلل ينبغي أن تُرفض[4] في أمثال هذه المطالب وأيّها لا، فقال: وليس [ممّا][5] ينْبغي أن يرْفض معْرفة العِلل كلّها بالسّواء، لكن يحقّ علينْا أن ننظر أوّلاً كيف[6]. يريد: وليس ممّا ينبغي أن يرْفض جميع العلل على السّواء، ولا أن ينْكر النّظر لمكان ما يظهر من صعوبة هذه الأشياء ومن ضعْف العلل التي يقولها بعض النّاس فيها.

ثمّ قال: لكن[7] يحقّ علينا أن ننظر أوّلاً كيف يقول القائل في علّة الشّيء، وكيف يقنع، وكيف يقنع السّامع بإقناع ناسوتيّ[8] ضعيف، أو[9] بإقناع قويّ لا مردّ له ولا مرْجوع[10] [فيه][11]. يريد: لكن يجب علينا، إذا أتانا أحد بعلّة من العلل لشيء من

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 30 – س 31.

[2] في الأصل: على.

[3] في الأصل: أيّ.

[4] في الأصل: يرفض.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] إيراد **عبارة**: لكن يحقّ علينَا أن ننظر أوّلاً كيف لا وجه له في هذا الموضع.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 31 – س 32.

[7] في الأصل: لا كن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[8] في الأصل: باء سوى، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: وإمّا عوضًا عن كلمة: أو.

[10] في الأصل: مرجع، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[11] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 34 إلى الورقة 288 أ / س 1.

الأشياء وأقنعنا بها ضربًا من الإقناع، أن ننظر [47 و] [في] تلك العلّة التي أتى بها: هل هي علّة مقنعة بحسب بادئ[1] الرّأي؟ وهي العلّة التي ليْست بضروريّة ولا من[2] جوْهر الشّيء، بل إنّما هي علّة بحسب الظّنّ، لا بحسب[3] الأمر في نفسه لِمَ هي علّة ضروريّة مأخوذة من جوهر الشّيء، ليْس يمكن لأحد[4] أن يردّها[5] بقول، ولا أن يدفع فيها بوجه. فالإقناع النّاسوتيّ[6] أراد به: الظّنّيّ[7].

وإنّما سمّاه ناسوتيًّا[8] من قبَل أنّ التّصديق به إنّما هو من قبَل النّفْس لا من قبَل الأمْر في نفسه.

ثمّ قال: فإنّه إذا وجد أحد الاضْطرارات الخالصة المهذّبة الشّافية ينْبغي حينئذ أن نحْمده ونقَرّظه[9]. يريد بالاضْطرارات[10]: البراهين الضّروريّة؛ ويريد بالخالصة[11]:

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] عبارة: ولا **من** غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: يحسب.

[4] في الأصل: أحد.

[5] في الأصل: يودّها.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: الخطّي.

[8] غير مقروءة في الأصل.

[9] في الأصل: يعرصه. وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 1. قارن أيضًا بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: يقرّطه.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 34 إلى الورقة 288 أ / س 1.

[10] في الأصل: بأحد الإضطرارت. وإضافة كلمة: أحد لا وجه له في هذا الموضع.

[11] في الأصل: المحضة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

المحْضة[1] التي لا يشوبها شيء ما بالعرَض؛ ويريد بالمُهذّبة: التي ليس فيها فصل، وهي المتناسبة الخاصّة؛ ويريد بالشّافية: التي لا يبقَى[2] بعْدها في المطلوب تشوّق أصلاً.

فكأنّه قال: وإذا كان الواجب ألاّ يترك الطّلب في أمثال هذه الأشياء وألاّ يقبل فيها من البراهين إلاّ البراهين الضّروريّة، فقد يجب علينَا –إذا وجدنَا آخر[3] قد أتى[4] في أمثال هذه الأمور الصّعبة ببرْهان ضروريّ خالص مهذّب شاف– أن نحْمده ونقرّظه[5].

وإنّما أشار بهذا إلى أنّ[6] الذي يأتي هو به في هذا المطْلوب وغيره من البراهين هو من هذا الجنْس[7].

---

[1] في الأصل: الخالصة.

[2] في الأصل: يبق.

[3] في الأصل: آخرا.

[4] في الأصل: إمّا.

[5] في الأصل: نقوّضه.

[6] في الأصل: لأنّ.

[7] لم يورد أبو الوليد هذا القول في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 45). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 20 و: "وهو يعتذر أوّلاً هاهنا من هذا النّحو من الفحص لقلّة ما بأيدينَا من المقدّمات الأوَل في هذه الأشياء البعيدة عنّا بالجوهر والمكان. ويقول إنّه قد يظنّ أنّ الفحص عن جميع العلل من فعل الرّجل السيّء النّظر، الذي الباعث عليه إمّا جهل، وإمّا شهوة في النّظر مفرطة؛ إذ كان لا يمكن أن يوصل من علل هذه الأشياء إلى ما يوصل إليه من علل الأشياء القريبة من جوهرنَا. لكن نقول: وإن كنّا لا نصل من معرفة علل هذه الأشياء إلاّ القدر الذي نصله من علل تلك، فليس ينبغي لنا –من أجل ذلك– أن نرفض طلب علل هذه الأشياء، إذ كانت بجهة داخلة في جنس العلل اليقينيّة –وإن لم تكن من أعلاهَا رتبة–. وإنّما الذي ينبغي لنا أن نرْفض من علل الأشياء ما كان منها على جهة الإقناع الخطبيّ. وأمّا مَن وجد في هذه الأشياء عللاً من جنس العلل اليقينيّة، فينبغي أن يُحمَد ويُقرَّظ".

ولما ذكر هذا، قال: فأمّا نحن فإنَّا نريد أن نرجع إلى ما كنَّا فيه[1]، إلى قوله: <من بعض الجهات[2]>[3]. يريد: فأمّا نحن، فإذْ قد بيّنَّا وقلنَا إنّه ليس ينبغي أن نرفض طلب العلل في هذه الأشياء؛ ولا ينْبغي أيضًا، إذَا طلبْنا العلل في أمثال هذه، أن نقْبل منها أيّة[4] علّة اتّفَقت [47 ظ] من العلل الضّروريّة المناسبة الخاصّة بطبيعة ذلك الشّيء المنظور فيه. فقد يجب علينَا أن نطلب في هذه الأشياء وأمثالها العلل الواضحة التي هي علل مسْتنبَطة ممّا يقع[5] تحت الحسّ، مثل طلبنَا العلّة التي من قبَلها نحسّ[6] السّماء تتحرّك من جهة دون جهة[7].

ثمّ شرع في بيان علّة هذا المعنى المحْسوس، فقال: فنقول: إنّ من شأن الطّبيعة أن تفعل الأفضل[8] والأكرم[9] فيما[10] يمكنها أن تفْعل ذلك[11]. يريد: فنقول إنّ من

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 1 – س 2.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: النّواحي عوضًا عن كلمة: الجهات.

[3] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 2).

[4] في الأصل: أيّ.

[5] في الأصل: تقع.

[6] في الأصل: تحسّ.

[7] لم يورد أبو الوليد هذا القول في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 45). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 20 و: "وإذا كان ذلك كذلك، فقد ينبغي أن نروم في هذا المعنى إعطاء علّة واضحة من جنس العلل اليقينيّة التي تقع تحت الحسّ؛ أعني: لمَ كانت السّماء تختصّ بابتداء الحركة من ناحية دون ناحية".

[8] في الأصل: الأفعال، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] في الأصل: الإكرام، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[10] في الأصل: ممّا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[11] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 2 – س 3.

المعارف الأوَل المواطئات[1] لهذا المطلوب أنّ الطّبيعة تفعل ليس الضّروريّ فقط[2] بل والأفضل.

وهذا الذي قاله معروف من أمر الحيوان، فإنَّا نرى الطّباع بالعناية الإلاهيّة قد جعلت فيه أشياء هي من جهة الضّرورة، لكن لِيكون بها وجود[3] ذلك الحيوان أفضل وأتمّ.

مثال ذلك: أنّ البصر قد يمْكن للحيوان[4] أن يوجد دونه، لكن لو وُجد بلا بصر، لكان وجوده ناقصًا، فصيّر الطّباع له البصر ليكون وجوده[5] أفضل و أتمّ، لا لأنّه[6] شيء ضروريّ في حصول الوجود له.

وإذا كان الأمر هكذا في الأشياء الكائنة الفاسدة، فكمْ بالأحْرى[7] أن يكون الأمر هكذا[8] في الأشياء الأزليّة. ولكنّ الفرْق بينهما أنّ الأفضل في الحيوان هو شيء ممكن، إلاّ أنّه أفضل الممكنيْن[9]؛ فأمّا في الأمور الأزليّة، فالأفضل فيها[10] شيء ضروريّ، إذَا كان المُمْكن في الأمور الأزليّة ضروريّ، إذْ كان ليس فيها ممكن بالحقيقة.

والسّبب في ذلك: أنّ الأزليّ ليس فيه قوّة على قبول خلاف ما هو عليه [48 و]. وهذا كلّه قد تبيّن في الأوّل من هذا الكتاب.

ولما وضَع هذه المقدّمة، قال: فإن كان هذا على هذا، وكان في الأشياء السّالكة سلوكًا مستويًا، فإنّ الموضع العالي هو أكرم من الموضع السّفليّ[11]، إلى

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] مطموسة في الأصل.

[3] في الأصل: جود.

[4] في الأصل: الحيوان.

[5] في الأصل: بوجوده.

[6] في الأصل: أنّه.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: هاهنا.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] في الأصل: فيه.

[11] مطموسة في الأصل.

قوله: كما قلنا آنفًا[1]. يريد: فإذا صحّ لنا أنّ الطّبائع تتحرّى أبدًا أن تكون الموجودات بالحالة التي هي أفضل وأتمّ، وكان الأفضل للأشياء المتحرّكة حركة الأفضل[2] أن تتحرّك في الموضع الأفضل والجهة التي هي أفْضل، فواجب في الأشياء المتحرّكة، إذا كان [ما هو] مرتفعًا أن يكون بالحال الأفضل، أن توجَد متحرّكة في الموضع الأفضل والجهة الأفضل، والموضع العالي هو أكرم من السّفليّ، والأمام أكرم من الخلف، واليمين أكرم من اليسار.

وإذا كان هذا هكذا، فواجب أن يكون كلّما يوجد له الأفضل والأحسن من الجهات[3]، أن يكون الأفضل له أن يتحرّك في المؤضع الأفضل ومن الجهة الأفضل.

ولما وضع هذه المقدّمة، وهي القائلة إنّ كلّمَا يوجد له الأحْسن والأفضل، فوجوده الأفضل هو أن يكون بالحالة الأفضل؛ وضَع مقدّمة ثانية، وهي أنّ السّماء يوجد لها الأفضل والأقلّ فضلاً؛ لينتج[4] له: أنّ السّماء إنّما وُجِدت حركتها من الجهة التي هي أفضل لتكون على وجودها الأفضل.

وهذا هو الذي دلّ عليه بقوله: والشّاهد على أنّ للسَّماء[5] الأوّل والآخر، أعني: الأكْرم والأدْنى[6]، المسْألة التي طلبناها آنفًا. **فإنّ علّة هذه المسْألة هي مطْلقتها**

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 3 إلى س 7.

[2] في الأصل: لقلّة.

[3] قارن أيضًا بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: الأسفل عوضًا عن كلمة: السّفليّ.

[4] في الأصل: لينتتج.

[5] في الأصل: السّماء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 7 – س 8.

[6] غير مقروءة في الأصل.

ومفسّرتها[1]. يعني بالمسألة: ما تبيّن قبْل من أنّ [48 ظ] للسّماء يمينًا ويسارًا، وأمامًا وخلفًا، وفوقًا[2] وأسفلاً[3].

ولما كان الجواب في هذه يُبنَى[4] على تلك المسألة، قال: إنّ تلك المسْألة هي مطْلقتها ومفسّرتها[5].

وإنّما سمّاها: مطلقة، لأنّ السّائل قبْل أن يعلم الشّيء، فكأنّه مربوطٌ، فالجواب هو حلّ ذلك الرّباط. وكانوا[6] ينْسبون الرّبط إلى المسألة تجوّزًا[7]، كما ينْسبون القول إلى المقدّمة، فيقولون: المقدّمة القائلة كذا، وهي كلّها اسْتعارة حسنة علميّة.

وباقي كلامه في الفصل مفهوم. وينبغي أن يُفهَم هاهنا من "اليمين" و"اليسار": ما تقدّم القول فيه[8].

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 7 إلى س 9.

[2] في الأصل: فوق.

[3] في الأصل: أسفل.

[4] في الأصل: يبني.

[5] في الأصل: مفسدتها. قارن أيضًا بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: معسرتها عوضًا عن كلمة: مفسدتها.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 8 – س 9.

[6] في الأصل: كان.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "وذلك أنّه، إن كانت الطّبيعة فعلت في السّماء الأكرم والأفضل، فهي علّة المسألة مع إطلاقها، لأنّ الأفضل والأكرم هو أن تكون السّماء تتحرّك حركة دائمة لا انقطاع لها، وأن تكون حركتها من أفضل المواضع؛ <وأفضل مواضعها هو ناحية يمينها. فقد استبان الآن واتّضح فيما صارت السّماء تتحرّك من المشرق إلى المغرب، ولا تتحرّك من المغرب إلى المشرق>". وقد وردت هذه العبارة –إلى حدّ قوله: **أفضل المواضع**– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 9 إلى س 12.

لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 45). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 20 و – 20 ظ: "فنقول: إنّ ما يقوله في إعطاء هذا السّبب يُبيَّن بمقدّمتيْن:

إحداهما: أنّ الطّبيعة إنّما تفعل في جميع الأشياء الطّبيعيّة الأفضل والأكرم من أحد الإمكانيْن أو الإمكانات المختلفة.

والمقدّمة الثّانية: أنّ ناحية اليمين، أعني: الموضع الذي اختصّ بابتداء الحركة هو أفضل من ناحية اليسار؛ والأمام أفضل من الخلف؛ والفوْق أفضل من الأسفل.

وإذا تقرّرت هاتان المقدّمتان، وكانت السّماء هي أوّل الأشياء الطّبيعيّة وأحراها أن تتوخّى فيها الطّبيعة أبدًا أفضل الإمكانات؛ وكان ابتداء الحركة من جهة اليمين أفضل من الحركة من اليسار في كلّ ما له يمين ويسار؛ وكانت السّماء قد تبيّن أنّ لها يمينًا ويسارًا وأمامًا وخلفًا؛ فبالواجب ما كان ابتداء حركة السّماء من جهة اليمين لا من جهة اليسار، وإلى جهة الأمام لا إلى جهة الخلف.

وإذا كان ذلك كذلك، فليس لاختصاص الحركة اليوميّة بجهة المشرق علّة غير هذه العلّة؛ أعني: العلّة التي اختصّت من أجلها جهة اليمين في الحيوان باليمين من جهة اليسار باليسار، وذلك لطلب الأفضل. والدّليل على أنّ الطّبيعة تتحرّى في حركة السّماء الأفضل والأكرم: ما صيّرت عليه حركتها من الدّوام والاتّصال غير المنْقطع. وذلك أنّه كما تخيّرت أفضل الوجوديْن من الحركة، أعني: المنقطع والدّائم، كذلك اختارت لها أفضل النّاحيتيْن التي منها تكون الحركة. فإنّ الحركة تفضل الحركة في هذيْن المعنييْن جميعًا.

فقد تبيّن من هذا القول لمَ كانت السّماء الأولى تتحرّك من المشرق إلى المغرب، ولا تتحرّك من المغرب إلى المشرق".

[5 ـ في أنّ حركات الأجرام مسْتوية]

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونريد أن نفْحص أيضًا فيما يسْتقبل عن حركة السّماء وأنّها مسْتوية ليس فيها خلافٌ. وهذا يكون في السّماء الأولى[1] وفي الحركة الأولى. فأمّا الأفْلاك التي تحت الفلك الأوّل، فحركاتها كثيرة تجتمع إلى {شيء}[2] واحد.

فنقول إنّه إن كانت السّماء الأولى[3] تتحرّك حركة مختلفة غير مسْتوية، كان لِحركتها شدّة واسترخاءًا[4]. [...][5] وشدّة[6] الحركة واسترْخاؤها[7] إمّا أن تكون في بدء

---

[1] في الأصل: الأوّل.

[2] كذا في الأصل، وفيما أعاد نقله من كلام أرسطو في التّفسير: بدء، ثمّ: مبدأ. وصوابه: غاية بالاستناد، من جهة، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 16 – س 17؛ و، من جهة، أخرى إلى ما اهتدى إليه أبو الوليد في تفسيره.

[3] في الأصل: الأوّل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية– الورقة 288 أ / س 18 – س 19 إضافة لعبارة: "وذلك أنّ كلّ حركة مختلفة غير مستوية، فإنّ سرعتها متضمّنة –لا محالة– لشدّة ما واسترخاءًا ما وذروة ما". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] في الأصل: هذه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 19 – س 20.

الحركة، وإمّا أن تكون في آخر الحركة، وإمّا أن تكون في وسَط الحركة، {شبه الأشياء المتحرّكة إلى الجوانب، أعني: الحيوان}[1]. فلسْنَا[2] نَجد للحركة المستديرة شدّة في بدئها، ولا [في] وسطها، ولا في آخرها.

وذلك أنّه ليس لها بدء ولا نهاية ولا وسط، لأنّها دائمة في الزّمان، مجتمعة الطّول غير شاكسة[3].

فنرْجع فنقول إنّه إن لم يكن للسّماء شدّة[4]، لم تكن مختلفة الحركة اضطرارًا. فإنّ اخْتلاف الحركة يكون من قبَل شدّتها واسْترخائها. <والله أعلم[5]>.

]49 و[التّـف ـس ـي ـر

---

[7] في الأصل: منتهاها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد، من جهة، إلى ما سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 19 – س 20.

[1] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 6، حيث جاء: "**كأن نقول مثلاً إنّ سرعة الحركة تدرِك ذروتها عند نقطة الوصول بالنّسبة للأشياء المتحرّكة طبعًا، وعند نقطة الإنطلاق بالنّسبة للأشياء المتحرّكة قسرًا، وفي الوسط بالنّسبة للأشياء المتحرّكة من قوّة ما**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: ولسنا عوضًا عن كلمة: فلسنا.

[3] في الأصل: شكس، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] في الأصل: شدّه.

[5] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 27).

لما بيّن السَّبب القائس الذي من قبَله تتحرّك السّماء إلى جهة دون جهة، يريد أن يبيّن من أمْرها أنّ حركتها مسْتوية، وأنّه ليس فيها سرعة في موضع وإبْطاء في موضع[1].

ولما كان ما يظْهر في السّماء من حركتها غير مخالف لهذا الاعْتقاد، قال: وهذا يكون في السّماء الأولى وفي الحركة الأولى[2]. يريد: وما أدّى إليه القوْل في هذا إنّما يظهر مطابقة الحسّ له في السّماء الأولى[3] وفي الحركة الأولى. يعني بالسّماء الأولى: الفلك المكوْكَب، وبالحركة الأولى: الحركة اليوميّة لها.

و[لما] كان يظهر فيما دون هذا الفلك إسْراع تارة[4] وإبْطاء تارة، أتى بالعلّة في ذلك لئلاَّ يعترض معْترضٌ بما يظهر من ذلك، فقال: فأمّا الأفلاك التي تحت الفلك الأوّل، فحركاتها كثيرة تجتمع إلى {بدء}[5] واحد[6]. يريد: وإنّما كان ما دون الفلك الأوّل

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "ونريد أن نفحص أيضًا فيما يستقبل عن حركة السّماء وأنّها مستوية ليس فيها خلاف". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 13 – س 14.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 14 – س 15.

[3] في الأصل: الأوّل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] كذا في الأصل، وفي نقله لقول أرسطو: شيء، ثمّ في المستأنف من التّفسير: مبدأ. وصوابه: غاية بالاستناد، من جهة، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 16 – س 17؛ و، من جهة، أخرى إلى ما اهتدى إليه أبو الوليد في تفسيره.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 15 إلى س 17.

تظهر حركته[1] مختلفة، لأنّ ما يظهر من ذلك ليْست[2] هي حركة واحدة، وإنّما هي حركات كثيرة تجْتمع على تحْريك الكواكب، فهي[3] تجري[4] إلى غاية واحدة.

وهذا هو الذي دلَّ عليه بقوله: وتجْتمع إلى {مبدإ}[5] واحد[6].

وينْبغي أن يُعلَم أنّ هذا يدلّ من قوله على أنّه ليس يرى أنّ سبب ما يظهر من الاختلاف في حركات الكواكب هو[7] وجود أفلاك خارجة المرْكز عن مركز العالم ولا أفلاك تداوير.

وذلك أنّ مَن يجعل سبَب الاخْتلاف هذيْن السّببيْن ليس يقول إنّ سبب الاختلاف هو حركات كثيرة تتولّد عنها حركة واحدة مختلفة للكواكب في السّرْعة والبطْء[8] والاسْتقامة والرّجوع.

---

[1] في الأصل: حركتها.

[2] في الأصل: ليس.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] في الأصل: تحري.

[5] كذا في الأصل، وفي نقله لقول أرسطو: شيء، ثمّ فيما سبق من التّفسير: مبدأ. وصوابه: غاية بالاستناد، من جهة، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 16 – س 17؛ و، من جهة أخرى، إلى ما اهتدى إليه أبو الوليد في تفسيره.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 16 – س 17.

وأورد أبو الوليد هذا القول في ص 45 جامع السّماء والعالم: "ولأنّه يظهر في علم النّجوم في بعض حركات هذه الأجرام السّماويّة السّرعة والإبطاء والاستقامة والرّجوع، فقد ينبغي أن نفحص هاهنا هل الأمر في نفسه كذلك أم ذلك شيءٌ عرَض لتكثّر الحركات هنالك". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 20 ظ: "ولما كان يظهر من أمر حركة السّماء أنّها مستوية، أخذ يفحص هل يمكن فيها –فيما يستقبل أو فيما مضى– أن تختلف بالسّرعة والبطْء؛ وهو يبيّن أنّه لا يمكن ذلك في الحركات الأزليّة".

[7] في الأصل: هي.

[8] غير مقروءة في الأصل.

وممّا يتبيّن في هذا العالم [49 ظ] يظهر أنّه ممتنع أن توجد أفلاك خارجة المراكز عن مركز العالم؛ لأنّه لو وُجِدت أفْلاك بهذه الصّفة، لأمكن أن يوجد بين الأجرام السّماويّة إحدى أمريْن ممتنعيْن: إمّا خلاءٌ، و إمّا أجْسام هي حشْو من غير أن تكون مسْتديرة بالطّبع ولا متحرّكة.

وذلك أنّه إذَا فُرِض العالم كرة واحدة لها محدب ومقعر، ووُضِع بيْن المحدب والمقعر أجْسام تملأ وتتمّم الفراغ الذي يعرض بين تلك الأكر وكرة الكلّ، وبيْن بعضها أيضًا وبيْن بعض، مع أنّ الوسَط ينْبغي أن يكون واحدًا للجرم المتحرّك دورًا.

وذلك أنّه، كما أنّ مكان الكلّ والجوهر واحد بعينه للأجْسام[1] الثّقيلة والخفيفة، كذلك يجب أن يكون الأمر في الأجْسام السّماويّة، أعني: أن يكون مكانها[2]، الذي هو الوسَط، واحدًا بعينه، بل [أن] تكون[3] الأجْسام السّماويّة بهذه الصّفة أوجب [من] أن تكون سائر الأسْطقسّات بهذه الصّفة.

ولذلك كان هذا المعنى أتمّ وجودًا في الأجرام السّماويّة منه في الأسْطقسّات لكونها من طبيعة واحدة، وليس فيها تضادّ، والأسْطقسّات فيها تضادّ[4]، فلم يمكن أن يكون مكانها واحدٌ[5].

ولو كان مكان الأسْطقسّات واحدًا بعيْنه، فاق بعضها بعضا عن المكان. ولم يلزم ذلك في الأجرام السّماويّة، [50 و] بل كلّها دور على مكان واحد بعيْنه بالعدد.

---

[1] في الأصل: لأجسام.

[2] في الأصل: مكالها.

[3] في الأصل: يكون.

[4] في الأصل: ضاد.

[5] في الأصل: واحدا.

وليس لقائل أن يقول إنّه، كما أنّ الأسطقسّات لها[1] أماكن مختلفة، فلعلّ الأجرام السّماويّة لها مراكز مختلفة. فإنّ أماكن الأجرام إنّما هي اخْتلفت[2] من جهة ما هي في أبعاد مسْتقيمة الأجْسام [و]مسْتقيمة الأبعاد.

وليْس يمكن أن تختلف أماكن الأجرام السّماويّة من جهة ما هي في أبعاد مستقيمة. وليس يظْهر في العالم المتعالي[3] شيء يُظَنّ[4] أنّه يلزم عنه أن يكون هنالك شيء من هذه الأجسام باضطرار، أعني: أفلاك تداوير وأفلاكًا خارجة المراكز.

وذلك أنّ تلك الأفلاك التي يضعها أصحاب علم الهيئة هي أمور متقدّمة يلزم عنها المتأخّرة التي تظْهر بالحسّ، على ما تبرهن في ذلك العلم. ولم يتبرهَن بعد في ذلك العلْم أنّ هذه المتأخّرات التي تظهر للحسّ يلزم عنها باضطرار تلك المقدّمات.

وذلك بيّنٌ لمن اِرْتاض في ذلك العلم.

وقد تبيّن في علم المنْطق أنّ البراهين هي التي يُصار فيها من الأعْرف إلى الأخْفى[5]. فإن كان الأعرف متأخّرًا، كانت البراهين من الصّنف الذي يُسمَّى[6]: الدّلائل، و يُسمَّى[7]: براهين[8] الوجود. وإن كان الأعرف هو المتقدّم، فإن كان الأخْفى هو وجود الشّيء وسببه، كان من الصّنف الذي يُسمَّى[9]: البراهين المطلَقة، وهي التي تعطي السّبب والوجود. وإن كان الخفيّ إنّما هو سبب الشّيء لا وجوده، كانت براهين أسباب فقط.

---

[1] في الأصل: ما.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: التّعالي.

[4] في الأصل: يشنّ.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: تسمّى.

[7] في الأصل: تسمّى.

[8] في الأصل: برهان.

[9] في الأصل: تسمّى.

فلمّا كان [50 ظ] المتقدِّم في هذه هو الأخْفى، لم يكن[1] صنفًا واحدًا من أصناف البراهين. وإذا تؤمّلت المتأخّرات التي من قبَلها صار أهل علم الهيئة الذين[2] وضعوا[3] فلك تدويرًا ووضَعوا[4] فلك خارج المركز، لم يوجد منها شيء يلزم عنه بالذّات لزومًا ضروريًّا، أن يكون الأمر كذلك. وإنّما الذي يوجد أنّه إذا وُضِع أنّ المتقدّم المجهول، لزم عنه المتأخّر، فيُظَنّ أنّ هذا منعكس.

وليس الأمر كذلك؛ اللّهمّ إلاّ ما يظهر من أمر القمر. فإنّهم زعَموا أنّ الذي دلّهم على خروج مركزه أنّهم ألفوه في الموضع الواحد من فلك البروج الذي ينْكسف منه تارة أكبر وتارة أصغر. فاستدلّوا من ذلك على أنّ العلّة في ذلك أنّه يمرّ بمحيط[5] الكلّ في مواضع بعضها أرفع من بعض.

ويحْتمل أن يعرض له ذلك لاختلاف وضْعه من مؤضع إذَا توهّمنا أنّ أقطاب فلكه تتحرّك على أقطاب فلك آخر.

ولعلّنا، إن نسأ[6] الله[7] في العمر[8]، فسنفْحص عن الهيئة التي كانت في عهد أرسطو، فإنّه يظهر أنّه لم يكن فيها محالٌ بحسب العلم الطّبيعيّ، وهي الحركات التي يسمّيها أرسطو: اللّولبيّة.

وهذه الحركة، فيما أحسب، هي أن تتحرّك أقطاب الفلك الواحد بعينها على أقطاب فلَك آخر، فإنّه يعْرض له في حركة نفسه أن يتحرّك على خطّ لولبيّ، كالحال في حركة الشّمس مع الحركة اليوميّة.

---

[1] في الأصل: تكن.

[2] في الأصل: التي.

[3] في الأصل: وضع.

[4] في الأصل: وضع.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: شاء.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: القمر.

وهذه الحركة يمكن أن يُعطَى من قبَلها ما يعرض في الكواكب من اخْتلاف الحركة والرّجوع والاستقامة.

فلْنجعل الفحْص عن هذه الحركات، فإنّه ليس يمكن [51 و] أن يكون في الأجرام السّماويّة اختلاف إلاّ من هذه الجهة.

وقد خرجْنا عمّا كنّا بسبيله[1]، فلْنرْجع إلى حيث كنّا.

ولما ذكر هذا المطْلوب، أخذ يبرهن عليه، فقال: فنقول إنّه إن كانت السّماء الأولى تتحرّك حركة مختلفة غير مسْتوية، كان لحركتها[2] شدّة واسترخاء[3]. يعني: إسْراع حينًا وإبطاء حينًا.

وهذا أمْرٌ معروفٌ بنفسه.

ثمّ أخذ يبيّن أنّ ذلك لا يمكن في السّماء بأن[4] وضع مقدّمة معترَفًا[5] بها، وهي أنّ الحركة التي توجد مشتدّة حينًا ومسترخية حينًا، فالسّبب في ذلك هو[6] اخْتلاف حال المتحرّك من ما منه الحركة وما إليه الحركة.

ولذلك نرى أنّ من المتحرّكات ما يسْرع أكثر في بدء الحركة، وإذَا بعد من المبدإ اسْترخى[7]. ونجد بعضها إذَا[8] قرب من النّهاية اشتدّ لشِدّة الشّوق إلى النّهاية، ونجد بعْضها لاحتماء الحركة.

---

[1] في الأصل: لسبيله.

[2] في الأصل: إلى حركتها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 17 – س 18.

[4] في الأصل: فإنّ.

[5] في الأصل: معرّفا.

[6] في الأصل: هي.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: في.

وهذا هو الذي أراد بقوله: وشدّة الحركة واسْترْخاؤها[1] إمّا أن يكون في بدء الحركة، وإمّا أن يكون في آخر الحركة، وإمّا أن يكون في وسط الحركة[2]. فالتي تكون حركتها أشدّ في مبدإ الحركة هي الأشياء المرسى بها والأشياء المرْفوعة، والتي تكون أشدّ في منتهاها هي الأجسام المتحرّكة بالطّبع، أعني: الأجسام الثّقيلة والخفيفة، والتي تكون أشدّ في وسط الحركة هي الحيوانات التي تعدو[3].

ولما وضع أنّ الشّدّة والاسترخاء إنّما يُتصوَّران[4] في الحركة من قبَل مبدئها[5] ومنتهاها، أخبر أنّ الحركة المستديرة، إذ كان ليس لها مبدأ ولا نهاية، أنّه ليس يجب [51 ظ] أن يوجد لها شدّة ولا اسْترخاء، فقال: ولسْنَا[6] نجد للحركة المسْتديرة شدّة ولا استرخاء[7] في بدئها[8]، ولا [في] وسَطها، ولا في آخرها. وذلك أنّه ليس [لها][9] بدءٌ ولا نهاية ولا وسَطٌ، لأنّها دائمة في الزّمان، مجْتمعة الطّول غير شاكِسة[10].

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: كان لحركتها شدّة واسترخاءًا، وهذه الحركة ومنتهاها عوضًا عن عبارة: وشدّة الحركة واسترخاؤها.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 19 – س 20.

[3] غير مقروءة في الأصل.

وقارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "شبه الأشياء المتحرّكة إلى الجوانب، أعني: الحيوان". وقد وردت العبارة التي من المفترض أن تكون هذه ترجمتها في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 20 إلى س 22.

[4] في الأصل: يتصوّر.

[5] في الأصل: مبدأها.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: فلسنا عوضًا عن عبارة: ولسنا.

[7] مطموسة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد فيما سبق من التّفسير.

[8] في الأصل: بدأتها، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[9] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[10] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 22 إلى س 26.

وقياس هذا هو في الشّكل الثّاني هكذا: الحرَكة المسْتديرة ليس لها بدْء ولا نهاية ولا وسَط؛ وكلّ ما له سرعة وإبطاء [له] بدْء ونهاية؛ فينتج[1] عن ذلك: أنّ الحركة المسْتديرة ليس لها سرعة ولا إبطاء.

فأمّا المقدّمة القائلة: إنّ كلّ ما له سرْعة وإبْطاء، فله مبدأ ونهاية، فهي التي اسْتفتح بتقْديرها الكلام.

وأمّا القائلة: إنّ السّماء ليس لحركتها بدء ونهاية، فبيّنها بقوله: لأنّها دائمة في الزّمان مجْتمعة الطّول[2]. يريد بمجْتمعة الطّول: أنّ العظم الذي يتحرّك عليه ليس له مبدأ ولا نهاية، وهو المسْتدير. فكأنّه قال: لأنّ أطْراف الطّول فيه[3] ليْس تخْتلف ولا تفترق، أي: ليس له أطراف متباينة. وذلك أنّ هذه هي حال الطّول [في] المسْتدير، أعني: أنّ أطرافه مجتمعة بل ليس له في الحقيقة أطراف[4].

---

[1] في الأصل: فينتج.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 25 – س 26.

[3] في الأصل: فيها.

[4] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فنرجع فنقول إنّه إن لم يكن للسّماء شدّة**4**، لم تكن مختلفة الحركة اضطرارًا. فإنّ اختلاف الحركة يكون من قبَل شدّتها واسترخائها. <والله أعلم>. وقد وردت هذه العبارة –إلى حدّ قوله: واسترخائها– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 26 – س 27.

وأورد أبو الوليد في ص 45 من جامع السّماء والعالم استدلالاً آخر: "وأيضًا، فإنّه لا يجوز –كما يقول أرسطو–، إذ كانت هذه الحركة أزليّة أن تشتدّ زمانًا لا نهاية له وتفتر زمانًا لا نهاية له. فإنّه يلزم عن ذلك أن توجد مشتدّة مسترخية معًا". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورد الاستدلال الذي أثبته هاهنا –لكن وفق صيغة مغايرة– في الورقة 20 ظ: "وهذا البرهان مبناه على مقدّمتيْن:

إحداهما: أنّ الحركة الواحدة المختلفة بعينها في السّرعة والبطء يوجد لها ذلك على ثلاثة أحوال: إمّا أن تكون الحركة مشتدّة في أوّلها، وكلّما خفت استرخت؛ وذلك كالحال في الحركة القسريّة. وإمّا أن يكون اشتدادها في وسطها؛ كالحال في عدو الحيوان وشدّة حركته. وإمّا أن يكون اشتدادها في آخرها؛ كالحال في الحركات الطّبيعيّة، مثل حركة الأرض إلى أسفل، والنّار إلى فوق.

قـال أرسـطـوطـالـيـس

ونقول: إن كان كلّ مُتحرّك يتحرَّك من محرّك، فلا محالة أنّ اخْتلاف الحرَكة يكون[1]: إمّا من أجل المُتحرّك، وإمّا من أجْل المُحرِّك، وإمّا من أجْلهما معًا.

وذلك إمّا أن يكون المُحرِّك لا يحرّك بقوّة واحدة؛ وإمّا أن يكون المُتحرّك يتغيّر[2]، فلا يثبت على حال واحدة؛ وإمّا أن يكون من أجل تغيّر المتحرّك والمحرِّك معًا.

فإذا كان هذا على هذا، لم يمتنع أن يكون المتحرّك يتحرّك حركة مخْتلفة غير مسْتوية.

ولا يمكن أن يكون في السّماء شيء من هذه الحالات التي ذكرنَا. فإنّا قد بيّنَّا فيما سلف وأوضحنَا[3] أنّ المُتَحرّك الأوّل غير مصْنوع ولا مكوَّن ولا واقع تحت الفساد ولا يسْتحيل البتّة.

فإن كان هذا على [52 و] هذا، فهو أحْرى وأجدر أن يكون على هذا النّعت: المحرِّك الأوّل. فإنّ العلّة الأولى هي المحرِّكة للمعْلول الأوّل، والمبْسوط هو

والمقدّمة الثّانية: أنّ الجرم السّماويّ ليس يمكن أن يوجد فيه مقدار ما من السّرعة محدود. وذلك أنّه ليس لحركته ابتداء ولا وسط ولا انتهاء، إذ كان دائم الحركة.

وإذ تقرّرت لنا هاتان المقدّمتان، فنرجع فنقول: إن كانت السّماء الأولى تتحرّك حركة مختلفة، كان ضرورة لحركتها شدّة واسترخاء محدود. وإن كان لها شدّة واسترخاء محدود، فإمّا أن تكون الشّدّة في مبدإ الحركة، أو في وسطها، أو في منتهاها؛ لكن ليس لها مبدأ ولا وسط ولا نهاية؛ فليس لها شدّة ولا استرخاء. وإذا لم يكن لها شدّة ولا استرخاء، فليس لها اختلاف. وإذا لم تكن مختلفة، فهي واحدة ومستويّة؛ إذ كان ليس سبب اختلاف الحركة الواحدة بعينها شيئًا غير الشّدّة والاسترخاء".

[1] في الأصل: تكون.

[2] في الأصل: يغيّر.

[3] انظر: الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء – المطلبان الثّاني والثّالث من المقالة الأولى.

المحرِّك [للمبسوط][1]، فالذي لا يقع تحت الكوْن والفساد هو المحرِّك للذي يقع تحت الكوْن والفساد.

فإن كان هذا على هذا، وكان الجرم الأوّل المتحرّك غير متغيّر ولا مسْتحيل، كان لا محالة المُحرِّك لهذا الجرم غير مسْتحيل ولا متغيّر، ولا سيَما إذا كان رُوحانيًّا لا جسْم[2] له[3].

التّـفـسـيـر

هذا بيانٌ ثان[4] غير البيان المتقدّم، وهو أوْثق البيانات التي اسْتعملها في هذا المطْلوب.

وذلك أنّه ينْبني[5] على مقدِّمات[6] في غاية الوثاقة.

إحداها[7]: أنّ كلّ اخْتلاف يعْرض في الحرَكات بالطّبع، فإنّما يعرض ذلك من قبل اخْتلاف نسبة قوّة المحرِّك إلى قوّة المتحرّك.

---

[1] الإضافة معلّلة، من جهة، بما ورد سيأتي في التّفسير؛ و، من جهة أخرى، بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 3.

[2] في الأصل: جرم.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 27 إلى الورقة 288 ب / س 6.

[4] في الأصل: ثاني.

[5] في الأصل: ينبني.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: أحدها.

وذلك أنّ كلّ متحرّك ففيه بوجه[1] ما قوّة مخالفة لقوّة المحرّك. والسّرعة والبطْء[2] إنّما يكونان[3] في الحركات على قدْر نسِبة قوّة المحرّك إلى قوّة المتحرّك. فكلّما كانت النّسْبة أعظم، كانت الحركة أسْرع؛ وكلّما كانت النّسْبة أصغر، كانت الحرَكة أبطأ.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن أنزلنَا أنّ مُتحرّكًا واحدًا عن محرّك واحد مرّة يسرع ومرّة يبطئ، فإنّما يكون ذلك ضرورة من قبَل اخْتلاف هذه النّسْبة التي بيْن المحرِّك والمتحرّك، فتوجد مرّة أعظم، وذلك عند السّرعة، ومرّة أصْغر، وذلك عند البطْء[4].

وإذا كان ذلك كذلك، فإنّما يعرض اختلاف[5] النّسبة إمّا من قبَل تغيّر لَحق المحرِّك من ضعْف أو شدّة، وإمّا من قبَل تغيّر لحق المتحرّك أيضًا عند قبوله للتّحْريك أو سهولة، وإمّا من قبَل الأمريْن جميعًا.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن كانت[6] في حركات السّماء حركة يسرع متحرّكها تارة ويبطئ أخرى، فسيجب ضرورة أن [52 ظ] يكون ذلك إمّا من قبَل تغيّر لَحق المحرِّك أو المتحرّك أو كليْهما.

لكن[7] لما كان قد تبيّن في السّماع الطّبيعي أنّ المحرِّك لهذه الحركات ليس يلْحقه تغيّر أصلاً، إذ كان بريا من الهيولى[8]؛ وتبيَّن أيضًا هنالك أنّ المتحرّك الأعلى على هذا المحرِّك يجب أن يكون غير متغيّر أصلاً؛ فبيّنٌ أنّه ليس يلحق هذه الحركة تغيّر بزيادة ولا نقصان، إذ كانت الزّيادة فيها والنّقصان تابعان للزّيادة والنّقْصان في المحرِّك أو في المتحرّك أو في كليْهما.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] في الأصل: يكون.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: أحلاف.

[6] في الأصل: كان.

[7] في الأصل: لكان.

[8] في الأصل: الهيولي.

فهذا بيانه الذي قصده في هذا القول، وأكثر أقواله هي مفهومة بنفسها[1].

فقوله: وذلك [إمّا][2] أن يكون المحرِّك لا يحرّك بقوّة واحدة[3]، يعني: لا يحرّك دائمًا بقوّة واحدة، بل مرّة تزيد[4] قوّته ومرّة تنقص[5].

وذلك أنّ القوّة إذا نقصت أو زادت، لم تكن واحدة. وسواء كان النّقصان والزّيادة من خارج أو من ذات المحرِّك كما نرى ذلك في المتحرّكات من تلقائها.

وذلك أنّ هذه المتحرّكات قد يُظَنّ من أمرها أنّها تسرع تارة باختيارها وتبطئ تارة، من غير أن تحدِث تغيّر في المحرِّك أو في المتحرّك؛ وليس الأمر كذلك. فإنّ الحيوان إذا تحرّك حركة في طباعه أن يتحرّك أسرع منها، فإنّما حرّك جسْمه ببعض الآلة التي من شأنه أن يحرّك بها جسده، وهو الحار الغريزيّ. وإذا حرّك جسده في الغاية من السّرعة التي في طبائعه أن لا يتحرّك أسرع منها، فقد حرّك جسده بكلّ الآلة التي يحرّك بها.

وإذا كان محرّك واحد تارة يحرّك ببعض آلة، وتارة يحرّك بكلّ تلك الآلة، فقد حرّك بقوّتيْن. وهذا لا يجوز على الأجرام السّماويّة، لأنّ هذا التّغيّر للمحرِّك هو اسْتحالة. وقد تبيّن امتناع الاسْتحالة على محرِّكي الأجرام [53 و] السّماويّة.

وأيضًا، فإنّ هذا إنّما يعرَض لما تحرّك بآلة، وقد تبيّن من أمْر محرِّك الجرم السّماوي أنّه لا يتحرّك بآلة.

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "ونقول: إن كان كلّ متحرّك يتحرّك من محرِّك، فلا محالة أنّ اختلاف الحركة يكون: إمّا من أجل المتحرّك، وإمّا من أجل المحرِّك، وإمّا من أجلهما معًا". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 27 إلى س 30.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 30.

[4] في الأصل: يريد.

[5] في الأصل: ينقص.

وقوله: وإمّا أن يكون المتحرّك يتغيّر[1]، يريد: يتغيّر[2] قبوله للحركة إلى الأكثر والأقلّ. وذلك يعرض ضرورة من قبَل تغيّر المتحرّك في نفسه بالاْستحالة.

وذلك أنّ كلّ ما كان أكثر قبولاً، كان أسرع؛ وكلّ ما كان أقلّ قبولاً[3]، كان أبْطأ[4].

ولما تبيّن أنّ سبب اختلاف الحركة الواحدة بعيْنها في السّرعة والبطْء[5] هو إمّا تغيّر المحرِّك أو تغيّر المتحرّك أو كليْهما[6]، قال: فإذا كان هذا على هذا، لم يمْتنع أن يكون المُتحرّك يتحرَّك حرَكة مختلفة غير مسْتوية[7]. يريد: فإذا كان المحرِّك والمتحرّك ممّا يمْكن أن يقْبَل[8] التّغيّر والاسْتحالة، لم يمْتنع أن توجد[9] الحرَكة عنهما مختلفة غير مسْتوية. وأمّا إذا

---

[1] في الأصل: بتغيّر. قارن أيضًا بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة **يغيّر** عوضًا عن **بتغيّ**.
وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية–الورقة 288 أ / س 31.

[2] في الأصل: بتغيّر.

[3] في الأصل: قبوله.

[4] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فلا يثبت على حال واحدة". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 31.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "وإمّا أن يكون من أجل تغيّر المتحرّك والمحرِّك معًا". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 31 – س 32.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 32 – س 33.

[8] في الأصل: يقبلا.

[9] في الأصل: يوجد.

كانَا[1] ممّا لا يقْبل[2] التّغيّر، أعني: المحرِّك والمتحرّك، فإنّ الحرَكة الموْجودة عنهما ليس يمْكن أن توجد مُختلِفة.

ثمّ قال: ولا يمْكن أن يكون في السّماء شيءٌ من هذه الحالات[3]. يعني: شيء من التّغيّرات التي توجب السّرْعة والإبْطاء. وذلك إمّا في المحرِّك منهما[4]، وإمّا في المتحرّك، وإمّا فيهما جميعًا[5].

ثمّ ذكّر بما بيّن[6] من امتناع ذلك على السّماء، فقال : فإنّنَا قد بيّنّا فيما سلف وأوضحنَا أنّ المتحرّك الأوّل غير مصنوع ولا مكوَّن ولا واقع تحت الفساد ولا يتغيّر ولا يستحيل البتّة[7]. يريد بالمتحرّك الأوّل: السّماء الأولى[8]. فإنّه قد تبيّن في السّماع أنّها المتحرّك الأوّل عن المحرِّك الأوّل. ويريد بقوله: غير مصنوع، أي أنّها غير مركَّبة من هيولى[9] وصورة، على ما هي عليه <...>[10] سائر الأجرام البسيطة والمركَّبة.

وهذا كلّه شيء قد تبيَّن في [الجزء] الأوّل من هذا الكتاب. ويريد بقوله: يتغيّر، فيما أحسب: الزّيادة والنّقْصان. [53 ظ] وبالاسْتحالة: الاسْتحالة الأثريّة، أعني التي توجد في الكيفيّات الأربعة التي هي الحرارة والبرودة والرّطوبة واليبوسة.

---

[1] في الأصل: كان.

[2] في الأصل: يقبلان.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 33 – س 34.

[4] في الأصل: منها.

[5] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "التي ذكرنا". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 34.

[6] في الأصل: يبيّن.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 34 إلى الورقة 288 ب / س 1.

[8] في الأصل: الأوّل.

[9] في الأصل: هيولي.

[10] في الأصل إضافة لحرف الجرّ: من ، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

وذلك أنّ هذه الكيفيّات هي سبَب ما يظهر هاهنا من الكوْن والفساد والنّموّ والنّقْصان. فإذا عريت[1] منها[2] هذه الأجرام السّماويّة بعدت من الكوْن والفساد، ومن النّموّ والنّقْصان.

والسّبب في تعرّي[3] الأجرام السّماويّة من هذه الكيفيّات هي تعريتها[4] من المادّة الأولى. والسّبب في تعْريتها[5] من سائر التّغاير التي تلْحق المؤجودات هاهنا هي تعريتها[6] من هذه الكيفيّات.

ولما قال إنّه قد تبيَّن من أمر المتحرّك الأوّل أنّه لا يتغيّر تغيّرًا إستحاليًّا، أخَذ يذْكر أنّ ذلك أبعد أن يُتوهَّم في المحرّك الأوّل، فقال: فإن كان هذا على هذا، فهو أحْرى وأجْدر أن يكون على هذا النّعت: المحرّك الأوّل[7]. يعني: أنّه إذا كان المتحرّك الأوّل قد صحّ من أمره أنّه غير متغيّر ولا مستحيل، فهو[8] أحرى أن يكون التّغيّر ممتنعًا[9] على المحرّك الأوّل.

ثمّ أتى بالسّبب في ذلك، فقال: فإنّ العلّة الأولى هي المحرِّك للمعْلول الأوّل، [و][10]المبْسوط هو المحرِّك للمبْسوط[11]. يريد: وإنّما كان واجبًا أن يكون محرِّك الحركة

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: عن.

[3] في الأصل: تقوّي.

[4] في الأصل: نعوتها.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 1 – س 2.

[8] في الأصل: وهو.

[9] مطموسة في الأصل.

[10] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[11] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 2 – س 3.

الأولى غير متغيّر، لأنّ المحرِّك للمتحرّك الأوّل هو المحرِّك الأوّل، و الموْجود البسيط هو المحرِّك للمتحرّك البسيط. والمحرِّك الذي لا يقع تحت الكوْن والفساد هو الذي يجب أن يكون محرِّكًا للمُتحرّك الذي يقع تحت الكوْن والفساد. يريد: وإذا كان أوّلاً وبسيطًا، فهو غير متحرّك ضرورة؛ و[إذا كان] غير قابل للفساد، فهو غير متغيّر ضرورة[1].

وهذا كلّه قد تبيّن بالبيانات الخاصّة في الثّامنة من السّماع.

ثمّ قال: فإن كان هذا على هذا، وكان الجرم الأوّل المُتحرّك غير متغيّر ولا مسْتحيل، كان [54 و] لا محالة المحرِّك لهذا الجرْم غير مسْتحيل ولا متغيّر[2]. يريد: وإذا وجَب أن يكون المحرِّك للبَسيط بسيطًا، وللّذي لا يقبل الكوْن والفساد ألاّ[3] يقبل الكوْن والفساد، وكان الجرم السّماوي بسيطًا لا يقْبل الكوْن والفسَاد؛ ولا سيما إذَا وضعنا أنّه روحانيًّا ليس بجسْمانيّ، على ما تبيّن في الثّامنة من السّماع[4].

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فالذي لا يقع تحت الكون والفساد هو المحرّك للذي يقع تحت الكون والفساد". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 3 – س 4.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 4 إلى س 6.

[3] في الأصل: لا.

[4] أورد أبو الوليد هذا البرهان في ص 45 جامع السّماء والعالم: "فنقول إنّه يظهر ممّا تقدّم من هذا العلم أنّه ممتنع عليه السّرعة حينًا والبطء حينًا، وذلك أنّ الاختلاف الموجود في الحركات إمّا أن يكون بحسب تغيّر لحق المحرِّك أو المتحرّك أو كليهما". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 20 ظ: "وهذا البرهان مبناه أيضًا على مقدّمتيْن:

إحداهما: أنّ كلّ حركة، فإمّا أن يلحقها الاختلاف، إمّا من قبَل المحرِّك، أو من قبَل المتحرّك، أو من كليْهما. وذلك أنّه لما كان يظهر في كلّ متحرّك يتحرّك عن محرِّك أنّ سبب اختلاف الحركة فيه: إمّا أن يكون من أجل أنّ المحرِّك له ليس يحرّك بقوّة واحدة، بل بقوى مختلفة بالأقلّ والأكثر؛ وإمّا من أجل أنّ المتحرّك يتغيّر بضرب ما من التّغيّر؛ وإمّا من أجل الأمريْن جميعًا. وكان قد تبيّن أنّ كلّ متحرّك فله محرِّك، فواجب أن تكون كلّ حركة فإنّما يلحقها الاختلاف إمّا من قبَل المحرِّك، أو المتحرّك، أو من كليْهما. فإنّه من المستحيل أن تتغيّر الحركة الواحدة بعينها بالسّرعة والبطء، والنّسبة

فلا يمكن أن تكون حركة السّماء مختلفة غير مسْتوية.

فإن كانت حركة السّماء غير مسْتوية، فإمّا أن تتغيّر كلّها، فتكون حركتها مرّة[1] أسرع ومرّة أبطأ؛ وإمّا أن تكون أجزاؤها على هذه الصّفة. وليْست[2] حركات أجزاء السّماء مخْتلفة، وذلك بيّنٌ واضحٌ. فإنّها لوْ كانت مخْتلفة، لتباعدت الكواكب بعْضها من بعض في طول الدّهْر.

وذلك أنّ بعْض الكَواكب كانت تكون في جزء من السّماء تتحرَّك حركة سريعة، وبعضها كانت تكون في جزْء من السّماء تتحرّك حركة بطيئة، فتنْأى[3] الكواكب بعْضها من بعض. وهذا ما لا يمكن فيما مضَى من الدّهر.

التي بيْن المحرِّك والمتحرّك نسبة واحدة بعينها. فبهذا يقع لنا التّصديق بهذه المقدّمة. وأمّا المقدّمة الثّانية، فهي ما تبيّن من أنّ المحرِّك الأوّل والمتحرّك الأوّل –أعني: الجرم السّماويّ ومحرِّكه– ليس يمكن في واحد منهما أن يقبل التّغيّر. وذلك أنّه لو قبل واحد منهما التّغيير لَمَا كانت الحركة الأولى متّصلة وأزليّة، على ما تبيّن في النّامنة من السّماع. وإذا قد تقرّرت لنا هاتان المقدّمتان، فنرجع فنقول: إن كانت حركة السّماء مختلفة، فإمّا أن يكون ذلك من قِبَل تغيّر المحرِّك، أو المتحرّك، أو كليهما؛ لكن ليس يمكن فيهما ذلك من قِبَل جهة من هذه الجهات؛ فإذن ليست حركة السّماء مختلفة. وهذا البرهان هو أوْثق البراهين الأربعة التي أتى بها هاهنا".

[1] في الأصل: مرّه.

[2] في الأصل: ليس.

[3] في الأصل: فتناء.

{ولا السّماء تتغيّر أيضًا}[1]؛ وذلك أنّ اسْترخاء كلّ شيء من الأشياء يكون من أجْل ضعْفه، والضّعْف هو خارج عن الطّبيعة، <لأنّه عارض عرَض فيها[2]>. فإنّ الضّعْف الكائن في الحيوان كلّه[3] هو عرَض خارج عن الطّبيعة، شبه الكبَر و{السُلّ}[4].

وذلك يكون من أجْل كوْن الحيوان، فإنّه[5] كُوِّن[6] من أشياء متضادّة مختلفة المواضع، وليس شيء من أجْزاء الحيوان في موضعه. <فلذلك صار الحيوان يهْرم ويفْنى سريعًا>[7].

فنرْجع إلى ما كنّا فيه، فنقول: إن كانت الأعراض العارضة الخارجة عن الطّبيعة لا تقع على الأجرام [54 ظ] الأوَل، لأنّها مبْسوطة غير مشوبة؛ وهي في

---

[1] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 6، حيث جاء: "**ومن جهة أخرى، فإنّ هذه الحركة لا يمكنها أن تتغيّر بكلّيتها**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 14).

[3] في الأصل: كلّها.

[4] كذا في الأصل، وصوابه: الضّعف بالاستناد، من جهة، إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 287 ب / س 16 – س 17؛ و، من جهة أخرى، إلى ما اهتدى إليه أبو الوليد في تفسيره.

في الأصل: السلّ.

[5] في الأصل: فإنّه.

[6] في الأصل: كوّن.

[7] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 18).

مواضعها الطّبيعيّة، وليس لها ضدّ البتّة؛ فلن يقَع عليها الضّعْف. فإن كان الضّعْف لا ينالها لم تكن إذًا لحَركتها شدَّة[1] ولا اسْترْخاء [...][2] لا محالة[3].[4].

التّـفـسـيـر

هذا بيانٌ ثالثٌ غير البيانيْن المتقدّميْن. وهو، في هذا البيان، يريد أن يبيّن أنّه[5] ليس يلحق حركة السّماء السّرعة التي تكون من قبَل الشّباب في الحيوان، ولا البطْء[6] الذي يكون من قبَل دخول الهرم على الحيوان[7]. فقوله: فإن كانت حرَكة السّماء غير مسْتوية، فإمّا أن تتَغيّر كلّها، فتكون حركتها أسْرع مرّة[8]، ومرّة أبطأ؛ وإمّا أن تكون

---

[1] في الأصل: شدّه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] وردت في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية– الورقة 288 أ / س 18 – س 19 إضافة لعبارة: "**لأنّه إن كانت لها شدّة، كان لها استرخاء أيضًا**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد عبارة: أعني: لا سرعة ولا إبطاء عوضًا عن عبارة: لا محالة.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 6 إلى س 22.

[5] في الأصل: أن.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فلا يمكن أن تكون حركة السّماء مختلفة غير مستوية". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 6 – س 7.

[8] في الأصل: مرّه.

أجزاؤها على هذه الصّفة[1]. يريد: فإن كانت حركة السّماء غير مسْتوية السّرعة، فإمّا أن تختلف الحركة المؤْجودة لكلّية السّماء في السّرعة والبطْء[2] حتّى تكون حركتها أسْرع في وقت وأبطأ في آخر؛ وإمّا أن يكون الاختلاف الموجود لها في أجزائها. ويعني بالحركة الكلّية: اليوْميّة، وبالحركة التي للأجرام: حركة الكواكب الثّابتة.

وذلك أنّ لقائل أن يقول إنّ هذه الكواكب الثّابتة لعلّها في أفْلاك خاصّة ولها في أنْفسها حركات مختلفة، إلاّ أنّه ليس يظهر ذلك إلاّ في زمان طويل، فهو يردّ على هذا المؤْضع بما يظهر في الأرصاد السّالفة أنّ أبعاد هذه الكواكب بعْضها من بعض مثال واحد في قديم الدّهْر، وفي زماننَا هذَا، وفي الزّمان الذي يأتي بعد.

وهذَا هو الذي أراد بقوله: فإنّها لو كانت مخْتلفة لتباعدت الكواكب بعضها من بعض. وذلك أنّ بعض الكواكب كانت تتحرّك في جزء من السّماء حركة سريعة، وبعضها كانت تتحرّك [في جزء من السّماء][3] حركة بطيئة، [55 و] فتنْأى[4] [الكواكب][5] بعضها من بعض[6]. فكان يلْزم عن هذا الوضْع أن يبْعد بعْضها من بعْض في قديم الدّهور، وألاّ تكون الأبْعاد التي رصد بها القدماء بينها هي الأبعاد المحْسوسة اليوم.

ونحن نجد الأبعاد التي أثبتوها هي الأبعاد المؤْجودة اليوم، أعني: أبْعاد ما بين الكواكب الموجودة في الصّور النّجوميّة المثبتة في كتب أصحاب علم النّجوم.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 7 إلى س 9.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] في الأصل: فساء.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 9 إلى س 11.

وذلك أنّا نجد النّسْر الواقع وغيرها من الكواكب التي لها أشكال محْدودة على الوضْع والأبْعاد التي وضعَها القدماء[1].

ولما ردّ[2] بالحِسّ على مَن زعم أنّ لهذه الكواكب حرَكات جزئيّة مخْتلفة سِوى[3] الحركة الكلّية، ولهذا سُمّيت "ثابتة"، أخذ يبيّن أيضًا أنّه ليس يمكن أن توجد[4] الحركة الغير

---

[1] أورد أبو الوليد هذا البرهان مجمَلاً في ص 45 – ص 46 جامع السّماء والعالم: "فنقول إمّا الإبطاء الذي يكون من قبَل المرض والشّيخوخة، فإنّه لا يجوز على هذا الجرم الكريم –على ما تقدّم–. وكذلك السّرعة التي تكون من قبَل الصّحّة والشّباب. فأمّا هل يجوز فيه أن يعود إلى السّرعة بعد البطْء، كما نشاهد في الكواكب من السّرعة حينًا والإبطاء حينًا، حتّى يكون ذلك في ذات الحركة الواحدة، أم ذلك يعرض إمّا بالإضافة إلى فلك البروج أو بحسب تركيب الحركات؟ فنقول إنّه يظهر ممّا تقدّم من هذا العلم أنّه ممتنع عليه السّرعة حينا والبطؤ حينًا. وذلك أنّ الاختلاف الموجود في الحركات إمّا أن يكون بحسب تغيّر لحق المحرّك أو المتحرّك أو كليهما؛ وذلك ظاهر بالتّأمّل. وقد تبيّن من أمر هذا الجرم أنّه أزليّ بجميع أجزائه. وإذا كان أزليًّا، فأيّ حركة ألفيت في جزء من أجزائه فمحرّكها ضرورة أزليّ. وإذا كان ذلك كذلك، وكان المحرّك والمتحرّك أزليًّا، لم يجز عليهما التّغيّر. وإذا لم يجز عليهما أو على أحدهما التّغيّر، لم يجز على هذه الحركة السّرعة والإبطاء. فأمّا الإبطاء سبب هذا الاختلاف الظّاهر ووضع هيأة يلزم عنها هذا الذي يحسّ من أمرها، من غير إخلال بما تبيّن هاهنا، فصاحب علم النّجوم يفحص عنه". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 20 ظ – الورقة 21 و: "وهذا البرهان تأليفه هكذا: إن كانت حركة السّماء الأولى مختلفة غير مستوية، فإنّما يكون ذلك بأحد أمريْن: إمّا أن تتغيّر كلّها، فتكون حركتها بأسرها مرّة أسرع، ومرّة أبطأ. وإمّا أن تتغيّر أجزاؤها، فتكون أجزاؤها مرّة أسرع أيضًا، ومرّة أبطأ. لكنّها لا تتغيّر أجزاؤها ولا كلّها، فالسّماء إذن ليست حركتها مختلفة. فأمّا أنّ أجزاء السّماء الأولى غير مختلفة في السّرعة والبطْء، فإنّ ذلك يؤخذ من الحسّ، ومن الأرصاد المتقدّمة. وذلك أنّها لو كانت مختلفة، لاختلفت الأبعاد التي بين الكواكب الموجودة فيها على قديم الدّهر وطويل الزّمان؛ أعني أنّ الكواكب الثّابتة والأبعاد التي بينها لم يزل الرّصّاد لها أبدًا يثبتون أنّها واحدة بعينها على قديم الدّهر ومرور الأيّام".

[2] في الأصل: ورد.

[3] في الأصل: سويّ.

[4] في الأصل: يوجد.

مسْتويّة لكلّية السّماء[1]، فقال: {ولا السّماء تتغيّر أيضًا}[2]. وذلك أنّ اسْترْخاء كلّ شيء من الأشياء يكون من أجْل الضّعْف[3]، والضّعْف شيء[4] خارج عن الطّبيعة[5]. يريد: ولا حركة السّماء بأسْرها يمكن فيها أن تبْطئ[6] وتسْترخي[7] فيما يأتي من الزّمان، لأنّ اسْترْخاء الحرَكة يكون في الحيوان من أجل ما يلْحقه من الضّعْف، والضّعف هو شيء خارج عن الطّبيعة.

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "وهذا ما لا يمكن فيما مضى من الدّهر". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية — الورقة 288 ب / س 12.

[2] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمدة من قبل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 6، حيث جاء: "**ومن جهة أخرى، فإنّ هذه الحركة لا يمكنها أن تتغيّر بكلّيتها**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: ضعفه عوضًا عن كلمة: الضّعف.

[4] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: هو عوضًا عن كلمة: شيء.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 12 إلى س 14.

[6] في الأصل: يبطئ.

[7] في الأصل: يسترخي.

ثمّ أتى بالسَّبب الذي من أجله كان الضّعف في الحيوان خارجًا عن الطّبيعة، فقال: <لأنّه عارض عرَض فيها[1]>[2]. يريد: وإنّما كان الضّعف شيئًا[3] خارجًا[4] عن الطّبع، لأنّه شيء يعْرض[5] في الحيوان لم يكن موجودًا فيه من أوّل كوْنه[6].

ثمّ أتى بالسّبب الذي من قبَله يلحق الحيوان الذي هاهنا الضّعف، وبالجملة الأشياء الخارجة عن الطّبع، فقال: وذلك يكون من أجْل كوْن الحيوان، فإنّه[7] كُوِّن[8] من أشياء متضادّة مخْتلفة المَواضع[9]. يريد: والسّبب في أنّ الحيوان الذي هاهنا يلْحقه [55 ظ] التّغيّر والفسَاد هو أنّه مُكوَّن من أسْطقسّات متضادّة، ومع أنّها متضادّة هي فيه في غير مواضعها.

وإنّما أراد أنّ الفساد والتّغيّر يلْحقه من هذيْن الوجهيْن. وذلك أنّه يغيّر بعْضها بعضًا من قبَل أنّها متضادّة، وتطلب[10] أيضًا بطباعها أن تتفضّل وتتميّز بعْضها من

---

[1] في الأصل: فيه، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 14).

[3] في الأصل: شيء.

[4] في الأصل: خارج.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فإنّ الضّعف الكائن في الحيوان كلّه هو عرض خارج عن الطّبيعة، شبه الكبر و{السلّ}". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 15 – س 16.

[7] في الأصل: فإنّها.

[8] في الأصل: كوّنت.

[9] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 16 – س 17.

[10] في الأصل: نطلب.

بعض، ويفرّق المجتمع منها الذي هو الحيوان من قبَل أنّها في الحيوان في غير مواضعها، فهي تطلب بما فيها من الميْل أن ترْجع إلى مواضعها الطّبيعيّة[1].

وإنّما أراد أنّ السّماء، إذ قد صحّ من أمرها أنّها غير مركَّبة من متضادّة، ولا من أشياء هي فيها في غير مواضعها، فليس يُخاف عليها أن يدْركها الضّعف ولا الفَساد في وقت من الأوْقات.

وهو الذي دلّ عليه بقوله: فنرْجع إلى ما كنّا فيه، فنقول: إن كانت الأعْراض العارِضة الخارجة عن[2] الطّبيعة لا تقَع على الأجرام الأوَل، لأنّها مبْسوطة غير مشُوبة، وهي في مواضعها الطّبيعيّة [و][3]ليْس لها ضدّ البتّة، فلن يقع عليها الضّعْف[4]. وهذا الذي قاله بيِّن اللّزوم بنفسه.

وأمّا كوْن السّماء بهذه الصّفة، فذلك شيء قد تبيَّن قبْل[5].

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "وليس شيء من أجزاء الحيوان في موضعه. <فلذلك صار الحيوان يهرم ويفنى سريعًا>". وقد وردت هذه العبارة –إلى حدّ كلمة: موضعه– في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 17 – س 18.

[2] في الأصل: من، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 18 إلى س 20.

[5] أورد أبو الوليد هذا البرهان بصفة جزئيّة في ص 45 من جامع السّماء والعالم: "فنقول إمّا الإبطاء الذي يكون من قبل المرض والشّيخوخة، فإنّه لا يجوز على هذا الجرم الكريم –على ما تقدّم–. وكذلك السّرعة التي تكون من قبَل الصّحّة والشّباب". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده – وفق صيغة مغايرة– في الورقة 20 ظ: "وأمّا أنّ السّماء لا تتغيّر بكلّيتها، فإنّ ذلك يبيَّن بأنّه لو كان ذلك كذلك، لكان لحركتها شدّة؛ ولو كان لحركتها شدّة، لكان لحركتها استرخاء؛ لكن ليس لها استرخاء، فليس لها شدّة. فأمّا أنّه ليس لحركتها استرْخاء، فإنّ ذلك يبيّنه بمقدّمات ثلاث:

إحداها: أنّ الاسترخاء ضعف.

والثّانية: أنّ الضّعف أمر عارض وخارج عن الطّبع.

ولما بيّن[1] أنّ السّماء ليس يمكن أن يلحقها الضّعف، [أخذ] يبيّن[2] أنّه ليس يمكن أن تلْحقها[3] شدّة ولا اسْترخاء، فقال: فإن كان الضّعْف لا ينالها، لم تكن[4] إذًا لحركتها شدَّة ولا اسْتِرْخاء، <أعني: لا سرْعة ولا إبطاء[5]>[6].

هذا الذي قاله معروف ممّا وضع أنّ الضّعف هو سبب شدّة الحركة وضعْفها.

والثّالثة: أنّ الأعراض الخارجة عن الطّبيعة، شبه الكبر والهرم، لا يلحق السّماء.

فأمّا أنّ الاسترخاء ضعف، فهو أمر بيّنٌ بنفسه. وكذلك كوْن الضّعف أمرًا عارضًا خارجًا عن الطّبيعة هو أيضًا أمر بيّنٌ بنفسه. وأمّا أنّ الجرم السّماويّ لا تناله العوارض الخارجة عن الأمر الطّبيعيّ، فذلك يبيَّن بمقدّمتيْن:

إحداهما: أنّ العوارض الموجودة في الأشياء الطّبيعيّة سببها التّركيب. وذلك أنّ الأشياء التي تنالها العوارض مُركَّبة من أضداد مختلفة المواضع؛ ووجود الأضداد في هذه الأشياء المركَّبة في غير مواضعها، شبه الحيوان وما أشبهه من المركّبة من الأسطقسّات؛ فإنّ الجزء النّاريّ ليس في مكانه، ولا الجزء الأرضيّ. وهذا هو السّبب الأوّل في لحاق الهرم والفساد لكلّ مركَّب، لأنّ كلّ أسطقسّ يطلب موضعه الخاصّ به. وهذه المقدّمة قريبة الظّهور بنفسها، وستتبيّن أكثر إذا تبيّن أنّ جميع المركَّبات الكائنة الفاسدة مركَّبة من أضداد، وهي الأسطقسّات الأربعة.

والمقدّمة الثّانية: هي أنّ الجرم السّماويّ البسيط غير مركَّب من أضداد، ولا شيء من أجزائه موجود في غير موضعه. وهذه المقدّمة ظاهرة ممّا تبيّن في الأولى من هذا الكتاب.

وهاتان المقدّمتان ليس يخفى عليك، إن كنتَ قرأتَ *أنالوطيقى الأولى*، أنّها تُنتِج في الشّكل الثّاني أنّ العوارض الخارجة عن الأمر الطّبيعيّ ليس تقع على الجرم السّماويّ ولا تلحقه".

[1] في الأصل: تبيّن.

[2] في الأصل: بيّن.

[3] في الأصل: يلحقها.

[4] في الأصل: يكن، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

[5] في الأصل: أبطأ. قارن أيضًا بنقله لقول أرسطو، حيث لم يورد عبارة: أعني: لا سرعة ولا إبطاء.

[6] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 21 – س 22).

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية– الورقة 288 ب / س 20 إلى س 22.

وهذا كلّه كأنّه علّة للبطء[1] الذي يكون من قبَل الطّبع. وأمّا الذي يكون من قبَل الإرادة في الحيوان، ففيه موضع نظر، أعني: أنّ الحيوان الذي يسرْع ويبْطئ من قبَل إرادته واجب [56 و] أن يكون من الحيوان الذي يلْحقه الضّعف.

وذلك يظْهر من أنّ الحيوان الذي يسرع تارَة ويبطئ تارَة من قبَل إرادته، السّبب في ذلك: هو أنّه بجهة ما يتحرّك عن الأشياء التي من خارج.

وإذا كان ذلك كذلك، فما كان ليس خارجه شيء يحرّكه، فليْس يمكن أن يسْرع تارة ويبْطئ أخرى من قبل ذاته.

فإن قال قائلٌ: فلعلّ الأوفق لهذه الكائنات هي أن تتحرّك الأجرام السّماويّة مرّة أبطأ في موضع ومرّة أسرع في موضع، ويكون ذلك لموضع تصوّرها بالفعل، إذ قد تبيّن أنّها متصوَّرة بالعقْل، وأنّها متعيّنة[2] بما هاهنا. وكما أنّ الصّانع للشّيء قد نجده[3] مرّة يبطئ في صنْعه[4] للأجْزاء[5] من الشّيء، ومرّة يسرع في صنعه[6] لأجزاء[7] أُخر منه. فلعلّ الأمْر كذلك في العالم في الأجرام السّماويّة مع ما دونها؟

فنقول: إنّ هذا إنّما كان يصحّ لو أمْكن أن يوجد لها تصوّرات هي بالقوّة تارة وبالفعْل أخرى. وأمّا إذا تبيّن أنّ تصوّرها واحد بالفعْل، فليس يلْزم أن تختلف عنه الحركة.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: معتنية.

[3] في الأصل: يجده.

[4] في الأصل: صنعته.

[5] في الأصل: أجزاء.

[6] في الأصل: صنعته.

[7] في الأصل: أجزاء.

وقد توهَّم[1] في هذا ابن سينا[2]، فظنّ [أنّ] الأجرام السّماويّة توجد[3] لها قوّة التّخيّل[4]؛ ولو وُجِد لها التّخيّل[5]، لوُجِدت[6] لها الحواسّ؛ ولو وُجِدت لها الحواسّ، لكانت لها لمؤضع السّلامة؛ ولو وُجِدت فيها لموضع السّلامة، لكانت[7] تلْحقها الآفات[8].

---

[1] في الأصل: وهم.

[2] أبو علي بن سينا: ممّا أورده بشأنه ابن أبي أصيبعة في كتاب *عيون الأنباء*: "هو الشّيخ الرّئيس، شيخ الفلاسفة والأطبّاء أبو عليّ الحسين بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن سينا البلخي ثمّ البخاري. وُلِد بخرميشن في بخارى سنة 370 هـ. وتوفّي بهمذان سنة 428 هـ. وكانت له رحلات كثيرة. ومصنّفاته عديدة مشتهرة سواء الطبّيّة منها أو الفلسفيّة: منها القانون، والشّفاء والنّجاة، وعيون الحكمة، ومنطق المشرقيّين".

حول ترجمته راجع: عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة، ج 2 / ص 2 إلى ص 20؛ تاريخ الحكماء للقفطي، ص 268 إلى ص 278؛ وفيّات الأعيان *لابن خلّكان، ج1 / ص 269*؛ لسان الميزان، ج 2 / ص 291 إلى ص 293؛ شذرات الذّهب *للعماد الحنبلي*، ج 3 / ص 233 إلى ص 237؛ تاريخ الفلسفة في الإسلام لدي بور، ص 53 إلى ص 66؛ تاريخ فلاسفة الإسلام لمحمّد لطفي جمعة، ص 53 إلى ص 66؛ تاريخ الفلسفة العربيّة لجميل صليبا، ص 201 إلى ص 280؛ من الفلسفة اليونانيّة إلى الفلسفة الإسلاميّة لمحمّد عبد الرّحمان مرحبا، ص 474 إلى ص 578؛ تاريخ الفلسفة العربيّة لحنّا الفاخوري وخليل الجرّ، ج 2 / ص 157 إلى ص 235؛ تاريخ الفلسفة الإسلاميّة لهنري كوربان، ص 254 إلى ص 265؛ موسوعة الفلسفة لعبد الرّحمان بدوي، ج 1 / ص 40 إلى ص 67؛ معجم المؤلّفين، ج 4 / ص 20 إلى ص 23؛ مجلّة "التّراث العربي"، عدد 5 – 6 (عدد خاص بمناسبة ألفيّة ابن سينا).

[3] في الأصل: يوجد.

[4] في الأصل: التّحيّل.

[5] في الأصل: التّحيّل.

[6] في الأصل: لوجد.

[7] في الأصل: لكان.

[8] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في ص 45 جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 46). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 20 ظ: "وإذا تقرّرت هذه المقدّمات، فنرجع فنقول: إن كانت الأعراض الخارجة عن الأمر الطّبيعيّ لا تنال الجرم السّماويّ، فليس يناله الضّعف؛ وإذا لم ينله الضّعف، فليس لحركته استرخاء. وإذا لم يكن لها استرخاء، فليس لها

قال أرسطوطاليس

ونقول[1] أيضًا إنّه محالٌ {أن يكون المُتحرّك مرّة قويًّا في زمان لانهاية [له][2]، وأن يكون مرّة ضعيفًا في زمان لا نهاية له}[3]، لأنَّا لا نَرى شيئًا من الأشياء، الخارِجة عن الطّبيعة[4] [56 ظ] <العارِضة لها[5]> دائمًا، لا نهاية له؛ والضّعْف هو عرَضٌ خارجٌ عن الطّبيعة.

شدّة. وما ليس له شدّة ولا استرخاء، فليس متغيِّرًا بكلّيته؛ فالسّماء غير متغيِّرة بكلّيتها. وما ليس يتغيّر بكلّيته ولا بأجزائه، فحركته مستوية".

[1] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: فنقول عوضًا عن عبارة: ونقول.

[2] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[3] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 22 – س 23، حيث جاء: "أن يكون المحرّك ضعيفًا في زمان لانهاية له، ثمّ يصبح قويًّا في زمان لا نهاية له". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[4] في الأصل إضافة لعبارة: فلذلك لا يمكن أن يكون المتحرّك ضعيفًا في ولا يمكن أن يكون المحرِّك على، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[5] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 23 – س 24).

<فلذلك لا يمكن أن يكون {المتحرّك}[1] ضعيفًا في زَمان لا نهاية له[2]>. ولا يمْكن أن يكون على حالة الطّبيعيّة[3] {و}[4] خارجًا عن[5] حالة الطّبيعيّة[6] في زَمان سواء[7]، {أعني أنّه لا يكون قويًّا ضعيفًا معًا البتّة في زمان لا نهاية له}[8]. وذلك أنّ الحرَكة إذَا ما ضعفت واسترخت اسْترخاءً دائمًا، كانت في زمان لا نهاية له. <وهذا ما

---

[1] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 22، حيث جاء: "أن يكون المحرِّك ضعيفًا في زمان لانهاية له". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 25).

[3] في الأصل: الطّبيعة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[4] وضعنا حرف العطف: و بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 25، حيث جاء: "ثمّ". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[5] في الأصل: من، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: الطّبيعة، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[7] في الأصل: سوى، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[8] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 26 – س 27، حيث جاء: "ولا أن يكون، بصفة أعمّ، قويًّا ثمّ ضعيفا البتّة". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

لا[1] يمْكن أن يكون، لأنّ الشّيء العرضيّ الخارج عن الطّبيعة لا [يمكن أن][2] يكون مُساويًا في الزّمان للشّيء الطّبيعيّ[3]>.

ولا يمكن أن يكون المُحرّك أيضًا يشدّ الحَركة شدًّا دائمًا ويرْخيها إرخاءً دائمًا، لأنّه إن كان ذلك كذلك، ألْفيت الحرَكة غير محدودة ولا نهاية لها.

وقد قلنَا إنّ كلّ حركة إنّما[4] تكون من موْضع إلى موْضع، وأنّها محْدودة ذات نهاية[5].

التّـفـسـيـر

هذا كأنّه بيان ثان، أنّ السّماء لا يوجد لها البطْء[6] الذي يكون من قبَل الضّعف والشّيخوخة، ولا الإسراع الذي يكون من قبَل الشّباب. وذلك من قبَل حرَكتها التي ضعفت دائمًا.

---

[1] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث لم يورد حرف النّفي: لا.

[2] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[3] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 28).

[4] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: فإنّما عوضًا عن كلمة: إنّما.

[5] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 22 – س 23.

[6] غير مقروءة في الأصل.

فقوله : فنقول[1] أيضًا إنّه محال {أن يكون [المحرِّك][2] مرّة قويًّا في زمان لا نهاية له، وأن يكون مرّة ضعيفًا في زمان لا نهاية له}[3]، يريد أنّه إذَا وضعنَا أنّ السّماء تتحرّك دائمًا، ووَضعنَا أنّ البطْء[4] الذي يكون من قبَل الضّعف يلحقها، أنّه يلزم أن توجد حركتها تضعف وتسْترخي زمانًا لا نهاية له.

وكذلك يلزم، إن وُجِدت حركتها مشْتدّة، أن يكون اشْتداد المحرّك يمرّ إلى غير نهاية.

وإن كان ذلك كذلك، وجَب أن يكون المحرِّك يوجد تتزيّد قوّته تزيّدًا[5] لا نهاية له، وتنْحطّ قوّته انْحطاطًا [57 و] لا نهاية له[6].

---

[1] قارن بنقله لقول أرسطو، حيث أورد عبارة: ونقول عوضًا عن كلمة: فنقول.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 22.

[3] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 22 – س 23، حيث جاء: "أن يكون المحرِّك ضعيفًا في زمان لانهاية له، ثمّ يصبح قويًّا في زمان لا نهاية له". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.
وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 22 إلى س 30.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] مطموسة في الأصل.

[6] أورد أبو الوليد هذا البيان مجمَلاً في ص 46 – ص 47 من جامع السّماء والعالم: "وكذلك لا يجوز أن تكون مشتدّة فقط إلى غير نهاية، من غير أن تفتر؛ فإنّ لكلّ متحرّك طبيعيّ مقدارًا ما في السّرعة لا يزيد عليه. وذلك بيّنٌ بالتّأمّل. وكذلك الإبطاء مثل السّرعة لا يمكن أن يمرّ إلى غير نهاية". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 21 و: "وهذا البرهان تأليفه هكذا: إن كان لحركة السّماء الأولى اختلاف، فلا يخلو ذلك من ثلاثة أحوال: إمّا أن توجد سريعة زمانًا لا نهاية له، ومتزيّدة البطء فقط زمانًا لا نهاية له أيضًا. وإمّا أن توجد مرّة سريعة ومرّة بطيئة، على جهة

ولما وضَع هذا اللاّزم عن وضعنَا أنّ السّماء تسْترخي حركتها دائمًا، أخذ يذكر ما[1] يلزم هذا من الشّنيع والمحال، فقال: لأنَّا لا نرى شيئًا من الأشياء، الخارجة عن الطّبيعة <العارِضة لها[2]> دائمًا، لا نهاية له[3]. يريد: ووُجود قوّة تنْحطّ دائمًا وتضْعف إلى غير نهاية محال، لأنّ الانحطاط هو ضعْف، والضّعف هو شيء خارج عن الطّبيعيّة[4]، وهو أمْرٌ عارضٌ لها. وليس يمكن أن يكون أمر خارج عن الطّبيعيّة[5] يوجد زمانًا لا نهاية له[6].

ثمّ قال: <فلذلك لا يمْكن أن يكون {المتحرّك}[7] ضعيفًا في زمان لا نهاية له[8]>. يريد: فلذلك لا يمكن أن يكون المحرِّك يتزيّد ضعفه زمانًا لانهاية له[9].

التّعاقب والتّبادل؛ كما نحسّ ذلك في الكواكب السّيّارة؛ ولكن ليس توجد السّماء الأولى بواحدة من هذه الأحوال؛ فليس يمكن أن يكون في حركتها اختلاف".

[1] في الأصل إضافة لكلمة: لم، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[2] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 23 – س 24).

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 23 – س 24.

[4] في الأصل: الطّبيعة.

[5] في الأصل: الطّبيعة.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "والضّعف هو عرض خارج عن الطّبيعة. وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 24 – س 25.

[7] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 22، حيث جاء: "أن يكون المحرِّك ضعيفًا في زمان لانهاية له". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[8] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 25).

ثمّ أتى بأمر شنيع آخر يلزم هذا الوضع، فقال: ولا يمكن أن يكون المحرِّك على حالة الطّبيعيّة {و}[1] خارجًا عن حالة الطّبيعيّة في زمان سواء[2]. يريد: وأيضًا فإنّه يلزم [عن] هذا الوضْع أن يكون المحرِّك يوجد على حالة الطّبيعيّة، وعلى حالة[3] غير الطّبيعيّة[4] زمانًا سواء[5].

وذلك أنّ ما لا نهاية له يُقال فيه بوجْه ما إنّه يساوي ما لا نهاية له، إذ كان ما لا نهاية له ليس بأعْظم ممّا لا نهاية له.

وأيضًا، فإنّه يلزم أن يكون أقْوى[6] أضعف[7] ممّا في زمان لا نهاية له، أي [أن] تشتدّ قوّته وتسْترخي معًا، وذلك زمانًا لا نهاية له.

---

[9] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 47). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 21 و: "فأمّا أنّه لا يمكن أن يوجد لحركة السّماء تزيّد إلى غير نهاية وتنقّص إلى غير نهاية، فذلك يظهر من وجهيْن:

أحدهما: أنّ التّنقّص ضعف، والضّعف أمر خارج عن الطّبع؛ وما هو أمرٌ خارجٌ عن الطّبع فليس يمكن أن يكون زمان وجوده مساوِيًا لزمان الأمر الطّبيعيّ، فضلاً عن أن يوجد زمانًا لا نهاية له. وذلك أنّ زمان المرض أقصر بكثير من زمان الصّحّة".

[1] وضعنا حرف العطف: و بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 22، حيث جاء: "ثمّ". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 25 – س 26.

[3] في الأصل: حاله.

[4] في الأصل: الغير طبيعية.

[5] في الأصل: سوى.

[6] في الأصل: قويّا.

[7] في الأصل: ضعيفا.

وذلك أنّه إذا كان لا يفْضل ما لا نهاية له ما لا نهاية له، لزم أن يكون زمان الضّعف هو بعينه زمان القوَّة، على ما يلزم في الشّيء الذي فيه قوى[1] متضادّة[2] زمانًا لا نهاية له، على ما قيل في المقالة الأولى من هذا الكتاب.

وهو الذي دلّ عليه بقوله: {أعني أنّه [لا][3] يكون قويًّا ضعيفًا معا البتّة في [57 ظ] زمان لا نهاية له}[4]. وليس هذا تفْسيرًا لما تقدّم، وإنّما هو محالٌ ثان[5] غير المتقدّم.

وبالجملة، فهذا القول يلزمه مُحالان:

– أحدهما: أن يكون زمان الحالة[6] الخارجة عن الطّبيعيّة[7] مساويًا لزمان الحالة الطّبيعيّة. وذلك خلاف ما يُحسّ.

– والمحال الثّاني: أن يكون شيء واحد يوجد معًا قويًّا ضعيفًا زمانًا لا نهاية له.

فهو كأنّه ابتدأ بالمحال الأوّل، ثمّ كأنّه فسّره بالمحال الثّاني، إذ كان لازمًا عنه[8].

---

[1] في الأصل: قويّ.

[2] غير مقروءة في الأصل.

[3] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[4] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 288 أ / س 26 – س 27، حيث جاء: "ولا أن يكون، بصفة أعمّ، قويًّا ثمّ ضعيفًا البتّة". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد لن يتفطّن إلى المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 26.

[5] في الأصل: ثاني.

[6] في الأصل: الحال.

[7] في الأصل: الطّبيعة.

[8] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 47). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 21 و–21 ظ: "والوجه الثّاني: أنّه

ثمّ عاد إلى تقرير المحال الأوّل، فقال: وذلك أنّ الحركة إذَا [ما][1] ضعفت واسْترخت اسْترْخاءًا دائمًا، كانت في زمان لا نهاية له. <

وهذا ما لا يمكن أن يكون، لأنّ الشّيء العرضيّ الخارج عن الطّبيعة لا يمْكن أن يكون مساوِيًا في الزّمان للشّيء الطّبيعيّ[2]>.[3].

ولما قرّر هذيْن المحاليْن، أتى بمحال ثالث يلزم عن هذا الوضْع، فقال: ولا يمكن أن يكون المحرّك أيضًا يشدّ الحركة شدًّا دائمًا، ويرْخيها إرخاءً دائمًا، لأنّه إن كان ذلك كذلك، ألفيت الحركة غير محدودة ولا نهاية لها[4]. يريد: ولا يمكن أيضًا أن نضَع[5] أنّ المحرِّك يمكن فيه أن يشدّ الحركة ويسْرع بها إلى غير نهاية، أي كلّما وضعْناه قد حرّك[6] حركة ما حرّك بعدها أشدّ، وبعد ذلك الأشدّ أشدّ، ويمرّ الأمر إلى غير نهاية. فإنّه لو كان ذلك كذلك، لم تكن[7] هاهنا حركة محْدودة بالطّبع في السّرعة والإبطاء.

قد تبيّن في الأولى من هذا الكتاب أنّه يستحيل أن يوجد في الشّيء قُوى متضادّة زمانًا لا نهاية له؛ فإنّه يلزم عن ذلك أن يوجد المتضادّان معًا".

[1] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[2] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 27).

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 26 – س 27.

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 27 إلى س 29.

[5] في الأصل: يضع.

[6] في الأصل: حرّكه.

[7] في الأصل: يكن.

ثمّ قال: وقد قلنَا إنّ كلّ حركة فإنّما تكون من موضع إلى موْضع، وأنّها محْدودة ذات نهاية[1]. يريد: وقد قلنَا إنّ الحركات الطّبيعيّة محدودة؛ إمّا إن كانت [58 و] مسْتقيمة، فهي محدودة بوجهيْن:

– أحدهما: أنّها تكون من موْضع محدود إلى موْضع محدود.

– والوجه الثّاني: أنّه يكون لها سرعة محدودة، أعني أنّه ليس يمكن فيها ما هو أكثر سرعة.

وإمّا إن كانت مستديرة، فإنّ الحدّ لها إنّما يكون من قبَل أنّ لها سرعة محْدودة.

وإنّما كان واجبًا أن يُفهَم هذا الموْضع هكذا، لأنّه قد تبيّن في الحركة المسْتديرة أنّها ليست من موضع محدود بالطّبع إلى موضع محدود بالطّبْع، إذ كانت ليست بين المتقابلات، على ما تبيّن في السّماع.

وإنّما كان واجبًا أن تكون كلّ حركة طبيعيّة أو إراديّة لها سرعة محدودة، لأنّ كلّ حركة لها محرِّك محدود. فلو أمكن ألاّ توجد[2] سرعة محدودة[3]، لما كانت للمحرِّك[4] قوّة محدودة. ولو لم تكن له قوّة محدودة، لما كانت[5] له طبيعة محدودة. ولوْ لم تكن له طبيعة محدودة، لكان يُفهَم: له طبيعة[6] محرّكين لا نهاية لهم، ولم يكن يُفهَم من وجوده شيئًا[7] مختَصًّا[8] به دون غيره من المحرّكين.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 29 – س 30.

[2] في الأصل: يوجد.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] في الأصل: كان.

[6] في الأصل إضافة لكلمة: محدودة، والإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] في الأصل: شيء.

[8] في الأصل: مختصّ.

وقد تبيّن أنّ المحرّكين للسّماوات متغايرين[1] بالقوى[2] والوُجود. وتبيّن، مع هذا، أنّ كلّ واحد منهم يحرّك زمانًا لا نهاية له. فلم يبْق أن يكون منهم تغاير إلاّ من قبَل اخْتلاف النّسبة التي تُوجد بين كلّ واحد منهم وبين الجسم المتحرّك عنه.

ولو كانت قوّاهم غير متناهية في شدّة التّحريك، لما ألفيت فيها نسْبة بين المحرِّك والمتحرّك.

ولو كان ذلك كذلك، [58 ظ] لم يكن هنالك تغاير بينهما، ولا كانت هنالك كثرة أصلاً البتّة.

ومثال ذلك: أنّ محرّك فلك زحل مثلاً، لو[3] كان هو ومحرّك الكلّ يحرّكان[4] المتحرّك عنهما[5] زمانًا لا نهاية له؛ فلو أنّهما، كما اسْتويَا في هذا المعنى، لاسْتوَيَا في قوّة التّحْريك. ولو[6] اسْتويَا في قوّة التّحريك لم يكن بين المحرّكين بون أصلاً، فضلاً عن أن يكون كلّ واحد منهم فيه قوّة على[7] شدّة تحريك لا نهاية لها[8]. ولو كان ذلك كذلك، لوُجِدت الحرَكة في الآن. وهذا كلّه مسْتحيلٌ[9].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: بالقويّ.

[3] في الأصل: لمّا.

[4] في الأصل: يحرّك.

[5] في الأصل: عنه.

[6] في الأصل إضافة لكلمة: لمّا، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[7] مطموسة في الأصل.

[8] في الأصل: له.

[9] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 47). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 21 ظ: "وأمّا امتناع الحالة الثّالثة، وهي أن تكون حركة السّماء بإحدى هاتيْن الحالتيْن –أعني أن تكون إمّا مشدودة دائمًا، وإمّا مسترخية دائمًا، وإلى غير نهاية في التّزيّد، فذلك يظهر من أنّ كلّ محرِّك طبيعيّ فله نسبة محدودة من المتحرّك. ولذلك ليس يحرّك أيّ محرِّك اتّفق أيّ متحرّك اتّفق، ولا في أيّ زمان اتّفق. وإذا كان ذلك كذلك، فكلّ حركة فنهاية سرعتها ونهاية بطئها محدودة بالزّمان؛ أعني أنّه يوجد لها زمان لا يمكن أن

فلذلك ما ينْبغي أن يُعتقَد أنّ قوى المحرّكيْن المفارِقيْن للهيولى هي متناهية من جهة وغير متناهية من جهة.

ومن هنا يظهر ما يقوله أرسطو بعد، فإنّه لو كان لسائر الأفلاك من كثرة الكواكب ما للفلك المكوكَب، لما أمْكن لمحرِّكها[1] أن يحرّكها في السّرعة التي تتحرّك بها[2] الآن. وكذلك الأمر في كلّ واحد منها، لو تُوهِّم الفلك المتحرّك عنه أكبر ممّا هو عليه.

فلذلك ما يجب[3] أن يُعتقَد أنّ قوّاها المتحرّكة محدودة النّسْبة إلى الأجْسام المتحرّكة عنها، وأنّ عدم النّهاية إنّما وُجِد لها من قبَل الدّوام. وذلك أنّ السّبب في انْقطاع اتّصال الوجود ودوامه هي الهيولى[4].

فلمّا كان المحرِّك من تلك والمتحرّك بريئان[5] من الهيولى[6] الأولى[7]، ولم ينقطع وجودهما ولا فعلهما الذي هو التّحْريك والتّحرّك.

ولما كان السّبب في تحديد النّسَب التي هي قوى المتحرّكين والمتحرّكات عنها هي اختلاف الصّور؛ كان هذا التّناهي شيء يشمل الصُّور التي في الهيولى[8] والتي [59 و] في غير الهيولى[9].

توجد تلك الحركة في أقلّ منه، وزمان لا يمكن أن توجد تلك الحركة في أكثر منه. ومثال ذلك: أنّ الضّارب بالعود له أقلّ زمان يمكن أن يضرب فيه بالعود، وله أكثر زمان يمكن أن يضرب فيه بالعود. وأيضًا لو أمكن في الحركة أن تسترخي إلى غير نهاية، لما أمكن في المتحرّك أن يسكن بما هو متحرّك".

[1] في الأصل: محرّكها.

[2] في الأصل: لها.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] في الأصل: الأوّل.

[8] في الأصل: الهيولي.

[9] في الأصل: الهيولي.

وسنزيد هذا المعنى وُضوحًا أكثر عند المسْألة التي يسأل[1] فيها أرسطو: لِمَ صارت الأفلاك التي دون الفلك الأعظم يحرّك[2] كوكبًا واحدًا كلّ واحد منها، والفلَك الأعظم[3] يحرّك[4] كواكب كثيرة؟

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

ونقول أيضًا إنّ لحرَكة[5] السّماء زمانًا محدودًا أقلّ القليل، لا يمْكن أن تتحرّك السّماء في أقلّ من ذلك الزّمان، كما لا يمكن للمَاشي[6] أن يمْشي ولا للضّارب[7] أن يضْرب الأوْتار في زمان أقلّ من ذلك الزّمان الذي كان فيه[8] المشْي والضّرْب بالأوْتار. فإنّ لكلّ عمل زمانًا يسيرًا قليلاً محدودًا لا يجاوزه، كذلك لحركة السّماء أيضًا زمانًا قليلاً[9] يسيرًا[10] تتحرّك فيه حركتها المسْتديرة لا تجاوزه.

---

[1] في الأصل: نسأل.

[2] في الأصل: تحرّك.

[3] مطموسة في الأصل.

[4] غير مقروءة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[6] في الأصل: الماشي.

[7] في الأصل: الضّارب.

[8] في الأصل: به.

[9] في الأصل: قليل.

[10] في الأصل: يسير.

فإن كان هذا لهذا العالم، لم يمكن أن يكون[1] لحركته {استرخاءًا}[2] دائمًا[3]. {فإنّه إذَا لم يمْكن أن يكون أحدهما، لم يمكن أن يكون الآخر أيضًا، أعني أنّه إذَا أمكن أن تكون حركة السّماء زائدة في الشدّة زيادة دائمة، أمكن أن تكون[4] زائدة في الاسْتْرْخاء زيادة دائمة؛ وإذَا أمكن أن تكون حركتها زائدة في الاسْترخاء زيادة دائمة، أمْكن أن تكون الشّدّة زيادة دائمة. وهذا ما لا يمكن أن يكون كما بيّنَّا وأوْضحنَا آنفًا}[5].[6].

التّـف-س-ي-ر

---

[1] في الأصل: تكون، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 2، حيث جاء: "الشدّة". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[3] في الأصل: دائم.

[4] في الأصل: يكون.

[5] وضعنا هذه العبارة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 2، حيث جاء: "**وإذا كان من غير الممكن لحركة السّماء أن تكون سرعتها زائدة في الشدّة زيادة دائمة، فإنّه لا يمكنها أيضًا أن تكون سرعتها زائدة في الاسترخاء زيادة دائمة. وقولنا هذا ينسحب على كلا الحالتين [أعني: حالة الشدّة وحالة الاسترخاء]، وعلى كلّ حالة على حدة. ذلك أنّ السّبب في شدّة السّرعة هو تزيّدها إمّا بأن تبْقى تلك الزّيادة مستقرّة، وإمّا أن تتزيدّ بدورها تزيّدًا لا حدّ له؛ كما أنّ السّبب الآخر في شدّة السّرعة أن تبقى في زمان لا نهاية له**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 29 إلى الورقة 289 أ / س 4.

ليْس هذا بيان آخر، ولكنّه قياس[1] آخر صحيح يصحّ به المسْتثنَى[2] الذي وضعَه في هذا القياس الشّرطيّ.

ولذلك فإنّ[3] القياس يأتلف هكذا: إن كانت لحركة السّماء سرْعة وإبْطاء؛ فإمّا أن تكون سرعتها تشتدّ إلى غير نهاية وإبطاؤها[4] أيضًا إلى غير نهاية؛ [59 ظ] وإمّا أن تكون[5] مرّة تبطئ ومرّة تسْرع.

ثمّ استثْنى[6] أنّها ليست تشْتدّ إلى غير نهاية، وبيّن[7] هذا المستثنَى[8] ببيانيْن[9]:

– أحدهما: أنّه لو كان ذلك لما كانت هاهنا حركة محدودة، وقد تبيَّن أنّ كلّ حركة محدودة، لأنّ كلّ متحرّك[10] محْدود.

– وأمّا[11] البيان الثّاني: فهو الذي شرع فيه في هذا الفصل واسْتعمل في ذلك[12] الاستقْراء، فقال: ونقول [أيضًا][13] إنّ لحركة السّماء زمانًا محْدودًا أقلّ القليل، لا يمكن أن تتحرّك السّماء في أقلّ من ذلك الزّمان، إلى قوله: لا تجاوزه[14]. يريد: ونقول

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: المستثني.

[3] في الأصل: أنّ.

[4] في الأصل: أبطأها.

[5] في الأصل: يكون.

[6] في الأصل: أستثني.

[7] في الأصل: يبيّن.

[8] في الأصل: المستثني.

[9] غير مقروءة في الأصل.

[10] في الأصل: محرّك.

[11] في الأصل: إنّما.

[12] في الأصل إضافة لكلمة غير مقروءة، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[13] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[14] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 30 إلى الورقة س 34.

أيضًا إنّه يظهر من الاستقراء أنّه يجب أن يكون[1] لحركة السّماء زمان محدود، ليس يمكن أن تتحرّك[2] السّماء في زمان أقلّ منه حتّى تكون أسرع ممّا هي عليه، كأنّك قلتَ: وهو الزّمان الذي يقطع فيه الفلك دوْرته.

وذلك ظاهرٌ من الاسْتقراء. فإنّه، كما أنّه يوجد للماشي زمان قليل لا يمكن للماشي[3] أن يمْشي مسافة محدودة في أقلّ منه؛ ويوجد للضّارب بالعُود[4] زمانًا لا يمكن أن يضْرب العود في أقلّ منه، وكذلك في كلّ حركة من الحركات وعمل من الأعمال؛ فبيّنٌ أنّه يجب أن تكون السّماء بهذه الصّفة، إذ كانت متحرّكة من المتحرّكات.

وليس لمنازع أن يعْترض [على] هذا الاستقْراء بأن يقول[5]: إنّما هو في القوى المتناهية الهيولانيّة، وأمّا أنتم فقد قلتم إنّ المحرِّك للسّماء قوّته غير متناهية؛ فإنّه لسنَا نريد بغير المتناهية إلاّ غير متناهية التّحريك، أي: غير منقطع تحريكها. وأمّا أن تكون غير متناهية الشّدّة، أي [أن] لا تكون[6] هنالك نسبة بين قوّة [60 و] المحرِّك والمتحرّك، فذلك شيء لا يمكن في الصّور بما هي صُور.

ولما بيّن أنّه ليس يمكن[7] أن تكون[8] حركة تشتدّ دائمًا، بيَّن أنّه يلزم على[9] هذا أنّه لا يمكن أن تسترخيَ[10] دائمًا، وأنّ كلّ واحدة[11] من هذه المتقابلة تلزم[12] صاحبتها[13]؛

---

[1] في الأصل: تكون.

[2] في الأصل: يتحرّك.

[3] في الأصل: الماشي.

[4] في الأصل إضافة لكلمة: منه، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[5] في الأصل: يقال.

[6] في الأصل: يكون.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: يكون.

[9] مطموسة في الأصل.

[10] في الأصل: يسترخي.

[11] في الأصل: واحده.

[12] في الأصل: يلزم.

أعني أنّه إن لو جاز أن تشتدّ دائمًا لجاز أن تسترخيَ[1] دائمًا، وبالعكس لو جاز أن تسْترخيَ[2] دائمًا لجاز أن تشتدّ[3] دائمًا. وإن امْتنع أن تشْتدّ[4] دائمًا امتنع أن تسترخيَ[5] دائمًا. وإن امْتنع أن تسْترخيَ[6] دائمًا امتنع أن تشتدّ[7] دائمًا.

فقوله: فإن كان هذا لهذا العالم، لم يمكن أن يكون لحركته {استرْخاءًا}[8] دائمًا[9]، يريد: فإن كان لا يمكن في حركة هذا العالم أن تزيد[10] إلى غير نهاية، فليس يمكن فيها[11] [أن] تسْترخيَ إلى غير نهاية.

والسّبب في هذا: أنّ قوّة المحرّك محْدودة، وأنّه ليس يحرّك أيّ شيء اتّفق، ولا في أيّة[12] سرعة اتّفقت[13]، أو في أيّ بطء[14] اتّفق؛ بل إن استرْخت قوّة[15] المحرِّك، فستبْلغ[16]

---

[13] في الأصل: صاحبه.

[1] في الأصل: يسترخي.

[2] في الأصل: يسترخي.

[3] في الأصل: يشتدّ.

[4] في الأصل: يشتدّ.

[5] في الأصل: يسترخي.

[6] في الأصل: يسترخي.

[7] في الأصل: يشتدّ.

[8] وضعنا هذه الكلمة بين معقوفين إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب الخامس من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 2، حيث جاء: "الشدّة". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[9] في الأصل: دائم.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 1 – س 2.

[10] في الأصل: نريد.

[11] في الأصل: فيما.

[12] في الأصل: أيّ.

[13] في الأصل: إتّفق.

إلى حدّ لا يمكن فيه[1] أن تحرّك[2]؛ وإن اشتدّت فستبْلغ[3] إلى حدّ ليس يمكن فيه[4] أن تحرّك[5] حركة أقوى من ذلك.

وباقي كلامه مفْهوم بنفْسه[6].

قال أرسطوطاليس

فقد بقي أن نقول إنّ حركة السّماء تكون مرّة شديدة ومرّة مسترْخية، وتكون هاتان الحركتان متعاقبتان، أعني: أن تكون السّماء مرّة أسرع ومرّة أبطأ[7]. وهذا محالٌ لا يمكن أن يكون البتّة، لأنّه شبيهٌ بالخُرافة.

---

[14] غير مقروءة في الأصل.

[15] في الأصل: قوّته.

[16] في الأصل: فسيبلغ.

[1] في الأصل: فيها.

[2] في الأصل: يحرّك.

[3] كلمة **فستبلغ** مبتورة في الأصل.

[4] في الأصل: فيها.

[5] في الأصل: يحرّك.

[6] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "{فإنّه إذا لم يمكن أن يكون أحدهما، لم يمكن أن يكون الآخر أيضًا، أعني أنّه إذا أمكن أن تكون حركة السّماء زائدة في الشدّة زيادة دائمة، أمكن أن تكون زائدة في الاسترخاء زيادة دائمة؛ وإذا أمكن أن تكون حركتها زائدة في الاسترخاء زيادة دائمة، أمكن أن تكون الشّدّة زيادة دائمة. وهذا ما لا يمكن أن يكون كما بيّنّا وأوضحنا آنفًا}" (انظر: ص 87 – س 9 إلى ص 88 – س 5). وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 1 إلى س 4.

[7] في الأصل: أبطأ.

ولو كان هذا على هذا، لمَا خفيَ عنَّا وقوعه تحْت العيان، فإنّ الضّدّيْن[1] إذا ما وُضِع أحدهما مقابل الآخر، كانت معرفتهما أسْرع والحسّ بهما[2] أيْسر.

فقد اسْتبان الآن وصحّ بما[3] ذكرنَا من [**60** ظ] المقدّمات والمقاييس[4] أنّ السّماء واحدة فقط، وأنّها غير مصنوعة ولا مُكوَّنة، وأنّها دائمة، وأنّ حركتها مسْتوية لا اختلاف[5] فيها البتّة[6].

التّـفـسـيـر

لما وضَع أنّ حرَكة السّماء، إن كانت مختلفة وهي دائمة، فإمّا أن تشتدّ إلى غير نهاية، وإمّا أن تسترخيَ إلى غير نهاية، وإمّا أن تشتدّ مرّة في الدّهر وتسْترخيَ مرّة أخرى؛ وأبطل القسْميْن المتقدّميْن؛ يريد أن يبطل القسم الثّالث: وهو كونها تشتدّ دهرًا وتسْترخي دهرًا؛ فقال إنّ هذا محال شبيه بالخرافة[7].

يريد: أنّ هذا إنّما يصحّ على الأشياء التي يختلف[8] شوقها وتصوّرها.

وهذا ما لا يمكن أن يُتوهَّم على السّماء، لأنّ التي يختلف شوْقها وتصوّرها، إنّما السّبب في ذلك: اخْتلاف المحيط بها من خارج، واخْتلاف انفعال أبْدانها عنه.

---

[1] في الأصل: الأضداد.

[2] في الأصل: بها.

[3] في الأصل: فما.

[4] في الأصل: المقايس.

[5] في الأصل: لاختلاف.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 4 إلى س 10.

[7] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: وهذا محال لا يمكن أن يكون البتّة، لأنّه شبيه بالخرافة عوضًا عن عبارة: إنّ هذا محال شبيه بالخرافة.

[8] مطموسة في الأصل.

فإن كانت السّماء ليس يحيط بها من خارج شيء، ولا تلقى انفعالاً من شيء، فواجبٌ ألاّ يختلف[1] شوقها ولا تصوّرها. وإذا لم يختلف[2] هذان، لم تختلف حركتها.

ثمّ استشْهد على ذلك بما يظهر للعيان من أنّ الحركة اليوميّة لم يقل أحد فيها إنّها كانت في وقت ما أسرع ممّا هي الآن ولا أبْطأ[3].

ولو كان ذلك موجودًا لها لَظهَر ذلك للحسّ[4]، لأنّ السّرعة والبطْء[5] أضداد؛ والشّيء، إذا اقترَن به ضدّه، كان للحسّ[6] أظهر. ولو ظهر ذلك للحسّ لنقل إلينَا.

وهذا النّحو من البيان هو من أقلّ مراتب التّصديق اليقينيّ، وهو الذي لا يوجد قياس يعانده ولا حسّ يخالفه، من غير أن تشعر النّفس بالوصلة الذّاتيّة التي بين المحْمول والمؤْضوع، [61 و] ويفارق اليقينيّ بأنّ اليقين هو الذي[7] النّفس فيه أنّ المحْمول من جوْهر الموضوع[8] أو الموضوع من جوهر المحْمول.

وهذا النّوع من التّصْديق هو الذي يسمّيه أبو نصر في كتابه في البرهان: ما دون اليقينيّ.

ونقول إنّه قد يُسْتعمَل في العلم الطّبيعيّ في مواضع.

والذي يُعتمَد عليه هو البيان المتقدّم، وهو أنّه لو كانت تسرع تارة وتبْطئ أخرى، لَكان ذلك من قبَل تأثير الأشياء فيها من خارج.

---

[1] في الأصل: تختلف.

[2] في الأصل: تختلف.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] في الأصل: الحسّ.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: الحسّ.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: الموضع.

لكن إذا لم يكن خارجها شيء، ولا هي متأثّرة[1] في نفْسها، فبيّنٌ أنّه ليْست تختلف تصوّراتها وأشواقها[2].

ولما ذكر هذا المعنى من أمر السّماء، عدّد معه اللّواحق التي تبيَّنت من أمر السّماء مع بيان هذا المطلوب، فقال: فقد اسْتبان الآن وصحّ، إلى آخر ما كتبْناه[3].

فعدّد هنالك أربعة مطالب:

- أحدها: أنّ السّماء واحدة.
- والثّاني: أنّها غير مصْنوعة ولا مكوَّنة.
- والثّالث : أنّ حركتها دائمة.
- والرّابع: أنّها مسْتوية.

وإنّما أجمل هذه المطالب، لأنّها كلّها تابعة لمعرفة جوهر السّماء وجوهر المحرِّك لها.

وهذه هي حال الأعراض الذّاتيّة، أعني أنّ معرفتها تتبع معرفة الجوهر، أي متى عرفتَ جواهر الأشياء عرفتَ الأعراض الذّاتيّة التي تلحقها.

---

[1] في الأصل: متأخّرة.

[2] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فقد بقي أن نقول إنّ حركة السّماء تكون مرّة شديدة ومرّة مسترخية، وتكون هاتان الحركتان متعاقبتان، أعني: أن تكون السّماء مرّة أسرع ومرّة أبطأ. وهذا محالٌ لا يمكن أن يكون البتّة، لأنّه شبيه بالخرافة. ولو كان هذا على هذا، لما خَفيَ عنَّا وقوعه تحت العيان، فإنّ الضّدّيْن إذا ما وُضِع أحدهما مقابل الآخر، كانت معرفتهما أسرع والحسّ بهما أيسر". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّادس من المقالة الثّانية–الورقة 289 أ / س 4 إلى س 8.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّادس من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 8 إلى س 10.

وهذا هو كوْن المحرّك للسّماء بريئًا[1] من الهيولى[2]، وكوْن السّماء غير مركَّبة من هيولى[3] وصورة[4].

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: الهيولي.

[3] في الأصل: هيولي.

[4] لم يورد أبو الوليد هذا البيان في جامع السّماء والعالم (انظر: المرجع المذكور، ص 47). وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 21 ظ: "وإذا كان ذلك كذلك، فإن كانت السّماء يوجد لها الإسراع والإبطاء، فأقلّ زمان تتحرّك فيه السّماء محدود. وليس يمكن أن يوجد لها سرعة إلى غير نهاية؛ وإذا لم توجد لها سرعة إلى غير نهاية، لم يوجد لها إبطاء أيضًا إلى غير نهاية. فإنّه لو وُجِد لها أحد هذيْن، لوُجِد لها الأمر الآخر. وإذا بطل هذان الوجهان، فلم يبق إلاّ الوجه الثّالث؛ أعني: أن تكون السّرعة والإبطاء فيها يتعاقبان. لكن لو كان الأمر هكذا في السّماء الأولى، لَوقع ذلك ضرورة مع طول الزّمان تحت العيان، ولم يكن ذلك ممّا يخفى على مرور الأحقاب مع عناية السّلف الصّالح بتفقّد أمثال هذه الأحوال في السّماء. وأيضًا فإنّ الأضداد من شأنها أن تظهر للحسّ ظهورًا أبْيَن من الأشياء التي ليست بأضداد. وذلك أنّ كلّ واحد من الضدّيْن يعرّف صاحبه وينبّه عليه. وأيضًا لو كان هذا، لَلزم أن يكون هاهنا تغيّر متقدِّم على هذا التّغيّر. وذلك كلّه مستحيل. فقد تبيّن من هذا القول أنّه ليس لحركة السّماء اختلاف البتّة، وأنّها واحدة في الدّهر مستوية".

[في الكواكب]

]1- ف م ا رفة ج واهر الك واك ب
من أتّ ال ج رام وال واهر هي؟[

ق ال أرس ط وط ال ي س

فنريد الآن أن نفْحص، بعد فراغنا[1] من اسْتقْصاء الجرْم الأوّل، عن الكواكب ومن أيّ الأجرام هي [61 ظ] وعن أشكالها وعن حركتها.

فنقول إنّه ممّا يحقّ علينَا ويجب، لِمَا ذكرنا فيما [سلَف][2]، أن نجعل كلّ كوكب من الكواكب من ذلك الجرم الذي يسلك فيه، فإنَّا قلنَا فيما سلَف إنّ هاهنا جُرم[3]، <غير هذه الأجرام الأربعة[4]>، يسْلك مسْلكًا مستديرًا.

---

[1] في الأصل: فراقنا، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] الإضافة معلّلة بما سيأتي في التّفسير.

[3] في الأصل: جرما.

[4] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 17).

ونقول إنّ الذين قالوا إنّ الكواكب[1] ناريّة، إنّما قالوا ذلك لأنّهم جعَلوا الجرْم العالي نارًا[2]. وقالوا[3] إنّ من الواجب أن يكون كلّ جرم من الأجْرام من طبيعة الجرْم الذي هو موضوع فيه <ثابت[4]>.

{كذلك نقول[5] نحن أيضًا إنّ الكواكب من طبيعة الجرْم الخامس، لأنّها موْضوعة فيه ثابتة}[6].[7].

التّـف-س-ي-ر

لما عرّف جوهر السّماء ما هو بكلّيتها وعرّف الأعراض اللاّحقة بجوْهرها، يريد أن يفعل مثل ذلك في الكواكب، فيعرّف جوْهرها أيّ جوْهر هو، ثمّ يعرّف أشْكالها ثانيًا، ثمّ حركاتها ثالثًا؛ فقال: فنريد الآن أن نفْحص، بعد فراغنا من استقْصاء[8] الجرم الأوّل،

---

[1] في الأصل: للكواكب، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[2] غير مقروءة في الأصل، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما سيأتي في التّفسير.

[3] قارن بما سيأتي في التّفسير، حيث سيورد كلمة: ذكروا عوضًا عن كلمة: قالوا.

[4] لم ترد الكلمة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 288 ب / س 19).

[5] في الأصل: يقول.

[6] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إحلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 19، حيث جاء: "**ونحن إنّما نَنْحَى في قولنا حذْو قولهم هذا**". وما سيرد في المستأنف من التّفسير يفيد بوضوح أنّ أبا الوليد أبا الوليد سيقف على المعنى الحقيقيّ الذي أراده المعلّم الأوّل.

[7] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 11 إلى س 19.

[8] في الأصل: إستقضاء، وصوابه ما أثبتناه بالاستناد إلى ما ورد في نقله لقول أرسطو.

عن الكواكب[1]. يريد: فنريد الآن أن نفْحص، بعد فراغنا من استقْصاء الفحْص عن كلّية جرْم السَّماء،[2] أيضًا عن الكواكب، عن جوْهرها، وعن أشْكالها، وعن حركتها[3].

ثمّ ابتدأ بالفحص[4] عن الجرْم، فقال: فنقول إنّه ممّا يحقّ علينَا ويجب، لِمَا ذكرنَا فيما سلف، أن نجعل كلّ كوكب [من الكواكب][5] من ذلك الجرم الذي يسْلك فيه[6]. يريد: فنقول إنّه واجب علينَا، لِمَا ذكرنا فيما سلَف من طبيعة هذا الجرم، أن نعْتقد أنّ كلّ كوكب طبيعته من طبيعة الجرم الذي يتحرّك بحركته.

---

[1] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 11.

[2] في الأصل إضافة لعبارة: أن نفحص، وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها.

[3] قارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "ومن أيّ الأجرام هي [61 ظ] وعن أشكالها وعن حركتها". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 12 – س 13.

أورد أبو الوليد هذه المقدّمة في ص 47 – ص 48 من جامع السّماء والعالم: "فنقول إنّه قد بقيَ علينا أن نبيّن من أمر الكواكب ثلاثة مطالب: أوّلها: من أيّ جوهر هي؛ والثّاني: في جهة حركتها؛ والثّالث: في أشكالها". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 21 و: "وهذه الجملة يُنظَر فيها من أمر الكواكب في ستّة مطالب:

أحدها: في معرفة جواهرها من أيّ الأجرام والجواهر هي.

والثّاني: في معرفة جهات حركاتها.

والثّالث: في معرفة أشكالها.

والرّابع: في العلّة التي من أجلها صار بعض الكواكب أبطأ وبعضها أسرع.

والخامس: لمَ كان بعضها يتحرّك حركات أسرع وبعضها أقلّ.

والسّادس: لمَ صار في الفلك الأعلى كواكب كثيرة، وفيما دونه من الأفلاك كوكبٌ واحدٌ".

[4] في الأصل: بالبيض.

[5] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[6] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 13 – س 14.

ثمّ ذكر السّالف الذي أوجب له هذا الاعتقاد، فقال: فإنَّا قد قلنَا فيما سلَف إنّ هاهنا جرْم[1] [62 و]، <غير [هذه][2] الأجرام الأربعة[3]>، يسْلك مسْلكًا مسْتديرًا[4]. يريد: وإنّما وجَب[5] أن نعْتقد أنّ جوْهر الكواكب جوهر[6] ثقيل ولا خفيف، من قبَل أنّه قد تبيَّن لنا أنّه يجب أن يكون هاهنا جرم بهذه الصّفة، وهو[7] الذي[8] الكواكب جزء منه.

وذلك أنّ هذا الجرم غير مُدرَك بالحسّ، وإنّما أُدرك بالقول من قبَل إدراك الكواكب بالحسّ متحرّكة دورًا. فإنّ الكواكب، لما أُحسَّت تتحرّك[9] دائرة، ولم يمكن أن تُتوهَّم هذه الحركة لها بذاتها ومفْردة، وجَب أن تكون هذه الحركة إنّما هي من[10] جسْم مسْتدير؛ ووجب لهذا الجسم المستدير، من جهة [أنّ] ما حركته على استْدارة طبيعيّة، أن يكون لا ثقيلاً ولا خفيفًا.

وإذا كانت الكواكب جزءًا من هذا الجسم، فواجب أن تكون من طبيعته. وإن كانت من أشرف[11] أجزائه، فإنّ الأشرف في طبيعة ما، هو أحقّ بتلك الطّبيعة.

ولما كان هذا القول يشتمل على مقدّمتيْن:

---

[1] في الأصل: جرما.

[2] الإضافة معلّلة بما ورد في نقله لقول أرسطو.

[3] لم ترد العبارة التي وضعناها بين مظفّرين في الأصل اليوناني من كتاب السّماء لأرسطو (انظر: المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 15).

[4] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 14 – س 15.

[5] في الأصل: أوجب.

[6] في الأصل: جوهرا.

[7] في الأصل: هي.

[8] في الأصل: التي.

[9] في الأصل: بتحرّك.

[10] في الأصل: في.

[11] في الأصل: أشراف.

– إحداهما[1]: إن كلّ[2] [ما] هو جزء من جسْم بالطّبع، فهو من طبيعة ذلك الجسْم الذي هو جزء له.

– والثّانية: أنّ الكواكب هي جزء من السّماء بالطّبع.

وكان ينتج عن ذلك [أنّ] الكواكب هي من طبيعة السّماء.

وكانت هذه المقدّمات، مع أنّها معقولة مسْتديرة، أجمع القدماء على أنّ الكواكب يجب أن تكون[3] طبيعتها من نوع طبيعة السّماء، ونسب كلّ واحد منهم طبيعتها إلى الشّيء الذي غلَب على ظنّه أنّه طبيعة السّماء.

فلمّا كان الأمر هكذا، أراد أن يعرّف أنّ هذه المقدّمات التي استعمل هاهنا مشْهورة، وأنّه قد اتّفق عليها القُدماء معه؛ فإنّه ممّا يزيد الإنسان أنسًا بالبرْهان، ويقول [62 ظ] القائل [به]: أن يكون مشْهورًا؛ فقال: ونقول إنّ الذين قالوا إنّ الكواكب ناريّة، إنّما قالوا ذلك لأنّهم جعلوا الجرم العالي نارًا في السّماء، وذكروا[4] أنّ من الواجب أن يكون كلّ جرْم من الأجرام من طبيعة الجرْم الذي هو موضوع فيه[5]. يريد: أنّ هذه المقدّمات القائلة[6] إنّ الكواكب يجب أن تكون من طبيعة جوهر السّماء قد اعْترف بها القدماء[7]، فقالوا إنّ جوهر السّماء نار.

---

[1] في الأصل: أحدهما.

[2] في الأصل: كان.

[3] في الأصل: كان.

[4] في الأصل: ذكرا. قارن أيضًا بنقله لقول أرسطو، حيث أورد كلمة: قالوا عوضًا عن كلمة: ذكروا.

[5] قارن بما ورد في نقله لقول أرسطو، حيث أضاف كلمة: ثابت؛ وهذه الإضافة في هذا الموضع لا وجه لها بالاستناد إلى ما ورد في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 19.

وورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 16 إلى س 19.

[6] في الأصل: قائلة.

[7] في الأصل: البتّة.

وذلك أنّهم إنّما قالوا في الكواكب إنّها نار من قبَل أنّهم اعتقدوا في السّماء أنّها نار، أو من قبَل أنّهم رأوا أنّ السّبب في ذلك أنّ السّماء نار. فإنّ الأشْبه أن يكونوا اعْتقدوا في السّماء أنّها نارٌ، من قبَل أنّهم اعتقدوا في الكواكب أنّها نار لِمَكان تسْخينها[1] وإضاءتها.

وهذا هو اعتراف بعكس هذه المقدّمة، وهو أنّ الكلّ يجب أن تكون[2] طبيعته من طبيعة الجزء. والمعترِف بهذه يعْترف أيضًا بعكْسها. فلذلك يحْتمل قوله هذا التّأويليْن جميعًا[3].

ق ـ ال أرس ـ ط ـ وط ـ ال ـ ي ـ س

فأمّا الحرارة التي تأتي من الكواكب والضّوْء، فتكون من قبَل اصْطكاك واحْتكاك الهواء الكائن من حركتها. فإنّ من شأْن الحرَكة أن تسخِّن[4] وتحمِّي الخشَب والحديد والحجارة.

---

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: يكون.

[3] أورد أبو الوليد هذا البيان في ص 48 من جامع السّماء والعالم: "فأقول: أمّا جوهرها، فهو من طبيعة الجرم الخامس، لأنّه قد تبيّن أنّها جزء منه. فلو كانت من غير طبيعته، لكانت هنالك مقسورة، وأمكن فيها أن تفسد؛ ولم تكن الحركة دورًا طبيعيّة. وكان هذا –كما يقول أرسطو– أمرًا مجمَعًا عليه؛ أعني: أنّ كلّ مَن يضع لهذا الجسم طبيعة ما، كأنّك قلتَ نارًا أو غير ذلك من الأجسام، يضع الكواكب من تلك الطّبيعة نفسها". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 21 ظ: "فنقول: إنّه من الواجب أن تكون طبيعة الكواكب من طبيعة الجسم الذي فيه الكواكب، من جهة ما هي جزء منه. وهذه قضيّة قد أجمع عليها الأوّلون؛ مثل مَن قال إنّ طبيعة الفلك نار؛ فإنّه يجعل الكواكب ناريّة. وإذا كان هذا أمرًا واجبًا قبوله؛ وكان قد تبيّن أنّ طبيعة الفلك طبيعة خامسة، وأنّه لا ثقيل ولا خفيف؛ فواجبٌ أن تكون طبيعة الكواكب من هذه الطّبيعة".

[4] في الأصل: تسخن.

فإن كان ذلك كذلك، كان الأقرب أوْلى وأحرى أن يُحمَّى[1] ويُسخَّن[2] من سائر الأشياء، وأقرب الأشياء إلى النّار: الهواء؛ فالحركة إذًا تسَخِّن[3] الهَواء لا محالة.

وتحقيق ذلك: أنّ الحركة تحمِّي وتسخِّن[4] الرّصاص الذي فيه نصل النّشابة؛ فإنّ النّشابة، إذا خرجت من مرسى[5] الرّاسي[6]، تحمّي الرّصاص وسال[7] من نصل النّشابة.

فنرْجع فنقول إنّه إذا صارت الكواكب [**63** و] خرجت من الحركة، حمي الهواء الذي حولها اضطرارًا.

وإنّما تحمّى[8] لأنّها في مسْلك[9] الهواء؛ والهواء، إذا ما اضطرب من حركة الكواكب، صار نارًا؛ فتحمَّى[10] الكواكب منه وتسخن[11].

فأمّا الكواكب التي في الفلك الأعلى، فإنّها تمرّ في فلَكها، من أجل ذلك لا تحمّى. وإنّما حمّيت الكواكب، لأنّ الهواء تحت الفلك الأدْنى المسْتدير. فإذا سلَك ذلك الفلك، سخن الهواء وحمى، ولا سيما الهواء الذي قرب رباط الشّمس. فلذلك تكون حرارة الشّمْس على نحو قربها وبعدها من فوق رؤوسنا[12].

---

[1] في الأصل: يحمي.

[2] في الأصل: يسخن.

[3] في الأصل: تسخن.

[4] في الأصل: تسخن.

[5] في الأصل: مرسي.

[6] غير مقروءة في الأصل.

[7] غير مقروءة في الأصل.

[8] في الأصل: تحمي.

[9] إضافة لكلمة: مسلك في الهامش.

[10] في الأصل: فيحمي.

[11] في الأصل: يسخن.

[12] غير مقروءة في الأصل.

فقد اسْتبان وصحّ أنّ الكواكب ليْست ناريّة، {وأنّ ضوءها ليس بناريّ، ولا يقع من أجل ذلك تحْت البصَر}[1][2].

التّـفـسـيـر

لما أخبر أنّ الكواكب يجب أن تكون من طبيعة السّماء، وقال إنّه قد تبرهن أنّ السّماء لا ثقيلة ولا خفيفة؛ وأنّه يجب، لِمكان هذا، أن تكون الكواكب من الطّبيعة التي ليست بثقيلة ولا خفيفة؛ وكان ما يظهر من تسْخين[3] الكواكب لِمَا دونها من الأجسام التي هاهنا، وما يظهر أيضًا من ضوئها[4]، يوقع في ذلك شكًّا ليس باليسير؛ فإنّه يُظَنّ أنّه، كما أنّ كلّ نار مسخِّنة[5]، صادق كذلك عكسها، وهو أنّ كلّ مسَخِّن[6] نار. وكذلك الأمر في الضّوء، أعني: كلّ نار مضيئة، وكلّ مضيئ نار.

فإذا قيل: إنّ الكواكب مسخِّنة[7]، وهي مقدّمة ظاهرة، ولا سِيما في الشّمس؛ وأُضيف إليها: أنّ كلّ مسخِّن[8] نار[9]؛ نتَج[10] عن ذلك: أنّ الكواكب نار ومن نار. فإذا

---

[1] وضعنا هذه العبارة بين معقوفيْن إشارة منّا إلى إخلال التّرجمة المعتمَدة من قبَل ابن رشد بالمعنى الذي أراده أرسطو في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 19 إلى س 35، حيث جاء: "**ولا هي تمرّ في النّار. تلك هي الصّفات التي خصَصْنا بها الكواكب في قولنَا الذي ذكرنَا**".

[2] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 34 – س 35.

[3] في الأصل: تسخير.

[4] في الأصل: ضوءها.

[5] في الأصل: مسخنة.

[6] في الأصل: مسخن.

[7] في الأصل: مسخنة.

[8] في الأصل: مسخن.

[9] في الأصل: نارا.

[10] في الأصل: إنتتج.

أُضيف إليها: أنّ طبيعة الكلّ يجب أن تكون من طبيعة الجزء، لزم من ذلك [63 ظ] أن تكون السّماء نارًا أو من نار[1].

وهذا كلّه ضدّ ما بيّنه قبل. فهو يريد أن يبيّن أنّ هذه المقدّمة ليست تنعكس من قبَل أنّ التّسْخين قد يلفى عن النّار وعن الجسم الذي ليس بنار إذَا حُرِّك أو تحرّك.

وهو يروم أن يأتي بسبب تسْخين الكواكب من هذه الجهة. فابتدأ يحلّ هذا الشّكّ بأن[2] قال: فأمّا الحَرارة التي تأتي من الكواكب والضّوء، فتكون من قبَل اصْطكاك واحْتكاك الهواء الكائن من حركتها[3]. يريد: أنّ التّسْخين الذي يلفى في الهواء من الكواكب، وبخاصّة من الشّمس، ليس العلّة في ذلك أنّ الشّمس والكواكب نار؛ إذ قد تبيّن أنّ النّار خفيفة، وأنّ هذا الجرم لا ثقيل ولا خَفيف؛ بل سبب تسْخين الكواكب والشّمس للهَواء هو اصطكاك واحْتكاك[4] أجزاء الهَواء بعْضها في بعْض من قبَل حركة الشّمس والكواكب.

وفي هذا الذي قاله شكٌّ ليْس باليسير.

وذلك أنّ الشّمْس والكواكب ليست[5] تماسّ الهواء ولا النّار التي في مقعر القمَر، فضلاً على أن تماسّ الهواء الذي دونها[6].

---

[1] أورد أبو الوليد هذا الشّكّ في ص 48 من جامع السّماء والعالم: "لكن إذا كان ذلك كذلك، فقد يسأل سائل: لمَ صارت الشّمس –وليست نارًا– تسخّن وتضيء، وكذلك يشبه أن يكون الأمر في جميع الكواكب؟". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيورده –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 21 ظ: "وليس ينبغي أن يشكّكنَا في ذلك ما يظهر في الكواكب من أنّها مسخّنة. فإنّ هذا ممّا قد يوهم أنّ طبيعتها نار".

[2] في الأصل: فإن.

[3] ورد هذا القول في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء لأرسطو في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ / س 19 إلى س 21.

[4] في الأصل: انحكاك.

[5] في الأصل: ليس.

[6] أورد أبو الوليد حلّ هذا الشّكّ في ص 48 من جامع السّماء والعالم: "فنقول إنّ الشّمس يوجد لها التّسخين من جهتيْن: إحداهما: من قبَل الحركة؛ والثّانية: من قبَل الإضاءة. أمّا الحركة بما هي حركة،

وتامسطيوس يزعم أنّ الإسْكندر يجيب عن هذا بأنّه ليس يمتنع أن تُسخَّن حركتها الهواء[1] بتوسّط الجرم السّماوي، وإن لم يسخن[2] عنها الجرم السّماوي. كما أنّ السّمَكة التي تخدّر[3] يد الصيّاد، إذا وقعت في الشّبَكة، تخدّر[4] يده بتوسّط الشّبكة، وإن لم تخدّر[5] الشّبكة. وكذلك لا يمْتنع أن تسخّن[6] [حركتها] الهواء، وإن لم تسخّن[7] الجرم السّماوي الذي بينها وبين الهواء.

وتامسطيوس يقول إنّ هذا المثال [64 و] لم يوضَع في مكانه، فإنّ الشّبَكة تنْفعل عن السّمكة[8].

فإنّها تثير الحرارة؛ وذلك محسوس". وأمّا في تلخيص السّماء والعالم، فسيوردهما –وفق صيغة مغايرة– في الورقة 21 ظ: "وسبب الغلط في ذلك هو عكس اللاّحق؛ فإنّ كلّ نار مسخِّنة، وليس كلّ مسخِّن نارًا. وذلك أنّ هاهنا أشياء تسخّن بالحركة والاصْطكاك. وبهذه الجهة يرى أرسطو أنّ الشّمس والكواكب تسخّن. وذلك أنّها بحركتها تحمّي الهواء وتسخّنه. فإنّه لما كان من شأن الحركة أن يحمّي بها الحديد والحجارة والخشب، كان الهواء المجاوِر لها أحْرى بذلك".

[1] غير مقروءة في الأصل.

[2] في الأصل: يتسخّن.

[3] غير مقروءة في الأصل.

[4] غير منقوطة في الأصل.

[5] غير مقروءة في الأصل.

[6] في الأصل: تسخن.

[7] في الأصل: تسخن.

[8] غير مقروءة في الأصل.

وقارن بنقله لقول أرسطو حيث أورد عبارة: "فإنّ من شأن الحركة أن تسخِّن وتحمّي الخشب والحديد والحجارة. فإن كان ذلك كذلك، كان الأقرب أوْلى وأحرى أن يُحمَّى ويُسخَّن من سائر الأشياء، وأقرب الأشياء إلى النّار: الهواء؛ فالحركة إذا تسخّن الهواء لا محالة. وتحقيق ذلك: أنّ الحركة تحمّي وتسخّن الرّصاص الذي فيه نصل النّشابة؛ فإنّ النّشابة، إذا خرجت من مرسى الرّاسي، تحمّي الرّصاص وسال من نصل النّشابة. فنرجع فنقول إنّه إذا صارت الكواكب [63 و] خرجت من الحركة، حمي الهواء الذي حولها اضطرارًا. وإنّما تحمّى لأنّها في مسلك الهواء؛ والهواء، إذا ما اضطرب من حركة الكواكب، صار نارًا؛ فتُحمَّى الكواكب منه وتسخن. فأمّا

الكواكب التي في الفلك الأعلى، فإنّها تمرّ في فلكها، من أجل ذلك لا تُحمَّى. وإنّما حُمّيت الكواكب، لأنّ الهواء تحت الفلك الأدنى المستدير. فإذا سلك ذلك الفلك، سخن الهواء وحمى، ولا سيما الهواء الذي قرب رباط الشّمس. فلذلك تكون حرارة الشّمس على نحو قربها وبعدها من فوق رؤوسنا. فقد استبان وصحّ أنّ الكواكب ليست ناريّة، {وأنّ ضوءها ليس بناريّ، ولا يقع من أجل ذلك تحت البصر}". وقد وردت هذه العبارة في الأصل اليونانيّ من كتاب السّماء في المطلب السّابع من المقالة الثّانية – الورقة 289 أ/ س 21 إلى س 35.

[158 و]

وهنا انقضت هذه المقالة من
شرح كتاب أرسطوطاليس
من كتاب *السّماء والعالم*.

< بحمد الله وحسن عوْنه

على يد كاتبه محمّد المنّوبي الفراتي.

كتبته لنفسي ولمَن شاء من بعدي.

و كان الفراغ منه يوم الأحد 10 من شوّال المبارك
عام 1219 هجريّة.

و الحمد لله
ربّ العالمين[1].

[1] في الأصل: العلمين.

قـيـئـيـمـة الـصـديـر والـراجـع

قائمة المصادر والمراجع
المعْتمدة فى التّحقيق

I - باللغة العربية

– أرسطو، كتاب *أنولوطيقا الأواخر* (*البرهان*) بنقل إسحاق بن حنين. المقالة الأولى. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الثّاني. ص 329 إلى ص 426. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات–دار القلم. الكويت–بيروت. 1980.

– أرسطو، كتاب *أنولوطيقا الأولى* (*القياس*) بنقل تذاري. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الأوّل. ص 135 إلى ص 316. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات–دار القلم. الكويت–بيروت. 1980.

– أرسطو، كتاب *باري أرمينياس أي في العبارة* نقل إسحاق بن حنين. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الأوّل. ص 99 إلى ص 133. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات–دار القلم. الكويت–بيروت. 1980.

– أرسطو، كتاب *السّوفسطيقا* (*السّفسطة*) بنقل يحيى بن عدى. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الثّالث. ص 771 إلى ص 1054. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات–دار القلم. الكويت–بيروت. 1980.

– أرسطو، كتاب *قاطاغورياس* (*المقولات*)، نقل إسحاق بن حنين. في كتاب *منطق أرسطو* لعبد الرّحمان بدوي. الجزء الأوّل. ص 31 إلى ص 77. الطّبعة الأولى. وكالة المطبوعات–دار القلم. الكويت–بيروت. 1980.

– أبو عليّ بن سينا، *الإشارات والتّنبيهات*. تحقيق سليمان دنيا. الطّبعة الثّالثة. دار المعارف. القاهرة. 1983.

– أبو عليّ بن سينا، *الشّفاء – المنطق – 3 العبارة*. تحقيق محمود الخضيرى. الهيئة المصريّة العامّة للتّأليف والنّشر. القاهرة. 1970.

– أبو عليّ بن سينا، *كتاب النّجاة*. تحقيق ماجدة فخري. الطّبعة الأولى. دار الآفاق الجديدة. بيروت. 1985.

– أبو عليّ بن سينا، *الشّفاء – المنطق – 4 القياس*. تحقيق سعيد زايد. الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة. القاهرة. 1964.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق*. تحقيق محسن مهدي. دار المشرق. بيروت. الطّبعة الثّانية. 1968.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب التّحليل*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّاني. ص 95 إلى ص 129. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب الجدل*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّالث. ص 13 إلى ص 107. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *شرح كتاب باري أرمينياس* (*العبارة*). تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الأوّل. ص 133 إلى ص 163. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، شرح *كتاب قاطاغورياس* أي *المقولات*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الأوّل. ص 89 إلى ص 131. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب القياس*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّاني. ص 11 إلى ص 64. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو نصر الفارابي، *كتاب القياس الصّغير أو كتاب المختصر الصّغير في كيفيّة القياس أو كتاب المختصر الصّغير في المنطق على طريقة المتكلّمين*. تحقيق رفيق العجم. في كتاب *المنطق عند الفارابي*. الجزء الثّاني. ص 65 إلى ص 93. دار المشرق. بيروت. 1985.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص الآثار العلويّة*. تقديم وتحقيق جمال الدّين العلوي. جامعة سيّدي محمّد بن عبد اللّه – مركز الدّراسات الرّشديّة، فاس – سلسلة المتن الرّشديّ عدد 2. دار الغرب الإسلامي. الطّبعة الأولى. بيروت. 1994.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب البرهان*. تحقيق عبد الرّحمان بدوي. المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب. الكويت. الطّبعة الأولى. 1984.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب الجدل*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1980.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص السّماء والعالم* . تحقيق جمال الدّين العلوي. (منشورات كلّيّة الآداب–فاس). مطبعة النّجاح الجديدة. الدّار البيضاء. 1984.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب العبارة*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1981.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب القياس*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1983.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص الكون والفساد*. تحقيق جمال الدّين العلوي. دار الغرب الإسلامي. الطّبعة الأولى. بيروت. 1995.

– أبو الوليد بن رشد، *تلخيص كتاب المقولات*. تحقيق محمود قاسم. الهيئة المصريّة العامّة للكتاب. القاهرة. 1980.

– أبو الوليد بن رشد، *جوامع كتاب الجدل*.

– أبو الوليد بن رشد، *جوامع الآثار العلويّة*. تقديم وضبط وتعليق رفيق العجم وجيرار جهامي. دار الفكر اللّبناني–سلسلة "رسائل ابن رشد الفلسفيّة" عدد4. بيروت. الطّبعة الأولى. 1994.

– أبو الوليد بن رشد، *جوامع السّماع الطبيعي*. تقديم وضبط وتعليق رفيق العجم وجيرار جهامي. دار الفكر اللّبناني–سلسلة "رسائل ابن رشد الفلسفيّة" عدد1. بيروت. الطّبعة الأولى. 1994.

– أبو الوليد بن رشد، *شرح كتاب البرهان*. تحقيق عبد الرّحمان بدوي. المجلس الوطني للثّقافة والفنون والآداب. الكويت. الطّبعة الأولى. 1984.

– أبو الوليد بن رشد، *مقالات في المنطق والعلم* الطّبيعي. تحقيق جمال الدّين العلوي. دار النّشر المغربيّة. الدّار البيضاء. 1983.

II - باللغات الأجنبية

- Aristote. *Du Ciel*. Texte grec et traduction française de Paul Moraux. Ed. « Les Belles Lettres ». Coll. « Budée ». Paris. Ed. de 1965.
- Aristotelis. *Analytica priora et posteriora.* Recensvit Brevique Adnotatione critica Instrivxit W. D. Ross. Praefatione et Appendice avxit L. Mino-Paluello. Coll. Oxford Classical Texts. Oxford University Press. 1982.
- Aristote. *Organon III. Les premiers analytiques*. Traduction française et notes par J. Tricot. Ed. Librairie philosophique J. Vrin. Coll. Bibliothèque des Textes philosophiques. Paris. 1992.
- Platon. *Timée* in *Oeuvres complètes* - Tome II, pp.431 à 524. Traduction nouvelle et notes par Léon Robin. Bibliothèque de la Pléïade. Editions Gallimard. Paris. 1950.

مقدمة في الذكاء الاصطناعي

شرح الأساسيات والمفاهيم الرئيسية

محتويات الجزء الثّانى من كتاب
شرح السّماء والعالم للحكيم أرسطوطاليس

شرح المقالة الأولى من كتاب السّماء والعالم
للحكيم أرسطوطاليس–الجزء الثّاني **5–94**

شرح المقالة **الأولى** من
كتاب السّماء والعالم
للحكيم أرسطوطاليس **7–352**

– [ما الذي نعني بقولنا إنّ العالم واقع
تحت الفَساد وغير واقع تحت الفساد،
وممكن ومحال] 9–98

شرح المقالة الثّانية من
كتاب السّماء والعالم
للحكيم أرسطوطاليس **99–318**

[توطئة] **101–130**
[1 – ذكر ما تبيّن من أنّ السّماء غير كائنة ولا فاسدة
وإيراد الشّهادات المشهورة والحجج المقنعة في ذلك]
101–110
[2 – في أنّ السّماء لا يلحقها في حركتها
النّصب ولا التّعب، وأنّها لا تحتاج إلى شيء

يحملها كما زعم كثير من القدماء] **1**11–**1**18

[3 – نفي أن يكون السّبب في دوام حركة السّماء
سرعة الحركة وثباتها ودوامهامن أجل أنّها ذوات
نفس كما يرى ذلك كثير من القدماء] **1**19–**1**30

[في الجرْم المسْتدير] **1**31–**338**

[1 – في أنّ للسّماء يمينا ويسارا
وأماما وخلفا وفوقا وأسفلا] **1**31–**1**86

[2 - السّبب في كثرة الحركات المستديرة]
187-216

[3– في أنّ شكل السّماء مستدير] 217–**2**72

[4 – لِمَ كانت حركة السّماء
من جهة دون جهة]
273–290

[5 – في أنّ حركات الأجرام مستوية] 291–338

[في الكواكب] **339-352**

[1– في معرفة جواهر الكواكب
من أيّ الأجرام والجواهر هي؟]
339–**3**50

*** قائمة المصادر والمراجع** **353–358**

محتويات الجزء الثّاني 362-359

النّاشر: شركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع
العنوان: إقامة الزّيتونة - عمارة عدد 3 – شقّة عدد 2 - المنار 2 – أريانة
الهاتف: 71886914 216+
الفاكس: 71886872 216+
العنوان الالكتروني: JomaaAssaad@yahoo.fr
معرّف النّاشر : 02-9938
عدد الطّبعة: الثّانية
ت د م ك : 978-9938-02-008-3
تمّ سحب 1000 نسخة من هذا الكتاب

© جميع الحقوق محفوظة لشركة كيرانيس للطّباعة والنّشر والتّوزيع